



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان  
عليكم يا صابرين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

الحمد لله والثناء  
على من جاهدنا كان  
الغنا الذي في جوارح الكلام من  
فقهائه الاسلام لشخصه حذر  
عنه الله تعالى في دار السلام نظر اخيه ابا  
**نحلة العباد**

الارضين التي هي من خلق الله والارضين  
التي هي من خلق الله في اقلابها  
في طينها في اجلك الامم في انك  
والارضين التي هي من خلق الله  
والارضين التي هي من خلق الله في  
الارضين التي هي من خلق الله في  
الارضين التي هي من خلق الله في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# نجاه العباد

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى ( صاحب جواهر )

نشرت فى الطباعة:

مجهول ( بي جا ، بي نا )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
٢٤	نجاه العباد
٢٤	اشاره
٢٤	[المدخل]
٢٤	كتاب احكام الأموات
٢٤	اشاره
٢٥	اما المقدمه
٢٥	اشاره
٢٥	الأول ينبغي للمريض بل و الصحيح ان لا ينسى ذكر الموت
٢٦	[الفصل الثاني يجب توجيه المحتضر الى القبله]
٢٧	المباحث
٢٧	فالأول منها في الغسل و فيه فصول
٢٧	الأول هو فرض على الكفايه
٢٧	الفصل الثاني هو عبادته على الأقوى يعتبر فيه ما يعتبر فيها
٢٨	الفصل الثالث يعتبر المماثله في التمسيل
٢٩	الفصل الرابع يعتبر في الغاسل كونه مكلفا
٢٩	الفصل الخامس يجب تغسيل كل مظهر للشهادتين
٣٠	الفصل السادس اذا وجد بعض الميت
٣١	الفصل السابع في كيفيه الغسل
٣٢	الفصل الثامن لو لم يجد آ ماء لغسل واحد او غسليين اتى بهما مراعيًا للتسابق فالتسابق
٣٢	الفصل التاسع لو خرج من نجاسه بعد تغسيله او في اثنايه او تنجس بدنه بنجاسه خارجه كذلك وجب تطهيره
٣٣	الفصل العاشر في اداب الغسل
٣٤	المبحث الثاني في التكفين
٣٤	اشاره
٣٤	الأول هو واجب كفايه
٣٤	الفصل الثاني لا يجوز ان يكون الكفن مغصوبا
٣٨	

- ٣٥ ..... الفصل الرابع كفن المرأة على زوجها
- ٣٦ ..... الفصل الخامس يؤخذ الكفن الواجب من اصل تركته
- ٣٦ ..... الفصل السادس في السنن
- ٣٨ ..... المبحث الثالث في الحنوط
- ٣٨ ..... اشاره
- ٣٩ ..... الفصل الأول يجب وضع الكافور على المساجد التسبعه
- ٣٩ ..... الفصل الثاني لا يجب مقدار معين من الكافور
- ٣٩ ..... الفصل الثالث
- ٣٩ ..... الفصل الرابع و يستحب خلط شيء من التربة بالحنوط
- ٣٩ ..... المبحث الرابع من السنن المختصه بالشيعه وضع جريدتين
- ٤٠ ..... المبحث الخامس في التشيع
- ٤١ ..... المبحث السادس في الصلاه
- ٤١ ..... اشاره
- ٤١ ..... فصول
- ٤١ ..... الأول يجب الصلاه على كل مسلم
- ٤١ ..... الفصل الثاني في المصلى
- ٤٢ ..... الفصل الثالث ان لا يتقدم الولي آلا اذا كان عالما بالواجب من احكام الصلاه
- ٤٢ ..... الفصل الرابع يجوز ان تؤم المرأة النساء
- ٤٣ ..... الفصل الخامس في كفيته الصلاه
- ٤٣ ..... الفصل السادس تجب فيه النيته مقارنة للتكبير الذي هو اول العمل و تعيين
- ٤٤ ..... الفصل السابع في السنن
- ٤٥ ..... خاتمه فيها مسائل
- ٤٥ ..... الأولى من ادرك الإمام في اثناء الصلاه جاز له الدخول معه
- ٤٦ ..... المسأله الثانيه لو سبق المأموم الإمام بتكبيره مثلا استحبت له اعادةها مع الإمام
- ٤٦ ..... المسأله الثالثه لا يجوز تاخير الصلاه اختيارا
- ٤٦ ..... المسأله الرابعه الأوقات كلها صالحه لصلاه الجنازه
- ٤٦ ..... المسأله الخامسه اذا صلى على جنازه بعض الصلاه ثم حضرت اخرى

٤٧	المبحث السابع في الدفن
٤٧	اشاره
٤٧	الفصل الأول الدفن انما يتحقق بالمواره في حفيره في الأرض
٤٧	[الفصل الثاني فيمن يموت في السفينه]
٤٨	الفصل الثالث لا يجوز ان يدفن في مقبره المسلمين غيرهم
٤٨	الفصل الرابع يجب الدفن مستقبل القبله على جنبه الأيمن
٤٨	الفصل الخامس في التسنن
٥١	خاتمه فيها مسائل
٥١	الأولى لا يجوز نبش القبر «١»
٥٢	المسأله الثانيه يجوز البكاء على الميت
٥٢	المسأله الثالثه يدفن الشهيد بشيابه
٥٢	المسأله الرابعه اذا علم انه قد مات ولد الحامل في بطنه
٥٣	كتاب الزكاه
٥٣	اشاره
٥٣	المقصد الأول في زكاه المال
٥٣	اشاره
٥٤	الفصل الأول في شرائط وجوبها
٥٤	اشاره
٥٤	احدها البلوغ
٥٤	ثانيها العقل
٥٤	ثالثها الحرته
٥٤	رابعها الملك
٥٤	خامسها تمام التمكن
٥٥	سادسها التصاب
٥٥	[الفصل الثاني فيما تجب الزكاه فيه]
٥٥	الفصل الثالث في زكاه الأنعام و شرائط وجوبها
٥٥	اشاره
٥٦	الأول بلوغ التصاب

- ٥٦ ..... اشارة
- ٥٦ ..... [المسأله الأولى فى النصاب]
- ٥٦ ..... المسأله الثانىه من وجب عليه سّ من الإبل و ليس عنده
- ٥٧ ..... المسأله الثالثه لا يضمّ مال انسان الى غيره
- ٥٧ ..... الثانى التوم
- ٥٧ ..... اشارة
- ٥٨ ..... الأولى لا زكاه فى المعلوفه
- ٥٨ ..... المسأله الثانىه لا تعدّ التخال مع الأّمهات
- ٥٨ ..... المسأله الثالثه الأحوط «٤» ان لم يكن اقوى ابتداء حول التخال من حين التناج
- ٥٩ ..... الثالث ان لا يكون عوامل
- ٥٩ ..... الزابع الحول
- ٦٠ ..... الفصل الزابع أقلّ ما يراد فى زكاه الأنعام]
- ٦٠ ..... الفصل الخامس فى زكاه التقدين
- ٦٠ ..... اشارة
- ٦٠ ..... الأولى يعتبر فيها مضافا الى ما عرفت من الشرائط العامه امور
- ٦٠ ..... الأزل التصاب
- ٦١ ..... الثانى كونهما منقوشين
- ٦١ ..... الثالث حول الحول
- ٦٢ ..... المسأله الثانىه لا اعتبار باختلاف الرغبه فى خصوص بعض افراد الدراهم و الدنانير
- ٦٢ ..... المسأله الثالثه الدراهم المغشوشه مثلا بما يخرجها عن اسم الفضة الخالصه و لو الرديه لا زكاه فيها
- ٦٢ ..... المسأله الرابعه اذا كان معه دراهم مغشوشه
- ٦٣ ..... [المسأله الخامسه فى وجوب زكاه مال القرض على المقترض]
- ٦٣ ..... المسأله السادسه من دفن مالا مثلا و كان نصابا و جهل موضعه
- ٦٣ ..... المسأله السابعه اذا ترك نفقه لأهله تبلغ قدر التصاب
- ٦٣ ..... المسأله الثامنه
- ٦٣ ..... الفصل السادس فى زكاه الغلّات
- ٦٤ ..... اشارة
- ٦٤ ..... الأولى لا تجب الزكاه فيما يخرج من الأرض آلا فى الأجناس الأربعه



- ٦٤ ..... المسأله الثانيه يعتبر فى الزكاه فيها امران
- ٦٤ ..... الأول بلوغ التصاب
- ٦٥ ..... الأمر الثاني التملك بالزراعه او الانتقال ]
- ٦٥ ..... المسأله الثالثه بزكى حاصل الزرع و الثمره ثم لا يجب فيه بعد ذلك زكاه
- ٦٥ ..... المسأله الرابعه لا تجب الزكاه الا بعد اخراج حصه السلطان
- ٦٦ ..... المسأله الخامسه ما سقى سيحا ففيه العشر و ما سقى بالدلو و الرشاء و التواضح و السواقى و نحو ذلك ففيه نصف العشر]
- ٦٦ ..... المسأله السادسه اذا كان له نخيل او زروع فى بلاد متباعده ضم الجميع و كان حكمها حكم الثمره فى موضع واحد]
- ٦٧ ..... المسأله السابعه لا يجزى اخذ الزطب عن الزكاه فى التمر و لا العنب عن الزبيب]
- ٦٧ ..... المسأله الثامنه اذا مات المالك قبل ظهور الثمره او قبل بدو «١» صلاحها و كان عليه دين
- ٦٧ ..... المسأله التاسعه اذا ملك نخلا قبل ان يبدو صلاح ثمرته فالزكاه عليه و كذا الكلام فى الزرع]
- ٦٨ ..... المسأله العاشره يجوز للشاعى خرس ثمره التخل و الكرم
- ٦٩ ..... الفصل السابع فى زكاه مال التجاره
- ٦٩ ..... اشاره
- ٦٩ ..... اما الموضوع
- ٦٩ ..... و اما الشروط
- ٦٩ ..... اشاره
- ٦٩ ..... الأول ان يبلغ نصاب احد التقدين
- ٧٠ ..... الثاني ان يطلب برأس المال او بزياده
- ٧٠ ..... الثالث مضى الحول من حين التكب به
- ٧٠ ..... و اما الأحكام ففيه مسائل
- ٧٠ ..... الأولى زكاه التجاره مستحبته على الأصح
- ٧١ ..... المسأله الثانيه اذا ملك احد التصب الزكويه للتجاره سقطت زكاه التجاره]
- ٧١ ..... المسأله الثالثه لو عاوض اربعين سائمه كانت عنده للتجاره بعض الحول باربعين سائمه للتجاره سقطت وجوب المائيه
- ٧١ ..... المسأله الرابعه اذا ظهر فى مال المضاربه الربح كانت زكاه الاصل مع اجتماع الشرائط على رب المال
- ٧١ ..... المسأله الخامسه الدين المطالب به فضلا عن غيره لا يمنع زكاه المال
- ٧٢ ..... الفصل الثامن فى من تصرف اليه الزكاه
- ٧٢ ..... اشاره
- ٧٢ ..... الأول الفقراء

٧٢	التانى المساكين
٧٣	التالث العاملون عليها
٧٣	الزابع المؤلفه قلوبهم
٧٤	الخامس فى الرقاب
٧٤	اشاره
٧٤	الأول المكاتبون العاجزون عن اداء مال الكتابه
٧٤	التانى العبد تحت الشده
٧٤	التالث مطلق عتق العبد
٧٤	التاسدس الغارمون
٧٦	التابع فى سبيل الله
٧٦	التامن ابن التنبيل
٧٧	الفصل التاسع فى اوصاف المستحقين للزكاه
٧٧	الوصف الأول الأيمان
٧٧	الوصف التانى العداله
٧٧	الوصف التالث ان لا يكون ممن تجب نفقته على المالك
٧٨	الوصف الزابع ان لا يكون هاشميا اذا كانت الزكاه من غيره
٧٩	الفصل العاشر فى اللواحق
٧٩	اشاره
٧٩	الأولى المتولّى لإخراج الزكاه فى زمن الغيبه المالك او وكيله او وليه
٧٩	المسأله التانيه يستحبّ القسمه فى الأصناف الثمانيه مع سعتها
٧٩	المسأله التالثه يجوز ان يعدل بالزكاه الى غير من حضره من الفقراء
٨٠	المسأله الزابعه اذا قبض الفقيه الزكاه بعنوان الولايه العامه برئت ذمه المالك
٨٠	المسأله الخامسه المملوك الذى يشتري من الزكاه اذا مات و لا وارث له ورثه ارباب الزكاه
٨٠	المسأله السادسه اذا احتاجت الصدقه الى كيل او وزن مثلا كانت الأجره على المالك
٨٠	المسأله التابعه اذا اجتمع للمستحقّ سببان
٨٠	المسأله التامته لا حدّ لأكثر ما يدفع من الزكاه للفقير دفعه
٨١	المسأله التاسعه يستحبّ الدعاء من نائب الغيبه اذا قبض الزكاه
٨١	المسأله العاشره يكره للمالك ان يطلب من الفقير تملك ما دفعه اليه صدقه

- ٨١ ..... المسألة الحادية عشره اذا اهل الثاني عشر فيما يعتبر فيه الحول من الزكاه وجبت الزكاه
- ٨٢ ..... خاتمه تجب النيه في الزكاه
- ٨٣ ..... المقصد الثاني في زكاه الأبدان
- ٨٣ ..... اشاره
- ٨٣ ..... الزكن الأول فيمن تجب عليه
- ٨٣ ..... اشاره
- ٨٤ ..... مسائل
- ٨٤ ..... الأولى من بلغ قبل دخول ليله شوال
- ٨٤ ..... المسألة الثانيه و تجب الفطره عن الزوجه
- ٨٤ ..... المسألة الثالثه كل من وجبت فطرته على غيره لضيافه او عيلوله سقطت عن نفسه
- ٨٥ ..... المسألة الرابعه اذا كان له مملوك غائب معلوم الحيوه
- ٨٥ ..... المسألة الخامسه لو مات المولى او غيره من العائل و عليه دين فان كان بعد الهلال وجبت عليه الزكاه
- ٨٥ ..... المسألة السادسه لو اوصى لشخص بعبد و كان الثلث يسع ذلك
- ٨٦ ..... الزكن الثاني في جنسها
- ٨٦ ..... الزكن الثالث في القدر
- ٨٧ ..... الزكن الرابع في مصرفها
- ٨٧ ..... [كتاب الخمس]
- ٨٧ ..... اشاره
- ٨٨ ..... الأول فيما يجب فيه الخمس
- ٨٨ ..... اشاره
- ٨٨ ..... الأول ما يغتنم باذن الإمام عليه السلام قهرا من اهل الحرب
- ٨٨ ..... الثاني المعدن
- ٨٩ ..... الثالث الكنز
- ٨٩ ..... اشاره
- ٨٩ ..... الأولى يجب فيه الخمس اذا بلغ عشرين دينارا في الذهب او مأتى درهم في الفضة
- ٩٠ ..... المسألة الثانيه الكنز المعلوم و لو بشاهد الحال أنه من كنوز الجاهليه المسمى بالزكاز هو لواجده و عليه الخمس
- ٩٠ ..... المسألة الثالثه يلحق بالكنز في الأحوط ان لم يكن أقوى ما يوجد في جوف الدابة المشتره
- ٩١ ..... الرابع الغوص

- ٩١ ..... اشاره
- ٩١ ..... الأولى كلّ ما يخرج مما اعتيد خروجه به من الجواهر و الدرر و غيرهما يجب فيه الخمس
- ٩١ ..... المسأله الثانيه الخمس على الغوص إن كان اصيلا و ان كان اجيرا فعلى المستأجر
- ٩١ ..... المسأله الثالثه ما يعتاد خروجه من العبر بالغوص يجرى عليه حكمه
- ٩٢ ..... المسأله الرابعه أتما يجب الخمس في الغوص و المعدن و الكنز بعد اخراج ما يغرمه على الحفر و السبك و الغوص و الآلات
- ٩٢ ..... الخامس ما يفضل عن مؤنثه له و لعياله
- ٩٢ ..... اشاره
- ٩٣ ..... الأولى الخمس في هذا القسم و ان شارك غيره في توقّف تعلّفه شرعا على اخراج سائر الغرامات التي حصل بسببها التما و الزبح لكّنه يزيد باختصاص تعلّفه بالفاضل عن مؤنه السنه
- ٩٣ ..... المسأله الثانيه لو اتفق أنّه ظلم في غير مال التجاره او سرق منه كذلك او تلف منه لم يحتسب من المئونه
- ٩٣ ..... المسأله الثالثه يعتبر في احتساب الدين و التذور و الكفاره و نحوها من المئونه سبقها على عام «١» «٢» الزبح
- ٩٤ ..... المسأله الرابعه لو كان عنده مال اخر لا خمس فيه فالأقوى اخراج المئونه من الزبح
- ٩٤ ..... المسأله الخامسه الزبح المتجدد لذوى الصنائع مثلا في كلّ يوم بمنزله الزبح الواحد في السنه
- ٩٥ ..... المسأله السادسه الخمس في العين
- ٩٥ ..... السادس الأرض المشتره للذمي من مسلم
- ٩٥ ..... الحلال المختلط بالحرام
- ٩٥ ..... اشاره
- ٩٦ ..... الأولى الظاهر عدم اعتبار التّكليف و الحرّيه في الكنز و الغوص
- ٩٧ ..... المسأله الثانيه قد عرفت عدم اعتبار الحول في وجوب الخمس
- ٩٧ ..... المبحث الثاني في قسمته و مستحقّه
- ٩٧ ..... اشاره
- ٩٧ ..... الأولى يقسم الخمس ستّه اسهم
- ٩٧ ..... المسأله الثانيه لا يجب استيعاب كلّ طائفه
- ٩٧ ..... المسأله الثالثه مستحقّ الخمس من انتسب الى عبد المطلب بن هاشم
- ٩٨ ..... المسأله الرابعه يجب ابصال جميع الخمس الى الإمام عليه السلام
- ٩٨ ..... [المسأله الخامسه لا يجوز دفع الزايد على مؤنه السنه للمستحق]
- ٩٨ ..... المسأله السادسه الأقوى جواز نقل الخمس من البلد الى غيره
- ٩٩ ..... المسأله السابعه يجوز لمن عليه الخمس الدّفع من غير العين التي هو فيها
- ٩٩ ..... المبحث الثالث في الأنفال

٩٩	اشاره
٩٩	الأول في تعدادها
١٠٠	الفصل الثاني في حكمها
١٠٠	[كتاب الحج و العمرة]
١٠٠	اشاره
١٠١	[فيما يستحب لمن اراد الحج]
١٠٧	العمرة
١٠٧	اشاره
١٠٧	الأول الأحرام
١٠٧	اشاره
١٠٧	الأول في المستحبات
١٠٨	الثاني في المكروهات
١٠٩	الثالث في واجباته
١٠٩	اشاره
١٠٩	النية
١١٠	الثاني التلبيات
١١٠	اشاره
١١١	القارن
١١٢	الثالث لبس ثوبي الأحرام
١١٣	المبحث الرابع في المواقيت
١١٣	اشاره
١١٤	احدها العقيق لأهل العراق
١١٤	ثانيها ذو الحليفة
١١٤	ثالثها الجحفة
١١٥	رابعها يلملم
١١٥	خامسها قرن المنازل
١١٥	سادسها منزل من كان منزله اقرب الى مكّه من الميقات
١١٥	سابعها مكّه

١١٧	المبحث الخامس في تروكه
١١٧	اشاره
١١٧	احدها صيد الحيوان البرى
١١٧	القانى الجماع
١١٨	الثالث عقد النكاح
١١٨	الرابع شهاده عقد النكاح
١١٨	الخامس تقبيل النساء او الاماء بشهوه
١١٨	السادس النظر إلیهن بشهوه
١١٩	السابع الاستمنا
١١٩	الثامن الطيب
١٢٠	التاسع لبس المخيط اختيارا للرجال
١٢٠	العاشر لبس الخفّ و الجورب و الشمشك اختيارا
١٢١	الحادى عشر الاكتنجال بالسواد بقصد الزينه
١٢١	الثانى عشر النظر فى المرآه للزنيه
١٢١	الثالث عشر الفسوق
١٢٢	الرابع عشر الجدال
١٢٢	الخامس عشر القاء القمل عن جسده او شعره او ثيابه
١٢٢	السادس عشر لبس الخاتم للزنيه
١٢٣	السابع عشر ازاله الشعر
١٢٣	الثامن عشر تغطيه الرجل الرأس
١٢٤	التاسع عشر تغطيه الوجه للمرآه
١٢٤	العشرون التظليل للزجل اختيارا
١٢٥	الحادى و العشرون الحجامه
١٢٥	الثانى و العشرون قلع الضرس
١٢٥	الثالث و العشرون قلم الأطفال
١٢٥	الرابع و العشرون لبس السلاح او حمله على وجه يعدّ به متسلّحا
١٢٦	الخامس و العشرون و ان كان يعمّ المحرم و الحلال قطع كلّ شىء نابت فى الحرم
١٢٦	تنبيهات

- الأوّل لا يجوز تغسيل المحرم و لا تحنيطه بشئ ء من الكافور ..... ١٢٦
- التّانى كلّ من يريد الدّخول الى مكّه يجب عليه الأحرام لنسك عمره او غيرها ..... ١٢٦
- التّالث قد عرفت سابقا ان احرام المرأه كالاحرام الرّجل ..... ١٢٧
- التّانى من افعال العمره الطّواف ..... ١٢٧
- اشاره ..... ١٢٧
- الأوّل في المستحبات ..... ١٢٨
- البحث التّانى في واجباته ..... ١٣١
- اشاره ..... ١٣١
- احدها الطّهارة من الحدث الأصغر و الأكبر ..... ١٣١
- ثانيها الطّهارة من الخبث في الثّوب و البدن ..... ١٣٢
- ثالثها حليّه اللّباس ..... ١٣٢
- رابعها ستر العوره ..... ١٣٢
- خامسها الختان للرّجل ..... ١٣٢
- سادسها النّيه ..... ١٣٢
- سابعها و ثامنها الابتداء بالحجر الأسود و الاختتام به ..... ١٣٢
- تاسعها جعل البيت على يساره ..... ١٣٣
- عاشرها ادخال حجر إسماعيل في الطّواف ..... ١٣٣
- حادى عشرها خروجه عن البيت و الحجر على وجه يصدق عليه الطّواف بهما ..... ١٣٣
- ثانى عشرها كونه بين البيت و الصّخره الّتى هى المقام مراعىا قدر ما بينهما فى جميع الجهات ..... ١٣٤
- ثالث عشرها العدد ..... ١٣٤
- رابع عشرها الرّكعتان ..... ١٣٥
- التّالث من افعال عمره التّمتع الى الحجّ السّعى ..... ١٣٦
- اشاره ..... ١٣٦
- الأوّل فى السنن ..... ١٣٦
- البحث التّانى فى واجباته ..... ١٣٧
- اشاره ..... ١٣٨
- احدها النّيه ..... ١٣٨
- ثانيها البدأه با ..... ١٣٨

- ١٣٨ ..... نالئها الختم بالمروه
- ١٣٨ ..... رابعها العدد
- ١٣٩ ..... الزابع التَّقْصِير
- ١٤٠ ..... التَّانِي فِي الْحَجِّ
- ١٤٠ ..... [أفعال الحج]
- ١٤٠ ..... اشارة
- ١٤٠ ..... الأحرام
- ١٤١ ..... التَّانِي مِنْ أفعالهِ الْوَقُوفِ بِعَرَفِهِ
- ١٤١ ..... اشارة
- ١٤١ ..... الْأَوَّلُ تَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ
- ١٤٢ ..... الْمَبْحَثُ التَّانِي مَسْمًى الْوَقُوفِ بِعَرَفِهِ رُكْنٌ
- ١٤٢ ..... اشارة
- ١٤٣ ..... التَّالِثُ فِي الْمَنْدُوبَاتِ
- ١٤٥ ..... التَّالِثُ مِنْ أفعالهِ الْوَقُوفِ بِالْمَشْعَرِ
- ١٤٥ ..... اشارة
- ١٤٥ ..... الْبَحْثُ الْأَوَّلُ تَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ
- ١٤٦ ..... الْبَحْثُ التَّانِي يَسْتَحِبُّ أَنْ يَصْبِحَ عَلَى طَهْرٍ
- ١٤٧ ..... الزَّابِعُ الْمَضْيِ إِلَى مَنْى بَعْدَ أَنْ أَفَاضَ مِنَ الْمَشْعَرِ
- ١٤٧ ..... اشارة
- ١٤٨ ..... أَوْلُهَا رَمَى جَمْرِهِ الْعَقْبَةَ
- ١٤٨ ..... التَّانِي الذَّبِيحِ أَوْ التَّحْرِ
- ١٤٨ ..... اشارة
- ١٤٨ ..... الْأَوَّلُ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ
- ١٤٩ ..... التَّانِي مِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ وَوَجِدَ ثَمَنَهُ وَأَرَادَ الْإِنْصِرَافَ
- ١٤٩ ..... التَّالِثُ مِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ وَ لَا ثَمَنَهُ يَصُومُ بِدَلِهِ
- ١٥٠ ..... الزَّابِعُ تَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ فِي الذَّبِيحِ أَوْ التَّحْرِ
- ١٥٠ ..... الْخَامِسُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعَمُّ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ
- ١٥١ ..... السَّادِسُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْهَدْيُ سَمِينًا



- ١٥٢ ..... الشايح لا يخرج هدى القران عن ملك سابقه بشرائه
- ١٥٣ ..... التامن يستحب الأضحيه لكل من تمكّن منها
- ١٥٤ ..... الثالث من مناسك منى يوم التحر الحلق أو التقصير
- ١٥٤ ..... اشاره
- ١٥٤ ..... مسائل ثلاث
- ١٥٥ ..... الأولى مواطن التحلل ثلاثه
- ١٥٥ ..... الأول المتمتع عقيب الزمى و الذبح أو التحر و الحلق أو التقصير بمنى يحلّ له كلّ شىء
- ١٥٥ ..... التحلل الثانى اذا طاف المتمتع بعد مناسك منى للحجّ و صلى و سعى حلّ له الطيب
- ١٥٥ ..... التحلل الثالث اذا طاف طواف النساء حللن له
- ١٥٥ ..... المسأله الثانيه اذا قضى الحاج مناسكه يوم التحر فالأفضل المضى الى مكّه للطواف و السعى ليومه
- ١٥٦ ..... المسأله الثالثه يستحب لمن يمضى الى مكّه للطواف و السعى الغسل قبل دخول المسجد
- ١٥٦ ..... فصل فى العود الى منى
- ١٥٩ ..... فوائد
- ١٥٩ ..... الأولى من احدث ما يوجب تعزيرا او حدّا او قصاصا و لجأ الى الحرم ضيق عليه
- ١٥٩ ..... الثانيه يكره ان يمنح احد الحاج و المعتمرين من سكنى دور مكّه
- ١٥٩ ..... الثالثه يكره ان يرفع احد بناء فوق الكعبه
- ١٥٩ ..... الرابعه اذا ترك الناس الحجّ او زياره النبيّ ص كان على الوالى جبر ما تحصل الكفايه به
- ١٥٩ ..... [الخامسه فيما يستحب عند الخروج من مكّه]
- ١٦٠ ..... السادسه يستحب التحصيب لمن نفر فى الأخير
- ١٦٠ ..... السابعه يستحب الدخول فى الكعبه زادها الله شرفا بلا حذاء
- ١٦١ ..... الثامنه يستحب الشرب من ماء زمزم بل الارتواء منه
- ١٦١ ..... التاسعه يستحب للزجل و المرأه ان لا يخرجوا من مكّه حتّى يشتريا بدرهم تمرا فيتصدقان به
- ١٦٢ ..... خاتمته و فيها فصول
- ١٦٢ ..... الأول للمدينه حرم و حدّه من عاتر الى وعير
- ١٦٢ ..... اشاره
- ١٦٢ ..... و من المستحبات المؤكده زياره فاطمه سيده نساء العالمين
- ١٦٣ ..... الفصل الثانى لا كفاره «٢» فيما جاز صيده
- ١٦٤ ..... الفصل الثالث فيما يكون لكفارته بدل مخصوص

- ١٦٤ ..... اشاره
- ١٦٤ ..... الأوّل التعامه
- ١٦٤ ..... الثّاني بقر الوحش
- ١٦٥ ..... الثّالث الطّبي
- ١٦٥ ..... الرّابع بيض التعام
- ١٦٥ ..... الخامس بيض القطا
- ١٦٦ ..... الفصل الرّابع فيما لا بدل له بالخصوص
- ١٦٦ ..... اشاره
- ١٦٦ ..... الأوّل الحمام
- ١٦٦ ..... الثّاني في كلّ واحد من القطا و الحجّل و الدّراج حمل
- ١٦٦ ..... الثّالث في قتل كلّ واحد من القنفذ و الضّبّ و اليربوع جدى
- ١٦٧ ..... الرّابع في كلّ واحد من العصفور و القتره و الصّعوه
- ١٦٧ ..... الخامس في قتل الجراده او اكلها تمره
- ١٦٧ ..... الفصل الخامس في موجبات الضّمان
- ١٦٧ ..... اشاره
- ١٦٨ ..... اما الأوّل فقتل المحرم الضيّد في الحلّ موجب لفديته
- ١٦٨ ..... الثّاني اليد من احرم و معه صيد زال «٢» ملكه عنه
- ١٦٩ ..... الثّالث السّبب و فيه مسائل
- ١٦٩ ..... الأوّل من اغلق على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض ضمن بالإغلاق
- ١٦٩ ..... الثّانيه الأحوط ان لم يكن اقوى و جوب شاه واحده على من نفر حمام الحرم
- ١٧٠ ..... الثّالثه المحرمان اذا رميا صيدا فاصابه احدهما كان على كلّ منهما جزاء
- ١٧٠ ..... الرّابعه اذا اوقد جماعه محرمون نارا في الحلّ فوقع فيها صيد
- ١٧٠ ..... الخامسه اذا رمى صيدا فقتله او جرحه و لم يعلم حاله و لكن اضرب فقتل فرخا او صيدا آخر كان عليه فداء الجميع
- ١٧٠ ..... السادسة المحرم السائق للذّابّه في الحلّ يضمن ما تجنيه دابّته
- ١٧٠ ..... السّابعه اذا امسك المحرم صيدا في الحلّ او في الحرم و كان له طفل
- ١٧٠ ..... الثّامنه اذا اغرى المحرم كلبه بصيد فقتله ضمن
- ١٧١ ..... التاسعه لو نفر صيدا فهلك بمصادفه شىء او اخذه جرح او اهلكه صيد اخر بمصادمته ضمن
- ١٧١ ..... العاشره لو وقع الصّيد في شبكه و اراد تخليصه فهلك او عاب ضمن

١٧١	الحادي عشر من دلّ على صيد من المحرمين في الحَلّ و الحرْم او المحلّين في الحرْم فقتل او جرح او اخذ ضمن
١٧١	الفصل السادس في صيد الحرْم
١٧٢	الفصل السابع في التّوابع
١٧٤	الفصل الثامن في باقي المحظورات
١٧٥	اشاره
١٧٥	الأوّل الاستمتاع بالتساء
١٧٧	الثاني الطّيب
١٧٧	الثالث قلم الاظفار
١٧٨	الرابع لبس المخيط
١٧٨	الخامس حلق الرّأس
١٧٩	السادس الجدال
١٧٩	السابع قلع شجر الحرْم
١٨٠	[تكمله في الضّدّ و الاحصار]
١٨٠	اشاره
١٨٠	فالمصدود
١٨٢	أما الإحصار
١٨٣	[كتاب الإرث]
١٨٣	اشاره
١٨٣	[المقدمات]
١٨٣	المقدّمه الأولى في كليّات الارث
١٨٣	اشاره
١٨٣	الأوّل في اسبابه
١٨٤	الفصل الثاني
١٨٤	الفصل الثالث الضابط في التّسب اعتبار العمود و الحاشيه و رعايه الطّبقات
١٨٥	المقدّمه الثانيه في التّسبم المسّمه بالفروض
١٨٥	اشاره
١٨٥	الفصل الأوّل التّسبم المذكوره في الكتاب العزيز ستّه
١٨٥	الفصل الثاني ينقسم الوارث بالنسبه الى كيفيّة الارث الى خمسة اقسام

- ١٨٥ ..... الفصل الثالث اعلم ان صور اجتماع الفروض المذكوره كثيره
- ١٨٦ ..... الفصل الرابع من ضروريات مذهبنا عدم الارث بالتعصيب
- ١٨٦ ..... الفصل الخامس قد ظهر لك مما ذكرنا انه اذا كان الوارث ممتن لا فرض له و لم يشاركه وارث اخر فالمال كله له
- ١٨٧ ..... الفصل السادس قد عرفت فيما تقدم ان الدرجه معتبره في الطبقات
- ١٨٧ ..... الثالثه في موانع الارث
- ١٨٧ ..... اشاره
- ١٨٧ ..... الاوّل الكفر
- ١٨٧ ..... اشاره
- ١٨٨ ..... الأولى المسلم يرث الكافر و لا عكس
- ١٨٨ ..... المسأله الثانيه اذا اسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك اهله
- ١٨٨ ..... المسأله الثالثه اذا كان احد ابوي الطفل مسلما حال ولادته او انعقاده حكم بالاسلام تبعاً
- ١٨٩ ..... المسأله الرابعه لو خلف نصراني اولادا صغاراً و ابن اخ و ابن اخت مسلمين
- ١٨٩ ..... المسأله الخامسه المسلمون يتوارثون و ان اختلفوا في العقائد
- ١٨٩ ..... الثاني القتل
- ١٨٩ ..... اشاره
- ١٨٩ ..... الأولى بمنع القاتل من الارث مط اذا كان عمداً
- ١٩٠ ..... الثانيه قد ظهر لك ممّا ذكرناه انه لو لم يكن للمقتول وارث سوى القاتل كان الميراث للإمام
- ١٩٠ ..... المسأله الثالثه الذيه و ان كانت عوض العمد في حكم مال الميت
- ١٩٠ ..... الثالث الرقّ
- ١٩٠ ..... اشاره
- ١٩٠ ..... الأولى هو مانع في الوارث و الموروث
- ١٩١ ..... المسأله الثانيه الكلام في العتق قبل القسمة و بعدها مع اتحاد الوارث و تعدده كالكلام في اسلام الكافر
- ١٩١ ..... المسأله الثالثه اذا لم يكن للميت قرابه في جميع الطبقات
- ١٩١ ..... المسأله الرابعه لو قصرت التركة عن ثمنه لم يفكّ
- ١٩٢ ..... المسأله الخامسه يرث المبعوض ذكراً كان او انثى من نصيبه على تقدير كونه حراً كاملاً بقدر حريته
- ١٩٢ ..... المسأله السادسه يفكّ الابوان للإرث بل و الاولاد على الأصحّ
- ١٩٣ ..... المقدمه الرابعه في الحجب
- ١٩٣ ..... اشاره

- ١٩٣ ..... بحجب الحرمان
- ١٩٣ ..... و اما التّانى اى حجب النقصان
- ١٩٣ ..... اشارة
- ١٩٣ ..... الاول حجب الولد
- ١٩٤ ..... التّانى حجب الاخوه للأمّ عما زاد عن السّدس
- ١٩٤ ..... و اما المقصدان
- ١٩٤ ..... فالاول منهنما فى تفصيل ميراث الانساب
- ١٩٤ ..... اشارة
- ١٩٤ ..... [الاول الطبقة الاولى]
- ١٩٤ ..... اشارة
- ١٩٥ ..... الاولى لا يخفى على من احاط خبرا بما ذكرناه انّ للأب المنفرد عمن يرث معه فى طبقه و عن الزّوج و الزّوجه المال كلّهُ
- ١٩٥ ..... المسأله التّانيه قد تلخّصّ عما ذكرناه انّ للأب حالتين
- ١٩٦ ..... [المسأله التّالته لو دخل احد الزّوجين على هذه الطّبقه]
- ١٩٦ ..... المسأله الرّابعه اولاد الاولاد و ان نزلوا ذكورا و اناثا يقومون مقام آبائهم
- ١٩٦ ..... المسأله الخامسه يحبى الولد الاكبر الذّكر وجوبا مجانا
- ١٩٧ ..... المسأله السّادسه قد عرفت فيما تقدّم ان الجّد و الجّدّه لأب كانا أو لأُمّ لا يرثان مع احد الابوين
- ١٩٨ ..... الفصل التّانى فى الطبقة التّانيه
- ١٩٨ ..... اشارة
- ١٩٨ ..... الاولى من المعلوم انه اذا انفرد الاخ للأب و الامّ عمن يرث معه من اهل طبقته فالمال كلّهُ له
- ١٩٩ ..... المسأله التّانيه فى الاجداد
- ١٩٩ ..... المسأله التّالته
- ٢٠٠ ..... المسأله الرّابعه الجّد و ان علا يقاسم الاخوه
- ٢٠١ ..... الفصل التّالث فى الطبقة التّالته
- ٢٠١ ..... اشارة
- ٢٠١ ..... الاولى للعمّ المنفرد عمن هو فى طبقته و فى درجته و فى اقربته للميت المال كلّهُ
- ٢٠١ ..... المسأله التّانيه قد عرفت فيما مضى انه لا يرث ابعد مع اقرب
- ٢٠٢ ..... المسأله التّالته حكم الاخوال و الخالات حكم الاعمام و العمّات
- ٢٠٢ ..... المسأله الرّابعه لو اجتمعت الخنوله و العمومه

- المسألة الخامسة اولاد العمومه و الخثوله يقومون مقام آبائهم ..... ٢٠٣
- المسألة السادسة لكل من الاولاد القائمين مقام آبائهم نصيب من يتقربون به ..... ٢٠٣
- المسألة السابعة لو اجتمع عمّ الاب و عمته و خاله و خالته و عمّ الام و عمته و خالها و خالته ..... ٢٠٤
- المسألة الثامنة اذا دخل الزوج او الزوجه على الخثوله و العمومه كان لهما النصيب الاعلى ..... ٢٠٤
- المقصد الثاني في الميراث بالسبب ..... ٢٠٤
- اشاره ..... ٢٠٤
- الاؤل في سبب الزوجيه ..... ٢٠٤
- اشاره ..... ٢٠٥
- الأولى الزوجه ترث ما دامت في حبال الزوج و كانت خاليه من موانع الارث ..... ٢٠٥
- المسألة الثانيه قد عرفت مما تقدّم انّ للزوج مع عدم الولد الربع ..... ٢٠٥
- المسألة الثالثه اذا طلق واحده من اربع و تزوج اخرى ثم مات و اشتبهت المطلقه ..... ٢٠٥
- المسألة الرابعه لو زوج الصغيرين وليهما تحقق الارث ..... ٢٠٦
- المسألة الخامسه الزوج يرث العين من جميع تركه زوجته ..... ٢٠٦
- المسألة السادسه نكاح المريض مشروط ارث الزوجه به بالدخول ..... ٢٠٧
- الفصل الثاني في ولاء العتق ..... ٢٠٧
- اشاره ..... ٢٠٧
- الأولى أتما يرث المنعم بالعتق بشروط ثلاثه ..... ٢٠٧
- الاؤل ان يكون المعتق متبرعا بالعتق ..... ٢٠٧
- الثاني ان لا يتبرئ حال عتقه من ميراثه ..... ٢٠٧
- الثالث ان لا يكون للمعتق بالفتح وارث ..... ٢٠٧
- المسألة الثانيه يثبت الولاء للكافر ..... ٢٠٨
- المسألة الثالثه اذا اجتمعت الشروط السابقه ورثه المنعم ..... ٢٠٨
- المسألة الرابعه لو مات المنعم فالأقوى ثبوت ولاءه لأبيه و اولاده الذكور ..... ٢٠٨
- المسألة الخامسه الحقّ ان الولاء يورث به و لا يورث «١» ..... ٢٠٩
- المسألة السادسه ميراث ولد المعتقه قبل عتقها او بعد حملها و لم يتبعها الحمل لمن اعتقهم ..... ٢٠٩
- المسألة السابعة لو تزوج مملوك بمعتقه فاولدها فولاء الولد لمولاها ..... ٢٠٩
- المسألة الثامنه لو انكر المعتق بالفتح ولد زوجته المعتقه فلاعنته انتفى عنه ..... ٢٠٩
- المسألة التاسعه ينجز الولاء فيما عرفت من مولى الام الى مولى الاب ..... ٢١٠

- ٢١٠ ..... المسألة العاشرة لو اعتقت المرأة مملوكا فاعتق هو اخر فان مات الاول كان ولاته لمولاته
- ٢١٠ ..... الحادي عشره قد عرفت ان ولاء ولد العبد من معتقه لمولى امه
- ٢١٠ ..... الفصل الثالث ولاء ضامن الجريه
- ٢١١ ..... الفصل الرابع ولاء «٤» الامامه
- ٢١١ ..... و اما الخاتمه
- ٢١٢ ..... اشاره
- ٢١٢ ..... الأولى اذا اجتمع للوارث بالتسبب او التسبب سببان
- ٢١٢ ..... المسألة الثانيه يرث ولد الملاعنه ولده و امه
- ٢١٢ ..... المسألة الثالثه لو خلف ابن الملاعنه اخوين احدهما لأب و أم و الاخر لها فهما سواء
- ٢١٣ ..... المسألة الرابعه اذا ماتت امه و لا وارث لها سواه فميراثها له
- ٢١٣ ..... المسألة الخامسه لو انكر الحمل و تلاعنا فولدت تواما توارثا
- ٢١٣ ..... المسألة السادسه ولد الزنا من الطرفين ميراثه لولده
- ٢١٣ ..... المسألة السابعه براءه الاب عند السلطان من جريه الولد و من ميراثه لا تسقط ميراثه منه
- ٢١٣ ..... [المسألة الثامنه فى الخنثى]
- ٢١٤ ..... [المسألة التاسعه من ليس له فرج الرجال و لا فرج النساء و لا غيرهما مما يتشخص به]
- ٢١٤ ..... المسألة العاشره من له رأسان و بدنان على حقو واحد
- ٢١٤ ..... المسألة الحادي عشره الحمل و ان كان نطفه حال موت المورث يرث
- ٢١٥ ..... المسألة الثانيه عشره الغائب الذى انقطعت آثاره و اخباره
- ٢١٥ ..... المسألة الثالثه عشره اذا تعارف اثنان كاملان ورث بعضهم من بعض
- ٢١٥ ..... [المسألة الرابعه عشره فى الغرقى و المهذوم عليهم]
- ٢١٦ ..... [المسألة الخامسه عشره فى المجوس و غيرهم من فرق الكفار]
- ٢١٦ ..... تعريف مركز

□  
نام کتاب: نجاه العباد (المحشی) موضوع: فقه فتوایی نویسنده: نجفی، صاحب الجواهر، محمد حسن تاریخ وفات مؤلف: ۱۲۶۶ هـ ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۱ تاریخ نشر: ۱۳۱۸ هـ ق نوبت چاپ: اول محقق / مصحح: میرزا محمد رضا رضوی - سید احمد سلیل - سید صدر الدین - علی یزدی ملاحظات: با حواشی سید محمد کاظم طباطبائی یزدی و سید اسماعیل صدر موسوی چاپ شده است

شماره بازیابی: ۵-۲۲۴۸۱

وضعیت فهرست نویسی: فهرست نویسی قبلی

عنوان و نام پدید آور: نجاه العباد [نسخه خطی]

مشخصات ظاهری: ۱ ج ، بدون شماره گذاری

یادداشت کلی: زبان: عربی

دسترسی و محمول الکترونیکی: <http://dl.nlai.ir/UI/a5evcc23-860c-4f4f-836e-92a0bfc411a2/Catalogue.aspx>

ص: ۱

### [المدخل]

ص: ۲

□  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير من ارسله للعالمين محمد وآله الطيبين الطاهرين و بعد فيقول العبد العاثر محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر قدس سره هذه رساله مشتمله على احكام الأموات اختصرتها من كتابنا الكبير لاحتياج الناس الى ذلك و عموم البلوى بها و ليكون اسهل للتناول فاقول و الله المستعان و عليه التكلان

### كتاب احكام الأموات



ففيها فصلان

### الأول ينبغى للمريض بل والصحيح ان لا ينسى ذكر الموت

و ان يحسن الظن بربه و ان يحمده و يشكره و ان يصبر و يحتسب و يترك الشكايه ففى خبر عن سيد البشر صلى الله عليه و آله انه تبسم فقيل مالك يا رسول الله ص تبسمت فقال عجبت من المؤمن و جزعه من السقم و لو يعلم ما له فى السقم من الثواب لأحب لا يزال سقيما حتى يلقى الله ربه عزّ و جلّ بل ورد أيضا أنّ انينه تسبيح و صياحه تهليل و نومه على الفراش عباده و تقلبه جهاد فى سبيل الله عزّ و جلّ و انه تتناثر منه الذنوب كما يتناثر الورق من الشجر و انه يوحى الى ملك الشّمال ان لا يكتب عليه كما انه يوحى الى ملك اليمين ان يكتب له كلّ ما كان يعمل من الخير فى زمان صحّته اذ هو فى حبس الله و أنّ حمى ليله افضل من عباده سنه و حمى ليلتين تعدل عباده

ص: ٣

سنتين و حمى ثلاث ليال تعدل عباده سبعين سنه و انه اذا احبّ الله عبدا نظر اليه فاذا نظر اليه اتحفه بواحد من ثلاث صداع او حمى او رمد و ايما رجل اشتكى فصبر و احتسب كتب الله له من الأجر اجر الف شهيد و من اشتكى ليله فقبلها بقبولها و ادى الى الله شكرها كانت كعباده ستين سنه قيل له ما قبولها قال يصبر عليها و لا يخبر بما كان فيها فاذا اصبح حمد الله على ما كان و أنّ الله عزّ و جلّ قال ايما عبد ابتليته ببلية فكتب له ذلك عوّاده ثلثا ابدلته لحما خيرا من لحمه و دما خيرا من دمه و بشرا خيرا من بشر فان ابقيته ابقيته و لا- ذنب له و ان مات مات الى رحمتى و أنّ من مرض يوما و ليله و لم يشتك الى عوّاده بعثه الله يوم القيمة مع خليله ابراهيم خليل الرحمن حتى يجوز الصّراط كالبرق اللامع لكن سئل الصادق عليه السلام عن حدّ الشكاه للمريض فقال أنّ الرّجل يقول حممت اليوم و سهرت البارحه و قد صدق و ليس هذه شكاه بل هى ان يقول لقد ابتليت بما لم يتبل به احد و لقد اصابنى ما لم يصب احدا و ليس الشكوى ان يقول سهرت البارحه و حممت و نحو هذا فلا ينافى حينئذ استحباب اعلام الأخوان بالمرض قال الصادق عليه السلام ينبغى للمريض منكم ان يؤذن اخوانه بمرضه فيعودونه فيؤجر فيهم و يؤجرون فيه قال فيقل له نعم و هم يؤجرون فيه بمشاهم اليه فكيف يوجر فيهم قال فقال باكتسابه لهم الحسنات يوجر فيهم فيكتب له بذلك عشر حسنات و يرفع له عشر درجات و يمحي بها عنه عشر سيئات بل يستحبّ له الأذن فى الدخول عليه قال ابو الحسن عليه السلام اذا مرض احدكم فليأذن للناس يدخلون عليه فانه ليس من احد الاؤله دعوه مستجابة كما انه يستحبّ لهم مؤكدا العيادة حتى ورد ان له بكلّ خطوه خطأها حتى يرجع الى منزله سبعون الف الف حسنه و تمحي عنه سبعون الف الف سيئه و ترفع سبعون الف الف درجة و وكلّ به سبعون الف الف ملك

ص: ٤

يعودونه فى قبره و يستغفرون له الى يوم القيمة بل ورد أنّ الله يعيّر عبدا من عباده فيقول له ما منعك اذا مرضت ان تعود بى

فيقول سبحانهك سبحانك انت ربّ العباد لا- تالم و لا- تمرض فيقول من اخوك المؤمن فلم تعده و عزّتي و جلالتي لوعدته لوجدتني عنده ثمّ لتكفّلت بحوائجات فقضيتها لك و ذلك من كرامه عبدى المؤمن و انا الرحمن الرحيم بل تتأكد في الصبح و المساء فانه ايما مؤمن عاد مؤمنا حين يصبح شيعة سبعون الف ملك فاذا قعد عمرته الرحمه و استغفروا له حتى يمسي و ان عاده مساء كان له مثل ذلك حتى يصبح بل ما من رجل يعود مريضا ممسيا الا خرج معه سبعون الف الف ملك يستغفرون له حتى يصبح و كان له خريف في الجنة اى زاويه يسير الكواكب فيها اربعين عاما نعم لا تتأكد العباده فى مرض العين بل ورد انه لا يعاد الارمد و صاحب القروح و وجع الضرس كما انه لا تتأكد اذا غلب عليه المرض او طالت به العله و على كل حال فينبغى للعائد التماس الدعاء من المريض فانه احد الثلاثة الذين يستجاب دعائهم بل دعائه مثل دعاء الملك و وضع يده على ذراع المريض و استصحب هديه له من فاكهه او طيب او بخور او نحو ذلك و تخفيف الجلوس عنده الا اذا احب ذلك فان عياده التوكى اشد على المريض من وجعه الى غير ذلك من الآداب الكثيره

### [الفصل الثاني يجب توجيه المحتضر الى القبلة]

الفصل الثاني يجب على الاقوى حال الاحتضار اى السوق اعاننا الله عليه و ثبتنا بالقول الثابت لديه على الناس كفايه حتى المحتضر اذا تمكّن منه و ان كان الاولى (1) عدم مزاحمه الولي ان اراد مباشرته توجيه المحتضر الى القبلة صغيرا كان او كبيرا حزا او عبدا مؤمنا او مخالفا على اشكال فى الاخير احوطه ذلك بان يلقى على ظهره و يجعل باطن قدميه و وجهه الى القبلة بحيث لو جلس لكان مستقبلا و لو تعذرت الكيفيه الخاصه حافظ على الممكن منها و الا وجه اليها جالسا بل الاقوى الاستقبال به مضطجعا مع تعذر الجلوس بل الاولى ملاحظه الجانب الايمن و لو اشتبهت القبلة و لو الى جهتين وجه الى إحداهما فى الاحوط ان لم يكن اقوى مع جهل المشرق و المغرب

١- بل هو الأحوط ظم طبا مد ظلّه

ص: ٥

كما انّ الأحوط استقبال ما بينهما مع العلم بها و يستحب تلقينه الشهادتين و الاقرار بالأئمه بل و يستحب تكرار ذلك حتى يموت و تلقينه كلمات الفرج و هى لا- إله الا الله الحليم الكريم لا- إله الا الله العلى العظيم سبحانه الله ربّ السماوات السبع و ربّ الارضين السبع و ما فيهنّ و ما بينهما و ما تحتهنّ و ربّ العرش العظيم و الحمد لله ربّ العالمين و فى خبر القداح عن الصادق عليه السلام و ما بينهما بدل ما فيهنّ و ما بينهما و لا بأس بكلّ منهما و ان كان الاولى الجمع بينهما بل الاولى قول و سلام على المرسلين قبل التّحميد و تلقينه بقول اللهم اغفر لى الكثير من معاصيك و اقبل منى اليسير من طاعتك و قول يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل منى اليسير و اعف عنى الكثير انك انت العفو الغفور و نقله الى مصلاه الذى اعدّه للصلاه او كان يكثر منها فيه خصوصا اذا اشتد نزعته على وجه لا- يكون فيه اجهاز عليه و الاسراج عنده فى الليل بل الظاهر استحباب ذلك بعد الموت حتى يصبح بمعنى انه لا يترك بعد الوفات فى الظلام بل لا يبعد استحباب الاسراج فى البيت الذى كان يسكنه الميت دائما و ابدا و قراءه القران عنده سيما يس المذى ورد فيمن قراها و هو فى سكرات الموت او قرء عنده انه يجيئه رضوان خازن الجنان بشره من شراب الجنة فيسقيها اياه و هو على فراشه فيشرب فيموت ريان و يبعث ريان و لا يحتاج الى حوض من حياض الانبياء

عليهم السّلام بل أيما مسلم قرئت سنده عند اذا نزل به ملك الموت نزل بكلّ حرف منها عشره املاك يقومون بين يديه صفوفًا يصلون عليه و يستغفرون له و يشهدون غسله و يتبعون جنازته و يصلّون عليه و يشهدون دفنه و سيّم سورهُ و الصّافات الّتي من خواصّها تعجيل الرّاحه من كرب الموت و سيّم آيه الكرسي و آيتان بعدها و ايه السّخره إنّ ربّكم الله الّذي خلق الخ ثم ثلاث آيات من اخر سورة البقره لله ما في السّموات و ما في الأرض الخ ثم سورة الاحزاب بل الظّاهر

ص: ٦

استحباب مطلق قراءه القران بعد الموت قبل الدفن و بعده خصوصا بعض السور الخاصه و تغميض عينه بعد الموت و اطباق فيه و شدّ لحييه و مدّ ساقيه و مدّ يديه الى جنبيه و تغطيته بثوب و تعجيل تجهيزه الّا مشتبه الحال فانه يجب تاخيره الى حصول اليقين بالموت و لو بالتأخير الى ثلاثه ايام فصاعدا و اعلام اخوانه لتشييعه و حملة و الصلاه عليه و الاستغفار له و دفنه و يكره تثقيب بطنه بعد الموت بالحديد بل و غيره في وجه قوئ و ابقائه وحده فانّ الشيطان يعبث في جوفه كما انه يكره حضور الجنب و الحائض ساعه الاحتضار بل يكره تنزيلهما الميت قبره

و اما

## المباحث

### فالأول منها في الغسل و فيه فصول

#### الأول هو فرض على الكفايه

كدفنه و تكفينه و الصلاه عليه و ان كان اولى الناس بذلك مباشره او اذنا اولاهم بميراثه و ان الاولياء رجالا و نساء فالرجال اولى على الاحوط ان لم يكن اقوى و ان كان الميت امرء فالزوج اولى من كلّ احد بزوجه حتى يدخلها في قبرها و الاقوى وجوب مراعاة هذه الاولويه فلا يفعل شىء من ذلك بدون اذن الولي فضلا عن المنع بل لو فعل اعيد ما كان عباده منه على الاحوط او الأقوى نعم يكفي الفحوى حالى الحضور و الغيبه و المولى عليه من الأولي (١) بالميراث (٢) تسقط اولويته كما أنّها تسقط بالامتناع و حاكم الشرع وليّ من لا وليّ له و لو لغيبه او نحوها

#### الفصل الثاني هو عباده على الأقوى يعتبر فيه ما يعتبر فيها

من التيه الّتي هي الداعى عندنا و لا يجب التعرّض للوجه على الأقوى و ان كان هو الاحوط فضلا عن الرّفح و الاستباحه و الأقوى الاجتزاء بتيه واحده للثلاثه و ان ان الاحوط تجديدها عند كلّ غسل لكن من غير تعرّض للجزئيه و عدمها كما انّ الاحوط اتّحاد المباشر للثلاثه و ان كان الأقوى جواز التوزيع فينوي كلّ واحد منهم على الوجه المزبور بل يقوى جواز التوزيع في اجزاء الغسل الواحد بل يقوى جوازه في اجزاء العضو الواحد

بل يقوى جواز اشتراك الأثنين فصاعداً في الغسل كلّ إذا كان على وجه يستند اليهم للاتّحاد بالصّب مثلاً و التيه من الغاسل دون المقلّب الا اذا فرض كون كلّ منهما غاسلاً فيجزى التيه ح من احدهما بل لو كان احدهما غير مكلف لم يقدر

### الفصل الثالث يعتبر المماثل في التّغسيل

فلا يغسل الرّجل المرأة و بالعكس و ان فرض عدم النّظر و اللّمس إلّا المحارم بنسب او رضاع فيجوز لكلّ منهما تغسيل الاخر مع عدم المماثل و لو لامتناعه و لا يعاد بعد وجود المماثل كما لا يجب الغسل من المسّ بعد هذا الغسل و لكن الأحوط ان لم يكن اقوى ان يكون من وراء الثياب نعم يقوى جواز تغسيل كلّ من الرّوجين الاخر اختياراً مجزّداً و ان كان الأحوط كونه حال الاضطرار أيضاً كما أنّ الأحوط كونه من فوق الثياب أيضاً خصوصاً في تغسيل الرّوج الرّوجه بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم النّظر (١) الى عورتها و يطهر (٢) الثوب تبعاً (٣) من غير حاجته الى عصر على الاقوى و ان كان هو الأحوط (٤) و لا فرق في الرّوجه بين الحرّه و الامه و الانقطاع و الدّوام كالعكس بل المطلّقه رجعيّاً بحكم الرّوجه على الأصحّ بل لو انقطعت عدّه الوفاه و تزوّجت و فرض بقاء الميّت بغير غسل جاز لها التّغسيل و الأقوى الحاق الامه أم ولد كانت او لا بالرّوجه في جواز التّغسيل من كلّ منهما اذا لم تكن مزوّجه او معتدّه او مبعّضه او مكاتبه فلها ح تغسيله باذن من انتقلت اليه و بالعكس و ان كان (٥) الأحوط (٦) خلافه حتّى في أمّ الولد و الابن او بنت ثلث سنين فما دون فيجوز لكلّ من الرّجل و المرأة تغسيلهما مجزّدين حتّى من العوره و ان وجد المماثل على الأصحّ و ان كان الأحوط خلافه و الخنثى المشكل اذا كان له ثلاث سنين فما دون واضح و كذا اذا كان لأكثر مع وجود مملوكه له لا مانع (٧) لها من تغسيله فان لم يكن له مملوكه كذلك فالأولى (٨) تغسيل المحارم له من الرّجال و النّساء فان لم يكن محرم فالأولى تكرار الغسل من الرّجال و النّساء و ان كان (٩) يقوى الاكتفاء بوقوعه من احدهما و كذا لو وجد ميّت او بعضه و كان مشتبّه الذّكوره و الأنوثة و ح فيغسل الخنثى المشكل

١- الأقوى جوازه مع الكراهه ظم طبا

٢- الأحوط غسله صدر دام ظلّه العالی

٣- و الأحوط غسله ظم طبا مدّ ظلّه

٤- لا يترك هذا الاحتياط صدر مدّ ظلّه

٥- لا يترك في العكس صدر مدّ ظلّه

٦- لا يترك الاحتياط بترك تغسيلها إياه ظم طبا دام ظلّه

٧- الأحوط بين الجمع تغسيلها و تغسيل المحارم ظم طبا

٨- جواز تغسيل المحارم مع وجود المماثل و لو اجمالاً غير معلوم و مع عدمه و لو لامتناعه يجب عليهم التّغسيل و الله هو العالم

صدر

٩- لا يبعد القرعه ح و ان كان الأحوط التكرار حتى مع وجود الأمه و المحارم أيضاً ظم طبا دام ظلّه

مثله و محارمه نحو ما سمعته فى غيره دون الاجانب و ان لم يوجد غيره و ان كان هو الأحوط و لكن مع تجفيفه قبل التّكفين كما أنّه لو مات امرءه و ليس الّا الأجنب مثلا سقط غسلها و دفنت كما هى و ان امكن من دون لمس و لا نظر و الاولى غسل مواضع التّيّم منها من دون لمس و نظر و اولى منه تغسيلها من وراء الثّياب من دون لمس و نظر و لكن مع المحافظه على التّجفيف قبل التّكفين و كذا الكلام لو مات الرّجل و ليس معه الّا نساء اجنبيّات بل و كذا من زاد على ثلاث سنين من الذّكر فأنّه بحكم الرّجل كما انّ الأنثى لو زادت على ذلك بحكم الامراه و الله اعلم

### الفصل الرابع يعتبر فى الغاسل كونه مكلفا

تصحّ منه العباده فلا تصحّ من المجنون و لا من الصّبي (١) و ان كان مميّزا و لا من المخالف فضلا عن الكافر نعم يجوز تغسيل خصوص الكتابيّ المسلم اذا لم يحضره مسلم و لا مسلمه ذات رحم و تغسيل الكتابيّه المسلمه اذا لم تكن مسلمه و لا ذو رحم مع حضور الأجنبيّ من المسلمين فيأمر حينئذ الكتابيّ بالاعتسال أوّلا ثمّ التّغسيل و يتولّى هو التّيّه دون الكتابيّ بل الظّاهر الجواز و ان لم يحضر الأجنبيّ المزبور فيجزى تيّه الكتابيّ ح فى هذا الغسل الصّورى و الأقوى وجوب الإعادة مع فرض وجود المماثل كما انّ الأقوى وجوب الغسل (٢) بالمسّ و ان لم يحضر المماثل و الأولى (٣) التحرّز عن مباشره الكتابيّ لماء الغسل كما انّ الاولى التحرّز عن مباشره بدن الميت بعد غسله مع رطوبته و فى حال غسله و لو بان يكون المقلّب مسلما او مسلمه من وراء ثوب و نحوه او بالصّب عليه بعد مباشره للتّطهير منها و فى الحاق المخالف فى الحكم المزبور (٤) قوّه

### الفصل الخامس يجب تغسيل كلّ مظهر للشهادتين

و لم يعلم منه عدم الإذعان باحدهما و ان لم يكن معتقدا للحقّ كالمخالفين و الواقفيه و الناووسيه و نحوهم من فرق الاماميه عدا الخوارج و الغلاه و غيرهم ممّن حكم بكفره بقول او فعل او غيرهما كالتّواصب و منكرى احد ضروريّات الدّين فضلا عن غيرهم من الكافرين كتغسيل اهل الحقّ ما لم يكن

١- الأقوى صحّته من المميّز و ان كان لا يجرى عن غيره ظم طبا مدّ ظلّه

٢- بل الأقوى عدم وجوبه اذا لم يحضر و ان كان احوط ظم طبا دام ظلّه

٣- لا يترك التحرّز مطلقا صدر مدّ ظلّه

٤- بل هو مقدّم على الكتابيّ ظم طبا دام ظلّه

تقيّه فى غسلهم فيغسل و ان كان الميت من اهل الحقّ و ولد المسلم بحكم المسلم كما انّ ولد الكافر بحكمه نعم و الرّنا من كلّ منهما (١) يغسل على الأحوط و الأقوى و المجنون البالغ من الكفّار و المسلمين بعد وصف الإسلام و الكفر ملحق بهما و كذا لو بلغا مجنونين على اشكال فى ولد الكافر احوطه (٢) التّغسيل كما فى كلّ من لم يثبت كفره و لو بالبينه و المسبّى يتبع السّابى فى

الإسلام على الأحوط و الأقوى و كذا لقيط دار الإسلام بل و الكفر مع امكان التوَلد من مسلم نعم لا يغسل الشهيد اذا مات في المعركة او قبل تقضى الحرب و ان خرج عنها (٣) في الأقوى و ان ادرك و به رمق و لا يكفّن اذا لم يجزّد عن ثيابه و الّا كفّن و لكن يصلّى عليه و المراد به القتل بين يدي المعصوم عليه السّلام او نائبه الخاص بل مطلق الجهاد بالحقّ الذي هو سبيل الله كالقتيل في القسم الثاني منه و هو كما لو دهم المسلمين عدوّ يخاف منه على بيضه الإسلام و ان لم يكن المعصوم عليه السّلام او نائبه حاضرا و لا فرق في الشهيد بين الحرّ و العبد و المقتول بحديد و غيره و المقتول بسلاح و غيره و المقتول عمدا او خطأ و الرّجل و المرأة بل لا فرق بين البالغ العاقل و غيرهما مع فرض وجوب الجهاد بهم بين الجنب و غيره و لا بين قتل المشركين و البغاه بل لو داسته خيول المسلمين او رمت به فرسه في بئر او نهر بسبب الجهاد كان شهيدا بل لا وجد ميّتا في المعركة و لم يكن فيه اثر قتل كان كذلك و ان كان الأحوط تغسيه كما أنّ الأحوط ذلك أيضا في المقتول قبل تقابل العسكريين بان كان عينا للمسلمين مثلا و ان كان الأقوى سقوط غسله و تكفينه أيضا نعم لو مات الشهيد بعد تقضى الحرب غسل و ان ادرك و حياته غير مستقره و كذلك يسقط وجوب التّغسيل من وجب عليه القتل قودا او رجما بل الظاهر كون ذلك عزيمة لا رخصه و كيفيته بان يأمره الإمام او نائبه الخاص او العام بل او غيرهما ممّن يصحّ منه التّغسيل على الأصحّ و ان لم يكن مماثلا بالاغتسال على حسب غسل الميّت حتّى في مزح الخليطين في الأوّلين و غيره على الأصحّ ثمّ

- ١- وجوب تغسيل ولد الزنا من الكافر غير معلوم ظم طبا مدّ ظلّه
- ٢- و الأقوى العدم ظم طبا دام ظلّه
- ٣- بعض المسائل المتعلقة بالشهيد محتاج الى التأمل صدر مدّ ظلّه العالى

ص: ١٠

بالتحنيط ثمّ بالتكفين ثمّ يقتلان ثمّ يصلّى عليهما من دون اعاده تغسيل كما لا غسل على من مسهما بل يقوى عدم وجوب ازاله النّجاسه الحاصله من القتل عن بدنهما و كفنهما فيدفنان بعد الصّلاه كما هما بل الظاهر عدم قدح الحدث الأصغر في اثنا عشر فضلا عمّا بعده بل و الأكبر و لو جنبه نعم يقوى عدم ارتفاع حكمهما السابق عليه به بل لا يدخل فيه شىء من الأغسال المتقدّم سبها عليه و ان نواها به على الأحوط ان لم يكن اقوى فيجب ان يغتسل ح منها ان وجبت غاياتها او قلنا بوجوبها لنفسها و الّا استحبّ و ان لم نوجب شيئا من ذلك فيمن مات جنبا مثلا و لو اتفق موت من قدّم الغسل المزبور حتف انفه او قتله بغير السّبب المزبور و جب تغسيه بل الأحوط التّجديد لو عدل عن قتله بذلك السّبب الى اخر و ان كان موافقا للأوّل كما لو تعدّد القصاص و ان كان الأقوى خلافه حتّى مع اختلاف السّبب كالقود و الرّجم كما أنّ الأحوط ان لم يكن اقوى عدم الاجتراء (١) به لو وقع منه من دون امر له به و لو لغفله و لو لم يفعل بعد الأمر به و لو لسيان غسل بعد القتل على الأحوط و الأقوى

### الفصل السادس اذا وجد بعض الميّت

فان كان فيه الصّدر او الصّدر وحده بل او بعض الصّدر مع القلب غسل و كفّن و صلّى عليه و دفن بل الأحوط ان لم يكن اقوى تكفينه بقطع ثلاثه (٢) و ان كان الصّدر وحده و يجب تحنيط ما كان من المساجد بل الأحوط تحنيط الصّدر وحده و ان كان الأقوى عدم الوجوب و ان لم يكن كذلك بل كان قطعه فيها عظم غسل بل و كذا القطعه من حيّ و الأصحّ على الأحوط و

يلفّ في خرقة و يدفن و ان كان الأحوط اللّف في قطع ثلث خصوصا اذا كان ممّا يتناوله القطع الثلث حال الاتّصال كما أنّه يجب التّحنيط مع وجود شىء من محالّه و المّا فلا و يلحق العظم المجرد بذات العظم في جميع ما تقدّم حتّى في الصّلاه عليه أيضا نعم

١- الأقوى عدم الاجتزاء ظم طبا مد ظلّه

٢- الأقوى جواز الاقتصار على ما يتناول فتكفى الثنتان في الصدر و ظم طبا مد ظلّه

ص: ١١

ينبغي استثناء السنّ و الظفر من الحيّ و أنّ قطع معهما شىء يسير من اللحم و الأحوط الصّلاه على العضو التّام من الميّت و ان كان عظما كاليد و الرّجل و نحوهما و ان كان الأقوى خلافه كما أنّ الأقوى جواز تغسيل كلّ من الرّجل و المرأه للقطعه المزبوره مع عدم العلم بالحال و عدم وجوب مراعاة الترتيب مع تفرّق الأعضاء فيجوز تغسيل يد اليسرى قبل اليمنى فضلا عن حال الاشتباه و ان كان الأولى مراعاته حتّى في المشتبه بالتكرير نعم الظاهر مراعاة الترتيب اذا امكن جمع اعضائه المتفرّقه و السّقط اذا تمّ له اربعة اشهر فصاعدا غسل و كفنّ بالكيفيه المعهوده على الأصحّ و حنّط على الأحوط ان لم يكن اقوى و دفن من دون صلاه و حكم القطعه منه حكم غيرها بالنسبه الى العظم و عدمه فان لم يتمّ له اربعة اشهر لم يغسل و لم يكفن بل يلفّ في خرقة و يدفن على الأحوط ان لم يكن اقوى و كذا ابعضه بل و كذا ما يوجد من لحم الميّت مجرّدا من العظم

### الفصل السابع في كفيّه الغسل

لكن ينبغي ان يعلم أنّه لا حدّ معيّن لماء الغسل فالمدار على ما يحصل به تمام الواجب و المستحبّ نعم عن النبيّ ص أنّه اوصى عليّا عليه السّلام ان يغسّله بستّ قرب و لا بأس بالتأسيى به و كيف كان فيجب غسل النّجاسه العارضه في بدنه اولا قبل الشّروع في الغسل في الأحوط ان لم يكن اقوى ثمّ يغسّل بماء السّدر على كفيّه غسل الجنابه فيبدء برأسه ثمّ جانبه الأيمن ثمّ الأيسر مدخلا للعوره و نحوها مع الجانبين او يغسلها تماما بعد الفراغ من الأيمن ثمّ يغسل نصفها مع الأيسر كلّ ذلك في الأولى و الآلّا فالأقوى الاكتفاء بالتضيّف مع كلّ من الجانبين ثمّ بماء الكافور كذلك ثمّ بماء القراح كذلك فلو اخلّ عمدا او سهوا بشىء من الترتيب في الأغسال او في اجزاء الغسل تلافاه على الأصحّ فضلا عمّا لو جاء ببعض دون الاخر او غسله بماء قراح ثلثا من دون الخليطين بل الأحوط و الأقوى وجوب

ص: ١٢

الخلط على وجه يصدق عليه أنّه ماء السّدر و الكافور من دون ذهاب الإطلاق منه على الأحوط ان لم يكن (١) اقوى (٢) و الظاهر اعتبار كون السّدر ممّا يصحّ مرجه مع الماء لكونه مطحونا او ورقا اخضر يمرس بالماء حتّى تستهلك اجزائه او غير ذلك و ربّما قدّر برطل بل برطل و نصف و لكن الأقوى عدم اعتبار ذلك فيكفى ما يتحقّق به الغسل بماء السّدر و كذا الكافور و ان قدّر أيضا بنصف مثقال او أقلّ او اكثر و الأولى كونه خاما غير مطبوخ و ان كان الأقوى الأجزاء بالمطبوخ أيضا كما أنّ الأقوى الاكتفاء في الثّالث بالماء و ان مازجه شىء من الطّين مثلا على وجه لا يخرج عن اسم الإطلاق و ان كان الأحوط كونه قراحا

خالصا من غير مشوب بشىء نعم لا- يجزى الغسل عن الثالث بماء السدر والكافور و ان لم يخرج بمزجها معه عن الإطلاق على الأقوى بل الأحوط ان لم يكن أقوى اعتبار عدم مزجه بشىء منهما على وجه ينافى عدم الخلوص منهما عرفا و ان لم يتحقق معه صدق ماء السدر والكافور عرفا نعم لا بأس باليسير العذى لا ينافى الخلوص عرفا كما ان الأحوط ان لم يكن أقوى عدم (٣) الاجتزاء (٤) بالارتماس فى كل من الأغسال الثلاثة نعم يجزى رمس كل عضو من الأعضاء فى كل منها مراعى للترتيب فيها عن الغسل بغير الرمس لكن يعتبر فى كل من المياه الثلاثة ح الكثره و لا- يجب الوضوء للميت على الأصح نعم يقوى استحبابه بل هو الأحوط بل ينبغى تقديمه على الغسل و الله العالم

### الفصل الثامن لو لم يجد الماء لغسل واحد او غسليين اتى بهما مراعى للسابق فالسابق

فى الأقوى مع تيمم واحد فى الأحوط ان لم يكن أقوى للفائت و لو كان متعددا و ان كان (٥) الأحوط التعدد له و لو لم يكن سدر و لا- كافور غسل بالقراح مره و الأحوط (٦) التثليث و أحوط منه التمييز مع ذلك بالتيه محافظه على الترتيب بل يجب التثليث فى غسل المحرم و ان وجب ترك الكافور و فى مائه كما يجب ترك الحنوط به و بغيره من الطيب و لو لم يكن الماء واحد و وجد

١- بل على الأقوى صدر مدّ ظلّه

٢- بل القوى ظم طبا مدّ ظلّه

٣- مع التمكن من الترتيب ظم طبا دام ظلّه

٤- و لكن لو لم يكن الماء بالارتماس لا يترك الغسل به البتّه صدر

٥- لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٦- لا يترك الاحتياط بالتعدد و كذا التثليث صدر دام ظلّه

ص: ١٣

الكافور دون السدر ففى تغسيله بماء الكافور و التيمم للفائت أولا و آخرا و تغسيله بالماء عوضا عن السدر و التيمم للفائت من ماء الكافور و القراح وجهان أقواهما الأول (١) و على كل حال يجب إعادته لو وجد الخليطان مثلا قبل الدفن بل الأحوط ان لم يكن أقوى ذلك بعده أيضا لو اتفق خروجه كما أنه يجب الغسل (٢) بمسّه بل الأحوط ان لم يكن أقوى ذلك فى كل غسل شرع بدون سدر و كافور للضرورة فضلا عن التيمم و لا يقوم الخطمى مقام السدر عند تعذره و ان جاز الغسل به و لو لم يمكن تغسيل الميت و لو صبّا لتناثر جلده كالمحترق و المجذور و غيرهما تيمم بالتراب مره واحده و الأحوط (٣) التثليث (٤) بل الأحوط التمييز بينهما بالتيه محافظه على الترتيب و كيفيه تيممه بضرب يد الحى على الصّعيد و المسح بها على محلّ التيمم من الميت و الأحوط (٥) ان لم يكن أقوى تعدد (٦) الضرب كما فى التيمم بدل غسل الجنابه

### الفصل التاسع لو خرج من نجاسه بعد تغسيله او فى اثنائه او تجسّس بدنه بنجاسه خارجه كذلك وجب تطهيره

منها و لو كانت النجاسه غير حديثه لم تجب اعاده الغسل قطعا بل و كذا الحديثه حتى لو كانت من الأكبر و ان كانت بعد تمام



الغسل بل و كذا لو كانت في اثنائه على الأصحّ و ان كان الأحوط الإعادته خصوصا اذا كان في اثناء القراح اما الوضوء فلا يعاد من ذلك و لو تنجّس بعد الوضع في القبر وجب الإزاله أيضا الا مع التّعذر و لو لاستلزامها هتك الحرمه بالإخراج و نحوه

## الفصل العاشر في آداب الغسل

و هي امور احدها وضع الميّت على ساجه او سرير او مطلق المرتفع عن الأرض و ان كان الأولى تقديم الأول على الخشب ثم الخشب على غيره كما أنّه ينبغي ان يكون مكان الرّجلين منحدرًا عن موضع الرّاس ثانيها وضعه مستقبل القبله على هيئه المحتضر فيستقبل بباطن قدميه و وجهه الى القبله بل هو الأحوط ثالثها تغسيله

١- محلّ اشكال ظم طبا مدّ ظلّه

٢- سقوطه فيه في التّيّم لا يخلو عن قوه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- هذا الاحتياط لا يترك صدر دام ظلّه

٤- لا يترك بل الأحوط اتيان رابع بتيه البدليه عن الجمع او اتيان الثالث بقصد ما في الذمه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٥- لا يترك صدر مدّ ظلّه

٦- الأقوى كفايه ضرب واحد ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ١٤

تحت الظلال و الأولى كونه سقفا بل لا يخ كونه تحت السّماء من مرجوحيته رابعها جعل حفيّره لماء الغسل تختصّ به بل يكره ارساله في الكنيف نعم لا بأس بالبالوعه و ان اشتملت على نجاسته و ان كان الأولى كون ذلك عند تعذّر الحفيّره خامسها نزع قميصه من تحته بل لو توقّف ذلك على فتقه فتقه و لكن باذن الوارث البالغ الرّشيد سادسها تغسيله عريانا مستور العوره بخرقه مثلا- او في قميصه و ان كان الأولى الأول بل هو و الأحوط سابعها استحباب ستر عورته و ان كان يحرم النظر اليها ثامنها تلبين اصابعه برفق فان تعسّر تركها بل و كذا جميع مفاصله تاسعها غسل رأسه برغوه السّيدر امام الغسل مبالغا فيه محافظا على ان لا يدخل ذلك منخرية و مسامعه و ان لم يكن سدر فالخطمي بل و شبهه في التنظيف و الأولى في كيفيته ان يعمد الى السّيدر و يصيره في طست و يصبّ عليه الماء و تضربه بيده حتى ترتفع رغوته فاعزل الرّغوه في شيء و صبّ الاخر في الاجانه التي فيها الماء عاشرها غسل فرجيه بالسّيدر و الحرض اى الأشنان امام الغسل أيضا او بالأشنان خاصّه بل يستحبّ التّلبين في ذلك و الإكثار منه بل يستحبّ غسلهما بماء الكافور و القراح كذلك و الأولى في كيفيته غسل فرجيه ان يأخذ خرقة نظيفه و يلقّها على يده اليسرى مثلا- ثم يغسل فرجيه حادى عشرها غسل يديه من رءوس الأصابع إلى نصف الذّراع ثلاثا بل ينبغي ذلك في الأغسال الثلاثة بل ينبغي غسلهما في الأول بماء السّيدر و فى الثّانى بماء الكافور و فى الثّالث بماء القراح و الظاهر التّخيير بين البدأه باليدين و بين الفرجين و الله العالم ثانى عشرها مسح بطنه برفق قبل الغسلتين الأوّلتين خاصه الا ان يكون امره حبلى فلا يستحبّ بل لعله مكروه ثالث عشرها البدأه بالشقّ الأيمن من الرّاس عند اراده غسله فى الأغسال الثلاثة رابع عشرها كون

ص: ١٥

الغاسل على جانبه و الأولى اليمين منه قائلاً عند تقليبه اللهم انّ هذا بدن عبدك المؤمن قد اخرجت روحه منه و فرقت بينهما فعفوك عفوك و ينبغي الرّفق به في جميع احواله خامس عشرها غسل الغاسل يديه بعد كلّ غسل من الأغسال الى المرفقين بل الى المنكبين ثلاث مرّات سادس عشرها استحباب الدلك و امرار اليد استظهارا ان لم يخف سقوط شىء منه و الا اكتفى بالصّب على وجه يمرّ الماء على المغسول سابع عشرها كون ماء الغسل مقدار ستّ قرب ثامن عشرها تنشيفه بثوب نظيف مثلا بعد الفراغ تاسع عشرها كراهه جعل الغاسل الميّت بين رجليه العشرون كراهه اقعاده بل الأحوط اجتنابه الحادى و العشرون كراهه قصّ شىء من اظفار و ان طالت و ان تحتها و سخ بل يكره تحليلها كما يكره ازاله شعر عانته و ابطه بنتف او حلق او طلى فضلا عن رأسه و غيره و تسريح اللّحية بل مطلق الشّعر و حفّ الشّارب بل الأحوط ترك قصّ الظفر و تسريح اللّحية بل مطلق ترجيل الشّعر بل لو سقط منه شىء جعل معه في كفنه وجوبا بعد تغسيله الثّانى و العشرون كراهه تسخين الماء للميّت الا ان يتوقّف التّغسيل عليه لشدّه البرد على الغاسل مثلا الى غير ذلك و الله العالم

## المبحث الثّانى فى التّكفين

### اشاره

و فيه فصول أيضا

### الأوّل هو واجب كفايه

كالتّغسيل لكن لا- تجب فيه كالحنوط و ان كان هو الأحوط كما انّ الواجب التّكفين بثلاثة قطع على الأصحّ و الأحوط احدها الميزر بمعنى الإزار و يكفى (١) مسّماه (٢) و يستحبّ كونه يغطى الصّدر و السّاقين بل الرّجلين بل هو الأحوط كما انّ الأحوط ان لم يكن اقوى اعتبار رضى الوارث بذلك او الوصيّه به من ثلثه و قميص فى الأحوط و الأقوى و الواجب مسّماه و ربّما قدر بما يصل الى نصف (٣) الشّاق كما أنّه ربّما استحّب الى القدم و لا بأس به و لكن ينبغي اعتبار رضى الوارث فى الرّائد

١- الأحوط بل الأظهر أن يكون من السّره إلى الرّكبه ظم طبا دام ظله

٢- بل يكون من السّره إلى الرّكبه صدر مدّ ظلّه العالى

٣- و هو الأحوط الاظهر ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ١٦

عن المسمّى او الوصيّه به من الثّلت و ازار اى ثوب يشتمل جميع البدن طولاً- و عرضاً بل الأحوط ان لم يكن اقوى زيادته فى الطّول بحيث يشدّ بل الأحوط الزّيادة فى العرض بحيث يوضع احد جانبيه على الآخر و لو لم يحصل الا احد الثّلاثة وجب و مع الدّوران يقدم الثّوب الشّامل للبدن بل الأحوط تقديم القميص على الميزر و لو لم يحصل الا ما يستر به العوره وجب و مع الدّوران يقدم القبل و الأولى فى كفيّه التّكفين ان يبدأ بلفافه الفخذين اوّلا ثمّ الميزر ثمّ القميص

## الفصل الثّانى لا يجوز ان يكون الكفن مغصوبا

و لو لم يوجد غيره و لا- متنجسا و لو بنجاسه يعفى عنها في الصلاه على الأحوط ان لم يكن اقوى و لا حريرا محضا و لو كان امرء بل و لا غيره مما لا تجوز الصلاه فيه للرجل مختارا كالمذهب و صوف ما لا يؤكل لحمه و شعره و وبره فضلا عن جلده بل مطلق الجلود و ان كانت مما يؤكل لحمه على الأحوط ان لم يكن اقوى نعم لا بأس بما يسمى ثوبا و ان كان متخذاً من شعر و وبر و صوف مما يؤكل لحمه على الأصح (١) بل يقوى جوازه في الثوب المتخذ من الخرز و نحوه مما تجوز الصلاه فيه و لو لم يكن ألما المتنجس او غيره مما لا يجوز حال الاختيار جاز (٢) التكفين (٣) به فضلا عن ستر العوره بل يقوى الوجوب حتى في الحرير و مع الدوران ان تقديم جلد ما يؤكل لحمه على غيره ثم النجس (٤) سيما مع قلّه النجاسه و عدم تلويثها البدن ثم الحرير على ما لا يؤكل لحمه ثم الثوب من صوفه مثلا على جلده لا يخلو من قوه و الأحوط (٥) السّتر للبدن في كلّ من القطع الثلاثه و ان كان الأقوى الاكتفاء بحصول السّتر من المجموع كما أنّ الأحوط حصوله بنفس الثوب لا بالنشاء و نحوه مما يطلى به الثوب و ان كان يقوى الاجتزاء به أيضا و الله العالم

### الفصل الثالث و لو تنجس الكفن قبل الوضع في القبر و جب ازاله النجاسه عنه

بغسل او قرض غير قاذح في الكفن و كذا بعد الوضع فيه بل لو تعذر الغسل و لو لأن في اخراجه هتكا

- ١- لكن الاحوط الترك ظم طبا مدّ ظله
- ٢- عدا المغصوب كما مرّ ظم طبا مدّ ظله
- ٣- عدا الغصوب كما مرّ صدر دام ظله
- ٤- تقديم النجس خصوصا مع الكثره على صنوف ما لا يؤكل غير واضح و كذا تقديم الحرير عليه ظم طبا مدّ ظله
- ٥- لا يترك ظم طبا دام ظله

ص: ١٧

لحرمته قطع بمقراض و نحوه كما أنه يتعين الغسل مع فرض تعذر القرض او فساد ساتريه الكفن به مثلا و لو تنجس معظم الكفن بحيث يفحش قرضه و كان متعذرا فان كان قبل الوضع في القبر ابدل بل و كذا بعد الوضع فيه مع الإمكان في الأحوط ان لم يكن اقوى و الأّ دفن فيه

### الفصل الرابع كفن المرأة على زوجها

الموسر و ان كانت ذات مال سواء كانت مدخولا بها أم لا صغيره او كبيره عاقله او مجنونه حرّه بل و امه دائمه بل و منقطعه (١) مطيعه بل و ناشزه بل و مطلقه رجعيه بخلاف البائن بل و المحلله كما لا فرق في الزوج بين الصّغير و الكبير و المجنون و العاقل و ان وجب الدّفع على الوليّ ح نعم يسقط عن الزوج مع الأعسار الّذى هو بمعنى عدم ملك الأزيد من المستثنيات في الدّين ازيد من قوت يوم و ليله له و لعياله حتى بملاحظه ما انتقل منها اليه او كان العقد متعه لا ارث فيه فيكون في اصل تركتها حتى لو أيسر بعد الدّفن و لو اعسر بالبعض و جب ما تيسّر منه فالأقوى مزاحمه و جوب الكفن حقّ الدّيان و التّفقه (٢) الواجبه و نحوهما من الحقوق الماليه نعم لو كان قد تعلق حقّ الدّين في المال بحجر لفلس قبل موت الزّوجه سقط و جوب الكفن و كذا لو

كان مال الزوج مرهونا لم يجب تكفينها إلا ان يبقى بعد الدّين بقيه و لو اقترن موت الزوج و الزّوجه سقط الكفن عن الزوج و لو لم يكن عنده إلا كفن واحد قدّم عليها حتّى لو كان قد وضع عليها نعم لو دفنت اختصّت به و ان لم يخرج بذلك عن ملكه فلو اتّفق وجوده و تلفها باكل سبع مثلا رجع اليه و لا يلحق بالزّوجه فى وجوب الكفن من وجبت نفقته من الأقارب فيدفن ح عاريا مع عدم البازل نعم يجب الكفن للمملوك على السّيد (٣) (٤) من غير فرق بين القنّ و المدبّر و أمّ الولد و المكاتب المشروط و المطلق الّذى لم يتحرّر منه شىء و إلا كان بالنّسبه و الأحوط ان لم

١- فيه تأمل صدر دام ظله العالى

٢- عدا ما مرّ من قوت يوم و ليله له و لعياله ظم طبا مدّ ظله

٣- الاشبه الامه المزوّجه فعلى زوجها كما مرّ ظم طبا مدّ ظله

٤- الا المزوّجه بالحرّ فعلى زوجها صدر مدّ ظله العالى

ص: ١٨

يكن اقوى بذل الشدر و الكافور و ماء الغسل مع الكفن لمن وجب عليه و الله العالم

### الفصل الخامس يؤخذ الكفن الواجب من اصل تركته

دون ثلثه خاصه مقدّما على الوصايا بل و الدّيون و ان كانت متعلّقه بالمال قبل الموت لفسل او بل رهن بل او جنايه على اشكال سيّما فى الأخير و ينبغى مراعاة (١) الاحتياط فيه اما المندوب فالأحوط ان لم يكن اقوى رضى الوارث حتّى فى زياده الأثواب الثّلاثه بل لو كان عليه دين مستوعب منع من التّديب فى الأحوط ان لم يكن اقوى و ان كان لأبتاع ثياب تحمّله فى دينه حال حياته و لو اوصى بالتّديب فهو من الثّلت و ان لم يكن كفن دفن عاريا و لا يجب على احد من المسلمين بل يستحبّ نعم لو وجد شىء من اموال بيت المال كخراج الأرض المفتوحه عنوه و سهم سبيل الله من الزّكاه و نحو ذلك وجب تكفينه منه فى الأحوط ان لم يكن اقوى كما أنّ الأحوط ان لم يكن اقوى احتساب ما كان من سهم الفقراء على وارثه مثلا ليجهّزه به دونه نفسه و كذا ما يحتاج اليه من سدر و كافور و غيره فى الأخذ من اصل المال فان لم يكن دفن بدونها و لا يجب على احد من المسلمين إلا ان يكون بيت المال و لو منع الظالم من مطلق دفن الميّت او فى ارض مخصوصه مع عدم التمكن من غيرها إلا بدراهم او امتنع من يجب عليه تغسيله إلا باجره و نحو ذلك لم يؤخذ من اصل (٢) المال (٣) على الأقوى و اولى منه المنع او الامتناع عن خاص مع امكان غيرها نعم لو لم يمكن دفنه بالأرض مملوكه للغير وجب عوضها من اصل المال

### الفصل السادس فى السنن

منها أنّه يستحبّ للإنسان اعداد الكفن فأنه مأجور كلّما نظر اليه و منها يستحبّ للغاسل اذا اراد تكفين من غسله بل غيره غسل يديه الى المنكبين ثلث مرّات او الى المرفقين مع غسل الرّجلين الى الرّكبتين بعد غسل ما تنجّس منه بتغسيله بل و غسل ميطان ما يتنجّس

١- لا يترك مراعاة الاحتياط في الجميع ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٢- عندى فيه اشكال صدر مدّ ظلّه العالى

٣- الأقوى كونه من الأصل ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ١٩

منه بل ينبغى له الغسل من المسّ و الوضوء ثمّ التّكفين كما أنّه ينبغى لغيره اذا اراد التّكفين الطّهاره من الحدث الأصغر و الأكبر بل ينبغى الغسل مستحبًا له و منها استحباب الحبره لّفافه للّرجل و المرأه و منها تشنيه اللّفافه لهما أيضا و ان لم تكن حبره بل يقوى استحباب التّثليث سيّما فى الامرأه و ان يكون الثّالث النّمط للامرأه و هو ضرب من الأكسيه غليظ ذو طرائق و ح فان كانت الثّانيه حبره جاء بالمستحبين معا و ان كانت غير حبره جاء باستحباب التّثنيه دون الحبره و ان اقتصر على الحبره بان جعلها اللّفافه الواجبه جاء باستحباب الحبره دون التّثنيه بل لعلّ هذا احوط من اضافه الثّانيه اليها كما انّ ترك النّمط للامرأه احوط أيضا و حيث تكون الحبره احدى اللّفافتين او الثّالث استحَبّ ان تكون هى الأعلى بل الطّاهر كون النّمط كذلك و منها أنّه يستحبّ فى الحبره ان يكون يماثيه عبريّه حمراء و يعتبر فيها ان لا تكون مطرزه بالذهب و نحوه ممّا يمنع من الصّيله فيه بل لا ينبغى ان تكون مطرزه بالحرير على وجه لا يكون فى السّداء و اللّحمه اما اذا كان كك فلا باس و منها ما قيل من إكثار الدّكر حال تكفينه و ان يكون الميّت حال تكفينه مستقبل القبله كما كان حال تغسيله و منها خرقة للفخذين تسمى الخامسه و ينبغى ان يكون طولها ثلاثه اذرع و نصف فى عرض شبر بل و نصف او ازيد من ذلك او انقص بحسب الحاجه اليها تشدّ من الحقوين ثمّ تلف على الفخذين لفا شديدا على وجه لا يظهر منه شىء الى ان تصل الى الرّكبتين ثمّ يخرج رأسها من تحت رجليه الى جانب الأيمن و تغمر فى الموضوع الّذى تنتهى اليه او بان يربط احد طرفى الخرقه على وسط الميّت امّا بان يشقّ رأسها او يجعل فيها خيط و نحوه ثمّ يدخل الخرقه بين فخذه و يضمّ بها عورته ضمّا شديدا او تخرج من تحت الشّداد الّذى على وسطه ثمّ يلفّ حقويه و فخذه بما بقى لفا شديدا فاذا انتهت

ص: ٢٠

ادخل طرفها تحت الجزء الّذى انتهت عنده او غير ذلك من الهيئات الّتى يحصل بها المطلوب و منها خرقة يعصب بها وسطه و منها جعل شىء من القطن او بل ما يقوم مقامه عند تعذّره متزوع الحَبّ بين الأليتين على وجه يستر القبل و الدّبر بعد وضع شىء من الحنوط و الدّريره عليه بل ان خشى خروج شىء سدّ بشىء منه الدّبر سدّا جيّدا بل قبل المرأه اولى بذلك بل ينبغى الاستظهار فيه سيّما اذا كان يخشى خروج دم النّفاس و نحوه كلّ ذلك قبل اللّفّ بالخرقه و ان لم يكن احدهما شرطا فى استحباب الآخر بل لا بأس بوضع شىء من القطن فى منخريه اذا خشى خروج شىء منهما و منها العمامه للّرجال و المدار على مسّماها فى الطّول و العرض و ان كان الأولى ان تكون بحيث يلفّ بها الرّاس بالتّدوير و يخرج طرفها من تحت الحنك و يلقى على صدره بعد ان يلقى فضل الشّقّ الأيمن على الأيسر و بالعكس بل يكره ان تكون كعمّه الأعرابي اى بلا حنك بل ينبغى ان يأخذ العمامه من وسطها و نشيرها الى رأسه ثمّ يردها الى خلفه ثمّ يطرح طرفيها على صدره على الكيفيه الّتى ذكرناها و منها القناع اى الخمار للمرأه عوضا عن العمامه للّرجل و المدار مسّماها و لعلّ الأحوط فى تحصيل المستحبّ العمامه و القناع للخشى المشكل و منها لّفافه لثدى المرأه يشدان بها الى ظهرها و منها كون الكفن حتّى الخرقه و العمامه عدا الحبره و الأنماط قطنا أيضا

بل الأحوط القطن بل يكره الكتان والأسود و ان كان قطننا بل الأولى ترك مطلق المصبوغ بل هو الأحوط و منها نشر الدّريه على الحبره و القميص و اللّفافه بل و على سائر الكفن و لو المندوب منه بل و على الميّت نفسه و لعلّها هي المتعارفه الآن فى البصره و نواحيها و ربّما كان منها القمح و هو حبّ يشبه حبّ الحنطه له ريح طيّب اذا دقّ و كان سابقا يسمّى بالدّريه و منها الإجماعه فى الأكفان بل

ص: ٢١

التنوق فيها و المغالاه فانّ الموتى يتباهون فيها يوم القيمه و منها كونه اجمع من ثياب كان يصلّى فيها او يحرم فيها و منها كونه من ظهور المال و منها ان يطوى جانب اللّفافه الأيسر على الجانب الأيمن من الميّت و الأيمن منها على الأيسر بل ينبغى ذلك فى كلّ لّفافه مع تعدّدها و ان جاز جمعها و لّفها على الهيئه المزبوره و منها ان يخاط بخيوط منه بل ينبغى ذلك الى يكره بلّها بالزّيّق خاصّه و منها ان يكتب على حاشيه الحبره او اللّفافه بل و على القميص و الإزار بل و العمامه فلان و الأولى اضافته ابن فلان يشهد ان لا إله الا الله و الأولى اضافته وحده لا شريك له و انّ محمّدا رسول الله ص و انّ عليّنا ثمّ الحسن ثمّ الحسين و يعدّ الائمه عليهم السّلام الى آخرهم ائمتّه و سادته و قاداته بل الأولى اضافته و انّ البعث و الثّواب و العقاب حقّ و اولى من ذلك كتابه الجوشن الصّغير بل و الكبير بل يستحبّ كتابه الأخير فى جام بكافور او مسك ثمّ غسله و رشّه على الكفن بل ينبغى أيضا كتابه السّند المعروف المسمّى بسلسله الذهب بل و الدّعاء المعروف الذى أوّله بسم الله الرحمن الرّحيم اللّهمّ انك حميد مجيد و دود شكور كريم و فى ملّى الخ بل ينبغى أيضا كتابه القران جميعه نعم ينبغى (١) ان يكون ذلك كلّه فى مقام يؤمن عليه من التّجاسه و الفذاره فالأولى ح كتابتها فى شىء يستصحب معه بالتّعليق فى عنقه او الشّد فى يمينيه او غير ذلك و لو امكن كتابته على ساج مثلا- يكون فى القبر يسند اليه الميّت كان حسنا كما أنّه اذا كتب على فصّ عقيق الشّهادتان و الإقرار بالأئمه ذاكره عددهم و جعله فى فمه كان جيّدا أيضا بل لا بأس باستعمال جميع ما يرجو فيه النّفع و دفع الضّرر محافظا على التّعظيم و عدم هتك الحرمه و من هنا ينبغى ان يكون الكتابه بالتّربه الحسينيه و الا- فبالتربه المحترمه من غيرها و الا فبالطين و الا فبالماء و الا فبالإصبع و منها

١- بل الأحوط صدر مدّ ظلّه العالى

ص: ٢٢

كراهه عمل اكمام له لو كان جديدا بل التّرك هو الأحوط امّا اذا كان لييسا فلا- كراهه فيه نعم ينبغى له قطع اززاره بل هو الأحوط و منها كراهه الممزوج بالقزّ ألما ان يكون القطن اكثر و منها كراهه المماكسه فيه و منها كراهه الكتابه عليه بالسّواد بل التّرك هو الأحوط بل ينبغى اجتناب مطلق الأصباغ فى الكتابه و منها كراهه قطعه بالحديد الى غير ذلك

المبحث الثالث فى الحنوط

اشاره

و هو واجب على الأصحّ والأقوى جوازه قبل التّكفين و بعده و بعد التّأزّر منه و ان كان الأوّل اولى خصوصا القميص منه و العمامه و فيه فصول

### الفصل الأوّل يجب وضع الكافور على المساجد السبعه

بل الأحوط ان لم يكن اقوى كونه على وجه المسح به خصوصا الرّاحه منها و يستحبّ اضافه طرف الأنف اليها بل هو الأحوط بل لا- يبعد استحباب وضع الحنوط على آثار السّجود منه و مفاصله و اللّبه و باطن القدمين و المغابن سيّما ما كان منها محلّا للزّائحه الكريهه نعم لا يجعل فى البصر و المسامع و المنخرين فان بقى منه شىء وضعه على الصّدر استحبابا بل يكره وضع شىء على النّعش

### الفصل الثّانى لا يجب مقدار معيّن من الكافور

بل الواجب ما تيسّر منه ممّا يصدق معه المسح به لما عرفت من المحلّ الواجب و اكمله ثلاثه عشر درهما و ثلث و أقلّ الفضل مثقال شرعىّ و افضل منه اربعة مثاقيل ثمّ اربعة دراهم و الأقوى أنّ هذا كلّه للتّخيط دون ما يكون من الكافور للغسل و الأحوط عدم الانتقال من المرتبه العليا الى غيرها الاّ مع تعذّرها و كذا الوسطى و لو تعذّر الجميع حتّى المسعىّ منه دفن بغير حنوط و ان جاز تطيبه بالدّريره لكنّها ليست من الحنوط و يكره تطيب الميت او اكفانه و خلط حنوطه بغيرهما من المسك و العنبر و العود و النجور و نحوها من الطّيب بل الأحوط ترك ذلك اجمع و يكسره اتباع النّعش بالمجمره بل و ان تكون أيضا عند غسله

### الفصل الثّالث

ص: ٢٣

لا- يحنط الميت المحرم بالكافور كما لا- يغسل به بل هو باق على حكم احرامه بالنّسبه الى الطّيب حتّى لو مات بعد الحلق او التّقصير اذا كان لا يحلّ له لو كان حياّ الاّ بالطّواف نعم لا يخلو الجواز بعده من قوّه اما غير الطّيب من تغطيه الوجه او الرّاس فلا باس به على الأصحّ و لا تلحق المعتدّه للوفاه و المعتكف بالمحرم فى عدم جواز الطّيب لهما

### الفصل الرّابع و يستحبّ خلط شىء من التّربه بالحنوط

لكن ينبغى حينئذ اجتناب وضع المخلوط بها على ما ينافى احترامها من المحال فلا يوضع شىء من التّربه منه على الإبهامين و لا على قطن العورتين و نحو ذلك و الأولى له ان يستحق الكافور بيده بل لا ينبغى ان يسحقه بحجر و نحوه

### المبحث الرّابع من السنن المختصّه بالسّبعه وضع جريدتين

رطبتين من جريد النّخل مع الميت الصّغير و الكبير و الذّكور و غيره و المحسن و المسىء و من يخشى عليه عذاب القبر و غيره فان لم يتيسّر الاثنان فواحد كما أنّه ان لم يتيسّر الاّ السّبعه اى الجريده غير مخروطه الخوص وضعها معه و ينبغى لّفهما بالقطن

كما أنه ينبغي تقديرهما بعظم الدّراع و ان أجزأ الأقلّ و الأكثر فان لم يوجد النّخل فمن السّيدر و الخلاف و الزّمان و الّا فمطلق الشّجر الرّطب فالأولى فى كَيْفِيَتِهِ وضعهما مع الاختيار و جعل إحداهما فى جانبه الأيمن من عند الترقوه قائمه الى ما بلغت ملصقه بجلده و الأخرى فى جانبه الأيسر من عند الترقوه الى ما بلغت من فوق القميص تحت اللّفافه و اما مع التّقيه فلتوضع على قدر الإمكان و لو بالوضع فى القبر معه و لو نسيت او تركت وضعت فوق القبر و الله العالم

## المبحث الخامس فى التشيع

و له اداب لكن ينبغي ان يعلم أوّلا أنّه يستحبّ لولئى الميّت بل و لغيره اعلام النّاس بموت المؤمن لتشييعه و الصّلاه عليه و الترحّم و الاستغفار له كما أنّه يستحبّ المبادره لمن علم فى المجرى ء لذلك بل ينبغي تقديمه على الوليمه لو دعى اليهما فيشيع الجنازه و يخرج معها و لا يعتبر فيه البقاء

ص: ٢٤

الى الدّفن و ان كان هو افضل و دونه الى الصّلاه نعم الظّاهر انّ استحباب التشيع اذا كان محلّ الدّفن محتاجا اليه اما اذا كان قبره فى محلّ تجهيزه فلا يستحبّ اخراجه له ثمّ ارجاعه اليه و لا حدّ له و ان روى ميلين بل لعلّ منه الخروج معه للدّفن و لوالى احد المشاهد الشّريفه و ان كان لا يعتبر فيهم حينئذ ما يعتبر فى غيرهم من المشييعين من المشى و نحوه ثمّ الآداب منها المشى بل الظّاهر كراهه الرّكوب الّا من عذر كما أنّه لا باس به اذا رجع و منها المشى خلف الجنازه او الى احد جانبيها بل الظّاهر انّ الأوّل افضل من الثّانى نعم هما معا ارجح من المشى قدامها بل الظّاهر كراهته لأنّه من عمل المجوس من غير فرق بين صاحب المصيبه و غيره و بين جنازه المؤمن و غيره و ان كان الثّانى اشدّ كراهه بل الأحوط تركه و يستحبّ للمشييع التفكير فى ماله و الخشوع و تصوّر أنّه هو المحمول و يسئل الرّجوع الى الدّنيا فاجيب بل يكره اللّعب و الضّحك و اللّهو و نحوها كما يكره ضرب اليد على الفخذ او على الأخرى و قول ارفقوا به و ترحّموا عليه و استغفروا له غفر الله لكم و قول قفوا به للمصاب و غيره و منها كراهه الجلوس للمشييع مع تهيئه القبر حتّى يوضع فى اللّحد و منها كراهه التشيع للنّساء سيّما الشّابه و ان كانت الميّت امرءه و منها كراهه وضع الرّداء لغير صاحب المصيبه امّا هو فيستحبّ له ذلك بل الحفاء بل يمكن استحباب مطلق تغيير لصاحب المصيبه حتّى يعرف سيّما فى البلاد الّتى لم يتعارف فيها لبس الرّداء و منها كراهه الإسراع على وجه ينافى الرّفق بالميّت سيّما اذا كان بالغدو و الخيب و نحوهما بل ينبغي الوسط فى المشى بها و منها استحباب التّربيع بمعنى حمل النّعش اربعه و استحبابه أيضا بمعنى حمل الواحد الجوانب الأربعة و ان كان الأولى الابتداء بيمين الميّت يضعه على عاتقه الأيمن ثمّ يحمل مؤخره الأيمن على عاتقه الأيمن أيضا ثمّ مؤخره الأيسر على عاتقه الأيسر ثمّ

ص: ٢٥

ينتقل الى المقدم الأيسر واضعا له على العاتق الأيسر دائرا عليها دور الرّحى و منها ان يقول المشاهد لها الحمد لله الّذى لم يجعلنى من السّواد المخترم و يقول الله اكبر هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهمّ زدنا ايمانا و تسليما الحمد لله الّذى تعزّز بقدرته و قهر عباده بالموت و منها ان يقول عند حملها بسم الله و باللّهِ و صلّى الله على محمّد و آل محمّد اللهمّ اغفر للمؤمنين و المؤمنات و منها استحباب انتظاره حتّى يدفن بل لا ينبغي ان يرجع قبل ذلك الّا لضروره او الأذن له و منها كراهه



الأُتباع بالتَّيار و لو مجمره أَلما فى اللَّيل فلا يكره المصباح و منها عدم القيام عند مرور الجنازه عليه أَلّا اذا كان كافرا لا ينبغي ان يعلو على المسلم افي غير ذلك و يلحق بذلك استحباب نقل الميِّت فى نعش يغطى بثوب سيِّما اذا كانت امراه لكن يكره وضع الثَّوب المزيّن لأَنَّهُ أَوَّل عدل الآخره و لا- باس بنقل الميِّت على داَّبه سيِّما اذا كانت المسافه بعيده او كان فى نقله مشقَّه على الحاملين اذ المراد ايصاله الى محلِّ قبره و الله العالم

## المبحث السادس فى الصَّلاه

### اشاره

عليه و فيه

### فصول

## الأوَّل يجب الصَّلاه على كلِّ مسلم

لم يقع منه ما يقتضى كفره بانكار ضرورى و نحوه و ان كان مخالفا للحقِّ على الأَصَحِّ و على ما كان بحكمه كالطُّفل الملحوق به أَلمذى قد تمَّ له ستّ سنين من ولادته من غير فرق بين الذَّكر و الأُنثى و الخنثى و الحرّ و العبد و غيرهم و يستحبُّ على من ولد حيا دون من ولد ميِّتا و ان ولجته الرُّوح قبل ولادته بل الأولى الصَّلاه على من خرج بعضه حيا و ان كان أقلّه ثم سقط ميِّتا

## الفصل الثَّانى فى المصلّى

احق النَّاس بالصَّلاه عليه اولاهم بميراثه مع التقرُّب بالاب فالولد اولى من الجدِّ و الأخ و العمّ و الأخ اولى من العمّ و هكذا على حسب الارث فى الأرحام نعم الأب اولى من الولد و ان كان شريكا معه فى الإرث بل أقلّ نصيبا

ص: ٢٦

منه و الجدِّ للأب اولى من الأخ للأبوين و ان كان مساويا له و هو اولى ممَّن بميِّت باحدهما و الأخ للأب اولى من الأخ للأمّ و العمّ للأبوين اولى من العمّ لأحدهما و العمّ للأب خاصّه اولى من العمّ للأمّ و الجميع اولى من الخال و هكذا على التَّرتيب المزبور مع ملاحظه رجحان التقرُّب بالأب بل قد (١) يقوى تقديم ابن (٢) العمّ للأبوين على العمّ للأب كما فى الإرث و لو كان الولد صغيرا او مجنونا يقوى الانتقال للجدِّ و لو لم يكن رحم فالمعتق (٣) فضا من الجريره بل فحاكم الشَّرع على الأحوط ان لم يكن اقوى و الرُّوج اولى من غيره من الأرحام (٤) و اذا كان الأولياء جماعه فالذَّكر اولى من الأُنثى و لو كان صغيرا او مجنونا او غائبا فالولايه لها و الأحوط الجمع بينها و بين الحاكم أَمّا اذا لم يكن فى طبقتهم مكلف فالاقرب الرُّجوع (٥) الى الحاكم و ان كان الأحوط (٦) الجمع بينه و بين الأبعد و لا تجزى فى الأحوط و الأقوى صلاه الصَّبى فى سقوط التَّكليف و ان قلنا بشرعيَّتها من غير فرق بين الفرادى و الجماعه و الحرّ و ان بعد اولى من العبد و ان قرب و كذا الكلام فى باقى موانع الإرث و لو كان الميِّت عبدا

فسيده اولى به من ارحامه بل لو كان السيد مولى عليه فوليه (٧) اولى (٨) به منهم

### الفصل الثالث ان لا يتقدم الولي الا اذا كان عالما بالواجب من احكام الصلاه

و استكملت فيه شرائط الإمامه و الا قدّم غيره كما أنه يجوز له التقديم و ان كان صالحا نعم تستحب له المباشره مع المساواه فضلا عما لو كان اكمل كما أنه يستحب له تقديم الغير مع كونه اكمل سيما اذا كان عالما فقيها و يجوز الرجوع بالأذن قبل التلبس بل و بعده و لو ترك الصلاه جماعه و فرادى مباشره و اذنا سقط اعتباره و رجع الى حاكم الشرع فى (٩) الأحوط (١٠) ان لم يكن اقوى و ليس للغير المبادره الى الصلاه جماعه و فرادى من غير اذنه و لو تعدد الاولياء و اراد كل منهم الصلاه فرادى دفعه جاز لهم ذلك بل لا يبعد جواز

- ١- مشكل لا يترك صدر مدّ ظلّه العالى
- ٢- لا يخلو عن اشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط ظم طبا دام ظلّه
- ٣- و الأحوط مراعاة اذن الحاكم أيضا ظم طبا مدّ ظلّه
- ٤- بل من السيد أيضا ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٥- لا يبعد الرجوع إلى الأبعد و مراعاة الاحتياط احوط ظم طبا مدّ ظلّه
- ٦- لا يترك صدر دام ظلّه العالى
- ٧- الأحوط مراعاة اذنه أيضا ظم طبا
- ٨- و الأحوط الجمع صدر دام ظلّه العالى
- ٩- الأحوط الاستيذان ممن بعده من المراتب أيضا اذا كان موجودا ظم طبا
- ١٠- و احوط منه الجمع بين الحاكم و بين من تأخر عن الولي المزبور صدر

ص: ٢٧

ائتمام جماعه باحدهما مثلا و اخرى بالآخر و لو ارادوا الجماعه الواحده و كان فى احدهم جهه ترجيح للإمامه بالعلم و الورع و نحو ذلك استحب للفاقد تقديم الواحد كما يستحب لهم تقديم غيرهم مع فقدهم و إمام الأفضل مقدّم على الجميع و الهاشميه جهه ترجيح كما ان الأحوط للولي تقديم من اوصى له الميت بالصلاه عليه

### الفصل الرابع يجوز ان تؤمّ المرأة النساء

و لكن تقوم معهنّ فى الصفّ بل يكره لها البروز عنهنّ بل الأحوط تركه و لا يشترط فى صلاتهنّ عدم الرجال بل تجزى صلاه الواحده منفرده فضلا عن الجماعه عن صلاتهم و يجوز صلاه العراه على الميت أيضا جماعه و فرادى و لكن يستحب فى الأوّل قيام الإمام معهم فى الصفّ بل هو الأحوط و يجب عليهم ستر العوره عن الناظر المحترم و لو باليد كلّ بحسب حاله و لو لم

يمكن ألا بالجلوس صلّوا كذلك و لا يأتّم القائم منهم بالجالس فى الأحوط ان لم يكن اقوى بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم الصّلاه له فرادى مع فرض وجود المصلّى من قيام و غيرهما من الأئمّه يتقدّم على الماموم بل الأولى الوقوف خلفه بل يكره الوقوف بالجانب و ان كان واحدا بل هو الأحوط و اذا اقتدى النّساء بالرجل استحبّ لهنّ الوقوف خلفه فإن كان ورائه رجال وقفن خلفهم و ان كان فيهنّ حائض وفت بصفّ منفرد عن النّساء كذلك و الله العالم

## الفصل الخامس فى كيفيه الصّلاه

و هى على المؤمن و من فى حكمه خمس تكبيرات يأبى بالشّهادتين بعد الأولى منها و الصّلاه على النّبى ص بعد الثّانيه و الدّعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثّالثه و الدّعاء للميّت بعد الرّابعه ثمّ تكبير الخامسه و ينصرف نعم يستحبّ خصوص ما ورد عنهم ع من الخصوصيّات بل يستحبّ جمع الجميع فى كلّ تكبير كما يستحبّ طلب العفو ثلاثا بعد الخامسه و غير ذلك ما ورد و يستحبّ اضافته

ص: ٢٨

الصّلاه على الأنبياء ع و الشّهداء و الصّديقين و جميع عباد الله الصّالحين الى الصّلاه على النّبى و آله فى الثّالثه و ان كان مخالفا صلّى عليه وجوبا على الأصحّ و الأحوط و لكن يكبر عليه اربعا و الأحوط الخمس و يدعو عليه فى الرّابعه فى الأحوط ان لم يكن اقوى بل الأولى لعنه مضافا الى ذلك و التّائب و المناق المحكوم بكفرهما لا صلاه عليهما فاذا دعت ضروره الى صوره الصّلاه دعا عليهما و لعنهما إن شاء و ان كان مستضعفا لا تميز له يتمكّن به من معرفه الحقّ او بيعته على الفساد كبر عليه خمسا و دعا فى الرّابعه بنحو اللهم اغفر للعذّين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم ربّنا و ادخلهم جنّات عدن الّتى وعدتهم و من صلح من آبائهم و ازواجهم و ذريّاتهم أنّك انت العزيز الحكيم و ان كان له حقّ عليك و لو بجوار و نحوه قلت اللهم أنّك خلقت هذه النفوس و انت تحييها و انت اعلم بسرّاتها و علانيّتها و مستقرّها و مستودعها اللهم و هذا عبدك و لا اعلم منه شرا و انت اعلم به و قد جئناك شافعين له بعد موته فان كان مستوجبا فشققنا فيه او نحو ذلك و ان كان مجهول الحال كبر عليه خمسا أيضا و دعا فى الرّابعه بقول اللهم ان كان يحبّ الخير و اهله و اغفر له و ارحمه و تجاوز عنه و نحو ذلك من الدّعاء الّذى يندرج فيه ان كان مؤمنا او مستضعفا او منافقا و ان كان طفلا- كبر عليه خمسا أيضا وجوبا و دعا فى الرّابعه بنحو اللهم اجعله لأبويه وليا سلفا و فرطا و اجرا ان كان ابواه مؤمنين و ألما ترك الدّعاء لهما بل الأحوط ان لم يكن اقوى المحافظه على نحو الدّعاء المزبور و ان كانت الصّلاه مندوبه

## الفصل السادس تجب فيه النّيه مقارنه للتكبير الذى هو أوّل العمل و تعيين

الميّت الرّافع للإبهام متّحدا او متعدّدا و لو بالقصد الى منوى الإمام او نحو ذلك ممّا يرتفع معه الإبهام و ان لم يفده معرفه

ص: ٢٩

الميت بخصوصه والاستقبال والقيام مع التمكّن والآفعلى حسب ما يتمكّن من احواله مع فرض تعيين الصلاه عليه اما مع وجود غيره ممن يصلّى قائما فالأحوط ان لم يكن اقوى عدم مشروعيّه الصلاه له ولو صلّى من جلوس مثلا بزعم التعيّن عليه فوجد القادر ففي سقوط التكليف عنه بصلاه الأول اشكال احوطه ان لم يكن اقوى عدم السقوط كما انّ الأحوط اعتبار الاستقرار فى القيام وان كان الأقوى خلافه ولا يشترط فيها الطهاره من الحدث الأكبر فضلا عن الأصغر فللجنب والحائض حينئذ الصلاه على الجنازه قبل الغسل نعم الأحوط لهما التيمّم وان كان الأقوى تأكّدا استحبابه وكذا لا يشترط فيها رفع الخبث بل يقوى عدم اعتبار ما يعتبر فى ذات الرّكوع فيها من شرط كالستر ونحوه ومانع كالضحك ونحوه عدا ما تقدّم من الاستقبال والقيام و عدا اباحه خصوص مكان المصلّى وما يكون ماحيا لصورتها فلو تستر بمغصوب او كان الميت فى مكان كذلك او ضحك فى الأثناء او سكت كذلك او نحو ذلك ممّا يكون على وجه غير ماح لصورتها بذاته او بكثرته كانت الصلاه صحيحه ولكن الأحوط مراعاة جميع ما يعتبر فى ذات الرّكوع والسّجود من الشّرائط والموانع حتّى صفات السّائر ونحوها كما انّ الأحوط ان لم يكن اقوى اعتبار جميع ما يعتبر فى الايتمام بذات (1) الرّكوع من صفات الإمام وعدم علوّ المفرد ونحو ذلك ولا يجب التسليم فيها بل ولا يستحبّ من غير فرق بين الإمام وغيره وكذا قراءه القرآن حتّى أم الكتاب وان جاز ذلك ونحوه بعنوان القرآنيّه اذا لم يكن على وجه يكون ماحيا لصورتها وكذا لا يستحبّ فيها دعاء الاستفتاح ولا التّعوذ ولا التّكبيرات السّت قبلها نعم يجب فيها على الإمام والمنفرد المحاذاه للميت بمعنى المقابله له فعلا لا جهة فلا يجوز كونه على احد جانبي المصلّى فضلا عن كونه خلفه كما أنّه يجب فيها حضور الميت بين

١- الأقوى اعتبار العداله فى الامام صدر مدّ ظلّه العالى

ص: ٣٠

يدى المصلّى فلا تجوز على الغائب ولو فى البلد بل لا تجوز مع الحائل بجدار ونحوه ممّا لا يصدق معه اسم الصلاه عليه بخلاف الميت فى التّعش ونحو ممّا هو بين يدى المصلّى وكذا لا يجوز التّباعده للمصلّى اماما او منفردا او مأموما بغير الصّفوف عن الميت المتّحد والمتعدّد بغير التعدّد كثيرا على وجه لا يصدق عليه الوقوف على الميت ومناف لنظم الجماعه وكذا الكلام فى العلو والانخفاض ولا يتحمّل الامام فيها شيئا عن الماموم بل هما سواء فيما عرفت من الواجب والمستحبّ ولا يجوز الصلاه الآ بعد التّغسيل او ما فى حكمه والتّكفين فلو صلّى قبل ذلك اعيدت حتّى مع النسيان على الاحوط ان لم يكن اقوى والغسل والكفن المقدمات فى المرجوم ونحوه كالمؤخرين فيصلّى عليهما ح من دون اعاده شىء منهما كما يصلّى على الشّهيد بدون شىء منهما ومن تعذّر تغسيله او تكفينه ولعلّ منه الصلاه على المخالف وان كان قد باشر غسله مثله ومن لم يكن له كفن اصلا وامكن ستره او عورته بثوب صلّى عليه قبل الوضع فى القبر والآ فبعده ساترا لعورته باللبن والحجر والأحوط ان لم يكن اقوى كونه مستلقيا على قفاه ثمّ بعد الصلاه يجعل على جانبه ويدفن والمصلوب ينتظر غسله وتكفينه بعد تنزيهه ثمّ يصلّى عليه وكذا كلّ من تعذّر دفنه وكان غير مغسّل او غير مكفن سعى فى حصولهما الى ان الدفن فيصلّى عليه بدونهما على الوجه الذى عرفت ولو كان عريانا وتعذّر دفنه سترت عورته ولو بحجر وصلّى عليه والله العالم

منها ان يقف الإمام والمنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر و صدر المرأة بل مطلق الانثى و اما فى الخنثى المشكل و نحوه فيتخير و ان كان ملاحظه الصيادر لا يخلو من رجحان كما أنه يتخير فى الأبعاض أيضا و لو اتفق الرجل و المرأة و اريد الصياله عليهما دفعه استحب جعل الرجل و ان كان عبدا او خصيا ممّا

ص: ٣١

يلى الإمام و المرأة من ورائه فان اراد مع ذلك الوقوف موقف الفضل فهما جعل صدرها محاذيا لوسط الرجل و لو اجتمع حرّ و عبد و حرّ و امه و اراد الصياله عليهم دفعه كان الحرّ اقربهم الى الإمام ثمّ العبد ثمّ الحرّ ثمّ الأمه و لو جامعهم خنثى قدّم على الحرّ ما لم تكن مملوكا فتقدّم الحرّ عليه و لو كان طفل حرّ مع الرجل و المرأة جعل الطفل الحرّ بعد الرجل و اخرت المرأة عنه اذا كان ابن ستّ اما اذا كان أقلّ قدّمت المرأة عليه كما تقدّم عليه لو كانت حرّ و هو مملوك و ان كان ابن ستّ اما لو كانت مملوكه و الصبى حرّ تخير و كذا يتخير بين ذى الستّ الحرّ و العبد البالغ و يقدم ذى الستّ على الخنثى كما يقدم الصبى على الصبيّه للستّ و دونها و لو تساوا فى الصيافات المزبوره فلا راس بالترجيح بالفضيله و نحوها من الصيافات الدينيه كما لا باس بالترجيح بالقرعه مع فرض التساوى فيها و الأمر سهل بعد كون ذلك باجمعه على الندب هذا كله بالنسبه الى قربهم من الإمام و عدمه و هناك كيفيه اخرى بان يجعل الأموات كالميت الواحد بوضع راس كلّ واحد منهم عند أليه الاخر شبه الدرّج و يقوم المصلّى فى الوسط و على كلّ حال يشرك بينهم فيما يتحد لفظه كالشهادتين و الصلاه على النبيّ ص و الدعاء للمؤمنين و راعى فى الدعاء لو كان فيهم مؤمن و مجهول و منافق و طفل كلّ واحد و مع اتّحاد الصيّننف يراعى تشبيه الصّمير و جمعه و تكبيره و ثانيه او يذكر مطلقا مريدا للميت او يؤنث مريدا الجماعه و لعلّ الأوّل اولى و اولى من ذلك كله تخصيص كلّ من الأموات بصلاه و الله العالم و منها ان يكون متطهرا و لو خاف فواتها يتمم بل الظاهر مشروعيه التيمم و ان تمكن من الطهاره المائيه و ان كانت هى بل الصوريه لو كان جنبا مثلا اولى منه و منها نزع التعل و لو عربيّه بل تكره الصياله بالحذاء و لا باس بالخفّ بل و غيره و ان كان الحفاء لا يخلو من رجحان خصوصا للإمام و منها

ص: ٣٢

استحباب رفع اليدين فى التكبير الأوّل بل و غيره على الأصحّ و منها وقوف الإمام موقفه بل و غير الإمام حتّى ترفع الجنازه و منها وقوعها فى المواضع المعتاده و ان جاز فى كلّ مكان حتّى المساجد على كراهيه الأ فى مكّه و منها استحباب فعلها جماعه و تجزى الصياله فرادى و لو امره و منها الجهر للإمام بالتكبير بل مطلق الأذكار اما المأموم فلا يبعد استحباب الأسرار له و منها الاجتهاد فى الدعاء للمؤمنين فيها الى غير ذلك من المندوبات و يكره تكرير الصياله جماعه و فرادى من المتّحد و المتعدّد كراهه خفيفه خصوصا اذا كان فرادى من غير الذى صلّى أولا بل الظاهر سقوطها اذا كان الميت اهلا لتكرير الصياله عليه بزياده فضل و علوّ مرتبه و الله العالم

**خاتمه فيها مسائل**

**الأولى من ادرك الإمام فى اثناء الصلاه جاز له الدخول معه**

و تابعه فى التكبیر و لكن یجعل تكبیره اول صلته فىأتى بالشهادتين فاذا كبر الإمام الثالثه مثلا كبر معه و كانت له الثانيه فىأتى بالصلاه على النبى ص فاذا فرغ الإمام اتم ما عليه من التكبیر و غيره ان تمكن منه و لو مخففا مراعىا للشرائط و الا اقتصر على التكبیر ولاء فى موقفه و الله العالم

### المسأله الثانيه لو سبق المأموم الإمام بتكبيره مثلا استحَبَّ له اعاتها مع الإمام

بل هو الأحوط من غير فرق فى ذلك بين العمد و السه و له تيه الانفراد و لو من غير عذر و لكن يعتبر فى صحه صلته ح ما يعتبر فى المنفرد من المحاذاه و عدم الحائل كما ان له قطع الصلاه اختيارا و ان كان الأحوط خلافه

### المسأله الثالثه لا يجوز تاخير الصلاه اختيارا

حتى يدفن و ان كان لا تسقط لو عصى او نسى مثلا بل تجب الصلاه عليه مدفونا مراعىا الباقي الشرائط كالاستقبال و نحوه و لا يجوز نبشه لذلك و الأقرب عدم التحديد بل يصلى عليه ما لم يخرج عن صدق اسم الميِّت نعم لو اريد الصلاه على من صلى عليه بعد الدفن

ص: ٣٣

فالأحوط ان لم يكن اقوى التحديد باليوم و الليله و الصلاه الباطله كعدم الصلاه فصلى عليه ح مدفونا حتى لو كان البطلان بوضع الميِّت مقلوبا فى الأحوط ان لم يكن اقوى فلو اتفق ظهور الميِّت بعد دفنه و قد صلى عليه مدفونا لعدم الصلاه عليه قبله فالأحوط ان لم يكن اقوى تجديد الصلاه عليه كما انه يقوى تكرار الصلاه ان كان ظهور بعد اليوم و الليله

### المسأله الرابعه الأوقات كلها صالحه لصلاه الجنازه

بلا كراهه حتى وقت اصفرار الشمس و وقت طلوعها بل لا كراهه فى المستحب منها فضلا عن الواجب فى فعلها فى وقت الصلاه الواجبه نعم يرخىح تقديم فضيله وقت الفريضة عليها دون النافله بل و دون قضاء الفريضة و ان كان المبادره اليه مستحبا بل لو خيف على الميِّت مع سعه وقت الحاضره قدمت الصلاه عليه كما تقدم الحاضره عليها مع تضييق وقتها وسعه الأخرى و لو تضييقا معا قدمت الفريضة بل الظاهر تقديم الدفن على الصلاه عليه لو خيف الفساد فيصلى حينئذ عليه مدفونا بل يقوى تقديمه مع ذلك على الفريضة المضيقة و لو امكن الجمع بين الدفن و الإيماء للمتوبه لم يكن بعيدا من الصواب و ان كان الأولى فيه القضاء مع ذلك و لا يصلى على الجنازه فى اثناء الصلاه فى الأحوط ان لم يكن اقوى و ان لم يحصل بها المحو و لم تفت بها الموالاه و كانت ادعيه و اذكارا و الله العالم

### المسأله الخامسه اذا صلى على جنازه بعض الصلاه ثم حضرت اخرى

تخيّر بين اتمام ما تلبس به من الصّلاه ثمّ افتتاح صلاه للأخرى و بين قطعها و جمعهما بصلاه واحده و بين تشريكهما فيما بقى من التّكبير الأولى فتكون الثالثه مثلا للأولى و الى للثانيه جامعا بين وظيفه كلّ منهما فيأتى بالشّهادتين و الدّعاء للمؤمنين فيها فاذا كبر الرّابعه للأولى كانت ثانيه للثانيه فيأتى فيها بالدّعاء للميت و الصّلاه على النّبى ص

ص: ٣٤

فاذا كبر الخامسه تمّت الصّلاه للأولى و كانت ثالثه للثانيه فان شاءوا رفعوا الأولى و الّا بقيت حتّى تيمّم الخمس للثانيه و لا فرق فى التشريك المزبور بين الصّلاه الواجبه و المندوبه و لا بين ذى التّكبيرات الأربع كالصّلاه على المنافق و الخمس كالصّلاه على المؤمن بل لا فرق فى التشريك المزبور بين الواحد و الأثنين و غيرهما و بين الاشتراك مع المتّحد و المتعدّد و بين تعاقب الاشتراك و اتّحاده بل و غير ذلك من الصّور المتصوّره نعم قد يحرم القطع و التشريك بالعارض كما اذا خاف على الأولى خاصّه من الفتق و نحوه بطول المكث كما أنّه قد يتعيّن عليه القطع اذا خاف ذلك على الثانيه خاصّه و لو خاف عليهما معا لاحظ قلّه الزّمان فى القطع و التشريك بالنّسبه اليهما ان امكن و الّا لم يكن له القطع (١) و الله العالم

## المبحث السابع فى الدّفن

### اشاره

الذى لا اشكال فى وجوبه كفايه و فيه فصول

### الفصل الأوّل الدّفن أنّما يتحقّق بالمواراه فى حفيره فى الأرض

فلا- يجزى البناء عليه و الوضع فيه او فى تابوت من صخر مثلا او نحو ذلك مع القدره على المواراه فى الأرض و الأحوط كون الحفيره بحيث تحرس جثته عن السّباع و تكتم الرّائحه و ان كان يقوى الاجتراء بمسّمى الدّفن مع الأمن من الأمرين فى غير الحفيره و لو تعدّد الحفر لصلابه الأرض مثلا أجزأ البناء عليه و وضعه فيه و نحو ذلك من اقسام المواراه و الأولى مراعاه الأقرب فالأقرب الى مسّمى الدّفن و لو امكن النّقل الى ما يمكن حفره من الأرض قبل ان يحدث بالميت شىء و جب و كذا الانتظار به

### [الفصل الثّانى فيمن يموت فى السفينه]

الفصل الثّانى راكب البحر مع تعدّد البرّ او تعسّيره على الأصحّ يغسّل و يكفّن و يحنط و يصلّى عليه و يلقي فيه مستورا بخايه و نحوها ممّا يرسب فى الماء و يؤكأ رأسها او مثقلا (٢) بوضع حجر و نحو فى رجله و يلقي فيه مستقبلا به القبلة على الأحوط و

١- على الأحوط ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- و الأحوط اختيار الأوّل مع الامكان ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٣٥

ان كان الأقوى عدم وجوبه و الأقوى وجوب الصبر مع رجاء التمكّن من الأرض قبل فساد الميت فضلا عما لو علم التمكّن و لو خيف على الميت من نبش العدو و التمثيل به القى فى البحر بالكيفيه المزبوره

### الفصل الثالث لا يجوز ان يدفن فى مقبره المسلمين غيرهم

من الكفار و اولادهم بل لو دفنوا نبشوا لعدم الحرمة لهم سيما اذا كانوا فى مقبره مسبله للمسلمين نعم لو اختلط الكفار بالمسلمين و اشتبهوا دفنوا اجمع فى مقابر المسلمين و كذا لو كانت كافره و لو غير كتابيه على الأقوى حامله من مسلم بنكاح او ملك او شبهه و ماتت و مات ولدها فى بطنها بعد ان ولجته الزّوج بل مطلقا على الأقوى بعد تمام خلقتة بل و قبله فى وجه قوى نعم لا حرمة للحمل من الزّنا فتدفع ح فى مقابر المسلمين و لكن يستدبر بها القبلة بل و على جانبها الأيسر ليكون وجه الجنين الى القبلة حيث يجب توجيه اليها

### الفصل الرابع يجب الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن

بل يقوى ذلك فى دفن الرّاس وحده بل و الجسد المبان من الرّاس بل لو لم يبق منه الا الصّيدر فعل به كك فضلا عن الأجزاء المؤلّفه بحيث يجتمع منها شخص

### الفصل الخامس فى السنن

ندبا و كراهه قبل الدفن و بعده و حاله و هى امور منها وضع الجنازه دون القبر بذراعين او ثلاثه او ازيد من ثم ينقله للوضع فى القبر فى ثلاث دفعات مسترسلا فيها ليأخذها هبته فانّ للقبر احوالا بل يكره ان يقدمه بالقبر و منها وضع الرّجل ممّا يلى رجله لو كان فى القبر فانّه الباب له و المرأه ممّا يلى القبلة امام القبر و منها ان يسّله من نعشه سلّا فيرسله الى القبر برفق سابقا براسه ان كان رجلا و عرضا ان كانت امرءه و منها نزول من يتناوله مكشوف الرّاس حالّا ازواره نازعا عمامته و ردائه و نعليه بل و خفيه الا لتقيته او ضروره بل يكره الدخول فى شىء

ص: ٣٦

من ذلك و منها كراهه نزول الوالد فى قبر الولد و حلّ الكفن عنه مخافه ان يلعب به الشّيطان فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط اجره بل لعلّ ارحام الرّجل جميعهم كذلك مع فرض الخوف من هذا المحذور بل الأولى ترك مباشره الأرحام الأنزال مطلقا نعم لا- ريب فى اولويه الزّوج و ارحام الامراه اللّذين يجوز لهم رؤيتها و لمسها من غير مباشره انزالها و حلّ اكفانها و حملها من مؤخرها الى حقوبها و نحو ذلك بل هو الأحوط و ان كان الزّوج اولى منهم و مع عدمه فاقرب ارحامها من الرّجال فالنساء فالاجانب و ينبغى ان يكونوا صلحاء و شيوخا و منها الدّعاء عند السّلّ من النّعش بقول بسم الله و بالله و على مله رسول الله اللّهم الى رحمتك لا الى عذابك اللّهم افسح له فى قبره و لقنه فى حجّته و ثبته بالقول الثّابت و قنا و اياه عذاب القبر و عند الوضع فى القبر بقول اللّهم عبدك و ابن عبدك و ابن امتك نزل بك و انت خير منزول به و بعد الوضع فى القبر بقول اللّهم جاف الأرض عن جنبيه و صاعد عمله و لقه منك رضوانا و منها حفر القبر الى التّرقوه فالقامه بل يكره تعميقه فوق ذلك و منها



الدعاء له عند معاينه القبر بقول اللهم اجعله روضه من رياض الجنه و لا تجعله حفرة من حفر النار و منها اللحد مما يلي القبلة فى الأرض الصلبة و الشق فى الأرض الرخوه سيما بدن يخاف من تلحيده بالتوسعه المزبوره انهدامه عليه و المراد بالشق الحفره فى قعر القبر شبه النهر فيوضع فيها الميت و يسقف عليه و باللحد ان يحفر فى جانبه مكانا يوضع فيه و ينبغى ان يكون واسعاً مرتفعاً بقدر ما يمكن جلوس الميت فيه و منها حل عقد الكفن جميعها بعد الوضع فى القبر و منها جعل مقدار لبنه مثلا من تربه الحسين ع معه تلقاء وجهه بحيث لا تصل اليها نجاسه الانفجار و منها التلقين بعد الوضع فى مكانه قبل الستر باللبن من اللحد بان يضرب بيده على منكبه الأيمن و يضع يده اليسرى على عضده

ص: ٣٧

او منكبه الأيسر و يدنى فمه الى اذنه و يحركه تحريكا شديدا ثم يقول له يا فلان بن فلان اسمع افهم ثلاث مرات الله ربك و محمدا نبيك و الإسلام دينك و القرآن كتابك و على امامك ثم الحسن الى اخر الأئمة أ فهمت يا فلان ثم يعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرات ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت و هديك الله الى صراط مستقيم عزف الله بينك و بين اوليائك فى مستقر من رحمته اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد بروحه إليك و لقه منك برهانا اللهم عفوك عفوك و منها تشريح اللحد باللبن فالحجر مثلا اى ينضده به لئلا يصل اليه التراب مبتدأ به من عند الرأس و اولى من ذلك بنائه به مع الطين و منها الدعاء له ما دام مشغولا بالتشريح بنحو قول اللهم صل وحدته و انس وحشته و امن روعته و اسكنه من رحمتك رحمه تغنيه بها عن رحمه من سواك فأنما رحمتك للظالمين و منها ان يقول اذا وضع الميت فى لحده بسم الله و بالله و على ملة رسول الله و يقرء فاتحه الكتاب و آيه الكرسي و المعوذتين و قل هو الله احد و التعوذ من الشيطان و منها ان يحسر عن وجهه و يجعل خده على الأرض و يعمل له و ساده من تراب و يسند ظهره بمدر مثلا لئلا يستلقى و منها خروج من فى القبر من عند الرجلين فأنه بابه من غير فرق فى الميت بين الرجل و المرأة قائلا أنا لله و أنا اليه راجعون اللهم ارفع درجته فى عليين و اخلف على عقبه فى الغابرين و عندك نحسبه يا رب العالمين و منها اهاله غير ذى الرحم التراب عليه بظهر الكف قائلا أنا لله و أنا اليه راجعون اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد إليك بروحه و لقه منك رضوانا و اسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك و قائلا أيضا ايماننا بك و تصديقا ببعثك هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا ايماننا و تسليما و منها رفع القبر من الأرض بمقدار اربع اصابع مضمومه او مفرجه

ص: ٣٨

و منها تربيع القبر على معنى كونه اذا اربع زوايا قائمه و تسطيحه بل يكره تسنيمه بل الاحوط تركه و منها رش الماء على القبر و الأولى فى كفيته ان يستقبل القبلة و يبتدأ بالرش من عند الرأس الى الرجل ثم يدور به على القبر حتى يرجع الى الرأس ثم يرش على الوسط بل ينبغى وضع ما يفضل من الماء على الوسط أيضا بل لا يبعد استحباب رش القبر فى غير حال الدفن الى اربعين يوما كل يوم مره و منها استحباب وضع اليد على القبر مفرجه الأصابع و ينبغى ان يكون عند الرأس و ان يكون أيضا بعد التوضيح بالماء و ان يكون مستقبل القبلة و ان كان الذى يقوى كون ذلك كله من المستحب فى المستحب و يتأكد ذلك لمن لم يحضر الصلاه كما أنه ينبغى قول بسم الله ختمتك من الشيطان ان يدخلك عند وضع اليد عليه عند الرأس مرشوشا بالماء بل ينبغى زياده عمر اليد فى ذلك اذا كان الميت هاشميا بل يستحب وضع اليد فى ذلك على قبر المؤمن مستقبلا للقبلة قاريا سبع مرات

أنا انزلناه في ليله القدر في كل وقت يزوره بل ينبغي مع ذلك الاستغفار له و الدعاء بنحو اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد إليك روحه و لقه منك رضوانا و اسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك و نحو اللهم ارحم غربته و صل وحدته و انس وحشته و امن روعته و افض عليه من رحمتك و اسكن اليه من برد عفوك و سعه غفرانك و رحمتك ما يستغني بها عن رحمه من سواك و احشره مع من كان يتولاه و يستحب زياره قبور المؤمنين و السلام عليهم بنحو السلام عليكم يا اهل الديار ثلثا و اهداء ما تيسر له من قراءه القران و الترحم عليهم و الاستغفار و يتأكد استحباب الزيارة يوم الإثنين و غداه السبت و يوم الخميس سيما عشية للرجال و النساء ما لم يناف الستر و الصيانة لهن او يستلزم الجزع و نحوه مما ينافي الصبر و منها تلقين الولي او من يأمره بعد انصراف الناس اصول دينه و مذهبه بارفع صوته اذا لم يكن مانع من

ص: ٣٩

تقيته و نحوها و الا لقنه سرا بنحو قول يا فلان بن فلان او يا فلانه بنت فلان هل انت على العهد الذي فارقنا من شهاده ان لا إله الا الله وحده لا شريك له و ان محمدا عبده و رسوله نبيك و ان علينا أمير المؤمنين و سيد الوصيين امامك و فلان الى اخر الأئمه عليهم السلام و ان جميع ما جاء به محمد حق و ان الموت حق و البعث حق و بذلك يدفع ان شاء الله سؤال منكر و نكير و الظاهر التخيير بين استقبال القبلة و القبر و بين استقبال الميت و استدبارها بل ينبغي للملئق وضع الفم عند الراس و قبض القبر بالكفين و منها صلاة الهدية له ليله الدفن ركعتان في الأولى الحمد و آيه الكرسي و في الثانية الحمد و القدر عشا او بعد الحمد التوحيد مرتين في الأولى و في الثانية بعد الحمد ألكاثر عشا و الأولى الجمع بينهما فاذا سلم قال اللهم صل على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها الى قبر فلان و الأولى من ذلك كيفيه ثلثه و هي قراءه آيه الكرسي و التوحيد مرتين بعد الفاتحه في الركعه الأولى و في الثانية الحمد و التكاثر عشا و اولى من ذلك ضم الصدقه عنه مع الصلاه و منها التعزیه للمصاب قبل الدفن و بعده و ان كان الثاني افضل و المرجع فيها العرف بل يكفي في ثوابها ان يراه صاحبها و لا حد لزمانها نعم لو آدت الى تجديد حزن قد نسي كان تركها اولى و ينبغي اتخاذ ماتم نساء للميت ثلاثه ايام من يوم موته كما انه ينبغي لإخوانه اتخاذ الطعام لهم و لا يكره الجلوس للتعزیه بل ربما وجب بالعارض كما في بلادنا في هذه الأزمنه بل مع التكليف التام ببذل الطعام و غيره و ان كان لو لا ذلك يكره اكل الطعام عند اهل الميت بل و غيرهم مما يقتضى تكلفهم و لا فرق في استحباب التعزیه لأهل المصيبة بين الرجال و النساء حتى الشابات منهن متحرزا عما تكون به الفتنة و لا باس بتعزیه اهل الذمه و المخالفين متحرزا عن الدعاء لهم بالاجر و نحوه مع فرض عدم تقيته تقتضى

ص: ٤٠

ذلك بل ينبغي الدعاء للذمي بكثرة العدد ملاحظا كثره الجزيه و منها وضع حجرا و خشبه عند رأسه علامه ليزار و منها وضع الحصى على القبر الى غير ذلك من المندوبات المذكوره في المطولات و اما المكروهات فامور أيضا منها فرش القبر بالساج و نحوه الا لضروره كنداوه الأرض بل الأولى ترك الفرش و المخده و نحوهما مما هو غير الوضع على الأرض و منها ان يهيل ذو الرحم على رحمه التراب لأنه يورث القسوه في القلب و من قسى قلبه بعد عن ربه و منها تجصيص ظاهر القبور بل و باطنها في ابتداء الدفن و بعده في الأرض المملوكه او المباحه او المسبلة الا لمخافه التبش و نحوه بل تطيينها و لو بطين القبر و منها تجديد القبر بعد اندراسه على معنى جعله كأنه قبر جديد سيما اذا كان في ارض مسبلة مثلا و منها البناء على القبر و تظليله و الجلوس

عليه و المقام عنده و اتّخاذه مسجدا عدا قبور ائمه الهدى التي اذن الله تعالى ان ترفع و يذكر فيها اسمه و الشهداء بل و العلماء و الصّالحاء و منها الحدث بينها و الضحك كذلك و منها دفن ميتين في قبر واحد كجمعهما في جنازه واحده من غير فرق بين الابتداء و غيره (١) و لا بين البيت مثلا و غيره الا لضروره فيقدم الأفضل و الأولى جعل حاجز بينهما و جعل الخشي خلف الرجل و المرأة خلفه و منها النقل عن مكان مات فيه الى غيره الا الى احد المشاهد المشرفه و الأماكن المعظمه كالنقل من عرفات الى الحرم فانه يستحب سيمّا ارض الغرى التي يندفع بها عذاب القبر و سؤال الملكين فكريلا فمقبره الكاظمين عليهما السلام فقبور باقى الأئمه ع بل لا يبعد استحباب النقل الى مقبره الشهداء و العلماء و الصّالحاء كما لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد الى اخر لبعض المرجحات الشرعيّه فيه نعم لو استلزم النقل المثلثه و هتك الحرمه لم يجوز على الأقوى و كذا النقل بعد الدفن الشرعى و منها الاتكاء على القبر و المشى عليه الا لضروره و لو زياده بعضهم فضلا عن زياده الأئمه و منها زياده تراب على ما خرج من

١- اذا لم يستلزم النيش المحرّم و الا فيحرم نبشه ظم طبا مدّ ظله العالى

ص: ٤١

تراب القبر و الله العالم

**خاتمه فيها مسائل**

**الأولى لا يجوز نيش القبر «١»**

على وجه يؤدّى الى هتك حرمه الميت قبل العلم بالاندراس و ان ظنّه على الأقوى بل لا تنبش قبور العلماء و الشهداء و الصّالحاء و اولاد الأئمه و ان طالت المدّه سيمّا المتخذ منها مزارا او مستجارا نعم يجوز النيش مع الدفن فى ارض مغصوبه و ان اذى ذلك الى هتك حرمه الميت و لا- يجب على المالك قبول العوض و ان كان هو الأولى سيمّا اذا كان وارثا او رحما و ملك منفعه الارض كملك العين فى الغصب و لو انقضت مدّه اجاره الدفن جاز النيش أيضا فى الأقوى و ان كان (١) الأولى له قبول العوض كالمدفون اشتباها او غفله او نحو ذلك و ان كان الأقوى جواز النيش للمالك فى الجميع و غصب الكفن كغصب الارض و ان كان الأولى للمالك بل الأحوط قبول العوض لو بذل له سيمّا اذا كان قد اشرف على التلف و كذا لو وقع فى القبر مال معتدّ به فى جواز النيش مع التوقف عليه بل و للشّهاده على عينه مع فرض توقّف الحكم على ذلك بل و لتدارك (٢) الغسل على الأقوى مع فرض تركه عصيانا مثلا- او العلم بفساده قبل الدفن ما لم يؤدّ الى انتهاك حرمة بطرق الفساد و نحوه بل يقوى الحاق ترك الكفن كذلك به دون الصّلاه عليه المشروع و وقوعها بعد الدفن بل يقوى جواز النيش لو علم بفساد الغسل بعد الدفن نعم لا- ينبش لو دفن بالتيمّم لعدم الماء ثم وجد بعد الدفن كما لا ينبش لترك الكفن و الحنوط كذلك و لو ترك الاستقبال فى القبر فالأقوى جواز النيش له و ان كان عن نسيان و كذا لو كفن فى حرير بل او غيره ممّا لا يجوز التكفين به و لو ابتلع ماله قيمه يعتدّ بها كجوهره جاز النيش و شقّ البطن فى الأقوى سيمّا اذا لم تكن (٣) له تركه تقوم بغرامتها بل لا يبعد ذلك لو كانت له و ارادها الوارث و ان كان الأولى له بل الأحوط الأعراض عنها كما ان الأولى للأول قبول العوض فلو اتفق ظهورها كانت على ملك المالك و ردّ

- ١- بل الأحوط صدر مدّ ظلّه العالی
- ٢- بل الأحوط الوجوب صدر دام ظلّه العالی
- ٣- محتاج الى التامل صدر مدّ ظلّه العالی

ص: ٤٢

ما اخذه للحيلولة و لو وجد بعض اجزاء الميّت بعد دفنه دفنت في جانبه او نبش القبر ما يصلح لدفنها من دون وصول للميّت بل لا- يبعد جواز مثل ذلك لغير ذلك أيضا بل قد يقوى جواز النّيش مع كون الميّت في لحد محكم لا مدخلية له في القبر و ان كان الأولى بل الأحوط (١) اجتنابهما سيّما الأخير و لا- يجوز النّيش لتحويل الميّت من قبر الى اخر و ان كان اصلح حتى الى المشاهد المشرفه و الأماكن المعظمه على (٢) الأصح (٣) و الأحوط نعم لو اتفق نبش نابش له او خروجه بسيل و نحوه جاز نقله منه اليه على حسب ما سمعته قبل الدفن على الأصح

### المسألة الثانية يجوز البكاء على الميّت

بل قد يستحبّ عند اشتداد الوجد نعم لا يجوز البكاء المشتمل على بعض ما لا يجوز و على الجزع و عدم الرضا بقضاء الله تعالى و كذا يجوز التّوحيّ بالإنّظم و نحوه اذا كان بحقّ و الوصيّه له و الوقف عليه و الأجر عليه دون التّوحيّ بالباطل المشتمل على قول الهجر و الويل و التّبور و نحو ذلك و يكره التّوحيّ بالليل و لا يجوز اللطم و الخدش و جزّ الشعر بل و الصّيراخ الخارج عن حدّ الاعتدال في الأحوط ان لم يكن اقوى و لا شقّ (٤) الثوب على غير الأب و الأخ من غير فرق بين الرّجل و المرأه و المستثنى و المستثنى منه حتى الرّوج بل الأحوط عدمه فيهما أيضا

### المسألة الثالثة يدفن الشّهيد بتيابه

حتىّ العمامه و القلنسوه و التّيراويل و المنطقه ان كانت من الثّياب و ان لم يصبها دم على الأصحّ نعم ينزع عنه الخفّان و ان اصابهما الدّم على الأصحّ بل و كذا الفر و أيضا في الأقوى بل و غيرها من لباس الجلود و قد عرفت سابقا ان حكم الصّبيّ و المجنون اذا قتل شهيدا حكم البالغ العاقل

### المسألة الرابعة اذا علم أنه قد مات ولد الحامل في بطنه

و خيف عليها من بقاءه توصل الى اسقاطه صحيحا بشيء من العلاج و الا توصل الى اخراجه بالأرقق فالأرقق و لو بادخال اليد و اخراجه قطعاً و يتولّى ذلك النساء فان تعذرن فالرّجال المحارم فان تعدّروا فالاجانب دفعا عن نفس الحيّ و لو

١- لا ترك صدر مدّ ظلّه العالی

٢- محلّ اشكال ظم طبا دام ظلّه العالی

٣- يرجع إلى الغير إن شاء الله تعالى صدر مدّ ظلّه

٤- في الخبر على مثل الحسين (ع) فلتلطم الخدود و تشقّ الجيوب روي و روح العالمين له الفداء صدر مدّ ظلّه العالی

ماتت و قد علم أنه حيّ في بطنها و لم يخرج شق جوفها من الجانب الأيسر على الأصحّ و انتزع ثم يخاط بطنها على الأقوى من غير فرق في ذلك بين رجاء بقاء الولد بعد خروجه و عدمه و لا بين وجود القوابل و عدمهنّ و لو لم يعلم حياته في بطنها (١) فالظاهر (٢) حرمة الشقّ و ان وجب الانتظار حتّى يقطع بموته لو كان حيّا و لو كانا معا حيّين و خيف على كلّ منهما انتظر حتّى يقضى الله تعالى و الحمد لله أوّلا و آخرا و ظاهرا و باطنا

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و صلّى الله على محمّد و آله الطيبين الطاهرين و بعد فيقول العبد العاثر محمّد حسن ابن المرحوم الشيخ باقر أنّه قد التمسنى بعض من لا يسعنى مخالفته الى اختصار كتاب الزكاه و الخمس فاجبته الى ذلك بعد الاستخاره و بالله التوفيق و عليه التكلان

## كتاب الزكاه

### إشارة

التي هي اخت الصيلاه في أنّ وجوبها في الجملة من ضروريات الدين و أنّ منكره مندرج (٣) في سبيل الكافرين و من منع قيراطا منها فليس بمؤمن و لا- مسلم و ليمت إن شاء يهوديّاً و إن شاء نصرانيّاً و ما من ذى زكاه مال او نخل او زرع او كرم يمنع من زكاه ماله لما قلّده الله ترابه ارضه يطوّق بها من سبع ارضين الى يوم القيمة و ما من احد يمنع من زكاه ماله شيئاً الا جعل الله ذلك ثعبانا من النار مطوقا في عنقه ينهش لحمه حتّى يفرغ من الحساب و أنّ الله يحبس يوم القيمة بقاع قفر و يسلب عليه شجاعا اقرع اى ثعبانا لا شعر في رأسه لكثرة سمّه يريد و هو يحيد عنه فاذا رأى أنّه لا يتخلّص منه امكنه من يده ففضمها كما يقضم الفحل ثمّ يصير طوقا في عنقه و اما فضلها فعظيم و يكفيك ما ورد في فضل الصّدقه الشّامله لها من أنّ الله يربّيها لصاحبها كما يربّي الرّجل فصيله فيأتى بها يوم القيمة مثل احد و أنّها تدفع ميتة السوء و تفكّك من لحي سبعمائه شيطان و أنّها تطفى غضب الربّ و تمحو الذنب العظيم و تهون الحساب و تنمى المال و تزيد

١- لو كان الولد مسبوفا بالحياه في بطنها ثمّ شكّ فحرمة الشقّ غير معلوم صدر دام ظلّه

٢- حرمة مع سبق الحيوه ممنوعه ظم طبا مدّ ظلّه

٣- مع علمه بوجوبها ظم طبا مدّ ظلّه

في العمر و فيه مقصدان

## المقصد الأوّل في زكاه المال

### إشارة

## الفصل الأوّل فى شرائط وجوبها

### اشاره

العامة و هى امور

### احدها البلوغ

فلا تجب على غير البالغ فى النقدين قطعا بل و لا فى غيرهما نعم اذا اتجر له الوليّ الشرعى استحَبَّ له اخراج الزكاه من ماله كما أنّه يستحبّ له أيضا اخراجها من غلّاته و امّيا مواشيه فففيه تردّد احوطه التّرك و لا يدخل الحمل فى غير البالغ على الأصحّ و المتولّى لاجراج الزكاه الوليّ لا الطّفل و لا غيره نعم مع غيبته يتولّاه الحاكم و لو تعدّد الوليّ جاز لكلّ منهم فان تشاخوا قدم من تمكّن منهم من المال و لو بلغ الطّفل مكّنه الوليّ من مباشره زكاته مع اّطلاعه و ان لم يثبت رشده و اولى من ذلك احتساب الوليّ أيضا

### ثانيها العقل

فلا زكاه فى مال المجنون الّا فى (١) الصّامت (٢) منه اذا اتجر له الولي استجابا و لا فرق بين المطبق منه و الأدوارى بمعنى أنّ عروضه و لو (٣) انا (٤) ما يقطع الحول بخلاف التّوم و السّهو بل و الإغماء و السّكر فى وجه قوى موافق للاحتياط

### ثالثها الحرّيّه

فلا زكاه على العبد و أنّما هى على السيّد فيما هو فى يد العبد مع جامعّيته لشرائط وجوبها من غير فرق فى ذلك القنّ و المدبّر و أمّ الولد بل و المكاتب المشروط و المطلق الذى لم يؤدّ شيئا نعم لو ادّى و تحرّر منه شىء و جب عليه الزكاه فى نصيبه الجامع للشرائط

### رابعها الملك

فلا زكاه على الموهوب الّا بعد القبض و لا على الموصى به الّا بعد الوفات و القبول و لا على القرض الّا بعد قبضه نعم لو اشترى نصابا من الحيوان جرى فى الحول من حين العقد لا من الثلاثه و لا من انقضاء مدّه الخيار لو كانت على الأصحّ

### خامسها تمام التّمكّن

منه فلا زكاه فى النّصاب الّذى تعلق به نذر الصّدقه مثلا به فى اثناء الحول على وجه لا توقيت فيه و لا تعليق على شرط و لا فى الموقوف و ان كان خاصّا بل و لا فى نمائه اذا كان الوقف عامّا و ان انحصر فى واحد و لا فى المغصوب الّذى لا يتمكّن من

تخليصه و لو ببعضه بل و ان تمكن بذلك او بمصانعه او باستعانه بظالم او بعادل و لم يفعل في وجه قوى و

- ١- بل في غير الصّامت أيضا مع الاتجار ظم طبا مدّ ظله العالى
- ٢- بل و غير الصّامت مع الاتجار على الأحوط صدر دام ظلّه
- ٣- مشكل بل لا بدّ من الصدق العرفى ظم طبا مدّ ظلّه
- ٤- مشكل صدر دام ظلّه العالى

ص: ٤٥

ان كان الأحوط (١) خلافه بل لو مكنه الغاصب من التصرف مع بقاء يد الغاصب او تمكن من اخذه سرقة لم تكن عليه زكاه و كذا المال المحجور و ان كانت عنده بتيه يتمكن من انتزاعه بها او يمين و لا في المرهون و ان تمكن من فكّه و لا في المعارض للزهن و لا- في المدفون في مكان منسى و لا- في الضالّ و لا في المسروق و لا في الساقط في البحر بل و لا في الموروث عن غائب مثلا و لم يصل اليه او الى وكيله بل و لا في كلّ مال له غائب ليس في يده و لا في يد وكيله بل و لا في الدين و ان تمكن من استيفائه و كان حيوانا على الأصحّ و فالمدار في التمكن من التصرف على العرف و مع فرض الشكّ في بعض افراده يقوى سقوط الزكاه و ان كان الأحوط (٢) (٣) خلافه و لو عاد المال الى تمكن صاحبه و قد مضى عليه سنون بل سنتان استحَبّ زكاته لسنته بل يقوى استحبابه بمضى السنه هذا كلّه في التمكن من التصرف اما امكان الأداء فهو شرط في الضمان لا في الوجوب و الكافر تجب عليه الزكاه لكن لا تصحّ منه نعم و للإمام و نائبه اخذها منه فحرا بل يقوى انّ له اخذ عوضها منه لو وجده قد اتلفها

## سادسها النصاب

الذى ستعرف الكلام فيه إن شاء الله تعالى

## [الفصل الثانی فيما تجب الزكاه فيه]

الفصل الثانی تجب الزكاه في الأنعام الثلاثة الإبل و البقر و الغنم و الذهب و الفضة و الغلات الأربعة الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و لا تجب فيما عدا ذلك على الأصحّ نعم تستحبّ في كل ما انبتت الأرض ممّا يكال او يوزن حتّى الأشنان عدا الخضر و البقول كالقثّ و الباذنجان و الخيار و البطيخ و نحو ذلك بل روى سقوطها أيضا عن الثمار لكن الأولى حملة على نفى التاكّد و تستحبّ أيضا في مال التجاره على الأصحّ و في الخيل الإناث دون الذكور منها و دون البغال و الحمير و الرقيق و لو تولّد حيوان بين حيوانين روعى الاسم و عدمه في تحقّق الزكاه فيه و عدمها من غير فرق في الحيوانين بين كونهما زكويين أو لا فضلا عن احدهما فالحكم ح في الصور التسعه واحد فانّ الله تعالى على كل شىء قدير

## الفصل الثالث في زكاه الأنعام و شرائط وجوبها

إشارة

- ١- لا- يترك الاحتياط فيما اذا لم يمكن التخليص ابدا الا بصرف المال او الاستعانه بالغير بل و كذا فيما لو مكّنه الغاصب من التصرف او تمكن من اخذه بالسرقه او بالبيّنه بسهولة و كذا فى المرهون الممكن فكّه ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٢- لا يترك هذا الاحتياط بل لا يخلو عن قوه صدر دام ظلّه
- ٣- هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٤٤

مضافا الى الخمسه السابقيه اربعه

## الأول بلوغ النصاب

### اشاره

و فيه مسائل

### [المسأله الأولى فى النصاب]

الأولى هو فى الإبل اثنى عشر نصابا خمسه كلّ واحد منها خمس و فى كلّ واحد منها شاه فاذا بلغت ستّا و عشرين صارت كلّها نصابا واحدا و فيه بنت مخاض و هى الدّاخله فى الثّانيه و يجرى عنها ابن لبون اختيارا على الأصحّ و ان كان الأحوط الاقتصار على حال عدم وجدانها عنده نعم اذا لم يكونا معا عنده تخيّر فى شراء ايّهما شاء ثمّ ستّ و ثلثون و فيه بنت لبون و هى الدّاخله فى السّينه الثّالثه ثمّ ستّ و اربعون و فيها حقّه و هى الدّاخله فى السّينه الرّابعه ثمّ إحدى و ستّون و فيه جذعه و هى الدّاخله فى السّينه الخامسه ثمّ ستّ و سبعون على الأصحّ و فيه بنتا لبون ثمّ إحدى و تسعون و فيه حقّتان فاذا بلغت مائة و إحدى و عشرين فاربعون او خمسون أو هما على معنى وجوب (١) مراعاة المطابق منهما و لو لم يحصل الّا بهما لوحظا معا و يتخيّر مع المطابقه بكلّ منهما او بهما حتّى أنّ له حساب البعض باحدهما و الباقي بالآخر و كذا يتخيّر مع عدم المطابقه بشىء بكلّ منهما و لا يجب (٢) مراعاة (٣) الأقلّ عفوا نعم قد يقوى (٤) وجوب مراعاته فى خصوص المائتين و ستّين بل لا ينبغى (٥) ترك الاحتياط فى غيره أيضا و على كلّ حال ففى كلّ خمسين حقّه و فى كلّ اربعين بنت لبون و فى البقر و منه الجاموس نصابان ثلاثون و اربعون اى فى كلّ ثلثين تبيع او تبعه و هو الدّاخل فى الثّانيه و فى كلّ (٦) اربعين (٧) مسنّه و هى الدّاخله فى الثّالثه و فى الغنم خمسه نصب الأوّل اربعون و فيها شاه ثمّ مائة و إحدى و عشرون و فيها شاتان ثمّ مائتان و واحده و فيها ثلاث شياه ثمّ ثلاثمائه و واحده و فيها اربع شياه على الأصحّ فاذا بلغت أربعمائه فصاعدا اخذ من كلّ مائة شاه و الفريضه تجب فى كلّ نصاب من نصب هذه الأجناس و ما بين النّصابين لا يجب فيه شىء غير ما وجب بالنّصاب السّابق

### المسأله الثّانيه من وجب عليه سنّ من الإبل و ليس عنده



- ١- نبأ على الأحوط ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٢- الأحوط مراعاته ظم طبا مدّ ظلّه
- ٣- بل هو الأحوط صدر دام ظلّه
- ٤- بل الأحوط و لا يخفى اندراج هذا المشار فيما يمكن المطابقه بهما ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٥- بل لا يترك الاحتياط بل لا يخلو عن قوه صدر مدّ ظلّه العالى
- ٦- و مراعاة المطابق كما فى الإبل صدر مدّ ظلّه العالى
- ٧- و يجب مراعاة المطابقه هنا ظم طبا دام ظلّه
- ٨- الأحوط الاقتصار على ما اذا لم يكن عنده و كان عنده الأعلى او الأخفض ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ٤٧

او اراد شرائها مثلا على الأصحّ دفعها الى الإمام ع او الساعى بل او الفقيه بل او الفقير على الأصحّ و اخذ منهم شاتين او عشرين درهما او شاه و عشره دراهم على الأقوى (١) و ان كان ما عنده اخفض بسنّ دفعها اليهم كك و دفع معها شاتين او عشرين درهما او شاه و عشره دراهم من غير فرق فى ذلك بين مساواه القيمة السوقيه لذلك و زيادتها و نقصانها على الأصحّ (٢) و لكن الخيار اليه لا (٣) اليهم (٤) كما ان له رفع اليد عن الجبر نعم لو اراد اريد من المقدرّ شرعا مثلا- اعتبر التراضى و لو تفاوت الأسنان بازيد من درجه واحده لم يتضاعف التقدير الشرعى و رجع فى التقاصّ الى القيمة السوقيه على الاظهر و لا يجرى ما فوق الجذع من الاسنان عنه مع الجبر بل و بدونها على وجه القيمة كما لا يجرى ذلك فى غير الإبل كالبقر كك و لا بنت المخاض عن الخمس شياه و ان اجتزأت على الست و عشرين بل لا تجزى عن الشاه ألى على وجه القيمة و الله العالم

### المسألة الثالثة لا يضمّ مال انسان الى غيره

مع اجتماع شرائط الخلطه و العشره بالاشتراك فى اربعين شاه مثلا- او كان لكلّ واحد عشرون و اتحد المسرح و المراح و المشرب و الفحل و الحالب و المحلب بل يعتبر فى كلّ مال واحد منهما بلوغ النصاب و لو بتلفيق الكسور نعم لا يفرق عندنا بين مالى المالك الواحد و لو تباعد مكانهما بمسافه القصر بل و غيرها

### الثانى السوم

#### اشاره

اي الرعى و فيه أيضا مسائل

تمام الحول بل او بعضه اذا كان على وجه يخرج عن اسم السائمه في الحول عرفا و لا عبره بالتسامح الغير في فالعلف يوما (٥) في السينه قاده على الأقوى (٦) فضلا عن الشهر فيها متصلا كان او منفصلا نعم لا عبره باللحظه و نحوها ممّا لا يخرج به عن ذلك و ح فلو اجتمع السوم و العلف لم تكن فيها زكاه سواء كان الغالب فيها السوم او لا و سواء كان العلف بنفسها من السوم او لا و سواء منعها من السوم مانع كالثلج و نحوه فعلفها المالك او غيره من ماله او من مال المالك باذنه او غير اذنه

١- و الأحوط عدم التلقيق ظم طبا مدّ ظلّه

٢- هذا الاطلاق مشكل فيما اذا استوعب ما يؤخذ من الفقير قيمه المدفوع اليه ظم طبا مدّ ظلّه

٣- لو كان دفع الجبر منهم لا يبعد كون الخيار اليهم ظم طبا مدّ ظلّه

٤- بل و اليهم لو كان الجبر منهم صدر دام ظلّه

٥- في اليوم و اليومين بل ثلاثه و اربعه اذا كانت متفرقه فاشكال و هو العالم صدر مدّ ظلّه العالى

٦- قدح يوم او يومين في الصدق العرفى مشكل ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٤٨

على الأصحّ اولا فانّها تخرج عن السوم بذلك كلّ نعم لا تخرج عنه عرفا بمصانعه الظالم عن المرعى و لو بالكثير و لا باستيجار (١) الأرض للزعى بل و لا- بشراء المرعى و لا- نحو ذلك اما الزعى من بنات الدار و البستان و نحوه فالظاهر الخروج (٢) عن الاسم به

### المسأله الثانيه لا تعدّ السخال مع الأمّهات

اذا كانت نصابا مستقلا عنها او كانت غير مكمله لنصاب اخر اذا اضيفت اليها و لا كان زمان الملك فيها متّحدا بل لكلّ منهما حول بانفراده فلو ولدت خمس من الابل خمسا و اربعون من البقر اربعين مثلا فلكلّ حول بانفراد فريضه كما لو ملك ذلك في الزمان المختلف اما اذا لم تكن نصابا مستقلا و لا مكمله لنصاب فلا شىء فيها قطعا و منه على الأصحّ ما اذا ولدت له اربعون من الغنم اربعين فانه ليس فيها الشاه نعم لو لم تكن نصابا مستقلا و لكن كانت مكمله للنصاب الاخر للأمّهات كما لو ولدت ثلاثون من البقر احد عشر او ثمانون من الغنم اثنين و اربعين استأنف حولا- واحدا للجميع بعد انتهاء حول الأول المجرد عن الزيادة فابتدأ حول الزيادة ح من حين الاستيناف في اقوى الوجوه كما ان اقواها أيضا فيما لو كانت الزيادة مع كونها مكمله للنصاب مشتمله على نصاب مستقل كما لو ملك عشرين (٣) من الإبل ثم في اثناء الحول ملك سته اخرى بالولاده او غيرها ثبوت الأربع شياه في العشرين ابدا و الشاه في الست و كذا فيمن ملك خمسا أولا ثم ملك عشرين

### المسأله الثالثه الأحوط «٤» ان لم يكن اقوى ابتداء حول السخال من حين التناج

سيما اذا كانت ترضع من السائمة لا من حين الاستغناء بالرعى عن اللبن و الله العالم

### الثالث ان لا يكون عوامل

و لو في بعض الحول فانه لا زكاه فيها حينئذ و ان كانت سائمه في الاخر و المرجع في صدق العوامل العرف على نحو ما سمعته  
(٤) في السوم

### الزابع الحول

بمعنى مضى الحول عليه مجتمعا فيه جميع الشرائط السابقة لكن يتحقق حولانه بتمام الأحد عشر شهرا بل الأقوى

١- اذا كانت الارض مزروعه لا يبعد الخروج عنه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٢- اذا لم يكن النبات مزروعا لا يبعد الصدق الا اذا كان لا يبذل بازائه المال كثيرا ظم طبا مدّ ظلّه

٣- مشكل بل لا يبعد كونه مثل السابق يبتدأ حول الجميع عند تمام حول العشرين ظم طبا مدّ ظلّه

٤- بل على نحو ما سمعته منّا ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٤٩

استقرار الوجوب به و ان كان الأقوى احتساب الثاني عشر من الحول الأوّل لا الثاني و ح فلو اختل احد شروط وجوبها في اثناء  
الأحد عشر لا- بعده بطل الحول كما لو نقصت عن النصاب او لم يتمكّن من التصرف فيها او عارضها بغير جنسها و ان كان  
زكويّا على الأصحّ بل او بجنسها كغنم سائمه سنّه اشهر بغنم كذلك بل او مثلها في الحقيقه كالضّان بالضّان بل و الذكوره و  
الأنوثه او غير ذلك بل الظاهر بطلان الحول بذلك و ان فعله (١) فرارا من الزكاه نعم لو حال الحول المزبور فتلف من النصاب  
شىء بتفريط من المالك و لو بتأخير الأمداء مع التّمكّن منه ضمن و لو في حال جواز ذلك له و الا سقط من الفريضة بنسبه  
التلف من النصاب لأنّ الزكاه واجبه في العين عندنا و اذا ارتدّ المسلم عن فطره قبل الحول لم تجب الزكاه و استأنف ورثته  
الحول و ان كان الارتداد بعده وجبت الزكاه و تولّى اخراجها الإمام عليه السلام او من قام مقامه و ان لم يكن عن فطره لم ينقطع  
الحول و ان كان يتولّى أيضا اخراجها الإمام او من قام مقامه عند تمامه و أجزاء عنه ذلك لو عاد الى الإسلام بخلاف ما اذا  
بنفسه نعم لو كانت العين باقيه او كان القابض عالما بالحال جدّد التّيه و أجزاء هذا كلّ في الرّجل اما المرأه فلا ينقطع الحول  
بردّتها مطلقا و لو كان عنده نصاب فحال عليه احوال فان خرج زكاته في راس كلّ سنه من غيره تكثر الزكاه فيه لعدم نقصانه  
حينئذ و ان خرج منه لم يجب عليه زكاه غير ذلك الحول لنقصانه ح نعم لو كان عنده اكثر من نصاب كتسعه و اربعين من الغنم  
مثلا- فحال عليه الحول كانت الفريضة في النصاب و يجبر في الحول الثاني من الزائد فتجب فريضة و هكذا في كلّ سنه الى ان  
ينتهى الزائد فينقص المال عن النصاب و لو قال ربّ المال لم يحل على مالى الحول او قد اخرجت ما وجب علىّ او تلف منّى ما  
ينقص به النصاب او لا حقّ على قبل منه و لم تكن عليه بيّنه و لا يمين ما لم يعلم كذبه و لو بيّنه مقبوله عليه

١- فيه اشكال صدر دام ظلّه العالى

## [الفصل الرابع أقل ما يراد في زكاة الأنعام]

الفصل الرابع قد عرفت الفريضة في زكاة الأنعام لكن أقل ما يراد من الشاه في الغنم والإبل والجبر الجذع من الضان وهو ما كمل له سبعة أشهر على (١) الأقوى (٢) والثنى من المعز وهو ما كمل له ستة سواء كان من غنم البلد أو غيره وإن كان أدون قيمه وكذا مسمى غيرها من الفرائض الذي من المعلوم كون المرجع فيه الفرد الوسط من مسماه لا الأدنى ولا الأعلى وإن كان لو تطوع بالعالى من أفراد الوسطى وباعلى أفراد الجنس فقد زاد خيراً وليس للساعى الاقتراح عليه فإن الخيار له على الأصح وعلى كل حال فلا تؤخذ الفريضة من النصاب السليم ولا الهرمه من نصاب الشاب ولا ذات العوار من نصاب السليم وإن عدت منه أمياً لو كان النصاب جميعه مريضاً بمرض متحد لم يكلف شراء صحيحه وأجزئت مريضه منها ولو كان بعضه صحيحاً وبعضه مريضاً فالأحوط إن لم يكن أقوى إخراج صحيحه من أوسط الشياه من غير ملاحظه التقييط وكذا لا تؤخذ الربى أى الشاه الوالد إلى خمسة عشر يوماً وإن بذلها المالك على الأقوى إلا إذا كان النصاب كله كذلك بل وكذا الأكولة أى السمينه المعده للأكل وفحل الضراب وإن عد الجميع من النصاب كله الأقوى ويجزى الذكر عن الأنثى وبالعكس بل المعز عن الضان وبالعكس على الأقوى لأنهما جنس واحد فى الزكاة كالبقر والجاموس والإبل والعراب والبخاتى وح فلو كان النصاب المجتمع من الجنس إخراج المالك الفريضة من أى الصنفين شاء تساوت القيم أو اختلفت على الأصح كما أنه إذا كان للمالك أموال متفرقة فى أماكن مختلفه كان له إخراج الزكاة من أيهما شاء بل له أن يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمه السوقيه فى كل ما وجب من الزكاة وإن كان الإخراج من العين أفضل بل الأقوى عدم تعيين ذلك عليه دراهم ودينانير والله العالم

## الفصل الخامس فى زكاة التّقدّين

### إشاره

وفيه مسائل

**الأولى يعتبر فيها مضافاً إلى ما عرفت من الشرائط العامه أمور**

### الأول النصاب

وهو فى الذهب عشرون ديناراً

١- الأحوط فى الزكاة ما كمل له ست صدر دام ظلّه العالى

٢- بل ما كمل له سنه دخل فى الثانيه ومن المعز ما دخل فى الثالثه ظم طبا

وزنه مثقال شرعى و هو ثلاثه ارباع المثقال الصيرفى و فيه ح عشره قراريط هى نصفه اذ الدينار ثمان و ستون شعيره و اربعه اسباع شعيره و القيراط ثلاث الشعيرات و ثلاثه اسباع شعيره ثم ليس فى الزائد شىء حتى يبلغ اربعه دنانير و فيها قيراطان و لا زكاه فيما دون عشرين و لا فيما دون اربعه ثم كلما زاد المال اربعه ففيها قيراطان بالغما ما بلغ و لا فى الفضه حتى تبلغ مأتى درهم و فيها خمسه دراهم ثم كلما زاد اربعين كان فيها درهم بالغما ما بلغ و ليس فيما دون المائتين شىء و لا فيما دون الأربعين و الدرهم سته دوانيق و الدانق ثمان حبات من اواسط حب الشعير فهو ح نصف المثقال الشرعى و خمسه لأن كل عشره دراهم سبعة مثاقيل شرعيه فالعشرون دينارا وزن ثمانيه و عشرين درهما و اربعه اسباع الدرهم و المائتا الدرهم وزن مائه و اربعين مثقالا و المثقال درهم و ثلاثه اسباع الدرهم كما ان الدرهم سبعة اعشار المثقال و المدار على هذا الوزن و لا عبره بغيره سابقا و لاحقا فيرجع الناقص و الزائد من كل مسكوك منهما و من غيرهما الى ذلك لا على العدو و هو على التحقيق دون التقريب فلو نقص و لو يسيرا لم تجب نعم لا عبره بما تختلف به الموازين على الأقوى

### الثانى كونهما منقوشين

من سلطان او شبهه سكه للمعامله كالدرهم و الدينار و لو بيعض الأزمنه و الأمكنه بسكه اسلام او كفر بكتابه او غيرها نعم لا زكاه فى الممسوح اصله و ان تعومل به و ان كان الاحتياط ممّا (١) لا ينبغي (٢) تركه فيه ح بخلاف الممسوح عارضا مع بقاء المعامله به و لو كان النقش لغير المعامله ثم اتخذ بعد ذلك لها فالظاهر و الأحوط تحقّق الزكاه فيها حتى لو كان الاتخاذ عن غير سلطان و لو ضربت للمعامله لكن لم يتعامل بها اصلا او تعومل بها معامله لم يصل رواجها الى حدّ تكون دراهم و دنانير لم تجب (٣) الزكاه (٤) و لو اتخذ المسكوك حليه للزنيه مثلا لم يتغيّر الحكم زاده الاتخاذ او نقصه فى قيمه ما دامت المعامله به على وجهه ممكنه

- ١- بل لا يترك ظم طبا دام ظله العالى
- ٢- بل لا يترك الاحتياط صدر مدّ ظلّه
- ٣- الأحوط الإخراج ظم طبا مدّ ظلّه
- ٤- الأحوط الوجوب صدر دام ظلّه

ص: ٥٢

أمّا لو تغيّرت بالاتخاذ بحيث لا تبقى المعامله بها فلا- زكاه و الظاهر اجتزاء (١) المالك بدفع قدر (٢) الزكاه من الدراهم و الدنانير من غير الحلى و ان زادت قيمه الحلى نعم لو لم يؤدّ امكن القول بمشاركه الفقراء فى الحليه فلهم من الزيادة ح بسبب الصّنع على حسب النسبه و ان كان الأرفق بالمالك مشاركتهم فى الحلى بمقدار الزكاه خاصّه

### الثالث حول الحول

بحيث يكون النّصاب موجودا فيه اجمع و لو نقص النّصاب فى اثنائه او تبدّلت اعيان النّصاب بجنسه او بغير جنسه او بالسّبيك لا بقصد الفرار بل و معه على الأصحّ لم تجب فيه الزّكاه و ان استحبّ اخراجها اذا كان السّبيك بقصد الفرار بل هو الأحوط (٣) نعم لو سبك الدّراهم و الدّنانير بعد وجوب الزّكاه بحول الحول لم تسقط الزّكاه لكن يدفع قدر الزّكاه من الدّراهم و الدّنانير

### المسأله الثانيه لا اعتبار باختلاف الرّغبه فى خصوص بعض افراد الدّراهم و الدّنانير

مع تساوى الجوهرين فى الوزن و صدق الاسم و ان اختلف القيمة بذلك بل يضمّ بعضها الى بعض بالنّسبه الى تحقّق النّصاب و اما بالنّسبه الى اخراج الزّكاه فان تطوّع المالك باخراج الأربغ و نحوه من الأفراد الكامله فقد حسن و زاد خيرا و انفق ممّا يحبّ و الما اخرج من كلّ بقسطه و نسبته فالأحوط و الأقوى الاجتزاء بالفرد الأقلّ رغبه عن الجميع بل يقوى الاجتزاء به عن النّصاب ذى الرّغبه باجمعه نعم لا- يجوز دفع الأعلى قيمته عن الأدنى مثل ان يخرج نصف دينار جيّد قيمه عن دينار ادنى منه الا اذا كان بالصّيلح مثلا مع الفقير بقيمه فى ذمّته ثم احتساب تلك القيمة عمّا عليه من الزّكاه فانه يصحّ كما يصحّ دفع الدّينار التّام الأدنى من نصف دينار جيّد و كان فرضه النّصف

### المسأله الثالثه الدّراهم المغشوشه مثلا بما يخرجها عن اسم الفضة الخالصه و لو الرّديه لا زكاه فيها

حتى يعلم بلوغ خالصها النّصاب و لو شكّ فيه و لا طريق الى التعرّف و لو للضرر لم تجب

١- غير معلوم صدر مدّ ظلّه العالى

٢- الأحوط عدم الاكتفاء ظم طبا دام ظلّه

٣- هذا الاحتياط لا يترك صدر دام ظلّه

ص: ٥٣

الزّكاه و فى وجوب التّصفيه و نحوها للاختبار اشكال احوطه ان لم يكن اقواه (١) ذلك و لا- يجوز له اخراج المغشوشه عن الجياد الا اذا علم اشتمالها على ما يساوى الجياد و الأقوى كونها له حينئذ فريضه لا قيمه و كذا لو ادى المغشوشه عن المغشوشه او ادى جيادا عنها و لو ملك النّصاب و لم يعلم هل فيه غشّ أم لا- وجبت الزّكاه فى الأصحّ (٢) و الأحوط و لو كان غشّ احدهما باحدهما و بلغ كلّ من الغشّ و المغشوش او احدهما نصابا وجبت فيهما او فى البالغ منهما و يجب الإخراج من كلّ جنس بحسابه فان علمه و الما توصل اليه بما يعلمه به من السّبيك او غيره و لو علم أنّ احدهما اكثر و لم يمكن تمييزه اخرج ما يجب فى الأكثر مرتين كما لو كان قدر احد التّقدين ستمائه و الاخر أربعمائه اخرج زكاه ستمائه ذهباً و ستمائه فضّه و يجزى ستمائه عن الأكثر قيمه و أربعمائه من الأقلّ

### المسأله الرابعه اذا كان معه دراهم مغشوشه

مثلا- فان عرف قدر ما فيها من نصاب الفضة اخرج الزّكاه عنه فضّه خالصه و ان شاء اخرج عن الجملة منها مراعى للنّسبه كما لو

كان معه ثلاثمائة درهم و الغشّ ثلثها في كلّ درهم مثلا تخير بين اخراج خمسة دراهم خالصه و اخراج سبعة و نصف منها عن الجملة و كذا لو كان معه مغشوشه و خالصه نعم لو علم قدر الفضه في الجملة لا في الأفراد الخاصه لم يجزه ذلك بل لا بدّ من اخراج الجياد او ما يتحقّق معه البراءه و ان جهل قدر ما فيها من الفضه بعد ان علم النّصاب في الجملة و اخرج عن جملتها من الجياد زاد خير او ان ما كس لزم تصفيتها جميعا او ما يعلم منه الحال في الجميع على الأصحّ و الأحوط و الله العالم

### [المسأله الخامسة في وجوب زكاه مال القرض على المقرض]

المسأله الخامسة مال القرض الزكوى ان تركه المقرض بحاله و لم يحصل ما ينافى تعلق الزكاه ممّا سمعت سابقا وجبت الزكاه عليه دون المقرض بل لو شرط المقرض تعلق خطاب الزكاه على المقرض لم يلزم الشرط على الأصحّ نعم لو شرط عليه التبّع عنه باداء ما عليه من زكاته بناء على ما

١- بل عدم الوجوب لا يخلو عن قوّه و ان كان احوط جدّا ظم طبا دام ظلّه

٢- بل عدم الوجوب لا يخلو عن قوّه و ان كان احوط جدّا ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ٥٤

هو الأقوى من جوازه صحّ فان لم يفعل أدى هو عن ماله

### المسأله السادسة من دفن مالا مثلا و كان نصابا و جهل موضعه

او ورث مالا و لم يصل اليه و مضى عليه احوال زكاه لسنه استحبابا بل الأحوط في المدفون الذي لم يختبر الا بعد مضى سنتين مثلا فجهل موضعه ثمّ وجده بعد ذلك الزكاه سنتين و ان كان الأقوى (١) (٢) عدم الوجوب

### المسأله السابعه اذا ترك نفقه لأهله تبلغ قدر النّصاب

فما زاد بحيث لا- يعلم زيادتها على قدر الحاجه سقطت عنه الزكاه مع غيبته و تجب لو كان حاضرا على الأقوى و الأحوط (٣) (٤) وجوبها على التقديرين

### المسأله الثامنه

لا- تجب الزكاه حتّى يبلغ كلّ جنس من الزكوى نصابا فلو ملكها اجمع مالك و قصر كلّ جنس منها او بعضها عن النّصاب لم يجبر بالجنس الا-خر كمن له عشره دنانير و مائة درهم و أربعة من الإبل و عشرون من البقر بل لو فعل ذلك فرارا من الزكاه فالحكم كذلك على الأقوى

### الفصل السادس في زكاه الغنّات

### الأولى لا تجب الزكاه فيما يخرج من الأرض إلا في الأجناس الأربعة

الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب حتى السيلت المذى هو كالشعير و العلس المذى هو كالحنطه و ان كان هو الأحوط (٥) نعم تستحب في كل ما تنبت الأرض مما يكال او يوزن من الحبوب كالماش و الذره و الأرز و الدخن و نحو ذلك إلا الخضر و البقول كالقث و الباذنجان و الخيار فلا زكاه فيها و حكم ما تستحب فيه حكم ما تجب في قدر النصاب و كميته ما يخرج منه و استثناء المثونه و غير ذلك مما تعرفه فيه إن شاء الله

### المسأله الثانيه يعتبر في الزكاه فيها امران

#### الأول بلوغ النصاب

و هو خمس اوسق و الوسق ستون صاعا و الصياع تسعه ارطال بالعراقي و سته بالمدينى لأنه اربعة امداد و المد رطلان و ربع بالعراقي و رطل و نصف بالمدينى فيكون النصاب الفين و سبعمائه رطل بالعراقي و الف و ثمان مائه رطل بالمدينى و الرطل العراقى مائه و ثلثون درهما اى احد و تسعون

١- غير معلوم صدر دام ظلّه

٢- لا يترك و الاحتياط ظم طبا مدّ ظلّه

٣- لا يترك صدر دام ظلّه

٤- لا يترك اذا كان مع غيبته متمكنا من التصرف فيها ظم طبا مدّ ظلّه

٥- لا يترك ظم طبا دام ظلّه العالى

ص: ٥٥

مثقالا شرعيًا و المثقال الشرعى ثلاثه ارباع المثقال الصيرفى فهو الان بعيار النجف فى سنه الف و المائتين (١) و واحد و ستين احد عشر وزنه و حقه و نصف تقريبا و على كل حال فلا زكاه فى الناقص عن النصاب و لو يسيرا كما ان الزكاه فى النصاب و ما زاد عليه و لو يسيرا نعم انما يعتبر وقت جفاف التمر و يبس العنب و الغله فلو كان الرطب مثلا خمس اوسق و لو جف نقص فلا زكاه و ما يؤكل رطبا كالبرين و شبهه من الدقل تجب فيه الزكاه اذا بلغ النصاب تمرا و الأقوى اعتباره (٢) بنفسه و ان قل التمر منه و لو فرض عدم صدق التمر على اليابس منه لم تجب الزكاه و الأحوط ان لم يكن اقوى تعلق الزكاه فى الحب عند اشتداده (٣) و فى ثمره النخل اذا احمرّ او اصفرّ و فى ثمره الكرم اذا انعقد الحصرم و لكن بعد تقدير بلوغ النصاب فيها حنطه او شعيرا او تمرا او زيبيا فيجب عليه ح ضمان حصه الفقير ان اراد التصرف فيها بسرا او رطبا او حصرما او عنبا بما يزيد على المتعارف



المحسوب من المؤن في وجه قوَى و اما وقت الإخراج الذي يسوغ للساعي مطالبه المالك عنه و اذا أخرها عنه يضمن فعند صفاء الغله و اجتذاذ التمر و اقتطاف الزبيب فيختلف حينئذ وقت تعلق الزكاه و وقت ادائها و يجوز مقاسمه الساعي للمالك مع التراضي بينهما قبل الجذاذ كما أنه يجزى دفع الواجب و الثمره في الشجره و لو اراد المالك الاقتطاف حصرما عنبا او بسرا او رطبا و جب اداء الزكاه حينئذ و لو كانت الثمره مخروصه على المالك فطلب الساعي الزكاه منه قبل اليبس لم يجب على المالك الإجابة و ان كان لو بذل المالك الزكاه بسرا او حصرما مثلا للساعي و جب القبول على الأقوى

### [الأمر الثاني التملك بالزراعة او الانتقال]

الأمر الثاني التملك بالزراعة ان كان ممّا يزرع او الانتقال اى انتقال الزرع او الثمره مع الشجره او منفردة الى ملكه قبل انعقاد (٤) الحصرم في الكرم و بدّ و الصلاح في النخل و انعقاد الحبّ في الزرع فيجب عليه الزكاه ح و ان لم يكن زارعا و الله العالم

١- و في زماننا سنه ١٣١٧ ألف و ثلاثمائه و سبع عشر بحسب حقه النجف و هي تسعمائه و ثلاثه و ثلثون مثقالا صيرفيا و ثلاثه مثقال ثمان و زنات و خمس حقق و نصف الأثمانيه و خمسين مثقالا و ثلاث مثقال و بعيار اسلامبول و هو مائتان و ثمانون مثقالا و سبع و عشرون وزنه و عشر حققا و خمسه و ثلثون مثقالا و بالمنّ الشاهي و هو الف و مائتان و ثمانون مثقالا مائه و اربعون منّا الأ خمسسه و اربعين مثقالا ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- يعنى تقديره تمرا لا بجنسه من تمر اخر ظم طبا مدّ ظلّه

٣- المسأله مشكله و ان كان القول بكون المدار صدق اسماء المذكورات فيما عدا الزبيب و فيه صدق اسم العنب لا يخلو عن رجحان فلا يترك مراعاة الاحتياط في الثمرات المترتبه على القولين او الأقوال في المسأله ظم طبا دام ظلّه العالى

٤- يعنى قبل وقت تعلق الزكاه و قد عرفت الكلام فيه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٥٦

### المسأله الثالثه يزكى حاصل الزرع و الثمره ثم لا يجب فيه بعد ذلك زكاه

و لو بقى احوالا

### المسأله الرابعه لا تجب الزكاه الا بعد اخراج حصّه السلطان

المأخوذه بعنوان المقاسمه بل او ما يأخذه باسم الخراج على الأصحّ نعم لا يستثنى المأخوذه زياده ظلما الا ان يؤخذ قهرا بحيث لا يتمكن من منعه سرّا او جهرا فلا يضمن حصّه الفقراء من الزائد ح بل الأقوى عدم الفرق في ذلك بين الماخوذ من نفس الغله او من غيرها و ان كان (١) الأحوط الضّمان (٢) في الأخير كما (٣) انّ الأقوى اعتبار اخراج المؤن جميعها السابقه و اللّاحقه بل الأقوى اعتبار بلوغ النّصاب بعد خروجها و ان كان الأحوط خلافه بل الأحوط عدم اخراج شىء من المؤن و المراد بالمثونه كلّما يحتاج اليه الزرع كأجره الفلاحة و الحرث و السّقى و أجره الأرض و ان كانت غصبا و لم ينو اعطاء الأجره لمالكها و أجره

الحفظ و الحصاد و الجذاذ و تجفيف الثمره و اصلاح موضع الشمس و العماره و استنباط المستقى و تحسين النخل بتكريب و نحوه و حفر النهر الذى هو العمود و ما ينقص من الالات و العوامل حتى ثياب المالك و نحوها و لو كان سبب النقص مشتركا بينها و بين غيرها و زرع و عين البذر (٤) ان كان من ماله المزكى او لم يكن فيه زكاه و لو اشتراه فالأحوط ان لم يكن اقوى استثناء عينه و كذا مؤنه العامل المثليه و اما القيمه فقيمتها يوم التلف و لو ارتفعت قيمه البذر او انخفضت و لم يكن قد تعاوض عليها اخرج عينه و لو عمل معه متبرع لم تحتسب اجرتة كعمل المالك نفسه و لو كان مع الزكوى غيره قسّطت المئونه عليهما و لو زاد فى الحرث عن المعتاد لزرع غير الزكوى لم يحتسب الزائد و لو كانا مقصودين ابتداء و زرع عليهما ما يقصد لهما و اختص احدهما بما يقصد له و لو كان المقصود بالذات غير الزكوى ثم عرض قصد الزكوى بعد اتمام العمل لم يحسب منه من المؤن و لو اشترى الزرع احتسب ثمنه و ما يغرمه بعد ذلك دون ما سبق و لو كان العمل مما له مدخلية فى ثمره السنين الآتية

١- هذا الاحتياط لا يترك بل لا يخلو عن قوه صدر دام ظلّه العالى

٢- لا يترك اذا كان الظلم شخصيا ظم طبا مدّ ظلّه

٣- فيه اشكال و الاحتياط سبيل النجاه صدر مدّ ظلّه العالى

٤- لا يبعد كون المناط فى البذر و مؤنه العامل القيمه مط كما فى المئونه فى باب الخمس ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٥٧

فالأحوط للمالك التوزيع عليها و ان كان (١) يقوى جواز اخذ الجميع من السينه الأولى و لو كان البذر معيناً فالظاهر ان المخرج (٢) (٣) بقدره و كلما شكّ فى أنّه من المؤن لم يخرج

#### [المسألة الخامسة ما سقى سيحا فيه العشر و ما سقى بالدلو و الرشاء و التواضح و السواقى و نحو ذلك فيه نصف العشر]

المسألة الخامسة كلما سقى سيحا و لو بحفر نهر و نحوه او ما لا يسقى من نخل او شجر او زرع بل يشرب بعروقه او يسقى من السيماء فيه العشر و ما سقى بالدلو و الرشاء و التواضح و السواقى و نحو ذلك فيه نصف العشر فان اجتمع الأمران بالحكم للأكثر الذى يصدق عليه فى العرف أنّه ممّا يسقى بالسبح و ان سقى بغيره نادرا فان تساويا اى لم يتحقق فيه الصّدق المزبور و لا خلافه بل يصدق عليه أنّه يسقى بهما اخذ العشر من نصفه و من نصفه الاخر نصف العشر و لو فرض حصول الشكّ فى بعض الموضوعات فالواجب الأقلّ و الأحوط الأكثر و لا عبره بالأمتار العاديه فى ايام السينه فيما يسقى بالدوالى مثلا نعم لو اتفق حصول الاستغناء بها عن العلاج بحيث ساواه او نسب اليه جرى عليه الحكم و لو سقى بالدوالى مثلا ما لا يحتاج اليه بل كان عفوا من غير تأثير لزم العشر و بالعكس العكس و لو اخرج الماء بالدوالى مثلا على ارض ثم زرعت فكان الزرع يشرب بعروقه فالأقوى نصف العشر و الأحوط العشر و كذا لو سقى الزرع بالدوالى مثلا فجرى الزائد على زرع اخر من دون علاج و الله العالم

#### [المسألة السادسة اذا كان له نخيل او زروع فى بلاد متباعدة ضمّ الجميع و كان حكمها حكم الثمره فى موضع واحد]

المسألة السادسة اذا كان له نخيل او زروع فى بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض سواء طلع دفعه او لا ضمّ الجميع و كان حكمها حكم الثمره فى موضع واحد بعد ان كان الثمرتان لعام واحد و ان كان بينهما شهرا و شهران او اكثر و ح فما ادرك ان

بلغ نصابا اخذ منه ثم يؤخذ من الباقي قل او كثر و ان سبق ما لا يبلغ نصابا تربص في الزكاه حتى يدرك ما يكمل النصاب من غير فرق في ذلك بين الطلوع دفعه و الإدراك كذلك و الاختلاف و لو كان له نخل يطلع في عام مرتين ضمّ الثاني الى الأول على اشكال

### [المسألة السابعة لا يجزى اخذ الرطب عن الزكاه في التمر و لا العنب عن الزبيب]

المسألة السابعة

١- فيه تأمل صدر دام ظلّه

٢- بل بقدر قيمته معييا احوط صدر مدّ ظلّه

٣- بل قيمته معييا ظم طبا دام ظلّه

ص: ٥٨

لا- يجزى اخذ الرطب عن الزكاه في التمر فريضه و لا- العنب عن الزبيب كذلك نعم تجزى قيمه كما يجزى فريضه مع تعلق الزكاه به نفسه بل لا يجزى التمر حينئذ عنه فريضه كما لا يجزى هو عن البسر نحو العكس و كذا العنب و الزبيب و الحصرم و لا رباء في متحد الجنس بالدفع قيمه و لو اخذه الساعي فجفّ ثم نقص بعد ان صار تمرا او زيبيا و اراد المالك دفعه عما عليه صحّ و طولب بالتقصان كما ان له المطالبه بالزياده و لو تلف في يد الساعي كان مضمونا عليه و لو تعددت انواع التمر فالأحوط و العدل الأخذ من كلّ نوع بحصته و ان كان الأقوى الاجتزاء بمطلق الجيد من التمر و الله العالم

### [المسألة الثامنة اذا مات المالك قبل ظهور الثمره او قبل بدو «ا» صلاحها و كان عليه دين

مستوعب او غير مستوعب فظهرت الثمره او بدا صلاحها قبل قضاء الدين و كان الوارث متحدا او متعددا يبلغ نصيب كلّ منهم النصاب و جبت الزكاه على الوارث في الأقوى (١) من دون غرامه منه للديان و ان كان هو الأحوط (٢) (٣) و كذا لو مات بعد تعلق الزكاه و جبت في المال و ان كان الدين مستوعبا بل لو ضاقت التركة عن الدين قدّمت الزكاه عليه على الأصحّ

### [المسألة التاسعه اذا ملك نخلا قبل ان يبدو ثمرته فالزكاه عليه و كذا الكلام في الزرع]

المسألة التاسعه قد عرفت سابقا أنّه اذا ملك نخلا مثلا او ثمرته بشراء او غيره و لو معاطاه قبل ان يبدو صلاح ثمرته فالزكاه عليه مع بقاء الثمره على ملكه و كذا الكلام في الزرع من غير فرق في الملك للحصّه بالمزارعه او بالبذر او غيرهما و لو انتقلت اليه بعد بدو (٤) الصّلاح كانت الزكاه على المالك الأول مع الشرائط و لا يجب على الثاني التجسس نعم لو اتفق أنّه علم بعدم اداء المالك الأول مقدار الزكاه فيما باعه كان لوليّ المسلمين و وكيله اجازة البيع و المطالبه بالتّمن على النّسبه فان لم يجز كان اخذ مقدار الزكاه من المبيع نفسه و لو اراد المشتري الدّفع من غيره توقّف على التراضى مع الحاكم او وكيله في الأحوط ان لم يكن اقوى و لو ادى المالك الأول مقدار الزكاه التي في المبيع استقرّ ملك (٥) المشتري من غير حاجه الى تجديد اجازة من الأول و

- ١- هذا فى الصوره الأولى اعنى ما اذا كان الموت قبل ظهور الثمره بناء على ما هو الأقوى من انتقال التركه الى الوارث و تعلق حق الدّيان بعينها دون نمائها فلا يتعلّق حق الدّيان بالثمر لأنّه نماء ملك الوارث و كذا فى الصوره الثانيه مع عدم الاستيعاب و كون الزائد عن الدّين بالغاً للنصاب و الا فعلى الأحوط مع الغرامه للدّيان او استرضائهم ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٢- لا يترك مع تقصير الوارث فى الوفاء قبل التعلّق صدر دام ظلّه
- ٣- بل لا يخلو عن قوّه اذا كان مقصراً فى ادائه قبل التعلّق لتفويته عليهم بسبب التأخير الى زمان التعلق ظم طبا
- ٤- يعنى بعد تعلق الزّكاه و قد مرّ تفصيله ظم طبا دام ظلّه
- ٥- محلّ اشكال ظم طبا

ص: ٥٩

بيع (١) ما من فيه الزّكاه عازماً على الأداء من غيره ألا انّ الظاهر بقاؤه فى يد المشتري مراعى الى حين الاداء و ألا كان للحاكم الفسخ و اخذ مقدار الزّكاه من العين

### المسأله العاشره يجوز للساعى خرس ثمره النخل و الكرم

بل و باقى متعلّق الوجوب دون الاستحباب فى الأقوى و فائده الخرس جواز التصرف للمالك مع قبوله كيف شاء بخلافه مع عدم القبول ألا مع الضبط فى الأقوى و الأحوط عدمه و وقته حين بدوّ الصّلاح و صفته فى النخل و الكرم ان يدور بكلّ نخله و شجره و ينظر كم فيها رطبا او بسرا او عنباً ثمّ يقدر ما يجىء منه تمرا او زيبيا و يستحبّ التخفيف على المالك بحيث لا يكون اضراراً بالفقراء و الظاهر اعتبار التراضى فى الخرس فلو رضى بعض الشّركاء فقط خصّ الخرس به و لو وقع الرّضا على البعض دون البعض جاز أيضاً و الخارص الإمام او نائبه الخاص بل و العامّ بل يقوى جوازه من المالك بنفسه اذا كان عارفاً او باخراج عدل كذلك او عدلين كما هو الأحوط خصوصاً مع تعدّد الرجوع الى الوليّ و ان كان الأحوط الرجوع الى الحاكم او وكيله مع التمكن و لا- يشترط فى الخرس صيغته بل هو معامله خاصه يكتفى فيها بعمل الخرس و بيانه و ان كان لو جىء بصيغته الصّليح كان اولى ثمّ ان زاد ما فى يد المالك كان له و ان كان الأولى له بذله و ان نقص فعليه فى الأصحّ نعم لو تلفت الثمره او بعضها بافه سماويه او ارضيه او ظلم ظالم او نحو ذلك لم يضمن و لو ادعى المالك غلط الخارص و كان قوله محتملاً اعيد الخرس و لكلّ من المالك و الخارص الفسخ مع الغبن الفاحش و لو رجع الخارص عن خرصه بدعوى أنّه زاد فيه قبل قوله و لو ادعى أنّه اجحف بالفقراء لم يقبل بغير البيّنه فى اقوى الوجهين و لو ادعى العلم على المالك كان له احلافه على نفسه و لو اقتضت المصلحه تخفيف النخل جاز و سقط من الحقّ بالحساب كما يجوز قطع الثمره قبل البلوغ لدفع الضرر و الأصل بل يقوى الجواز بعد البلوغ لذلك أيضاً و لكن يقاسم الساعى بالكيل او الوزن رطبا او بسرا

١- محلّ اشكال فيما اذا باع تمام النّصاب ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٦٠

بل يقوى الجواز للمصلحه و ان لم يكن ضرر بل الاقوى الجواز للتّحسين نعم الأحوط عدم القطع مع عدم ذلك و ان كان الأقوى الجواز مع ضمان حقّ الفقير ان كان و لو كفى تخفيف الثّمرة خفّفها و اخرج الزّكاه ممّا قطعه بعد بدو الصّيّاح و يجوز للمالك قطعها و لو توافق المالك و الخارص على القسمة رطباً جاز و يجوز لولّي الفقراء بيع نصيب المساكين من ربّ المال و غيره و الله العالم

## الفصل السابع فى زكاه مال التجاره

### اشاره

و البحث فى موضوعه و شروطه و احكامه

### أما الموضوع

فلا ريب فى تحقّقه فى المال الّذى ملك بعقد معاوضه و قصد الاكتساب به عند التملك بل و بعده كما اذا اخذ للقينه ثم قصد به التجاره و أعدّه لها فى الأحوط ان لم يكن اقوى بل يمكن القول بالحاق المنتقل بعقد هبه بل بارث مع نيّه التجاره به و اعداده لها اذا كان هو كذلك عند المنتقل منه بل و ان لم يكن بل الظاهر الحاق الماخوذ بالمعاطاه بناء على الإباحه به أيضا بل لو اشترى عرضا للقينه بمثله ثم ردّ ما اشتراه بعيب او ردّ عليه ما باعه به فاخذ على قصد التجاره جرى عليه الحكم و كذلك الفسخ بالخيار المشروط مثلا- او الإقاله و نحوها ممّا هو مندرج فى المنوى به فى اثناء التجاره و اولى من ذلك اذا كان المدفوع و الماخوذ كلاهما للتجاره كما اذا تعاوض التاجران ثم تراذّا لعيب و شبهه بل و كذا لو اشترى عرضا للتجاره بعرض للقينه فردّ عليه عرض القينه بالعيب و أعدّه للتجاره و اولى من ذلك لو باع عرض التجاره بعرض للقينه ثم ردّه عليه فاخذه ناويا به التجاره لكن الظاهر احتسابه كذلك من نيّه الجديده و لا- فرق فى المال بين ما صلح التعلّق الزّكاه المائيه به وجوبا و استحبابا و بين غيره كالحضروت بل و لا- فرق بين العين و المنفعه فلو استاجر دارا بنيه التجاره جرى عليه الحكم بل لا- يبعد جريان الحكم على المكتسب بالأعمال بل و على المهر و عوض الخلع و مال الصّيلح عن الدّم مع نيّه التجاره به و اعداده لها فضلا عمّا حصل بالحيازه مثلا و الله العالم

### و أما الشّروط

### اشاره

ص: ٦١

فتلاته

الأوّل ان يبلغ نصاب احد التّقدين

بل الظاهر أنّها على حسبهما في النّصاب الثّاني أيضا فلا زكاه فيما لا يبلغه بعد النّصاب الأوّل و يعتبر وجوده بنفسه (١) او بعوضه على الأصحّ في الحول كلّه فلو نقص في اثناء الحول و لو يوما سقطت الزّكاه و لو مضى عليه مدّه يطلب برأس المال البالغ نصابا ثمّ زاد زياده تبلغ النّصاب الثّاني بنفسها او كان في الأوّل عفو يكملها كان ابتداء حول الأصل من حين الابتياح و حول الزّيادة من حين (٢) ظهورها و كذا الكلام في نتاج الدّابه و ثمره الشّجره و النّخل و لا يمنع وجوب العشر فيهما من انعقاد حول الأصل و لا حولهما على الأصحّ

### الثّاني ان يطلب برأس المال او بزياده

فلو كان راس ماله مائه دينار مثلا فيطلب بنقيصه و لو حبه من قيراط يوما من الحول سقطت الزّكاه نعم اذا مضى عليه سنون على الطلب بالنّقيصه استحبّ زكاته لسنة واحده و ان كان غير مؤكّد بل الأولى عدم اعتبار مضيّ الأحوال في الاستحباب المزبور و المراد براس المال الثّمن المقابل للمتاع و لو اشترى امتعه صفقه واحده و اريد بيعها بتفرقه راس المال في كلّ واحد منها ما خصّيهما من الثّمن فالزّكاه فيه يدور على طلبه به او بزياده و عدمه نعم يقوى جبر خسران احدهما بربح الاخر خصوصا مع اراده البيع صفقه لكون الجميع تجاره واحده اما التّجار تان فالظاهر عدم جبر خسران إحداهما بربح الأخرى فلا يكفي ح في ثبوت الزّكاه في التي طلبت بنقيصه طلب الثّانيه بربح يجبر تلك النّقيصه بل تتعلّق الزّكاه باحدهما دون الأخرى حتّى لو اريد بيع الجميع صفقه واحده

### الثّالث مضيّ الحول من حين التّكسب به

على معنى أنّه لا بدّ من وجود ما يعتبر فيها من الشّرائط العامه و الخاصّه من أوّل الحول الى آخره فلو نقص راس ماله يوما منه او نوى به القينه كذلك او لم يتمكّن من التّصرّف فيه انقطع الحول و لو كان بيده نصاب من التّقديع بعض الحول فاشترى به متاعا للتّجاره استأنف الحول على الأصحّ و لو كان راس المال دون النّصاب استأنف عند

١- اعتبار ابقائه بنفسه لا يخلو عن قوّه و ان كان ما في المتن احوط ظم طبا دام ظلّه

٢- الأحوط اعتبار حول الأصل ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ٦٢

بلوغه نصابا فصاعدا

و اما الأحكام ففيه مسائل

الأولى زكاه التّجاره مستحبّه على الأصحّ

و لا- تتعلّق بعين المتاع بل تتعلّق (١) بقيمته في الذّمه و تقوم بالدراهم او الدنانير من غير فرق على الأظهر بين كون ثمن المتاع عروضاً او نقداً و بين كون الثمن من جنس ما وقع به التقويم و عدمه و يكفي في الزكاه بلوغ النصاب باحد التقدين دون الاخر و الله العالم

### **[المسأله الثانيه اذا ملك احد النصب الزكويه للتجاره سقطت زكاه التجاره]**

المسأله الثانيه اذا ملك احد النصب الزكويه للتجاره مثل اربعين او ثلثين بقره او عشرين ديناراً او نحو ذلك سقطت زكاه التجاره و وجبت زكاه المال

### **[المسأله الثالثه لو عوض اربعين سائمه كانت عنده للتجاره بعض الحول باربعين سائمه للتجاره سقطت وجوب المائيه]**

لاعتبار بقاء شخص النصاب تمام الحول فيها دون التجاره (٢) على الأصح فإنه يكفي فيها النصاب تمام الحول و ان يتقلب فيها في اثنايه

### **[المسأله الرابعه اذا ظهر في مال المضاربه الربح كانت زكاه الاصل مع اجتماع الشرائط على رب المال]**

و يضم حصه المالك الى ماله لكونهما مال شخص واحد و تخرج منه الزكاه لأن المفروض كون راس ماله نصاباً فيزكي الربح ح مع بلوغه النصاب الأخير و ان اختلف (٣) الحول في كل منهما و ليس في حصه الساعي زكاه الا ان تكون نصاباً فيثبت فيها الزكاه مع اجتماع الشرائط و ليس له التأديه من العين الا باذن المالك و الاقوى بقاء صفه الوقايه لرأس المال لو اتفق خسرانه بعد ذلك مع التأديه من العين (٤) باذن المالك او من غيرها لما عرفت من ان زكاه التجاره في الذمه دون العين

### **[المسأله الخامسه الدين المطالب به فضلا عن غيره لا يمنع زكاه المال]**

غير التجاره اما هي فالمتجه (٥) المنع بناء على أنها في الذمه و مستحب اخراجها و لا زكاه في شىء من المساكن و الالات و الامتعه و نحوها مما هو متخذ لقنيه نعم تستحب في الخيل اذا كانت اناثاً سائمه و حال عليها الحول ففي العتاق عن كل فرس منها في كل عام ديناراً و في البرازين عن كل فرس دينار بل الأحوط

١- كونها كالواجبه متعلقه بالعين لا يخلو عن قوه ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- سقوطها أيضاً لا يخلو عن قوه ظم طبا

٣- قد سبق ان الأحوط اعتبار حول الأصل ظم طبا دام ظلّه

٤- مشكل لما عرفت من ان زكاه التجاره أيضاً في العين ظم طبا مدّ ظلّه

٥- الا وجه عدم المنع مع عدم الاستيعاب او عدم المطالبه من غير فرق بين التعلق بالعين و الذمه بل معهما أيضاً و ان تم بترك

فى تحصيل النّديب ثبوته حتّى مع الاشتراك فلو ملك اثنان مثلا- فرسا ثبتت الزّكاه بينهما كما أنّ الأحوط فى ذلك دفعها عن الرّقيق فى كلّ سنه صاع غير صاع الفطره و الله العالم

## الفصل الثامن فى من تصرف اليه الزّكاه

### اشاره

و يحصره اقسام الأوّل اصناف المستحقين للزّكاه ثمانية

### الأوّل الفقراء

المقابلون للأغنياء و هم الذين لا يجدون مؤنه سنتهم اللائقه بحالهم لهم و لمن يقومون به فعلا و لا قوه

### الثانى المساكين

و المراد بهم هنا الأسوأ حالا من الفقراء و من كان ذا اكتساب ايمان به نفسه و عياله على وجه يليق بحاله لا تحلّ له الزّكاه و كذا صاحب الصّينه و الصّينعه و غيرهما ممّا يحصل مؤنته اما القادر على الاكتساب و لكن لم يفعل تكاسلا فالأحوط (١) (٢) عدم اخذ الزّكاه له و ان يقوى الجواز و لو كان راس مال يقوم بمؤنه سنه فصاعدا و لكن ربحه لا يقوم بمؤنه سنه فالأحوط ان لم يكن اقوى (٣) (٤) عدم جواز تناول الزّكاه و كذا لو كان صاحب صنعه تقوم آلاتها او ضيعه تقوم قيمتها به كك و لكن لا يقوم الحاصل منهما بمؤنه سنه نعم لو فرض قصور نفس راس المال و قيمه الضّيعه و آلات الصّينه عن مؤنه السّينه مع ذلك جاز له التناول من الزّكاه بل الأقوى عدم لزوم الاقتصار عليه على اتمام كفايته و ان كان هو الأحوط (٥) و يعطى الفقير و ان كان له دار يسكنها او خادم يخدمه او فرس يركبه او نحو ذلك ممّا يحتاج اليه و لو لعزّه (٦) و شرفه بل لا فرق فى ذلك بين المتّحد و المتعدّد نعم لو كانت دار السكنى تزيد عن حاجته بحيث تكفيه قيمه الزّيادة حولا و امكن بيعها منفرده لم يجز له التناول منها بل لو كانت حاجته تندفع باقلّ منها قيمه فالأحوط ان لم يكن (٧) اقوى بيعها و شراء الادون و كذا الكلام فى العبد و الفرس و لو ادعى الفقر فان عرف صدقه او كذبه عومل به و لو جهل الأمران اعطى من (٨) غير يمين (٩) سواء كان قويا او ضعيفا بل و كذا (١٠) لو كان له اصل مال من دون تكليف يمين على الأصحّ و لا يجب اعلام الفقير أنّ المدفوع اليه زكاه فلو كان ممّن يترفعّ و يدخله حياء منها

١- لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه

٢- لا يترك صدر دام ظلّه

٣- الأقوى الجواز مع اشغاله بالتجاره و كذا فى صاحب الصنعه و الضيعه ظم طبا دام ظلّه



- ٤- لا يبعد الجواز مع اشتغال بالكسب او الضيعه فهو لعياله صدر مد ظلّه  
 ٥- بل لا يخلو عن قوه صدر دام ظلّه العالى  
 ٦- شرعا او عرفا عقلا تيا صدر مد ظلّه العالى  
 ٧- بل الأقوى مع عدا الزائد على اندفاع حاجته زياده عرفا صدر دام ظلّه  
 ٨- مع سبقه بالغناء مشكل صدر مد ظلّه العالى  
 ٩- مع سبق فقره و الا فالأحوط اعتبار الظن بصدقه خصوصا مع سبق غناء ظم طبا دام ظلّه  
 ١٠- فيه تامل صدر دام ظلّه العالى

ص: ٦٤

و هو مستحقّ جاز بل استحَبَّ صرفها اليه على وجه الصّله ظاهرا و الزّكاه واقعا بل يستحبّ اعطائها من دون تسميته لمن يستحى منها بل لو صرّح الدّافع بعدم كونها زكاه و لو كذبا و قبضها المستحقّ أجزأ اذا لم يكن قد قبضها على أنّها غير زكاه بل قبضها على أنّها غير زكاه لا بعنوان التّملك لها غير ملاحظ و جوهه و لو دفعها على أنّه فقير فبان غتيا ارتجعت منه مع بقاء العين بل و مع تلفها على الأصحّ مع علم القابض بكونها زكاه و ان كان جاهلا بحرمه ذلك للغنى بل لو دفعها الدّافع اليه على انه غنى جاهلا بحرمتها عليه او عالما و تعمد ارتجعت أيضا كذلك و لا فرق بين الزّكاه المعزوله و غيرها على الأقوى و لو تعدّر رجوعها و كان الدّافع الإمام او السيّاعى لم يكن عليه ضمان نعم لو كان الدّافع المالك فالأحوط ان لم يكن اقوى الضّمان و كذا لو بان أنّ المدفوع اليه كافر او فاسق او ممّن تجب نفقته او هاشميّ و كان الدّافع من غير قبيله

### الثالث العاملون عليها

و هم السّاعون فى جبايتها و يعتبر فيهم التّكليف فلا يجوز عماله الصّبى و المجنون و لو باذن الوليّ و الايمان بالمعنى الأخصّ بل و عداله (١) بل و الفقه فى الأحوط سيّما ما يحتاج اليه منه و ان كان الأقوى الاكتفاء بسؤال العلماء و ان لا يكونوا من بنى هاشم و الحرّيه (٢) على الأقوى ألّا المكاتب نعم لا- بأس باستيجاره و الهاشميّ من بيت المال بل و من الزّكاه و غير ذلك ممّا لا يكونون من العامليّن عَلَيْهَا كما لا بأس فى العبد و غيره حتّى الصّبى اذا كانوا من توابع العامل لا من العاملين السّاعين الّذين هم من نواب الإمام ع بل قد يقوى جواز استعمال فاقدى بعض الصّفات المزبوره فى مثل الكتابه و الحفظ و نحوهما ممّا لا يكون فيه نيابه عن الامام عليه السّلام على وجه يكون من العامليّن عَلَيْهَا كما أنّه يقوى عدم سقوط هذا القسم فى زمان الغيبه مع بسط يده نائب الغيبه فى بعض الأقطار و على كلّ حال فالإمام مخيّر بين ان يقدرّ لهم جعاله مقدره او اجره عن مدّه مقرّره و بين ان لا يجعل لهم شيئا من ذلك فيعطيهما ما يراه

### الرابع المؤنّفه قلوبهم

و هم الكفّار الّذين يراد الفتهم للجهاد او للإسلام و المسلمون الّذين عقائدهم ضعيفه و الظّاهر

عدم سقوطه في هذا الزّمان

### الخامس في الرّقاب

#### اشاره

و هم ثلاثه

### الأول المكاتبون العاجزون عن أداء مال الكتابه

و لو لقصور الكسب عنه بل الأحوط مراعاة العجز عند حلول التّجم نعم لا فرق بين المطلق و المشروط

### الثاني العبد تحت الشّده

التي يرجع فيها الى العرف خصوصا اذا كان مؤمنا في يد غير مؤمن

### الثالث مطلق عتق العبد

مع عدم وجود المستحقّ للزّكاه بخلاف الأول الذي يشتري و يعتق و ان وجد المستحقّ و تبه الزّكاه في الأخيرين عند الإعتاق (١) في الأحوط ان لم يكن اقوى و الولاء فيهما للفقراء و من وجبت عليه كفّاره تجب فيها العتق او كان احد خصالها و كان فقيرا جاز الاحتساب عليه من الزّكاه لذلك و يتخيّر في الدّفع في فكّ المكاتب بين المولى و بين العبد لكن ان لم يصرفها الثاني في ذلك و لو لاستغنائه ببراء و نحوه استرجعت منه بل الأحوط ان لم يكن اقوى استرجاعها من المولى أيضا لو دفعت اليه و اتفق عجز العبد عن الباقي فعاد الى الرّق لكونه مشروطا مثلا و لو كان الدّفع للمكاتب من سهم الفقراء لم يرتجع منه و لو ادّعى العبد أنّه كوتب فان علم صدقه او اقام بينه فلا بحث و الّا فان كذّبه السيّد لم يقبل قوله و ان لم يعلم حال السيّد ففي قبول قوله اشكال بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم القبول و ان حلف بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم تصديق السيّد مع تكذيب (٢) (٣) العبد

### السادس الغارمون

الذين عليهم الدّيون من غير معصيه و لا اسراف و لم يتمكّنوا من وفائها و لو ملكوا قوت سنتهم بل لو كانوا كسوبا يتمكّن من

قضاء الدّين تدريجا اعطى منها و ان كان الاحوط (٤) (٥) خلافه نعم لو كان دينه في معصيه لم يقض عنه من هذا السّهم و لو تاب اعطى من سهم الفقراء اذا لم يكن مالكا لقوت سنه او سهم سبيل الله و جاز له نفسه قضاء دينه منه و الظاهر الجواز و ان لم يتب بناء على المختار من عدم اعتبار العداله في ذلك ما لم يؤدّ الى الاغراء بالقبيح بل يقوى الجواز أيضا و ان كان مالكا لقوت سنه لكونه فقيرا بما عليه من الدّين و ان كان قد صرفه في معصيه لكن الاحوط (٦) خلافه كما انّ الاحوط عدم الإعطاء من سهم الغارمين

- ١- بل عند دفع الثمن و يستمرّها الى حين الإعناق ظم طبا دام ظلّه العالم
- ٢- بل الأحوط عدم تصديقه حتى مع تصديقه ظم طبا دام ظلّه العالی
- ٣- مع تصديقه مشكل أيضا صدر مدّ ظلّه العالی
- ٤- بل لا يخلو عن قوّه مع عدم المطالبه و معها و لم يكن هناك هتك للمديون لا يترك الاحتياط صدر
- ٥- لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه العالی
- ٦- هذا الاحتياط لا يترك صدر دام ظلّه

ص: ٦٦

مع الجهل فيما انفقه و ان كان الاقوى الجواز نعم لو علم هو حال نفسه حرم عليه الأخذ و المجبور و المضطرّ و غير المكلف و التّاسى و الجاهل بالحكم مع عدم احتمال المعصيه فضلا عن الجاهل بالموضوع ليسوا من العصاه و المراد بالعزم ما اشتغلت به الذمّه و لو باتلاف مال الغير بل يقوى عدم اعتبار الحلول فيه و ان كان (١) هو الأحوط و لو استدان لإصلاح ذات البين كما لو وجد قتيل لا يدري من قتله و كاد يقع بسببه فتنه فتحمل رجل ديته بان استدان او اداها فيعطى حينئذ من هذا السّهم مع عدم التّمكّن من الأداء أمّا مع الأحوط ان لم يكن اقوى اعطاؤه من سهم سبيل الله بناء على عمومه لكلّ قربه كما لا بأس باستدانه الإمام او نائبه في ذلك على سهم سبيل الله و كذا الكلام في الاستدان لو تلف مال لا يدري من اتلفه و خشى من ذلك وقوع فتنه و في عماره المسجد و قرى الأضياف و نحو ذلك من المصالح العامه بل لو تبرّع بالضمان عن الشّخص لمصلحه اعطى مثلا من سهم الغارمين مع عدم تمكّنه من الأداء و ان كان المضمون عنه موسرا و لو كان لمن عليه زكاه دين على الفقير جاز له احتساب ما عليه من الدّين من الزّكاه بدون علمه بل جاز له احتساب ما عنده من الزّكاه عليه و فاء عن الدّين ثمّ يأخذها مقاصّه و ان لم يقبضها المديون و لم يوكل في قبضها كما يجوز لمن هي عليه دفعها للدّيان و فاء من غير علم منه و لو كان لمن عليه الزّكاه دين على ديّان الفقير مثلا جاز له احتسابه من الزّكاه بعد الحواله به او الأذن له من الدّيان في ذلك بل له احتساب ما على الدّيان زكاه و فاء له عمّا في ذمّه الفقير و لو كان له على الميّت دين و لم تكن له تركه يقضى منه دينه جاز احتساب ما عليه من الزّكاه بل لو اتلف الوارث مثلا- التّركه جاز الاحتساب بل لا يبعد جواز ذلك اذا تعدّر الاستيفاء من التّركه لعدم التّمكّن من اثبات الدّين مثلا- و لو كان الدّين على من تجب نفقته عليه جاز قضاء له الدّين عنه حيّا او ميّتا من زكاه و ان لم يجز دفعها له للتّفقه و لو صرف الغارم ما دفع اليه من سهم الغارمين في غير قضاء الدّين ارتجع منه حسبته على الأصحّ و ان

- ١- بل لا يخلو عن قوّه صدر دام ظلّه العالی

برئت ذمّة الدّافع من الزّكاه و لو ادّعى أنّ عليه دينا قبل قوله مع تصديق الغريم بل و مع الجهل و ان كان الأحوط (١) (٢) فيهما العلم او ما يقوم مقامه فضلا عمّا لو انكر الغريم و فضلا عمّا لو كان دعوى الدّين لإصلاح ذات البين فإنّ الأقوى فيه اعتبار العلم او ما يقوم مقامه و لو ابرء الغارم صاحب الدّين بعد دفع السّهم اليه ارتجع منه و كذا لو بان أنّ دينه فى معصيه او غير غارم على حسب ما عرفته فى الفقير

### السابع فى سبيل الله

تعالى و هو على الأصحّ جميع سبل الخير كبناء القناطر و المدارس و الخانات و بناء المساجد و اعانه الحجّاج و الزّائرين و اكرام العلماء و المشتغلين و تخليص الشّيعه من يد الظّالمين و نحو ذلك من المصالح الّا أنّ (٣) الأحوط اعتبار الفقر فى الزّائر و الحاجّ و نحوهما و ان كان الأقوى (٤) خلافه بل الأقوى جواز دفع هذا السّهم فى كلّ قربه و ان تمكّن المدفوع اليه من فعلها بغير الزّكاه

### الثامن ابن السبيل

و هو المنقطع به فعجز عن سفره بذهاب نفقته او نفادها او تلف راحلته او نحو ذلك ممّا لا يقدر معه على الذّهاب مثلا و لا يراى به الّا المسافر الى غير وطنه و مقرّه و لو بالعارض كالبلد التى دخلها مسافرا فعزم على استيطانها نعم لا يخرج المقيم عشرا و المتردّد ثلثين يوما و نحو ذلك من صدق ابن السبيل عرفا على الأصحّ و ان انقطع سفره شرعا بالنّسبه الى القصر و الإفطار و امّا من اراد إنشاء السّفر المحتاج اليه و لا قدره له عليه فليس ابن السبيل حتّى يتلبس بالسّفر على وجه يصدق عليه ذلك فيجوز له ح التّناول و ان لم يتجدّد ذهاب نفقته بل كان اصل ماله قاصرا و يعطى ابن السبيل و ان كان غتيا فى بلده اذا كان لا يمكنه الاعتياض عنه ببيع او اقتراض او غيرهما و الّا لم يعط على الأصحّ و لا يخرج ابن السبيل بعد تحقّق مصداقه بالضّيافه بل هو منه حالها أيضا فيجوز احتساب ما يصل اليه بالأكل و نحوه من هذا السّهم نعم يعتبر فى ابن السبيل اباحه السّفر فلو كان فى معصيه لم يعط و الهدى يدفع اليه من الزّكاه قدر الكفايه اللّائقه بحاله من الملبوس و الماكول و المركوب او ثمنها او الأجره الى ان يصل الى بلده بعد

١- لا يترك صدر دام ظلّه العالى

٢- لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- هذا الاحتياط لا يترك صدر مدّ ظلّه العالى

٤- لكن مع الاقتصار على صورته عدم التّمكّن من الزّياره و الحجّ و نحوهما من مالهم ظم طبا دام ظلّه العالى

ص: ٦٨

قضاء الوطر من سفره او وصل الى محلّ يمكنه الاعتياض منه فلو فصل منه شىء و لو بالتضيق على نفسه اعاده على الأقوى من غير فرق بين التّقدين و بين الدّابه و الثّياب و نحوها فيدفعه للحاكم بعد تعيينه زكاه و الله العالم

### الوصف الأول الأيمان

بالمعنى الأخصّ فلا- يعطى للكافر بجميع اقسامه فى غير التّيالف و سبيل الله و لا معتقد غير الحقّ من سائر فرق المسلمين بل الشّيعه منهم الا من سهم سبيل الله الشّامل لجواز اعطائها للدّفْع عن المؤمنين دون غيره من السّهام و مع عدم المؤمن و سبيل الله يحفظ الى حال التّمكّن منه و لا تعطى للمستضعف من فرق المخالفين بل و لا زكاه الفطره على الأحوط و ان كان جواز اعطاء الفطره لهم (١) (٢) لا- يخلو من قوّه نعم تعطى لأطفال الفرقة المحقّقه من غير فرق بين الذّكر و الأنثى و الخنثى منهم و لا- بين المميّز و غيره بل لو تولّد بين المؤمن و غيره اعطى منها أيضا خصوصا اذا كان الأب المؤمن بل لو كان الجدّ مؤمنا و الأب غير مؤمن اعطى منها على اشكال احوطه ان لم يكن اقواه العدم نعم لا- يعطى (٣) ابن الزّنا من المؤمنين فضلا عن غيره و المراد بالإعطاء الإيصال اليهم على الوجه الشّرعى فلا تدفع من سهم الفقراء الا بيد الوليّ و لو الحاكم دون غيره و ان كان مأمونا متكفّلا بامرهم (٤) على الأصحّ و حكم المجنون حكم الطّفّل امّا السّفيه فانه يجوز الدّفْع اليه و ان تعلّق الحجر به نعم لا باس بالصّيرف عليهم فى سهم سبيل الله و التّيه ح عنده كما انّ التّيه فى الأوّل عند الدّفْع للوليّ و لو اعطى مخالف زكاته اهل نحلته ثمّ استبصر اعادها بخلاف الصّلاه و الصّوم اذا جاء بها على مقتضى مذهبه بل و كذا الحجّ و ان كان قد ترك منه ركنا عندنا على الأصحّ بل لو كان دفع الزكاه الى اهل الولاية ثمّ استبصر اعادها أيضا على الأحوط و ان كان الأقوى الأجزاء

### الوصف التّانى العداله

فى الفقير على الأحوط فلا- يعطى غير العدل سيّما المتجاهر بارتكاب الكبائر و ان كان الأقوى عدم اعتبار الأزيد من الأيمان بالمعنى الأخصّ (٥) و ان تفاوتت مراتب الرّجحان فى الأفراد بل يقوى عدم الجواز اذا كان

- ١- مع عدم المؤمنين فى البلد صدر مدّ ظلّه
- ٢- لكن مع عدم وجود المؤمنين فى ذلك البلد ظم طبا دام ظلّه
- ٣- فيه تأمل صدر دام ظلّه
- ٤- الأقوى جواز الصّيرف عليهم أيضا بنفسه او بواسطه امين و كون هذا السهم من باب التمليك فقط الموقوف على القبض الصّحيح محلّ منع بل هو أيضا كسائر السّهام اعتم منه و من الصّرف على الفقراء ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٥- و لكن لا يكون متجاهرا بالفسق و هاتكا لجلباب الحياء صدر دام ظلّه

ص: ٦٩

فى الدّفْع اعانه على الإثم او اعزاء بالقييح و فى المنع ردع عن المنكر نعم هى معتبره فى العامل (١) كما عرفت امّا الغارم و ابن السّبيل و الرّقاب فغير معتبره فضلا عن سهم سبيل الله تعالى شانه

### الوصف التّالث ان لا يكون ممّن تجب نفقته على المالك

كالأبوين و ان علوا و الاولاد و ان سفلوا و الزوجه فلا يجوز دفع الزكاه اليهم للإئفاق بل و لا للتوسعه عليهم على الأصح (٢) نعم يجوز دفعها لهم اذا كان عندهم من تجب نفقته عليهم دونه كالزوجه للوالد و الولد و المملوك لهما مثلا كما أنه يجوز دفع الغير الزكاه لهم و لو للإئفاق على الأصح (٣) (٤) عدا زوجه المؤسر البازل فإنه لا يجوز الدفح لها للإئفاق اما للتوسعه اللائقه بحالها فالأقوى الجواز و الأحوط العدم كما أنه يجوز للزوج فضلا عن الغير دفعها للزوجه المتمتع بها بل يقوى ذلك في الدائم مع سقوط نفقتها بالشرط و نحوه بل و الشوز في اقوى الوجهين و ان كان الأحوط (٥) خلافه كما لا يجوز للمتمتع بها للإئفاق مع اشتراط النفقه عليه بل و كذا كل من وجبت نفقته عليه بشرط او غيره من الأسباب الشرعيه و لو عال باحد تبرعا جاز له دفع زكاته له فضلا عن غيره للإئفاق فضلا عن التوسعه من غير فرق بين القريب الذى لا تجب نفقته عليه كالأخ و العم و بين الأجنبي كما لا فرق في الأول بين كونه وارثا لعدم الولد مثلا و عدمه و لا باس بدفع الزوجه زكاتها للزوج و ان انفقها عليها و كذا غيرها ممن تجب نفقته عليه بسبب من الأسباب و لا- يجوز دفع الزكاه من السيد و (٦) غيره (٧) للمملوك للإئفاق سواء كان ابقا او مطيعا نعم يجوز دفعها من السيد و غيره في فك رقبته لو كان مكاتبا مثلا و من سهم سبيل الله كما لو كان مضطرا و ان لم يرض المولى كما لا يجوز دفعها لمن وجبت نفقته في وفاء دينه من سهم الغارمين و في غير ذلك مما يحتاج اليه غير النفقه من سهم سبيل الله و من سهم ابن السبيل

### الوصف الرابع ان لا يكون هاشميا اذا كانت الزكاه من غيره

من دون فرق بين السهم جميعها بل بين زكاه المال و الفطره نعم لا باس بتصرفه في المتخذ من سهم سبيل الله كالحانات و الأوقاف و نحوها و يثبت كونه هاشميا بالشياع و البيئه و لا يكفي مجرد دعواه

- ١- على الأحوط ظم طبا دام ظلّه
- ٢- لا يبعد جوازه للتوسعه عليهم و ان كان الأحوط ما في المتن ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٣- مع عدم قيام من يجب عليه بالانفاق صدر دام ظلّه
- ٤- اذا كان من يجب عليه باذلا فالأحوط عدم الدفع ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٥- لا يترك ظم طبا دام ظلّه
- ٦- اذا لم يكن الولي باذلا- و لم يمكن اجباره لا باس باعطاء الغير له بمعنى الصيرف في نفقته مطيعا كان او آبقا ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٧- لا باس باعطاء زكاه الغير له مع كون السيد مقدا او لا اجباره مع يسره و عدم انفاقه صدر مدّ ظلّه

ص: ٧٠

و ان حرم دفع الزكاه اليه مؤاخذه له باقراره و الأحوط (١) عدم دفعها لابن الزنا منه و ان كان الا الأقوى (٢) خلافه و كذا مجهول النسب كاللقيط اما زكاه الهاشمي فلا- باس بتناولها و ان كان الأقوى منه من غير فرق بين السهم جميعها حتى سهم العاملين فيجوز ح استعمال الهاشمي على صدقات بنى هاشم كما لا باس بجواز تناولها من غير الهاشمي مع الاضطرار و لكن الأحوط ان لم يكن اقوى الاقتصار على قدر الضروره يوما فيوما كما ان الأحوط (٣) اجتناب الهاشمي مطلق الصدقه الواجبه و لو

بالعارض و ان كان الأقوى خلافه نعم لا بأس بدفع الصدقه المندوبه و لو زكاه تجاره اليهم

## الفصل العاشر فى اللواحق

### اشاره

و فيه مسائل

### الأولى المتولّى لإخراج الزكاه فى زمن الغيبه المالك او وكيله او وليه

و لا يجب عليه نقلها الى نائبها و ان كان هو الأفضل و الأحوط سيّما اذا طلبها نعم لو قال المالك اخرجتها قبل قوله من دون بينه و لا يمين و الإعلان بدفعها افضل من الأسرار عكس الصدقه المندوبه

### المسأله الثانيه يستحبّ القسمه فى الأصناف الثمانيه مع سعتها

و وجودهم بل يستحبّ مراعاة الجماعه التى أقلها ثلاثه فى كلّ صنف منهم حتى ابن السبيل و سبيل الله و الأفضل تخصيص اهل الفضل بزياده التصيب بمقدار فضله و اهل التعفف من السؤال بل ينبغى تخصيص صدقه الخفّ و الظلف بالمتجملين من الفقراء نعم قد يحصل بعض المرجحات الشرعيّه فى بعض الناس فينبغى حينئذ مراعاة الميزان و لا يجب شىء من ذلك فلو خصّ بها شخصا واحدا من الأصناف جاز

### المسأله الثالثه يجوز ان يعدل بالزكاه الى غير من حضره من الفقراء

خصوصا مع المرجحات بل الأقوى جواز نقلها الى غير اهل البلد و لو البعيده مع (٤) وجود المستحقّ فيه و ان كان يضمونها لو تلفت بالثقل و مؤنه الثقل عليه لا- من الزكاه و لو لم يؤخذ المستحقّ فيه تخير بين (٥) حفظها و بين نقلها الى فقراء غيره و لا ضمان عليه لو تلفت مع عدم التفريط و ان تمكّن من بعض المصارف (٦) فيه فى الأقوى و لا- فرق بين القريب و البعيد مع الاشتراك بظنّ السلامه و ان كان الأقوى التفريق فى القريب ما لم يكن مرجح للبعيد و لو كان الثقل باذن الفقيه

١- لا يترك و كذا الخمس و ح فيقتصر على زكاه الهاشمى ظم طبا مدّ ظلّه

٢- فيه نظر صدر دام ظلّه

٣- هذا الاحتياط لا يترك صدر مدّ ظلّه العالى

٤- الاحوط لو لم يكن اقوى العدم صدر دام ظلّه

٥- اذا كان مرجو الوجود بعد ذلك و ألتعّين الثقل ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٦- الأحوط الضمان مع التمكن ظم طبا دام ظلّه

مع وجود المستحق لم يكن عليه ضمان في الأقوى و أولى منه لو و كله في قبضها عنه بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها و لو لم يكن لها مصرف في البلد و تعذر حفظها و جب النقل في الأقوى و مؤنه النقل من الزكاه و لو كان له دين في ذمه شخص في بلد اخر جاز الاحتساب زكاه و لم يكن من النقل و كذا لو نقل قدر الزكاه من ماله الى بلد اخر فدفعه عوضا عنها و لو كان له مال في غير بلده و كان فيه الزكاه فالأفضل صرفها في بلد المال و ان جاز له نقلها الى بلده او غيره مع الضمان هذا كله في زكاه المال و اما زكاه الفطره فينبغي ادائها في البلد الذي استحققت عليه فيه بعينها او قيمه البلد المزبور و لو عينها في مال غائب (1) عنه تعينت و جرى عليها حكم زكاه المال بالنسبه الى النقل عنه مع وجود المستحق و عدمه بالنسبه الى تاخر الأداء مع التمكن منه و عدمه

### المسألة الزابعة اذا قبض الفقيه الزكاه بعنوان الولاية العامة برئت ذمه المالك

و ان تلفت بعد ذلك بتفريط او بدونه و للمالك عزل الزكاه و تعيينها في مال مخصوص مع عدم المستحق بل و معه على الأصح بل الأفضل له ذلك و ح تكون امانه في يده لا يضمنها الا بالتعدى او التفريط و لو اتجر (2) بها كان الربح له و الوضيعه عليه و كذا لو لم يعزلها و اتجر بمجموع المال التي هي بعضه و لو ادركته الوفاه اوصى بها وجوبا كغيرها من الأمانات بل هو كذلك و ان لم يكن قد عزلها و لو كان الوارث مستحقا لها جاز احتسابها عليه و يستحب دفع شىء منها الى غيره

### المسألة الخامسة المملوك الذى يشتري من الزكاه اذا مات و لا وارث له ورثه ارباب الزكاه

دون الإمام على الأصح (3) (4)

### المسألة السادسة اذا احتاجت الصدقه الى كيل او وزن مثلا كانت الأجره على المالك

دون الزكاه

### المسألة السابعة اذا اجتمع للمستحق سببان

مثلا يستحق بها الزكاه كالفقر و الغرم و الكتابه جاز ان يعطى بكل سبب نصيبا

### المسألة الثامنة لا حد لأكثر ما يدفع من الزكاه للفقير دفعه

فله دفع (5) (6) ما يزيد على غناه نعم لو تعاقبت العطيه فبلغت مؤنه السنه حرم عليه و تناول ما زاد عليها

1- و كذا لو عينها من مال حاضر ظم طبا مدّ ظلّه العالى

2- محتاج الى التأمل و كذا ما بعده صدر دام ظلّه العالى

3- لا يترك الاحتياط صدر مدّ ظلّه العالى

4- و الأحوط صرفه فى الفقراء فقط ظم طبا دام ظلّه



٥- لا يدفع ما يزيد على غناه صدر دام ظلّه العالی

٦- و ان كان الأحوط الاقتصار على قدر الكفاف خصوصا في المحترف الذي لا يكفيه حرفته ظم طبا

ص: ٧٢

للإنفاق بل لا- حدّ للأقلّ على الأصحّ حتّى في زكاه التّقدين فله دفع الأقلّ من الخمسه التي هي أوّل نصب الفضة منهما و من نصف الدینار العدی هو النّصاب الأوّل من الذّهب بل له دفع الأقلّ من النّصاب الثّاني و هو القيراطان و ان كان الأحوط عدم نقصان المدفوع عن النّصاب الأوّل منهما سيّما اذا كان أقلّ من النّصاب الثّاني بل هو مكروه بل الأحوط مراعاة مقدار ذلك في المدفوع من غيرهما أيضا و اولى من ذلك اعتبار عدم النّقصان عمّا يجب في أوّل نصاب منه من كلّ جنس و اما ما له نصاب واحد كالغلات فما يجب أوّلا اذا بلغ النّصاب هذا كلّ مع بلوغ الواجب المقدار فصاعدا ما لو اعطى ما في النّصاب الأوّل لواحد ثمّ وجبت عليه الزّكاه في النّصاب اخرج زكاته و سقط اعتبار التقدير فيه اذا لم يجتمع عنده نصب كثيره تبلغ الأوّل و لو كان عند المالك نصابان أوّل و ثان فالأحوط دفع ما في الأوّل لواحد و ما في الثّاني لآخر و الأحوط منه دفع الجميع لواحد

### المسألة التاسعه يستحبّ الدّعاء من نائب الغيبه اذا قبض الزّكاه

بالولايه العامه بل الأحوط له ذلك و ان يكون بنحو قول اللهم صلّ عليه و الأولى اضافته اجر ك الله فيما اعطيت و جعله لك طهورا و بارك لك فيما ابقيت و يستحبّ للولّي العام و نائبه حال بسط اليد بجبايه الزّكاه و سم نعم الصّيدقه في اقوى موضع و اكشفه كأصول الأذان في الغنم و افخاذ الابل و البقر و ينبغى ان يكتب على الميسم ما اخذت له من زكاه او صدقه او جزيه و لو اضاف لله كان ابرك و اولى

### المسألة العاشره يكره للمالك ان يطلب من الفقير تملك ما دفعه اليه صدقه

و لو مندوبه نعم لو اراد الفقير بيعها بعد تقويمها عند من يريد كان المالك احقّ بها من دون كراهه و لو كانت جزء من حيوان لا يتمكّن الفقير من الانتفاع به و لا يشتره غير المالك او يحصل للمالك ضرر بشراء غيره جاز شرائها من دون كراهه و لا باس في ابقائها على ملكه لو عاد اليه بميراث و نحوه ممّا هو غير التملّك اختيار

### المسألة الحاديه عشره اذا اهلّ الثّاني عشر فيما يعتبر فيه الحول من الزّكاه وجبت الزّكاه

بل الأقوى استقرار الوجوب بذلك و ان احتسب

ص: ٧٣

الثّاني عشر من الحول الأوّل لا الثّاني كما انّ الأقوى جواز تأخير الزّكاه بعد حلولها و لو مع عدم العزل اقتراحا الشّهريين و الثلاثه مثلا- فضلا عن ان يكون مع العزل او لغرض نعم يستحبّ التّعجيل بل هو الأحوط بل يكره (١) التّأخير لا لغرض بل يضمّن لها لو تلفت بالتّأخير لغير عذر و ان جاز له ذلك و لا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب على الأصحّ نعم ان اراد نحو ذلك دفع مثلها

قرضا على المستحقّ فاذا جاء الوقت احتسب ذلك زكاه ح إن شاء مع بقاء القابض على صفه الاستحقاق (٢) و الدافع و المال على صفه الوجوب و لو خرج المستحقّ عن الوصف او اراد الاحتساب على غيره استعيدت العين منه ان دفعها و ألما فمثلها او قيمتها كما هو حكم القرض و دفع الزكاه لغيره و لو دفع المال على أنّه زكاه معجّله كان المال باقيا على ملك الدافع مع بقاء عينه و مضمونا على القابض بالمثل او القيمة مع عليه بالحال و للمالك الاحتساب جديدا مع اجتماع الشّرائط و له العدول عنه الى غيره كالمدفع قرضا و لو اقرض النّصاب كلّهُ او بعضه في الحول او اثنائه لم تجب الزّكاه على الأصحّ سواء كانت العين باقيه او تالفه و لو اقرض المستحقّ شاه مثلا فزادت زياده متّصلة او منفصلة و خرج عن وصف الاستحقاق او اراد الاحتساب على غيره كانت له القيمة حين القبض دون الالتزام بالعين ألّا مع التّراضى فيدفعها نفسها دون الولد الّذى هو نماء ملك المقترض و لو نقصت الشّاه كانت له القيمة المزبوره على الأصحّ و لو استغنى المقترض بعين المال ثمّ حال الحول جاز احتسابه عليه لبقائه على صفه الفقر بالدّين و لا يكلف اخذه و اعادته نعم لو استغنى بغيره و لو نمائه او ارتفاع قيمته لم يجز الاحتساب عليه و الله العالم

### خاتمه تجب النّيه في الزّكاه

و لكن هي الدّاعي عندنا و لا- تجب فيها ازيد من القربه و التّعيين دون الوجوب و التّذب و ان كان هو الأحوط فلو كان عليه زكاه و كفاره مثلا وجب تعيين احدهما حين الدّفح و الأحوط ان لم يكن اقوى ذلك بالنّسبه الى زكاه المال و الفطره و لو اتّحد الحقّ في ذمّته لم يجب التّعيين و أجزاء قصد الامتثال بادائه و ان جهل

١- الأحوط عدم التّاخير ألّا لغرض كانتظار مستحقّ معيّن او الأفضل ظم طبّا مدّ ظلّه العالى

٢- بل الأولى و الأحوط الاحتساب ح لا الاستعاده ظم طبّا دام ظلّه العالى

ص: ٧٤

نوعه و لا- يفتقر الى نّيه الجنس الّذى تخرج الزّكاه منه كالأنعام و الغلّات و التّقدين من غير فرق بين اتّحاد محلّ الوجوب و تعدّده و بين اتّحاد نوع الحقّ كما لو كان عنده اربعون من الغنم و خمس من الإبل و عدمه كنصاب من التّقدين و واحد من التّعم و بين كون المدفوع من جنس احدهما و عدمه و لكن لو عين تعيّن و يتولّاها الحاكم عن الممتنع كما يتولّاها عند الأخذ من الكافر او عند الدّفح للفقير عنه لا- عن الكافر و كذا وليّ الطّفل و المالك عند الدّفح للفقير او للحاكم بعنوان الولايه عن الفقراء و الأقوى جواز التّوكيل في اداء الزّكاه على وجه يتولّى الوكيل النّيه (١) كما أنّ الأقوى جواز التّوكيل في الإيصال مع تولّى المالك النّيه و ليس للحاكم النّيه عن المالك في الأقوى مع عدم التّوكيل و الامتناع كما لا تجزى النّيه عن المالك عند الدّفح لو كيّله على الأصحّ و تجزى النّيه من المالك بعد وصول المال للفقير و ان تأخّرت عن حال الدّفح في الأصحّ مع بقاء العين بل و مع تلفها مع اشتغال ذمّه القابض كغيرها من الدّيون أمّا مع عدم الشّغل فلا محلّ للنّيه و لو كان له مال غائب مثلا فقال ان كان باقيا فهذا زكاته و ان كان تالفا فهو نافله صحّ بخلاف ما لو قال هذا زكاه او نافله و لو كان له ما لان مثلا متساويان او مختلفان حاضران او غائبان او احدهما حاضرا و الاخر غائبا فاخرج الزّكاه عن احدهما من غير تعيين بعد ذلك في الأقوى و لو نوى الزّكاه عنهما و زّعت بل يقوى التّوزيع مع نّيه مطلق الزّكاه و لو اخرج عن ماله الغائب زكاه ثمّ بان تالف كان عين المال باقيا على ملكه و لو تلف كان مضمونا على القابض العالم بالحال فله ح احتساب العين او مثلها او قيمتها زكاه من غير ذلك من امواله

على المدفوع عليه أولا او على غيره كما ان له اخذها و احتساب غيرها عليه او على غيره و ان كان عليه حق و لو نوى الزكاه عن مال يرجو حصوله لم يجز و ان وصل فعلا و الله العالم

## المقصد الثاني فى زكاه الأبدان

### اشاره

المسماه بزكاه الفطره التى يتخوف على من لم تدفع عنه الموت و أركانها اربعة

### الزكن الأول فيمن تجب عليه

### اشاره

و هو المكلف الحرّ الغنى فعلا او قوه و ان لم يكن عنده حين تعلق الخطاب صاع

١- الأحوط تولّيه أيضا حين الدّفْع الى الوكيل ظم طبا دام ظلّه العالى

ص: ٧٥

على الأصحّ فلا تجب على الصّبي و المجنون و لا على وليّهما ان يؤدّى عنهما من مالهما بل يقوى سقوطها عنهما بالنّسبه الى من يعولون به أيضا و لا- على من هلّ سؤال عليه و هو مغمى عليه مثلا- و لا- على المملوك القنّ و المدبّر و أمّ الولد و المكاتب المشروط و لا المطلق الذى لم يتحرّر منه شىء على الأصحّ بل تجب على المولى نعم لو تحرّر من العبد شىء و جبت عليه و على المولى بالنّسبه مع حصول الشّرائط و لا على الفقير الذى لا يملك مؤنه سنه له و لعِياله زائدا على ما يقابل الدّين و مستثنياته لا فعلا و لا قوه و ان كان الأحوط للغارم المالك مؤنه سنه اخراجها بل الأحوط لمن يملك عين احد النّصب الزكويّه بل او قيمه ذلك أيضا بل الأحوط لمن زاد على مؤنه يومه و ليلته صاع اخراجها بل يستحبّ للفقير مطلقا اخراجها أيضا و لو بان يدير صاعا على عياله ثمّ يتصدّق به على الاجنبى بعد ان ينتهى الدّور اليه من غير فرق بين ان يكون مولى عليه منهم و غيره و يكره له بعد الصّدقه به على الاجنبى قبوله من الاجنبى صدقه بل و غير صدقه و على كلّ حال فمع اجتماع الشّرائط يجب اخراجها عن نفسه و عن جميع من يعول به حين دخول سؤال و لو شرعا من الزّوجه و الولد و الأب و الأخ و الجدّ و غيرهم من الأقارب و الأجانب بل و الأسير و نحوه و لو على وجه محرّم و الضّيف و لو قبل دخول (١) سؤال بلحظه لإتمام الشّهر و لا نصفه و لا العشر الأواخر و لا اخر ليله و لا غير ذلك ممّا لا مدخلية له فى مسماه عرفا و لا اللّيلتين الأخيرتين كما لا عبره بالضّيف بعد ذلك و لا قبله بعد خروجه عن مسماه حين الخطاب نعم الأولى خروجها من المدعوّين من اهل البلد فى ليله الهلال بل و غيرهم ممّن يأتى من التّياس إليك للأكل و ان لم يكن من الضّيف عرفا و لا يعتبر تحقّق الأكل و الضّيف و ان كان هو التّزليل للأكل كما لا فرق فى الجميع بين الصّغير و الكبير و الحرّ و العبد و المسلم و الكافر و كيف كان فالتّيه معتبره فيها كغيرها من العبادات و لا تصحّ من الكافر و لا من المخالف و ان كان لو اسلم بعد الهلال سقطت عنه بخلاف المخالف لو استبصر

## الأولى من بلغ قبل دخول ليله سؤال

بلحظه بل او قارنه او اسلم او زال جنونه و لو الأدوارى

١- على الأحوط و الأقوى اعتبار صدق العيلولة ظم طبا دام ظلّه

ص: ٧٦

او اغمائه او ملك ما يصير به غتيا او تحرّر و صار غتيا وجبت الفطره اما لو كان البلوغ او الإسلام او العقل بعد ذلك لم تجب الفطره نعم تستحبّ اذا كان قبل الزوال و كذا الكلام فى الوجوب او الندب و لو ملك مملوكا او ولد له ولد او غير ذلك ممّن يكون عيالا- فان كان قبل دخول وقت لوجوب او مقارنا له وجبت الفطره عنه و ألّا لم تجب نعم هو مستحبّ قبل الزوال كما عرفت و الله العالم

## المسألة الثانية و تجب الفطره عن الزوجه

و لو متعه و المملوك مع العيلولة بهما و ان لم تجب النفقه لهما النشوز و نحوه على الأصحّ و لو لم يعلمهما هو و لا- غيره مع وجوب نفقتهما فالأحوط (١) ان لم يكن اقوى اخراجها عنهما كما انّ الأحوط ذلك و ان لم تجب النفقه و الأقوى العدم و لو عالمهما غيره و كان موسرا وجبت الفطره عليه دونهما و ان لم يخرجها عنهما و اما اذا كان معسرا فالأحوط اخراج الزوج و السيد عنهما و ان لم تجب النفقه و الأقوى العدم و لو انفق على الصّغير من ماله سقطت الفطره عنه و عن الأب و الأحوط اخراج الأب

## المسألة الثالثة كل من وجبت فطرته على غيره لضيافته او عيلولة سقطت عن نفسه

و ان كان لو انفرد وجبت عليه كالضيف (٢) الغنى و كذا لو كان عيالا- لشخص ثم صار عيالا لغيره وقت الخطاب بل الظاهر سقوطها و ان لم يخرجها من خوطب بها عنهم عصيانا و ان كان الأحوط (٣) حينئذ اخراجها عمّن كانت عليه لو انفرد و لو كان المعيل غير هاشمى و العيال هاشمىون حرمت فطرته على الهاشمى دون العكس لأنّ المدار على المعيل لا العيال و لذا لو تكلف العيال اخراجها بغير اذنه لم تجز عنه بل لا تكون فطره بل الأحوط ذلك حتى لو فصد التبرّع بها عنه و ان كان الجواز لا يخلو عن قوه امّا مع الأذن فى الدّفْع من ماله فلا اشكال فى الجواز كما لا اشكال فى الأذن فى الدّفْع وكاله عنه و لو كان المدفوع مال الماذون نعم لو اذن فى الدّفْع من مال المأذون عن الأذن لا بعنوان التوكيل و الرجوع عليه كان مشكلا و ان كان الجواز لا يخلو من قوه أيضا نحو ما سمعته فى التبرّع و لو عال المعسر بالموسر و لو لكونه ضيفا عنده او اتفق أنّه عال بعيال المؤسر فالأحوط (٤) ان لم يكن اقوى وجوبها على المؤسر بل الأحوط

- ١- بل الأقوى عدم الوجوب ظم طبا مدّ ظلّه العالی
- ٢- الاحوط الوجوب عليهما صدر دام ظلّه العالی
- ٣- هذا الاحتياط لا يترك صدر مدّ ظلّه
- ٤- بل فى الفرض الأول لا يخلو عن قوّه كما أنّ الأقوى العدم فى الفرض الثانى ظم طبا مد ظلّه العالی

ص: ٧٧

عدم الاجتزاء بما لو تكلف الفقير اخراجها على جهه الندب و ان كان هو لا يخلو عن قوّه

### المسأله الزابعه اذا كان له مملوك غائب معلوم الحيوه

فان كان يعول نفسه على وجه لم يخرج به عن كونه عيالا- للسيد عرفا ففطرته على مولاه كما اذا كان فى عياله و ان كان عاله غيره وجبت على العائل ان كان مؤسرا و سقطت عن المولى و كذا الحال فى كلّ من يغيب عنه من عياله بل الظاهر سقوطها عنه و احوط منه مع اعسار العائل أيضا و ان كان الأحوط اخراجها عنه و احوط منه اخراجها عن الغائب و لو غيبه منقطعه لا يعلم فيها حياته و الآيبق و المرهون و المغضوب و غيرهم ممّن لم يخرج من الملكيه الّتى تكفى فى وجوب الفطره عند بعض و ان كان الأصحّ خلافه و لو كان العبد بين شريكين مثلا فالزّكاه عليهما مع عيلولهما به و يسارهما و لو كان احدهما مؤسرا و الاخر معسرا كان فطره حصّيته عليه و سقطت عن المعسر فطره حصّته على الأصحّ نعم لو عاله احدهما تبرّعا و كان مؤسرا فالزّكاه على العائل بل لو كان معسرا سقطت عن مولاه و ان كان مؤسرا و لكن الاحوط اخراجها عن مولاه عنه كما عرفته سابقا و لو اتّفق حصول وقت الوجوب فى نوبه احدهما مع المهاباه كانت الفطره عليهما كما اذا لم تكن مهابياه و لا- يعتبر اتّفاق جنس المخرج من الشريكين فلاحدهما اخراج نصف صاع من شعير و الأخير من حنطه لكن لا ريب فى أنّ الأولى الاتّفاق بل هو الأحوط

### المسأله الخامسه لو مات المولى او غيره من العائل و عليه دين فان كان بعد الهلال وجبت عليه الزّكاه

فى ماله فان ضاقت التركه و لو لتلف بعضها فى الأثناء قسيّمت على الدّين و الفطره بالحصص و ان مات قبل الهلال وجبت زكاه العبد على الوارث مع العيلولة به بل مطلقا على الأحوط بناء على انتقال التّركه الى الوارث و كفايه مثله فى وجوبها

### المسأله السادسه لو اوصى لشخص بعبد و كان التّث يسع ذلك

ثمّ مات الموصى فان قبل الموصى له الوصيه قبل الهلال او بعده وجبت الفطره عليه مع صدق العيلولة بل مطلقا فى الأحوط كما أنّ الأحوط للوارث اخراجها أيضا و لو وهب له عبد قبل الهلال و قبل و لم يقبض لم تجب الزّكاه

ص: ٧٨

على الموهوب له و وجبت على الواهب مع حياته و ألما فعلى وارثه و المملوك بالخيار قبل الهلال كالمملوك فضولا قبله و قد تعقبت الإجازة فطرته على المشتري و المطلقة رجعيًا فطرته على زوجها دون البائن إلا إذا كانت حاملا و كان الزوج موسرا ينفق عليها فان فطرته ح عليه و الله العالم

### الركن الثاني في جنسها

و الضابط فيه الغلبة في القوت لغالب الناس كالأجناس الأربعة الزكويّة او القطر او البلد كالأرز و الأقط و اللبن و الدرّه و غير ذلك إلا أنّ الأحوط الاقتصار على السبعة (١) و دفع غيرها قيمه و احوط منه الاقتصار على الخمسة اى الأربعة من اللبن و احوط من ذلك الأربعة منها و دفع ما عداها قيمه بل الأحوط دفع الدقيق و الخبز قيمه فضلا عن غيرهما و على كلّ حال فالمعتبر الصّحيح فلا يجزى المعيب كما لا يجزى الممزوج بما لا يتسامح فيه الاعلى جهه القيمه لأنّ الأقوى الاجتزاء بالقيمه عنها بحسب حال الوقت لا الدرهم او ثلاثه مطلقا على الأصحّ من غير فرق في القيمه بين التقد المسكوك و غيره على الأصحّ و ان كان الأحوط دفع التقد المسكوك نعم لا يجزى نصف الصّاع مثلا من اعلى افراد الحنطه مثلا من اعلى افراد الحنطه مثلا عن الصّاع الادون منها او من غيرهما سواء في ذلك نفسه و من يعول به و كذا لا يجزى الصّاع الملقق إلا على وجه القيمه على الأصحّ و الاحوط و الأفضل اخراج التمر ثمّ الزبيب ثمّ غالب قوت البلد هذا من حيث الخصوصيّة و الألفق يترجّح الأ نفع مثلا بملاحظه المرجّحات الخارجيّة كما يترجّح لمن يكون قوته الا على البرّ الدّفع منه لا من الشّعير بل و لا من الادون من البرّ

### الركن الثالث في القدر

و هو صاع من جميع الأقوات حتّى اللبن على الأصحّ و الصّاع اربعة امداد و هى تسعه ارطال بالعراقى و ستّه بالمدنى و الأحوط المتيقّن ثلاثه (٢) اواق و نصف بعبار البقالى فى التجف الأشرف فى سنه الألف و المائتين و الواحد و الستين من الهجره و كيف كان فقد عرفت أنّ الفطره تجب على من ادرك شؤال جامعا للشّرائط السّياقه عنه و عمّن كان حين دخول شؤال عيالا له و اضيف فلو ولد له ولد مثلا بعد الهلال لم تجب فطرته و كذا غيره ممّن تجددت العيلوله به او صار ضيفا

١- يعنى ما عدا الأخير من المذكورات ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- الصّاع ستمائه و اربعة عشر مثقالا صيرفيا و ربع مثقال ظم طبا مد ظلّه العالى

بعده بخلاف من كان كذلك قبله و كذا من اسلم بعد دخول شؤال سقطت الفطره عنه بخلافه لو اسلم قبله و الأقوى استمرار وقت دفعها من حين دخولها وجوبها الى الزّوال و ان كان الأفضل اليوم قبل صلاه العيد بل هو (١) الأحوط نعم لا تتقدّم فطره فى شىء من شهر رمضان فى الأحوط ان لم يكن اقوى إلا على جهه القرض كغير شهر رمضان و غيرها من الدّيون ثمّ الاحتساب فطره فى الوقت المزبور و يجوز عزل الفطره اى تعيينها فى مال خاصّ بقدرها فى وقتها بالتّيه و لو عزل أقلّ منها اختصّ الحكم به امّا لو عزل الزّائد عليها ففى انعزالها اشكال اقواه (٢) ذلك فتبقى مشتركه و اولى منه لو كان له بقدرها مال مشترك مع زيد مثلا فعينه فطره و على كلّ حال فان خرج وقت الفطره و كان قد عزلها فى الوقت بشرائط العزل دفعها للمستحقّ من غير احتياج الى

التيه و ان كان هو الأحوط و ان لم يكن قد عزلها فالأحوط الأقوى عدم سقوطها بل يؤدّيها ناويا بها القربه من غير تعرّض للأداء و القضاء و لو آخر دفعها بعد العزل مع الامكان كان ضامنا و مع عدمه لا ضمان و الأحوط (٣) عدم نقلها الى بلد اخر مع وجود المستحقّ و عدم تاخيرها كذلك و ان كان يقوى الجواز مع الضمان و الأفضل اذا الفطره في بلد التّكليف بها و ان كان ماله بل و وطنه في بلد اخر كما أنّ المعتر قيمته دونهما و لو عين زكاه الفطره في مال الغائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد مع وجود المستحقّ فيه

### الزّكن الرابع في مصرفها

و هو مصرف زكاه (٤) المال حتّى بالنسبه الى سهم العاملين و المؤلّفه في زمن الغيبه لو فرض تحقّق موضوعهما و ان كان الأحوط الاقتصار على دفعها للفقراء المؤمنين و اطفالهم بل المساكين منهم و ان لم يكونوا عدولا و يجوز ان يتولّى المالك اخراجها و الأفضل بل الأحوط دفعها الى الإمام عليه السّلام او من نصبه بالخصوص في زمن الحضور و في الغيبه الى فقهاء الشيعة المامونين الذين هم النّوّاب فيها و خصوصا مع طلبهم لها و الأحوط (٥) ان لا يدفع للفقير أقلّ من صاع او قيمته و ان كان الأقوى الجواز و خصوصا اذا اجتمع مع اجماع جماعه لا تسعهم كذلك و يجوز ان يعطى الواحد اصواعا بل

١- لا يترك بالنسبه الى قبله صلاه العيد اذا صلّاها ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٢- مشكل ظم طبا دام ظلّه

٣- لا يترك هذا الاحتياط صدر دام ظلّه

٤- لكن يجوز اعطائها و للمستضعفين من المخالفين عند عدم وجود المؤمنين هنا و ان لم نقل به هناك ظم طبا مدّ ظلّه

٥- لا يترك في غير صورته الاجتماع ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ٨٠

ما يغنيه و يستحبّ اختصاص ذوى الأرحام و الجيران و اهل الهجره فى الدّين و الفقه و العقل و غيرهم ممّن يكون فيه احد المرّجحات و مع التّعارض ينبغى ملاحظه الميزان و الله الهادى و الحمد لله ربّ العالمين أوّلا و آخرها و ظاهرا و باطنا

### [كتاب الخمس]

#### اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ربّ العالمين و صلّى الله على محمّد و آله الطّاهرين الغرّ الميامين أمّا بعد فيقول العبد العاثر محمّد حسن بن المرحوم الشّيخ باقر قدّس سرّه أنّى لما رايت عموم البلوى فى احكام الخمس و احتياج الناس اليها و ابتلائهم بجمله من فروعها احببت كتابه رساله مشتمله على مهمّاته ليسهل تناولها و اختصرتها من كتابنا الكبير أسأل الله تعالى ان ينفع بها كما نفع باخواتها فأنّه المستعان و عليه التّكلان كتاب الخمس الذى فرضه الله تعالى شانه لمحمّد ص و ذريته عليه السّلام عوضا عن الزّكاه اكراما لهم عنها و ان كانت الدّنيا جميعها لهم فمن منع منه درهما او أقلّ كان مندرجا فى الظّالمين لهم و الغاصبين بل و من كان مستحقّا لذلك كان من الكافرين و فيه مباحث

و هو سبعة على الأصح

### الأول ما يغتنم باذن الإمام عليه السلام قهرا من اهل الحرب

من بين المسلمين و الكافرين الذين يستحلّ دمائهم و اموالهم و سبى نسائهم و اطفالهم سواء في ذلك ما حواه العسكر و ما لم يحوه كأرض و نحوها على الأصح و ان كان الأقوى اباحتهم الخمس من الأرض المفتوحة عنوه في زمن الغيبة إلا ان الأحوال اخراج الخمس منها فيه أيضا كإباحتهم ما كان منها من الأنفال التي ستعرفها إن شاء الله تعالى نعم يستثنى من ذلك صفايا الغنيمه كالجارية الرّوقه و المركب الفاره و السيف القاطع و الدرع فأنها للإمام لا خمس فيها بل و في قطائع الملوك التي هي له أيضا منها كما أنه ينبغي اخراج المؤن التي انفقت على الغنيمه بعد تحصيلها يحفظ و حمل و رعى و نحوها منها قبل اخراج الخمس على الأصح بل لا يبعد استثناء ما يجعله الإمام من الغنيمه على فعل مصلحه من المصالح فلا خمس فيه من حيث كونه غنيمه و ان تعلق به من حيث الاكتساب مع

ص: ٨١

اجتماع شرائطه امّا السلب فهو من الغنيمه و فيه الخمس على السلب على الأحوال ان لم يكن اقوى و تقدّم (١) (٢) الرضائح للنساء و العبيد و نحوهم ممّن لا حقّ لهم في الغنيمه على قسمتها بل و النقل و هو العطاء لبعض الغانمين بل يقوى عدم الخمس فيهما على من صار اليه و ان كان هو الأحوال كما لا خمس على من ما اغتنم بالغزو (٣) من غير اذن الإمام لأنه من الأنفال للإمام على الأصح امّا ما اغتنم بالسيرة و الغيله فالأقوى و الأحوال و جوب الخمس فيه بل الأحوال ان لم يكن اقوى ذلك أيضا في الماخوذ من اهل الحرب بالرّبا و الدّعوى الباطله و نحوهما بل الأحوال اخراجه من حيث كونه غنيمه لا فائده فلا يحتاج الى مراعاة مؤنه السّينه و غيرها و ان كان الذي يقوى خلافه نعم ما يغتنم من اهل الحرب لو هجموا على المسلمين في اماكنهم مثلا و لو في زمن الغيبة من الغنيمه بل منها أيضا ما حواه العسكر (٤) من مال البغاه (٥) الذينهم نصاب في الحقيقه في الأحوال ان لم يكن اقوى كما انّ منها أيضا الفداء بل لا يبعد أيضا الحاق الجزية المبذوله بتلك السّريه بخلاف غيرها من افراد الجزيه و كذا ما صولحوا عليه و لا- يعتبر في وجوب الخمس في الغنيمه بلوغ مقدار عشرين دينارا على الأصح نعم يعتبر في المغنم ان لا يكون غصبا من مسلم او ذمّي او معاهدا و نحوهم من محترمي المال بخلاف ما كان في ايديهم من اهل الحرب و ان لم يكن الحرب معهم في تلك السّريه هذا و قد يقوى الحاق اخذ مال النّاصب و دفع الخمس منه بهذا القسم خصوصا بعد اباحه دمه كالحربي

### الثاني المعدن

بكسر الدال الذي يرجع في مسماه الى عقلاء العرف كغيره و منه الذهب و الفضة و الرصاص و الحديد و الصّيفر و الزّبيق و الياقوت و الزّبرجد و الفيروزج و العقيق و اللؤلؤ و السّليمانى و القير و النّفط و الكبريت و البستج و الكحل و الزّاج و الزّرنبخ و الملح و المعزه و ما شكّ فيه أنه منه لا- خمس فيه من هذه الجبهه نعم يعتبر فيه بعد اخراج مؤنه الإخراج و التّصفيه مثلا بلوغ



عشرين دينارا او ما يكون قيمته ذلك حال الإخراج على الأصح فيخرج منه حينئذ و مما زاد و ان قلّ و ان كان الأحوط خروجه من الخارج من المعدن البالغ دينارا بل مطلقا

- ١- محلّ تأمل بل لا يبعد تقديم الخمس عليها و على النفل أيضا بل لا يخلو عن قوه ظم طبا دام ظلّه
- ٢- تقدم الخمس عليها و على النفل غير بعيد و هو العالم صدر مدّ ظلّه العالی
- ٣- الأحوط اخراج الخمس سيمًا اذا كان للدعاء الى الإسلام ظم طبا دام ظلّه العالی
- ٤- يشكل اخذ اموالهم مع عدم الدّخول فى عنوان النَّاصب و معه لا فرق بين سائر اموالهم ظم طبا مدّ ظلّه
- ٥- لا فرق بينهم و بين اهل الحرب مع كونهم نصّابا صدر دام ظلّه العالی

ص: ٨٢

كما أنّ الأحوط و الأقوى عدم اعتبار الاخراج دفعه بل الأحوط ان لم يكن اقوى ذلك و لو مع الأعراض بل الأحوط ان لم يكن اقوى خروجه مع ذلك و ان كانوا شركاء فيه و لم يبلغ نصيب كلّ واحد منهم ذلك و لو اشتمل المعدن على جنسين فصاعدا و بلغ قيمه المجموع ذلك و جب الخمس اما اذا كانت معادن متعدّده اعتبر فى الخارج من كلّ منها ذلك دون المنضمّ و لو اخرج خمس تراب المعدن مثلا- لم يجوز لجواز اختلاف الجوهر امّا لو علم التساوى او الزّيادة أجزأ و لو عمل ما يخرج من المعدن دراهم او دنانير او حلّى او نحو ذلك قبل خروج الجوهر فزادت قيمته اعتبر فى الأصل الّذى هو المادّه الخمس و فى الزّائد حكم المكاسب فيقوم حينئذ سببكه و يخرج خمسه و كذا لو اتّجر به ناويا لإخراج خمسه من مال اخر و آذاه و لو وجد شيئا من المعدن مطروحا فى الصّحراء مثلا- فالأحوط ان لم يكن اقوى اخراج خمسه اذا كان المخرج له حيوانا مثلا- فى ارض مباحه و لو كان المعدن فى ارض مملوكه فاخرجه مخرج كان المعدن لصاحب الأرض و عليه الخمس من دون احتساب مؤنه و لو حصل شىء قليل من المعدن فى مكان فاستنبط منه مقدار النّصاب ثمّ انقطع جرى عليه حكم المعدن فى الأقوى و لو كان المستنبط للمعدن عبد ملكه السيّد و كان عليه الخمس و لو استاجر اجيرا على اخراج معدن فالخارج للمستأجر و ان نوى (١) الأجير التملك لنفسه و لو كان المعدن فى معمر الأرض المفتوحه عنوه فاستنبطه من احد المسلمين ملكه و كان عليه الخمس فضلا عمّا كان فى مواتها بل لو استنبطه ذمى كان الحكم كذلك (٢) فى الأقوى بل يقوى ذلك فى غير الذمى أيضا و لو استنبط المعدن صبى او مجنون تعلّق الخمس فيه فى الأقوى و ان وجب على الوليّ الإخراج و الله العالم

## الثالث الكنز

### اشاره

الذّى يرجع فى مسماه الى العرف و فيه مسائل

**الأولى يجب فيه الخمس اذا بلغ عشرين دينارا فى الذهب او مائى درهم فى الفضة**

و ايّهما كان فى غيرهما و لا نصاب له غير ذلك فيجب فى بالغه و الزّائد عليه و ان قلّ الخمس كما لا يعتبر فيه حول و لا عبره

يلوغ النَّصاب مع الضَّمِّ الى مال اخر زكوى او غيره و لو كان يضمُّ كنز الى كنز اخر نعم لو كان الاخراج دفعات ضمَّ بعضها الى

١- المسأله محتاجه الى المراجعة و كذا ما بعدها من الأرض المفتوحه عنوه صدر دام ظلّه العالى

٢- فى المعموره منها مشكل ظم طبا دام ظلّه

ص: ٨٣

بعض بل الأحوط ذلك ان لم يكن اقوى فى المال المذكور فى ظروف متعدده فى مكان واحد او كالواحد

### المسأله الثانيه الكنز المعلوم و لو بشاهد الحال أنه من كنوز الجاهليه المسمّى بالتركاز هو لواجده و عليه الخمس

سواء كان فى دار الحرب و ان كان فيها مسلم على الأصحّ او فى دار الإسلام بل و سواء كان فى ارض لها مالك معيّن او لا بل و كذا ما يوجد الان من الكنوز فى ارض الإسلام و ان كان فيها سكّه القدماء من ملوكهم او اسم النبى ص على الأصحّ نعم لو علم أنه كان ملكا لمسلم قديم فالأقوى (١) (٢) جريان حكم مجهول المالك عليه كما أنّ الأحوط و الأقوى عدم وضع اليد على المعلوم أنه ملك لأحد محترمي المال فى عصر الواجد فضلا عن المسلم منهم و ان جرى عليه حكم المجهول أيضا لو اتفق وضع اليد عليه بل الأحوط عدم وضع اليد على المحتمل أنه كذلك و ان كان الأقوى خلافه بل لا يبعد ملك الواجد له و اخراج الخمس منه و لو وجد فى ارض مملوكه للواجد بابتياح و نحوه على وجه لا- يحصل معه ملك الكنز عزّفه المالك (٣) قبله مع احتمال انه لم يعرفه كان للواجد و عليه الخمس على الأصحّ و ان كان عليه اثر الإسلام و ان تعدّد الملاك عزّفه الجميع فان نفوه اجمع كان الحكم كما عرفت و ان ادّعاه بعضهم دفع اليه و ان تنازعا فيه رجع الى حكم التّداعى و لو صرّح مدّعى الملك بكونه ارثا و نفاه شركاؤه فيه دفعت اليه حصّيته و ملك الواجد الباقي فى الأقوى و فى اخذ تمام الخمس منه او بالنسبه وجهان احوطهما الأوّل و أقواهما الثانى و لو وجده فى ارض مستأجره او مستعاره عزّفه المالك (٤) فان كان عرفه و الّا كان للواجد (٥) و عليه الخمس ما لم يعلم أنه لمسلم مثلا و الّا جرى عليه حكم المجهول كما سمعت بل و كذا كلّ من وجد كنزا فى ملك الغير و لو تداعى فيه المستاجر و مالك الدار قدّم قول المالك فى اقوى (٦) الوجهين

### المسأله الثالثه يلحق بالكنز فى الأحوط ان لم يكن اقوى ما يوجد فى جوف الدابّه المشتره

مثلا فى اخراج الخمس بعد عدم معرفه البائع على جسما سمعته فى الأرض من غير فرق بين ما فيه اثر الإسلام و عدمه بل يلحق به أيضا فى الاحوط ان لم يكن اقوى ما يوجد فى جوف السّمكه بل لا تعريف فيه للبائع الّا فى فرض نادر و لو علم أنّ ما فى

١- غير معلوم صدر دام ظلّه

٢- محلّ اشكال ظم طبا مدّ ظلّه

٣- الأقرب فالأقرب على التّرتيب ظم طبا دام ظلّه العالى

٤- و المستعار او المستعير لو كان الواجد غيرهما صدر دام ظلّه العالى

٥- بعد تعريف المستأجر و المستعير أيضا ظم طبا مدّ ظلّه العالى

جوفها من المباح الّذى لم يجز عليه ملكك احد فالأحوط ان لم يكن اقوى اخراج خمسه كذلك بل الأحوط أيضا الحاق غير السمكه و الدّابه من الحيوان بهما و الله العالم

## الزابع الغوص

### اشاره

و فيه مسائل

### الأولى كلّ ما يخرج ممّا اعتيد خروجه به من الجواهر و الدرر و غيرهما يجب فيه الخمس

بشرط ان يبلغ قيمته دينارا فصاعدا فلا خمس فيما ينقص عن ذلك كما لا يعتبر في الوجوب ازيد من ذلك على الأصحّ و حكم تعدّد الإخراج و المخرج و النوع كما سمعته في المعدن على الأصحّ نعم لو خرج من ذلك شىء لنفسه على السّاحل و نحوه من غير غوص لم يجب (١) الخمس من هذه الجهه و كذا المخرج بالآلات من دون غوص من المخرج على الأصحّ (٢) اما لو غاص و شدّه بآله فاخرجه و جب فيه الخمس كما أنّه يجب الخمس في غير الغوص مع اندراجه في قسم الأرباح بل لو فرض معدن تحت الماء بحيث لا يخرج منه شىء الا بالغوص فاخرج ما لا يبلغ نصاب المعدن و يبلغ نصاب الغوص و جب فيه الخمس

### المسأله الثانيه الخمس على الغواص إن كان اصيلا و ان كان اجيرا فعلى المستاجر

و المتناول من الغواص لا يجرى عليه حكم الغوص الا اذا تناول و هو غائص مع عدم نيّه الأوّل للحيازه فانّ الأحوط (٣) ح تعلق الخمس به و ان كان الأقوى (٤) خلافه كما انّ الأحوط تعلقه أيضا فيمن غاص من غير قصد فصادف شيئا و ان كان الأقوى خلافه (٥) أيضا و ليس من الغوث ما يخرج من المال الغارق في البحر حتّى لو كان لثالى و نحوها و ان قلنا بملك اخذه مع اعراض صاحبه عنه و انقطاع رجاء عنه و ترك التعرّض له و كذا لو كان الخارج بالغوص حيوانا و نحوه ممّا هو من غير الجواهر الّتى يعتاد خروجها بالغوص نعم لو خرج في بطن الحيوان المخرج بالغوص شىء من الجواهر تعلق به الخمس اذا كان من المعتاد بل و ان لم يكن منه في الأحوط و ان كان الأقوى خلافه و الأنهار العظيمه كدجله و النيل و الفرات حكمها حكم البحر بالنسبه الى ما يخرج منها بالغوص اذا فرض تكوّن ذلك فيها كالبحر بل كلّ ما يتحقّق به اسم الخروج بالغوص من الماء كذلك

### المسأله الثالثه ما يعتاد خروجه من العبر بالغوص يجرى عليه حكمه

كما يجرى حكم

٢- الأحوط تخميسه بل لا ينبغي تركه في الفرض الاول ظم طبا مدّ ظلّه العالی

٣- بل الأقوى صدر دام ظلّه

٤- بل الأقوى الوجوب ظم طبا

٥- لا يترك الاحتياط ظم طبا دام ظلّه

ص: ٨٥

المعدن في المفروض كونه منه اّمّا غير ذلك ففيه الخمس بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم ملاحظه نصاب فيه

### المسألة الرابعة أنّما يجب الخمس في الغوص و المعدن و الكنز بعد اخراج ما يغرمه على الحفر و السبك و الغوص و الآلات

و نحو ذلك بل يقوى اعتبار النّصاب بعد الاخراج و الله العالم

### الخامس ما يفضل عن مؤننه له و لعياله

#### اشاره

من الصّيناعات و الزّراعات و ارباح التّجارات بل و ساير التّكسبات و لو بحيازه مباحات من غير فرق بين المنّ و العسل الّذى يؤخذ من الجبال و غيرها او استنماءات او استنساخ او ارتفاع قيمه او غير ذلك ممّا يدخل تحت مسمّى التّكسّب و لم يكن ذو الثّماء ممّا فيه الخمس و احوط بل الأحوط (١) تعلقه بالثّماء و ان لم يدخل تحت مسمّى التّكسّب و لم يكن ذو الثّماء ماء ممّا فيه الخمس و احوط من ذلك تعلقه بنحو الهبات و الهدايا و الجوائز و الموارث سيّما الميراث الّذى لم يحتسب و المهر و عوض الخلع و نحو ذلك ممّا يسمّى فائده و ان كان الأقوى (٢) عدم تعلقه بما لا يسمّى تكسّبا و لا عبره بارتفاع القيمة السّوقيه مع عدم التّحقق في الخارج فلو اشترى عينا مثلا للتّكسّب بها فعلت قيمتها و لم يبعها غفله او طلبا للزّيادة او نحو ذلك حتّى رجعت قيمتها الى راس مالها لم يضمن الخمس اذا لم يكن قد استقرّ فيها بتمام الحول و لو اشترى عينا للتّكسّب بنائها او نتاجها او اجارتها او زراعتها او نحو ذلك من منافعها فعلت قيمه العين و لم يبعها لم يكن عليه خمس الثّمّن أيضا و لو اخرج الخمس من العين فزادت زياده متّصله او منفصله وجب الخمس في الزّائد سواء اخرج الخمس من العين او القيمة و سواء نمت المخرج خمسا فربح أيضا بقدر تلك الزّيادة او لا و لو تحقّق الرّبح في اثناء الحول ثمّ اتّجر به فربح أيضا فالأحوط (٣) ان لم يكن اقوى اخراج ما يختصّ الخمس من الرّبح الأوّل فاذا ربح أوّلا مثلا ستّمائه و كانت مؤننه مأثمه فاخذها و اتّجر بالباقي مثلا فربح خمسمائه كان تمام الخمس مائتان و ثمانون مأثمه من الرّبح الأوّل و يتبعها نماؤها من الرّبح الثّاني و هو مأثمه أيضا فيكون الباقي من الرّبح الثّاني أربعمائه و خمسمائه ثمانون فيكون المجموع مائتين و ثمانين

١- لا يترك هذا الاحتياط و الاحتياط في الهبات و الهدايا و الجوائز و الميراث الّذى لم يحتسب ظم طبا دام ظلّه العالی

٢- لا يترك الاحتياط سيّما في الجوائز الجليله و الميراث الّذى لم يحتسب صدر مدّ ظلّه العالی

٣- لا يجب هذا الاحتساب فيكفى في الفرض مائتان ظم طبا مدّ ظلّه

و لو كان فى يده ما لا- خمس فى لكونه ميراثا مثلا و قد ابقاه للتكسب بنمائه و جب الخمس فى النماء بل الأحوط ان لم يكن اقوى اخراج الخمس من نمائه و ان لم يكن قد قصد التكسب به و هنا مسائل

### **الأولى الخمس فى هذا القسم و ان شارك غيره فى توقف تعلقه شرعا على اخراج سائر الغرامات التى حصل بسببها النماء و الربح لكنّه يزيد باختصاص تعلقه بالفاضل عن مؤنه السنه**

التى أولها حال الشروع (١) فى التكسب (٢) على الأصح له و لعياله الواجبى النفعه عليه و غيرهم مع صدق اسم العيولوه عليه عرفا و المرجع فيها العرف لاختلافها باختلاف الأزمنه و الأمكنه و الأشخاص و العوارض و الأحوال و نحو ذلك من غير فرق بين ما يحتاجه لنفس الماكل و المشرب و الملبس و المسكن و نحوها و بين ما يحتاجه لزياداته و صدقاته و جوائزه و هداياه و اضيافه و مصانعاته و الحقوق اللأزمه له بنذر او كفاره و نحو ذلك فضلا عن ديونه (٣) التى منها ارش جنايته او قيمه او مثل ما اتلفه عمدا او خطأ و ما يحتاج اليه من دابه او جاريه او عبدا و دار او ظروف او اسباب او فرش او كتب بل و ما يحتاج اليه لتزويج اولاده و اختنائهم و ما يحتاج اليه فى المرض و فى موت احد عياله و غير ذلك ممّا لا يمكن حصره نعم يعتبر فيه الاقتصار على اللائق بحاله فى العاده من ذلك كلّه بحيث يكون تركه خروجا عن امثاله دون ما كان سفها و سرفا بل الأحوط ان لم يكن اقوى مراعاة الوسط من المثونه دون الفرد العالى (٤) منها الذى لو فعله لم يكن مسرفا و لكنّه من السعه

### **المسأله الثانيه لو اتفق انه ظلم فى غير مال التجاره او سرق منه كذلك او تلف منه لم يحتسب من المثونه**

فلا يجبر شىء من ذلك بالربح و ان كان فى عامه بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم جبر تلف مال تجاره بل و خسارتها يربح اخرى خصوصا اذا فرض تعقب الربح للخساره بل الأحوط عدم جبر خساره التجاره الواحده فى الوقتين سيمّا لو كان الربح فى الوقت الثانى و احوط منه عدم جبرها فى الوقت الواحد لو كان التلف بسرقة و نحوها لا- بتغيير السحر و نحوه ممّا يحصل به الخسران للتجاره و ان كان الذى يقوى فيهما الجبر فى ذلك الحول كجبر خسران بعض مال

- ١- فيمن شغله التكسب و فى غيره من حين حصول الربح صدر مدّ ظله
- ٢- فيمن شغله التكسب و فى غيره من حين حصول الربح ظم طبا دام ظله
- ٣- الأحوط فى الدين السابق الذى تمكن من ادائه و لم يؤدّ عدم الاحتساب صدر دام ظله العالى
- ٤- لا يبعد جوازه أيضا ما لم يكن خارجا عن اللاتق بحاله و ان كان لا ينبغى ترك الاحتياط ظم طبا مدّ ظله العالى

التجاره الواحده بربح البعض الاخر منها فى الحول

### **المسأله الثالثه يعتبر فى احتساب الدين و النذور و الكفاره و نحوها من المثونه سبقها على عام «١» «٢» الربح**

او حصولها فيه كغيرها من المؤن دون المتجدد منها بعد مضيّ الحول فإنه لا يزاحم الخمس في ربح العام الماضي حتى استطاعه الحجاج فأنها من المئونه بالنسبه الى عام الاستطاعه اما لو استطاع من فضلات سنين متعدده وجب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعه و كانت مؤنه الحجاج في ذلك العام من جمله مؤنه السنه اذا صادف سير الزفقه حول تلك الفضله و الا فكالفضله المتقدمه فلو كان حول فضله سنه الوجوب رمضان مثلا فمضى شعبان المكمل لحولها قبل سير القافله للحجاج و قد كمل ما يكفي الحجاج فإنه يجب و الخمس في تلك الفضله أيضا و ان كانت الاستطاعه حصلت في تلك السنه بل لو لم يسافر مع سير الزفقه عصيانا فالأحوط ان لم يكن اقوى اخراج الخمس كسائر ما اقتربه على نفسه سيما فيما لأيد تركه نقصا عليه اما لو اسرف و جب الخمس فيما اسرف فيه و كذا لو ذهب المال في اثناء الحول او اشترى بغير حيله لم يسقط الخمس فانّ الحول ليس شرطا في وجوبه و ان جاز له التأخير الى تمامه ارفاقا به لاحتمال تجدد مؤن له و لو زاد ما أعدّه للمئونه من حبوب و نحوها اخرج خمسها عند تمام الحول اما ما كان سنه على الزيادة على الحول كالفرش و الأواني بل و اللباس فالأقوى عدم الخمس فيها فضلا عن العبد و الفرس مثلا- نعم لو فرض الاستغناء على وجه لا- يكون من المؤن فالأحوط ان لم يكن اقوى اخراج الخمس منها و الله العالم

### المسألة الزابعة لو كان عنده مال اخر لا خمس فيه فالأقوى اخراج المئونه من الربح

دونه خاصه او مع التوزيع و ان كان هو الحوط سيما الأول نعم الظاهر عدم احتساب ما عنده من دار او عبد و نحوهما مما هو من المئونه مع عدمه من الربح بل يقوى ذلك فيمن قام غيره بمئونته لوجوب او تبرع و كذا ما بقى من مؤنه السنه الماضيه مما كان مبيتا على الدوام كالدار و العبد و الفرس و نحوها نعم لو تلفت و اراد شراء غيرها احتسب له من مؤنه تلك السنه و لو باعه ادخل ثمنه في الذي يريد ان يستجده فان نقص

ص: ٨٨

اكمل و ان اتفق به ربح دخل في الأرباح التي يجب فيه الخمس و كذا كل ما اتخذ للقنيه اذا اراد بيعه و لو مات المكتسب في اثناء الحول بعد الربح سقط المئونه في باقيه و اخرج الخمس فيه كما لو اتفق عدم الاحتياج الى بعض ما ظنه من المئونه و الله العالم

### المسألة الخامسة الربح المتجدد لذوى الصنائع مثلا في كل يوم بمنزله الربح الواحد في السنه

يؤخذ منه مؤنه السنه التي مبدئها من حين التكسب على الأصح و يخمس الباقي بل الأحوط و الأقوى ذلك في التجاره الواحده اذا تعدد ربحها بالتقلب مثلا في تلك السنه بل لعل الأقوى و الأحوط ذلك أيضا في التجاره المتعدده فيؤخذ مؤنه السنه التي مبدئها ما عرفت و يخمس الباقي و لا يراعى لكل ربح حول بانفراده و لا باس باحتساب مقدار ما وقع منه من المؤن قبل حصول الربح منه بعد حصوله و لو لم يحصل الربح في تلك السنه بل حصل في السنه الثانيه ففي احتساب مؤنه السنه السابقه منه و يخمس الباقي او يجعل مبدء سنه حصول الربح بعد انقضاء الأولى و يخرج مؤنتها منه و يخمس الباقي و جهان لا يخلو ثانيهما من قوه

في جميع اقسامه حتى هذا القسم على الأصح فليس لمن في يده التصرف فيه بعد استقراره بوجه من الوجوه بل لو تكسب مثلاً بعينه و لو في ضمن المشاع فتلف ضمنه و لو ربح كان له حصته من الربح نعم لو تكسب بالذمه و دفعه و فاء اثم و لم تبرأ ذمته و لكن لا حصه له من الربح في المال المفروض شراؤه في الذمه و ليس له ضمانه ثم التصرف به بل الأحوط ان لم يكن أقوى (1) ذلك في خمس هذا القسم قبل الحول و ان جاز له التأخير اليه ارفاقاً به و جاز له أيضاً اعطاء بدله من عين اخرى نعم لو نقله الى ذمته بصلح مثلاً مع الحاكم جاز له التصرف فيه ح و لا حصه له من الربح بل لو فرض تجدد مؤن له في اثناء الحول على وجه لا يقوم بها الربح انكشف فساد الصلح و كذا لو عجله فبان بعد ذلك عدم كفايه الربح لم يحتسب خمسا و كان له الرجوع بعينه مع وجوده بل يقوى ضمان المستحق العالم بالحال مع التلف

## السادس الأرض المشترية للذمي من مسلم

و لو حكما بل مطلق المنتقله (2) اليه منه بعوض سواء كانت ارض مزرع او مسكن او غيرها

- 1- بل الأقوى جواز التصرف قبل تمام الحول و عدم الحصه لا يخظم ظم طبا دام ظلّه العالی
- 2- الأحوط في غير الشرى اشتراط اداء مقدار الخمس عليه ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ٨٩

و سواء كانت ممّا فيها الخمس كالأرض المفتوحة عنوه لو باعها اهل الخمس بل لو بيعت تبعا لإباحه التصرف فيها او غيرها مثل الأرض التي اسلم عليها اهلها طوعاً فإنه يجب على الذمي الخمس و فيها و ان باعها من ذمي اخر بل او مسلم و لو الاصلى بل و لو ردّها باقاله بل او بخيار في وجه قويّ و لا يسقط الخمس باسلامه بعد دخول الأرض في ملكه بخلاف ما لو كان قبله و لو بعد العقد قبل القبض الذي يتوقف عليه الملك و لو تملك ذمي من مثله بعقد مشروط بالقبض فاسلم الناقل قبل الإقباض ففي اخذ الخمس وجهان أقواهما العدم (1) و لو اشتراها من مسلم ثم باعها منه او من مسلم اخر ثم اشتراها كان عليه خمس الأصل مع خمس اربعة اخماس و هكذا حتى يفنى قيمتها و لو اشتراها مشروطاً بنفي الخمس لم يصحّ بل و كذا لو اشترط كونه على البائع الآلى على اراده اداء مقداره عنه فإنه يقوى جوازه ح و مصرف هذا الخمس مصرف غيره على الأصحّ و محلّه رقبه الأرض فيتخير وليّ الخمس حينئذ مع فرض عدم دفع عوضه اليه بين اخذه من الرقبه و بين اجازته مثلاً- من غير فرق في ذلك بين ارض الزراعه و الغرس و البناء و ان كان ليس له قلع الغرس و البناء فإنّ عليه اخذ قيمه الأرض لو بذلت فتقوم حينئذ مشغوله بالغرس و البناء بالأجره ثم يأخذ خمس تلك القيمه و لا- حول و لا- نصاب في هذا القسم من الخمس بل و لا نيه حتى على الحاكم لا حين الأخذ و لا حين الدفع على الأصحّ السابع

## الحلال المختلط بالحرام

و لو من غير كسب مع عدم تميّز صاحبه اصلا و لو في عدد محصور و لا قدره أيضا كذلك و لو على الإشاعه فيما اختلط معه فإنه يخرج منه الخمس حينئذ اتميا لو علم صاحبه بعينه و قدر المال و جب دفعه اليه و لا- خمس بل لو علمه في عدد محصور فالأحوط التخلّص منهم جميعهم فان لم يمكن ففي استخراج المالك بالقرعه او توزيع المال عليهم بالسويه او يرجع بحكم مجهول المالك وجوه خيرها اوسطها (٢) و لا يجدي ظنه بالخصوص كما لا يجدي ذلك في غير المحصور الذي يتصدّق به على من شاء و ان كان الأحوط (٣) (٤) له الصّدق به عليه مع فرض كونه محلا لذلك من غير فرق في المال المزبور بين كونه بمقدار الخمس او ازيد او انقص و لو علم قدر المال و جهل المالك

١- بل الثبوت هو الأقوى ظم طبا دام ظلّه

٢- فيه تأمل صدر دام ظلّه العالى

٣- لا يترك ظم طبا دام ظلّه

٤- لا يترك صدر مدّ ظلّه

ص: ٩٠

جرى عليه حكم المجهول و لا- خمس و كذا لو علمه ازيد من الخمس اجمالا (١) او انقص كذلك فان كان في الذمّه اقتصر على دفع ما يرفع به يقين الشغل فان كان في العين فالأحوط التخلّص و لو بالصّح مع الحاكم بما لا يعلم زيادته على ما في ذمّته و ان كان يقوى مع كون المال في يده الاكتفاء بالمتيقن أيضا و لو علم المالك و جهل المقدار تخلّص منه بالصّح فان ابي اقتصر على ما يرتفع (٢) به يقين الشغل كما سمعته في سابقه و ان كان الأحوط صلحه بما يرضى ما لم يعلم زيادته على ما اشتغلت ذمّته به و مصروف هذا الخمس كمصرف غيره على الأصحّ بل لا يتوقّف على الأذن من الحاكم في القسمه فيكفى دفعه مع فرض الشركه بل يقوى جواز الدّفع له من غيره و لو تبين المالك بعد اخراج الخمس مثلا فالأقوى الصّمان حتّى للتّصف الذي دفعه للحاكم بعنوان أنّه للإمام عليه السّلام و لو علم زياده الحرام عن الخمس بعد اخراجه منه تصدّق (٣) بالزّائد و لو خلط الحرام بالحلال عمدا خوفا من كثره الحرام و لتحصيل مقتضى الخمس عصى و أجزاءه (٤) (٥) اخراجه و لو كان خليط الحرام ممّا فيه الخمس أيضا و جب خمس اخر بعد خمس التّطهير و لو تملك شيئا بمعاوضه المختلط جاز لولّى الخمس الرجوع على كلّ منهما في خمس المختلط دون ما اخذه (٦) في مقابله حتّى لو جهل صاحبه فإنه يخرج خمسه صدقه عن صاحبه كغيره من مجهول المالك و لو تصرّف في المختلط بعد تحقّق موجب الخمس فيه لم يسقط الخمس عنه و ان صار الحرام في ذمّته و ارتفع الاختلاط فان لم يعرف قدر المختلط ليخرج خمسه فالأحوط دفع ما يقين به براءه ذمّته و الأقوى الاكتفاء بدفع ما يرفع يقين الشغل و لو كان الحرام المختلط بالحلال من الوقف العام او من الخمس او من الزّكاه فالأقوى كونه كمعلوم المالك سيّما في الزّكاه و الوقف العام و الله العالم مسئلان

### الأولى الظاهر عدم اعتبار التّكليف و الحرّيه في الكنز و الغوص

كما سمعته في المعدن و ان و جب الإخراج على الولّى و السيّد بل يقوى تعلق الخمس في مال غير المكلف المختلط و الأرض المشتره لو كان ذميا بل لا يخ تعلقه بما يفضل من مؤنه السيّنه في ربح مال الطّفل و زرعه و نحوهما ممّا سمعته في المكلف من



## المسأله الثانيه قد عرفت عدم اعتبار الحول فى وجوب الخمس

فى جميع محاله حتى الأرباح

- ١- الأقوى اخراج الخمس فى صورتين اذا كان فى العين ظم طبا مدّ ظلّه
- ٢- اذا لم يكن هناك استصحاب الملكيه او لملكيه ذلك الغير و الا فيعمل بمقتضاه و كذا فى السابق ظم طبا دام ظلّه
- ٣- محلّ تأمل و لا يبعد عدم وجوب دفع الزائد ظم طبا مدّ ظلّه
- ٤- مشكل بل الظاهر أنّه من المعلوم المالك و هم الفقراء لتعين كونه مجهول المالك قبل التخليط ظم طبا مدّ ظلّه
- ٥- مشكل فلا يترك الاحتياط صدر دام ظلّه العالى
- ٦- لكن اذا مضى معامله باخذ من المقابل ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٧- الأحوط الاخراج ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ٩١

و ان جاز التأخير اليه احتياطا للمكتسب و لو اراد التعجيل جاز له و ليس له الرجوع بعد ذلك لو بان عدم الخمس مع تلف العين و عدم العلم بالحال اما مع بقاء العين او تلفها مع علم المستحقّ بالحال و كون الدّفْع له على الوجه المزبور فالأقوى الرجوع فيه

## المبحث الثانى فى قسمته و مستحقّه

اشاره

و فيه مسائل

### الأولى يقسم الخمس سته اسهم

على الأصحّ سهم لله تعالى شأنه و سهم للنبى ص و سهم للإمام ع و هذه الثلاثه الان لصاحب الامر روى له الفداء و عجل الله فرجه واحد منها بالأصالة و سهمان وراثه و ثلاثه للأيتام و المساكين و ابناء السبيل

## المسأله الثانيه لا يجب استيعاب كل طائفه

فلو اقتصر من كلّ منها على واحد جاز كما لا يجب التّساوى لو اراد البسط عليهم بل الأقوى جواز تخصيص طائفه به

## المسأله الثالثه مستحقّ الخمس من انتسب الى عبد المطلب بن هاشم

دون المطلب اخى هاشم على الأصحّ بالأبويه فلو انتسب بالأُمّ لم يحلّ له الخمس و حلّت له الصّيدقه على الأصحّ و هم بنو أبى

طالب و العباس و الحارث و ابي لهب من غير فرق بين الذكر و الأُنثى بل لم يعرف في هذا الزمان الّا المنتسب الى الأولين بل لم يبارك الّا في ذرّيهِ الأوّل منهما و ينبغي تقديم الإثم علقه بالنّبي ص على غيره او توفيره و لا يصدّق مدّعى النّسب على الأقوى نعم قد يحتال للدّفْع لمجهول الحال بعد معرفه عدالته بالتوكيل على الإيصال لمستحقّه على وجه يندرج فيه الأخذ لنفسه مع أنّ الأولى خلافه كما أنّ الأولى بل الأحوال ان لم يكن اقوى عدم دفع من عليه الخمس لمن تجب نفقته عليه سيّما الزّوجه و سيّما اذا كان مؤسرا على معنى عدم جواز احتساب ما وجب عليه من النّفقه ممّا عليه من الخمس امّا دفعه اليهم لغير ذلك ممّا يحتاجون اليه و لم يكن واجبا عليه كالدّواء مثلا و نفقه من يعولون به فلا بأس كما لا بأس بدفع خمس غيره لهم و لو للإنفاق حتّى الزّوجه المعسر زوجها

### المسألة الرابعه يجب ايصال جميع الخمس الى الإمام عليه السلام

حال بسط يده فيأخذ نصفه له يصرفه في مهمّاته و يقسم النّصف الاخر على اهله بقدر كفايتهم مقتصدا فإنّ فضل منه شيء كان له و ان اعوز اتمّ من نصيبه على الأصحّ

### المسألة الخامسه لا يجوز دفع الزّائد على مؤنه السنه للمستحقّ

المسألة الخامسه لا يجوز دفع

ص: ٩٢

الزّائد (١) على مؤنه السنه للمستحقّ و لو دفعه و ان جاز ذلك في الزّكاه (٢) و الأقوى اعتبار الفقر في اليتامى اما ابن السبيل اى المسافر سفر طاعه او غير معصيه على الأقوى فلا يعتبر فيه الفقر في بلده نعم يعتبر فيه الحاجه في بلد التّسليم و ان كان غنيا في بلده كما عرفته في الزّكاه التي حكمها حكم ما هنا في ذلك و في جميع ما تقدّم من الفروع فيه بل و في غيره ممّا يأتي مثله هنا كالتّيه و القبض و نحو ذلك ممّا لا يخفى جريانه في المقام فلاحظ و يعتبر الأيمان بالمعنى الأخصّ او ما في حكمه في جميع مستحقّي الخمس و لا تعتبر عداله على الأصحّ و ان كان الأولى ملاحظه الزّجحان في الأفراد سيّما المتجاهر بارتكاب الكبائر بل يقوى عدم الجواز اذا كان في الدّفْع اعانه على الإثم و اغراء بالتبّيح و في المنع ردع عنه و الظاهر الحاق مستضعف كلّ فرقه بها

### المسألة السادسه الأقوى جواز نقل الخمس من البلد الى غيره

و ان وجد المستحقّ و لكن مع الضّمان اما مع عدمه فلا ضمان لو تلف من غير تفريط ح و لا فرق في ذلك بين البلد القريب و البعيد و ان كان الأولى الدّفْع في القريب ما لم يكن مرجّح للبعيد و لو كان باذن الفقيه مع وجود المستحقّ لم يكن عليه ضمان في الأقوى و اولى منه لو وكلّه في قبضها عنه بالولاية العامه ثمّ اذن له في نقلها و لو تعذر الحفظ و لا مستحقّ و جب النّقل في الأقوى بل و مؤنه النّقل و منه لا من المكلف و لو كان له دين في ذمّه شخص في بلد اخر جاز الاحتساب به خمسا و لم يكن من النّقل و كذا لو نقل قدر الخمس من ماله الى بلد اخر فدفعه عوضا عنه و لو كان له مال في غير بلده و كان فيه الخمس جاز له نقله الى بلده او غيره مع الضّمان و ان كان الأولى صرفه في بلد المال و الأقوى جواز تولّي من عليه الخمس صرف نصيب غير الإمام عليه السّلام اليه بنفسه و ان كان الأحوال احتياطا شديدا دفعه الى نائب الغيبه و هو المجتهد الجامع للشّرائط اما ما يرجع

الى الإمام عليه السلام روحى له الفداء فلا بدّ من دفعه اليه ليرى رأيه فيه فان لم يكن فى البلد نقله اليه بل الأقوى جواز النّقل الى غير من فى البلد بل الأولى و الأحوط ذلك اذا كان هو الأفضل

### المسألة السابعة يجوز لمن عليه الخمس الدّفع من غير العين التى هو فيها

من غير فرق بين

١- على الأحوط ظم طبا مدّ ظلّه

٢- وقد تقدّم ما فيه صدر دام ظلّه العالى

ص: ٩٣

التّقدي والعروض و بين حقّ الامام عليه السّلام روحى له الفداء و غيره و ان كان الأولى اعتبار رضى المدفوع له بذلك سيّما فى حقّ الامام ع روحى له الفداء كما أنّه يجب عليه دفع العروض بقيمته فى نفس الأمر و لا عبره بقبول المستحقّ لها باضعافها ما لم يكن على وجه شرعى و لو كان الخمس فى غير فدفع حقّ الطّوائف مثلا من غيره ملك هو النّصف المشاع فيه فاذا دفع للحاكم عوض الاخر ملك الجميع و لا يبرء من الخمس سواء كان فى العين او فى الذمّه الّا بقبض من له القبض من المستحقّ و الحاكم و الأحوط ان لم يكن اقوى عدم تشخيصه بالعزل و لو كان الخمس فى الذمّه جاز احاله حاكم الشرعى عن الإمام ع روحى له الفداء بماله فى ذمّه اخر بل يقوى جواز ذلك فى الجميع اما احاله شخص معيّن من الطّوائف فالأحوط ان لم يكن اقوى عدم صحّته و له احتساب ماله فى ذمّه احد الطّوائف خمسا بل له احتساب ذلك من حقّ الإمام عليه السّلام روحى له الفداء باذن الحاكم و الله العالم

### المبحث الثالث فى الأنفال

اشاره

و هى ما يستحقّه الإمام ع من الأموال بالخصوص كما كان للنّبي ص و فيه فصلان

#### الأول فى تعدادها

و هى عدّه منها الأرض التى لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب سواء انجلى عنها اهلها او سلّموها للمسلمين طوعا و منها الأرض الموات التى لا- ينتفع بها لاستيجامها او لانقطاع الماء عنها او استيلاء عليها او لغير ذلك و لم يجز عليها ملك لأحد كالمفاوز او جرى و لكن قد باد و لم يعلم الان فليس منها حينئذ موات معمور المفتوحه عنوه حين الفتح نعم قد يقوى أنّ منها الما المعمور عند الفتح المعلوم احياء الكفّار له بعد نزول آيه الأنفال و منها سيف البحار و شطوط الأنهار بل كلّ ارض لا ربّ لها و ان لم تكن مواتا بل كانت قابله للانتفاع من غير كلفه كالأرض التى تخرج فى دجله و الفرات و غيرهما المسماه بالجزيره و منها رءوس الجبال و ما يكون بها ممّا هو منها و بطون الأودية و الآجام من غير فرق فى الثلاثه بين ما كان منها فى ارض الإمام عليه السّلام و غيرها على الأصحّ بل و ان لم يكن الاوّلان من الموات و ان كانت فى المفتوحه عنوه حال الفتح اما لو صارت جبلا او

استوجمت بعد ان كانت معموره حين فهي باقيه على ملك المسلمين و منها ما كان للملوك من قطائع

ص: ٩٤

و صفايا في المفتوحه عنوه اذا لم تكن غصبا من محترم المال و منها صفو الغنيمه كفرس جواد و ثوب مرتفع و جاريه حسناء و سيف قاطع و درع فاخر و نحو ذلك ما لم يحجف و لو لم يكن في الغنيمه مصطفى فلا شىء له على الأقوى و منها الغنائم التي ليست باذن الإمام عليه السلام و منها ارث من لا وارث له و منها المعادن التي لم تكن لمالك خاص تبعا للأرض او بالأحياء

### الفصل الثاني في حكمها

الظاهر اباحه جميع الأنفال للشيعة في زمن الغيبة على وجه يجرى عليها حكم الملك من غير فرق بين الغنى منهم و الفقير نعم الأحوط ان لم يكن أقوى اعتبار الفقر في ارث من لا وارث له بل الأحوط تقسيمه في فقراء بلده و احوط من ذلك ان لم يكن أقوى ايصاله الى نائب الغيبة بل يقوى حصول الملك بحيازه ما هو كالمباح من الأنفال لغير الشيعة أيضا مثل الاحتطاب من ارض الأنفال و اخذ الثمار من الأشجار التي هي كذلك بل لا يبعد ذلك في المأخوذ من ارض المفتوحه عنوه مما جرت السيره بمعامله المستولى عليه معاملة المباح مثل الاحتطاب و الاحتشاش و نحوهما مما لم يكن له مالك خاص و الاحوط دفع طسق ارض الأنفال الى نائب الغيبة مع توطين النفس على دفعها الى الإمام ع عند ظهوره و كذا اباحوا للشيعة ما لهم و لغيرهم من الخمس في الأرض المفتوحه عنوه و تقيلها من يد الجائر و المقاسمه معه و عطاياه و اخذ الخراج منه و غير ذلك مما يصل منه الى الشيعة من الجائر و اتباعه بل اباحوا أيضا جميع ما لهم و لغيرهم من الخمس في يد غير الشيعة مما لا يرون فيه الخمس من غير فرق بين ما كان منه من ربح تجاره او غيرها كما لا فرق بين المناكح و المساكن و المتاجر و غيرها و ان كانت الإباحه في الثلاثه اكد سيما الأولى منها و لو فتح سلطان الشيعة ارضا من اهل الحرب فالأحوط ان لم يكن أقوى الرجوع فيما استولى عليه من الأرض و غيرها الى نائب الغيبة ان لم يكن الفتح باذنه و الأجرى عليه حكم الجهاد الصّحيح كما أنّ الأحوط ان لم يكن أقوى الرجوع اليه أيضا اذا اتفق تسلط و السلطان المزبور على ما كان في يد غيره من سلطان المخالفين فيفعل به ما تقتضيه قواعد الشرع و الله العالم و الحمد لله رب العالمين أولا و آخرا و ظاهرا و باطنا تم الكتاب في سنة ١٣١٨

ص: ٩٥

### [كتاب الحجّ و العمرة]

#### إشارة

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين و بعد فيقول العبد المقصّر العاثر محمّد حسن بن المرحوم الشيخ باقر قدس الله سرّه أنّه قد التمسنى جماعه من الأخيار و الصّالحاء الأبرار ان اكتب لهم رساله على سبيل العجاله مختصره من كتابنا الكبير مشتمله على بيان افعال مناسك الحجّ و ما يترتب على الإخلال بها من الكفّارات طالبين بذلك معرفه الفتوى اذ كان ذلك في العمل اقرب الى التقوى و قد اکتروا على بالحجّاج لشده الاحتياج فاجبتهم الى ذلك و سميتها هدايه التّاسكين من الحجّاج و المعتمرين و الله سبحانه استعين و آياه أسأل الهديه الى الحقّ المبين

كتاب الحجّ و العمره ينبغي ان يعلم اولا انه يستحب لمن اراد السفر لهما او لغيرهما الغسل و الاستخاره من الله تعالى في عافيه بالكيفيه المعروفه و هي ان يقول بعد صلاه الركعتين مأه مّره و هو ساجد اللهم انى استخيرك فى هذا السفر برحمتك خيره فى عافيه و الوصيّه و قطع العلائق بنيه و بين من له علقه و الصدقه قائلا اللهم انى اشتريت بهذه الصدقه سلامتى و سلامه ما من معى اللهم احفظنى و احفظ ما معى و سلمنى و سلم ما معى و بلغنى و بلغ ما معى ببلاغك الحسن الجميل و صلاه ركعتين و يقول اللهم انى استودعك نفسى و اهلى و مالى و ذرىتى و دنياى و آخرتى و امانتى و خاتمه عملى او اربع ركعات يصلين فى بيته يقرء فى كل ركعه فاتحه الكتاب و قل هو الله احد و يقول اللهم انى اتقرب إليك بهنّ فاجعلهنّ خليفتى فى اهلى و مالى بل ينبغي جمع عياله فى بيت ثم يقول اللهم انى استودعك بالغداه نفسى و اهلى و مالى و ولدى و الشاهد منا و الغائب اللهم احفظنا و احفظ علينا اللهم اجعلنا فى جوارك اللهم لا تسلبنا نعمتك و لا تغير ما بنا من عافيتك و فضلك و ان يقف

ص: ٩٦

على باب داره مثلا- تلقاء وجهه الّذى يزيد ان يتوجه له و يقرء فاتحه الكتاب امامه و عن يمينه و عن شماله و آيه الكرسي و المعوذتين و التوحيد ككك ثم يقول اللهم احفظنى و احفظ ما معى و سلمنى و سلم ما معى و بلغنى و بلغ ما معى ببلاغك الحسن الجميل و ان يقول حين يخرج الله اكبر ثلاثا بالله اخرج و بالله ادخل و على الله اتوكل ثلاثا ثلاثا أيضا اللهم افتح لى فى وجهى هذا بخير و اختم لى بخير و اعوذ بكلمات الله التّامات الّتى لا يجاوزهنّ برّ و لا فاجر من شرّ كلّ دابّه هو اخذ بناصيتها انّ ربّى على صراط مستقيم اللهم خلّ سبيلنا و احسن سيرنا و اعظم غايتنا و ان يقول حين خروجه من منزله بسم الله امنت بالله توكلت على الله لا- حول و لا- قوه الا بالله اللهم انى اسالك خير ما خرجت له و اعوذ بك من شرّ ما خرجت له اللهم اوسع على من فضلك و اتمم على نعمتك و استعملنى فى طاعتك و اجعل رغبتى فيما عندك و توفنى على ملتك و مله رسولك ص بسم الله امنت بالله توكلت على الله ما شاء الله لا حول و لا قوه الا بالله اعوذ بالله ممّا عاذت منه ملائكه الله من شرّ هذا اليوم الجديد الّذى اذا غاب شمسها لم يعد من شرّ نفسى و من شرّ غيرى و من شرّ الشّياطين و من شرّ من نصب لأولياء الله و من الجنّ و الأانس و من شرّ السّباع و الهوام او من ركوب المحارم كلّها اجير نفسى بالله من كلّ شرّ و ليقل اذا جعل رجله فى الرّكاب مثلا بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله و الله اكبر و ليسبح الله سبعا و يهلله سبعا و يحمده سبعا فاذا استوى على راحلته مثلا قال الحمد لله الّذى اكرمنا و حملنا فى البرّ و البحر و رزقنا من الطيبات و فضّلنا على كثير من خلقه تفصيلا سبحانه الّذى سخّر لنا هذا و ما كنّا له مقرنين و انا الى ربّنا لمنقلبون و الحمد لله ربّ العالمين و الحمد لله الّذى هداانا للإسلام و منّ علينا بمحمّد ص و آله ع ثمّ ليسبح الله ثلاثا و بحمده ثلاثا ثمّ يقول استغفر الله الّذى لا إله الا هو الحيّ القيوم و أتوب اليه اللهم اغفر لى ذنوبى انه لا يغفر الذّنوب الا انت و ليقرء انا انزلناه بل ينبغي قراءه تمام آيه السّخره عند الرّكوب و التّسبيح فيما يعرض له فى سفره من الهبوط و التّكبير و التّهلليل فى الصّعود و ان يدعو بكلمات الفرج سيّما اذا اراد الحجّ و هي لا إله الا الله الحليم الكريم لا إله الا الله العلى العظيم سبحانه

ص: ٩٧

الله ربّ السّماوات السّبع و ربّ الأرضين السّبع و الأولى بزياده و ما فيها و ما فوقهنّ و ربّ العرش العظيم و الحمد لله ربّ

العالمين ثم يقول اللهم كن لي جارا من كل جبار عنيد و من كل شيطان مرید بسم الله دخلت و بسم الله خرجت و في سبيل الله اللهم اني اقدم بين يدي نسياني و عجلتي بسم الله ما شاء الله في سفرى هذا ذكرته او نسيته اللهم انت المستعان على الأمور كلها و انت الصاحب في السفر و الخليفه في الأهل اللهم هون علينا سفرنا و اطولنا الأرض و سيرنا فيها بطاعتك و طاعه رسولك اللهم اصلح لنا ظهرنا و بارك لنا فيما رزقتنا و قنا عذاب النار اللهم اني اعوذ بك من و عشاء السفر و كابه المنقلب و سوء المنظر في المال و الأهل و الولد اللهم انت عضدى و ناصرى بك احل و بك اسير اللهم اني اسألك في سفرى هذا السرور و العمل بما يرضيك غمى اللهم اقطع عنى بعده و مشقتة و اصحبنى فيه و اخلفنى فى اهلى بخير لا حول و لا قوه الا بالله العلى العظيم اللهم اني اسألك عبدك و هذا حملاؤك و الوجه وجهك و السفر إليك و قد اطلعت على ما لم يطلع عليه احد غيرك فاجعل سفرى هذا كفاره لما قبله من الذنوب و كن عوناً لى عليه و اكفنى وعته و مشقتة و لقتنى من القول و العمل رضاك فانما انا عبدك و بك و لك و ليقل أيضا اللهم انت الحامل على الظهر و المستعان على الأمر اللهم بلغنا ما تبلغ به الى مغفرتك و رضوانك اللهم لا طير الا طيرك و لا خير الا خيرك و لا حافظ غيرك و ليقل أيضا اللهم اني خرجت فى وجهى هذا بلا ثقه منى بغيرك و لا رجاء آوى اليه الا إليك و لا قوه اكل عليها و لا حيله الجأ اليها الا طلب فضلك و ابتغاء رزقك و تعرضاً لرحمتك و سكوناً الى حسن عادتك و انت اعلم بما سبق لى فى علمك فى سفرى هذا مما احب و اكره فان ما اوقعت على يا رب من قدرك لمحمود فيه بلائك و متضح عندى فيه قضاؤك و انت تمحو ما تشاء و تثبت و عندك أم الكتاب اللهم فاصرف عنى مقادير كل بلاء و مقضى كل داء و ابسط على كنفنا من رحمتك و لطفاً من عفوك وسعه من رزقك و تاماً من نعمتك و جماعاً من معافاتك و اوقع على فيه جميع قضائك على موافقه جميع هواى فى حقيقه

ص: ٩٨

احسن املى و ادفع ما احذر فيه و ما لا احذر على نفسى و دينى و مالى مما انت اعلم به منى و اجعل ذلك خيراً لآخرتى و دنياى مع ما اسألك يا رب ان تحفظنى فيما خلفت ورائى من اهلى و ولدى و مالى و معيشتى و خزانتى و قرابتى و اخوانى باحسن ما خلقت به غائباً من المؤمنين فى تحصين كل عوره و حفظ كل مضيعه و تمام كل نعمه و كفايه كل مكروه و شر كل سيئه و صرف كل محذور و كمال كل ما يجمع لى الرضا و السرور فى جميع امورى و افعل ذلك بى بحق محمد و آل محمد و صلى الله على محمد و آل محمد و التيام عليه و عليهم و رحمه الله و بركاته و ينبغى اختيار السبت او الثلثا او الخميس من الأسبوع دون الأحد و الأربعاء و الجمعة سيما قبل الصلاه بل و الأثنين بل ينبغى تركه يوم الخميس اذا كان عند معصوم أيضا كما انه ينبغى اجتناب السفر فى سبعة من الشهر العربى و الأحوط الفارسى مع ذلك و هى الثالث و الخامس و الثالث عشر و السادس عشر و الحادى و العشرون و الرابع و العشرون و الخامس و العشرون بل و اليوم الرابع بل و أيام السنه التى هى فى روايه اثنا عشر هى الثالث و العشرون فى المحرم و العاشر فى صفر و الرابع فى ربيع الأول و الثانى و العشرون فى ربيع الثانى و الثانى و العشرون فى جمادى الاولى و الثانى عشر فى جمادى الثانيه و فى رجب و السادس و العشرون فى شعبان و الرابع و العشرون فى شهر رمضان و الثانى فى شوال و الثامن و العشرون و فى ذى القعدة و الثامن فى ذى الحجه و فى اخرى اربعة و عشرون فى المحرم الحادى عشر و الرابع و فى صفر الأول منه و العشرون و فى ربيع الأول العاشر و العشرون و فى ربيع الثانى الأول و الحادى عشر و فى جمادى الأولى العاشر و الحادى عشر و فى جمادى الثانيه الأول و الحادى عشر و فى رجب الحادى عشر و الثالث عشر و فى شعبان الرابع و العشرون و فى شهر رمضان الثالث و العشرون و فى شوال السادس و الثامن و فى ذى القعدة السادس و العاشر و

فى ذا الحِجَّةِ الثَّالِثِ و العِشْرُونَ و يَنْبَغى أَيْضاً ان لا يَكُونَ القَمَرُ فى العِقْرِبِ و لا فى المِحاقِ كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغى اسْتِصْحَابُ شَيْءٍ مِنْ طِينِ قَبْرِ الحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذى هُوَ شِفاءُ مِنْ كُلِّ داءٍ و امانٌ مِنْ كُلِّ خَوْفٍ و اسْتِصْحَابُ خاتَمِ مِنْ عَقِيقٍ اصْفَرَ مَكْتُوبٌ عَلَى اِحْدِ جانِبَيْهِ

ص: ٩٩

ما شاءَ اللهُ لا قُوَّةَ اِلاَّ بِاللَّهِ اسْتَغْفِرُ اللهُ و عَلَى الجانِبِ الاخرِ مُحَمَّدٌ ص و عَلَى عِ و خاتَمِ فيروزِجِ مَكْتُوبٌ فى اِحْدِ جانِبَيْهِ اللهُ المَلِكُ و عَلَى الجانِبِ الاخرِ المَلِكُ اللهُ الواحِدُ القَهَّارُ و اسْتِصْحَابُ عِصَا مِنْ لَوْ زَمَرْدِ الاوَّلَى ان يَكْتُبَ فى وِرقِ سَلْهَمَسٍ و حِ سِرِّ بَهُوَ ما هِ اللهُ ماورِصارُهُ مَعارِمُهُ و يَحْفَرُ راسَ العِصَا و يَضَعُهُ فىهِ و التَّحْنُكُ و اتِّخاذُ سِفرِهِ و التَّنَوُّقُ فىهِا بِاللُّوزِ و السُّكَّرِ و السُّويقِ المَحْمَصِ و المَحَلَّى و نَحْوِ ذلِكَ مِمَّا يَناسِبُ الزَّمانَ و المِكانَ و يَنْبَغى ان يَكُونَ حَلِقُهُ السِّيفِ رُهُ مِنْ حَديدٍ نَعَمَ لَوْ كانَ السِّيفُ لزيارِهِ قَبْرِ الحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَرِهَ التَّنَوُّقُ بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى الخَبزِ و اللَّبَنِ اذا كانَ مِنْ اهلِ البِلدانِ القَريبِهِ و اِختِيارُ الرِّفْقِهِ مِنْ الثَّلاثِهِ فِصاعِداً و لِيَكُونوا موافِقِينَ لهُ و لَوْ اضْطَرَّ الى السِّفْرِ و حِدِهِ فليقلُ ما شاءَ اللهُ لا حَوْلَ و لا قُوَّةَ اِلاَّ بِاللَّهِ اللهُمَّ اِنسِ و حَشَتى و اعْنى عَلَى و حِدَتى و ادْغِيبَتى كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغى الصِّدْقِهِ لَوْ سافَرَ فى الايامِ المَكْرُوهِهِ بِقِصْدِ دَفْعِ نَحْوَستِها مِضافاً الى الصِّدْقِهِ لِلسِّفْرِ و لِيقلُ لَوْ و جِدَ فى نَفْسِهِ شَيْئاً مِمَّا يَتَطَيَّرُ مِنْهُ النَّاسُ اعْتَصَمْتُ بِكَ يا رَبِّ مِنْ شَرِّ ما اِجِدُ فى نَفْسى فاعصمْنى مِنْ ذلِكَ بَلْ يَسْتَحِبُّ لهُ الفِعلُ حِ بِقِصْدِ الخِلافِ لِأهلِ الطَّيْرِهِ و لِيقلُ لِدَفْعِ ضَررِ الأَسَدِ اعوذُ بِرَبِّ دَانيالَ و الجَبِّ مِنْ شَرِّ هَذا الأَسَدِ ثَلثَ مَرَّاتٍ و لِلبَيْتوتِهِ فى ارضِ قَفْرِ اِنَّ رَبِّكُمُ اللهُ الَّذى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ و الأَرْضَ ... ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ الى قولِهِ بِبارِكِ اللهُ رَبُّ العالَمِينَ و لِينادى اذا ضَلَّ فى طَريقِ البَرِّ يا صالِحِ يا ابا صالِحِ ارشِدونا رَحِمَكُمُ اللهُ تَعالى و فى طَريقِ البَحْرِ يا حَمزِهِ و لِيقرءَ فى اِذنِ المِساغِرِ اِنَّ الَّذى فَرَضَ عَلَيتِكَ القُرْآنَ لَرَأدُكَ اِلى مَعادٍ اِنْ شاءَ اللهُ و لِيلتقطُ خَمسَ حِصِياتٍ بَعَدَدِ اسماءِ اولى العِزْمِ و هُمُ نوحِ عِ و ابراهيمِ عِ و موسى عِ و عيسى عِ و مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلهِ و يَنْبَغى تَشْيِيعَ المِساغِرِ و تودِيعَهُ و الدَّعاءُ لهُ بانَ يَزودَهُ اللهُ التَّقوى و يوجِّهَهُ الى كُلِّ خَيْرٍ و يَقضى لهُ كُلَّ حاجِهِ و يَسَلِّمَ لهُ دينَهُ و دَنياءَهُ و امانتَهُ و يردَّهُ سالِماً الى سالِمينَ و ان يَحسِنَ لهُ الصِّحابِهِ و يَكْمَلُ لهُ المَعونَةَ و يَسَهِّلُ لهُ الحِزونَةَ و يَقربَ لهُ البَعِيدَ و يَكفِيهِ المِهمَةَ و يوصِيهِ بِتَقوى اللهِ ثُمَّ يَقولُ سِرَّ عَلَى بَرَكَهِ اللهُ عِزٌّ و جَلٌّ ثُمَّ لِيؤذُنَ خَلْفَهُ و لِيَقمَ كَمَا هُوَ المِشهورُ فى العِملِ و يَنْبَغى ان يَخلفَهُ فى اهلِهِ و مالِهِ سَيِّماً اذا كانَ فى سِفرِ الحِجِّ و نَحْوِهِ و لِيحافظَ المِساغِرِ عَلَى وصِيَّهِ لِقِمانَ الَّذى اتاهُ اللهُ

ص: ١٠٠

الحِكمِهِ لولِدِهِ يا بَنى اذا سافَرَ مَعَ قومٍ فاكثرَ اسْتِشارَتِهِمْ فى امْرِكِ و اكثرَ التَّبَسُّمِ فى وجوهِهِمْ و كُنْ كَريماً عَلَى زادِكَ و اذا دَعوكَ فاجِيبِهِمْ و اذا اسْتعانوا بِكَ فاعنِهِمْ و اسْتعملِ طَولَ الصِّمْتِ و كثرِهِ الصَّلاهَ و سخاءَ النَّفْسِ بما مَعَكَ مِنْ دابَّهِ او ماءٍ او زادٍ و اذا اسْتَشهدوكَ عَلَى الحَقِّ فاشْهَدْ لَهُمْ و اجْهَدْ رَأىكَ اذا اسْتِشاروكَ لا تَعزمُ حَتَّى تَثبِتَ و تَنظُرَ و لا تَجِبْ فى مِشورِهِ حَتَّى تَقومَ فىهِا و تَقعدَ و تَنامَ و تاكُلَ و تَضَعُ و انتَ مِستعملِ فِكرَتِكَ و حِكمَتِكَ فى مِشورَتِكَ فانَّ مَنْ لَمْ يَمحُضِ النَّصِحَ لِمَنْ اسْتِشارَهُ سَلَبَهُ اللهُ رَأىهِ و نَزَعَ مِنْهُ الأمانَةَ و اذا رايتَ اصحابَكَ يَمشونَ فامشَ مَعَهُمْ و اذا رايتَهُمْ يَعملونَ فاعمَلْ مَعَهُمْ و اذا تصدَّقوا او اعطوا قِرضاً فاعطَ مَعَهُمْ و اسْمَعْ لِمَنْ هُوَ اكْبَرُ مِنْكَ سَنّاً و اذا امروكَ بِامْرٍ و سألوكَ شَيْئاً فقلْ نَعَمَ و لا تَقُلْ لا فانَّها عِىَ و لومٌ و اذا تحيَّرَ ثُمَّ فى الطَّريقِ فانزَلوا و اذا شكَّكتم فى القِضِيهِ فقفوا و تؤمروا و اذا رايتُم شَخِصاً واحداً فلا- تسألوه عَنِ

طريقكم و لا- تسترشدوه فانَّ الشَّخص الواحد مريب لعله يكون عين اللّصوص او يكون هو الشَّيطان الّذى حيركم و احذروا الشَّخصين أيضا الّا ان ترون مالا ارى فانَّ العاقل اذا ابصر بعينه شيئا عرف الحقّ منه و الشَّاهد يرى ما لا يرى الغائب يا بنىّ اذا جاء وقت الصَّيلاه فلا- تؤخّرها لشيء صلّها و استرح منها فانّها دين و صلّ في جماعه و لو على راس زجّ و لا تنامنّ على دابّتك فانّ ذلك سريع فى دبرها و ليس ذلك من فعل الحكماء الّا ان تكون فى محمل يمكنك التمدّد لاسترخاء المفاصل و اذا قربت من المنزل فانزل عن دابّتك و ابدء بعلفها قبل نفسك و اذا اردتم النزول فعليكم من بقاع الأرض باحسنها لونا و ألينها تربه و اكثرها عسبا و اذا نزلت فصلّ ركعتين قبل ان تجلس و اذا اردت قضاء حاجتك فابعد المذهب فى الأرض و اذا ارتحلت فصلّ ركعتين ثمّ ودّع الأرض الّتى حلّت بها و سلّم عليها و على اهلها فانّ لكلّ بقعه اهلا من الملائكه و اذا استطعت ان لا تأكل طعاما حتّى تبدأ و تصدّق منه فافعل و عليك بقراءه كتاب الله ما دمت راكبا و عليك بالتّسبيح ما دمت عاملا عملا و عليك بالدّعاء ما دمت خاليا و اياك و السّير فى أوّل اللّيل و سر فى آخره و اياك و رفع الصّوت فى سيرك يا بنىّ سافر

ص: ١٠١

بسيفك و خفك و عمامتك و جبالك و سقائك و خيوطك و مخزرك و تزود معك من الأدويه فانّفع به انت و من معك و كن لأصحابك موافقا الّا فى معصيه الله عزّ و جلّ و قال الباقر عليه السّلام بل و الصّادق عليه السّلام ما يعبؤ بمن يؤمّ هذا البيت اذا لم يكن فيه ثلاث خصال خلق يخالف به من صحبه و حلم يملك به غضبه و ورع يحجزه عن معاصى الله تعالى شأنه و قال الصّيدق عليه السّلام و طنّ نفسك على حسن الصّحابه لمن صحبت فى حسن خلقك و كفّ لسانك و اكظم غيظك و أقلّ لغوك و تفرش عفوك و تسخى نفسك الى غير ذلك ممّا ورد عنهم ع من الآداب و الله الهادى الى الصّواب

(و كيف كان فاقسام الأوّل ثلاثه تمتّع و افراد و قران و العمره اثنان افراد و تمتّع اما حجّ التمتع فصورته على الاجمال ان يحرم من الميقات بالعمره المتمتّع بها الى الحجّ ثمّ يدخل مكّه فيطوف اليها بالبيت سبعا و يصلّى ركعتين فى المقام ثمّ يسعى لها بين الصّيف و المروه سبعا ثمّ يطوف للنساء احتياطا و ان كان الأصحّ عدم وجوبه و يقتصر ثمّ ينشئ احراما للحجّ من مكّه يوم (١) التّرويه على الأفضل و الّا بقدر ما يعلم أنّه يدرك الوقوف بعرفه ثمّ يمضى الى عرفات فيقف بها من الزوال الى الغروب ثمّ يفيض و يمضى منها الى المشعر فيبيت فيه و يقف به بعد طلوع الفجر (٢) ثمّ يمضى الى منى فيرمى أوّلا جمره العقبه ثمّ ينحر او يذبح هديه و يأكل منه ثمّ يحلق او يقصّر او يمرّ موسى على رأسه ان لم يكن عليه شعر ثمّ يحلّ من كلّ شىء الّا النّساء و الطّيب و الاحوط اجتناب الصّيد أيضا و ان كان الأقوى عدم حرمة عليه من حيث الأحرام ثمّ إن شاء اتى مكّه ليوم بل هو الأفضل له و الأحوط بل لا ينبغى له التّأخير الى غد فضلا عن ايام التشريق الّا لعذر و طاف طواف الحجّ و صلّى ركعتيه و سعى سعيه فيحلّ له الطّيب فاذا طاف طواف النّساء و صلّى ركعتيه حلّت له النّساء ثمّ عاد الى منى ليرمى ما تخلف عليه من الجمار فيبيت بها ليالى التشريق و هى الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر و يرمى فى ايامها الجمار الثّلاث و ان شاء ان لا يأتى ليومه الى مكّه فيقيم بمنى حتّى يرمى جماره الثّلاث يوم الحادى عشر و مثله يوم الثّانى عشر ثمّ ينفر بعد الزوال اذا كان قد اتقى النّساء و الصّيد و ان اقام الى النّفر الثّانى و هو الثالث عشر و لو قبل الزوال لكن بعد الرّمى جاز أيضا ثمّ عاد الى

١- و الأحوط ان يكون من المسجد صدر دام ظلّه

٢- الى طلوع الشّمس صدر مدّ ظلّه العالى



مكّه للطوافين والسعي و لا اثم عليه في شىء من ذلك على الأصح كما أنّ الأصح الاجتزاء بالطواف والسعي تمام ذى الحجه و اما شروطه سواء كان واجبا او مندوبا فثلاثة الأول وقوعه في اشهر الحج و هى على الأصح شوال و ذو القعدة و ذو الحجه و الثانى الإتيان بالحج و العمره فى سنه واحده على معنى ارتباط المتمتع بالحج فى تلك السنه و الثالث الأحرام بالحج من مكّه و الأحوط ان لم يكن اقوى اعتبار نية حج التمتع مجملا- مع ذلك مضافا الى نية التفصيل فى افعاله فتكون ح اربعة و لو احرم بالعمره فى غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها و كذا لو فعل بعضها فى اشهر الحج نعم الأقوى صححتها عمره لا متعه فلا هدى ح و الأولى و الأحوط (١) للمتمتع بعد احلاله من عمرته (٢) ان لا يخرج من مكّه الا محرما بالحج و ان طال ذلك عليه و لو خرج محلما و رجع كك و لو اثما بعد شهر فالأقوى صحه تمتعه بالعمره السابقة و لو رجع بعمره تمتع بالأخيره المتصله بالحج و لا طواف عليه (٣) (٤) للنساء للأولى التى قد حلّ عنها بالتقشير و ربّما قارب النساء و لو خشى المتمتع ضيق الوقت عن الإتيان بعمره التمتع بفوات اختياري عرفه على الأصح جاز نقل النبيه الى حج الأفراد و كان عليه عمره مفردة و كذا الحائض و النفساء اذا منعها عذرهما عن التحلل و إنشاء الأحرام بالحج لضيق الوقت عن التبرّص لقضاء افعال العمره و لو تجدد الحيض او النفاس و قد طافت اربعة اشواط فصاعدا صحّت متعتها فتنظر مع سعه الوقت طهرها ثم تتم طوافها و تسعى ثم تقتصر ثم تحرم بالحج اما اذا كان الوقت ضيقا سعت ثم قصرت ثم احرمت من مكّه بالحج و اتت ببقية الأفعال ثم قضت ما عليها من طواف العمره مقدما على طواف الحج او مؤخرا عنه و ان كان الأول اولى و لو فاجاها الحيض مثلا- على الأقل من الأربعة كالثلاثة و نحوها و كان الوقت ضيقا بطلت متعتها و ان قلب حجها افرادا ثم تضمّر بعد الحج من ميقات العمره و متى صح حج التمتع سقطت العمره المفردة و امّا حج الأفراد فصورته على الإجمال أيضا للمختار الأحرام من الميقات او من حيث يسوغ له الأحرام و لو لعذر من نسيان او غيره على وجه لا يتمكن من الرجوع الى الميقات ثم يمضى الى عرفات فيقف بها ثم الى المشعر فيقف به ثم الى منى يوم النحر فيقضى

١- لا يترك هذا الاحتياط الا فى الضروره صدر دام ظلّه

٢- المسأله فى غايه الاشكال فلا يترك الاحتياط بترك الخروج الا لضروره و بالاحرام للحج معها و مع تركه فالأحوط تجديد الاحرام للعمره و الاتيان بها بقصد القربه المطلقه اذا كان بعد مضى شهر ظم طبا مدّ ظلّه

٣- الأحوط الاتيان به و الاولى ان يقصد به القربه من غير تعيين أنه للأولى بها بقصد القربه المطلقه اذا كان بعد مضى شهر ظم طبا مدّ ظلّه

٤- و لو اتى به بقصد القربه من غير تعيين كان احوط صدر مدّ ظلّه

مناسكه ثم يأتى مكّه فيه او بعده الى آخر ذى الحجه فيطوف بالبیت و يصلّى ركعتين و يسعى بين الصفا و المروه و يطوف طواف النساء و يصلّى ركعتيه و يجوز له تقديم الطواف و السعي على الموقفين و عليه عمره مفردة بعد الحج إن كانت قد وجبت عليه و أمّا فانشاء فعلها فيأتى بالإحرام لها من ادنى الحلّ او احد المواقيت بل الأقوى الجواز فيما بينهما أيضا و ان كان الأحوط (١) (٢) العدم كما أنّ الأقوى جواز تقديم العمره المفردة على من وجبت عليه مع الحج و ان كان الأحوط تاخيرها عنه

احتياطاً مؤكداً و تصحّح في جميع السنه (٣) و ان وجب الفور بها و شروط الحجّ الأفراد ثلاثه التيه و وقوعه بتمامه في اشهر الحجّ و عقد الاحرام للمختار من الميقات او من منزله إن كان دون الميقات و اما القران فافعاله و شروطه كالأفراد على الأصحّ غير أنّه يتميز عنه بسياق الهدى عند احرامه و يتخيّر القارن في عقد احرامه بين التلبيه و بين الأشعار و التقليد و الأولى بل الأحوط (٤) (٥) التلبيه بعد اختيار العقد بالأشعار كما أنّه اذا لبى استحّب له اشعار ما يسوقه من البدن فيقوم الرّجل مع عدم كثرتها من الجانب الأيسر و يشق سنامه بحديده من الجانب الأيمن باركه مستقبلاً الى القبلة و يلطخ صفحته بدمه ليعرف أنّه هدى و ان كانت كثيره قام بين كلّ بدنتين منها فيشقّ هذه من الشقّ الأيمن أوّلاً و الأخرى من الشقّ الأيسر و يستحبّ له مع ذلك تقليدها بنعل قد صلّى فيه و يخصّ البقر و الغنم بالتقليد و لو دخل القارن او المفرد مكّه و اراد الطّواف المندوب و جاز لهما و كذا الطّواف و السّعي الواجبان على الأصحّ كما سمعت و تسمع إن شاء الله تعالى و لكنّ الأولى (٦) (٧) تجديد التلبيه عقيب صلاه الطّواف و قبلها لئلا يحلّما و ان كان الأقوى عدم الإحلال بذلك كما أنّه يقوى أيضاً جواز الطّواف ندبا للتمتّع اذا احرم بالحجّ من مكّه و ان كان الأولى له تركه كما أنّ الأولى (٨) (٩) له أيضاً التلبيه بعد صلاته و قبلها و يجوز بل يرجح للمفرد الذي تجوز له المتعه اذا دخل مكّه ان يعدل الى التمتع اختياراً فيطوف بالبيت سبعا و يسعى بين الصّفا و المروه كك و يقصّر و يجعلها متعه ثمّ يحرم للحجّ من مكّه كغيره ممّن حجّ تمتعاً بل الأقوى أنّ له ذلك و ان لبى (١٠) (١١) بعد طوافه على الأقوى و كذا يجوز ذلك لمن دخل مكّه معتمراً عمره مفرده و كان

- ١- لا يترك صدر دام ظلّه العالى
- ٢- هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه
- ٣- بل تصحّح بعد السنه أيضاً على الأقوى ظم طبا مدّ ظلّه
- ٤- لا يترك صدر دام ظلّه العالى
- ٥- لا يترك هذا الاحتياط بل سيأتى منه تقويه الوجوب و ان حصل العقد بالأشعار ظم طبا مدّ ظلّه
- ٦- بل الأحوط صدر دام ظلّه
- ٧- لا يترك الاحتياط ظم طبا
- ٨- بل الأحوط صدر دام ظلّه
- ٩- بل الأحوط ظم طبا
- ١٠- بل الأحوط صدر دام ظلّه العالى
- ١١- بقصد القربه المطلقه صدر مدّ ظلّه العالى

ص: ١٠٤

في اشهر الحجّ فإنّ له ان ينقلها الى المتعه بل لا يبعد جواز العدول بالحجّ مفرداً الى عمره الأفراد و ان كان الأحوط (١) (٢) خلافه نعم لا يجوز للقارن العدول الى التمتع اختياراً و كذا من فرضه الأفراد بل الأحوط ان لم يكن اقوى (٣) عدم جواز ذلك لهما حال الصّوره و امّا العمره المفرده فكيفيتها التيه و الأحرام من الميقات الهدى يسوغ الأحرام لها منه و الطّواف و ركعتاه و السّعي و التقصير او الحلق و به يحلّ له كلّ شىء عدا النساء و طواف النساء و ركعتاه فتحلّ له النساء حينئذ و تصحّح في كلّ السنه

و افضلها فى رجب فانها تلى الحج فى الفضل و يستحب تكرارها فى كل شهر و اقل الفضل عشره ايام على معنى كراهية الايتان بالمرتين و بينهما اقل من ذلك كراهه عباده و الا فيجوز ذلك و الاقل منه على الاصح و لو كل يوم و اما العمره المتمتع بها فهى سواء معها فى كفيته الا انه يتعين فيها التقصير و لا طواف للنساء فيها على الاصح (4) و لا تصح الا فى اشهر الحج لانها جزء من حج التمتع و تسقط معه المفرده بل الظاهر سقوط الخطاب بها لمن كان فرضه التمتع و لذا لا تجب على من استطاعها فى غير اشهر الحج ثم ذهبت استطاعته و لا تجب على الاجير بعد اداء ما عليه و هو فى مكه على الاصح هذا كفيته الخمسه على الاجمال و اما التفصيل فاؤل افعال حج التمتع

## العمره

### اشاره

و افعالها بعد التيه اربعه

## الأول الأحرام

### اشاره

الذى هو ركن فيها و فى الحج يبطلان بتركه عمدا دون النسيان على الاصح و الأحوط القضاء و كذا الكلام فى الجاهل و على كل حال ففيه مباحث

## الأول فى المستحبات

قبله و بعده و فيه يستحب توفير شعر الرأس بل و اللحيه من اول ذى القعدة بل هو الأحوط بل لعل الأحوط اراقه الدم لو حلقه فيه و يتأكد عند هلال ذى الحجه من غير فرق فى ذلك بين حج التمتع و غيره نعم يستحب التوفير شهرا للعمره المفرده و يستحب تنظيف الجسد من الأوساخ و قص الأظفار و الأخذ من الشارب و ازاله شعر الإبط و العانه و ان كان الطلى افضل من الحلق كما أن حلق الإبط افضل من نتفه و طليه افضل من حلقه و لو كان مطليا قبله استحب له الإعاده و ان قرب العهد و الغسل للإحرام بل ينبغى له التيمم مع العذر بل ينبغى له اعاده الغسل لو لبس او اكل ما لا يجوز

١- لا يترك هذا الاحتياط فى غير حال و الضروره ظم طبا مدّ ظله

٢- لا يترك الا لضروره صدر دام ظلّه العالى

٣- لا يبعد الجواز حال الضروره لكن فى كفايته عن الفرض اشكال ظم طبا دام ظلّه العالى

٤- و لكنه أحوط كما مرّ صدر دام ظلّه العالى

ص: ١٠٥

لبسه او اكله للمحرم فيما بينه و بين التلبيه بل و كذا لو تطيب بل و الأولى ذلك فى جميع تروك الأحرام و يجوز تقديم الغسل

على الميقات مع خوف اعواز الماء بل الأقوى مشروعيته للتهيؤ للإحرام قبله مط و لكن على كل حال يستحب له الإعادة فيه و يجزى غسل اليوم عن الليل و بالعكس سيما اذا كان فى الاخر منهم فضلا عن غسل النهار ليومه و الليل ليلته و لكن يستحب له الإعادة مع التوم بل هى الأحوط (١) (٢) فى تحصيل المستحب بل و كذا فى باقى الأحداث و لو احرم بغير غسل او صلاه ناسيا ثم ذكر او عامدا عالما او جاهلا- استحَبَّ له تدارك ما تركه و اعداد صوره الأحرام و المعتبر الأول و تجب الكفارة بالمتخلل بينهما و يستحب أيضا الأحرام عقيب فريضة الظهر ثم الفريضة غيرها مط و لو مقضيته ان لم تكن حاضره و صلاه ست ركعات للإحرام او اربع او ركعتين يقرء فى الأولى الجحد (٣) (٤) و فى الثانية التوحيد و لا- كراهه فى جميع الأوقات لهذه النافله بل ينبغى (٥) صلاتها قبل الحاضره و لو فى وقتها ثم يصلى الحاضره حتى يقع الأحرام عقيبها و يستحب رفع الصوت بالتلبيه للرجل و تكريرها ما استطاع خصوصا عند كل صعود و هبوط على اكمه او واد او على دابته او منها بل عند حدوث كل حادث كنوم و يقظه و ملاقه (٦) (٧) غيره و صلاه نحو ذلك و فى آخر الليل نعم ينبغى للحاج قطعها عند الزوال من يوم عرفه بل هو الأحوط له و للمعتمر متعه عند مشاهدته بيوت مكه فى الزمن القديم و حدّها عقبه المدينيين لمن جاء على طريق المدينة و عن بعض المترددين أنه مكان معروف و القطع به من شعار الشيعه يعرفه المخالف منهم و اما عقبه ذى طوى فلعله حد لها على غير هذا الطريق فينبغى القطع عندها أيضا مع معرفته و لو ظنا و للمعتمر عمره مفرده عند مشاهدته الكعبه ان كان قد خرج للإحرام لها منها و ان كان من غيرها فاذا دخل الحرم و ينبغى الإكثار من التكبير و التهليل و التحميد و الثناء على الله عزّ و جلّ ما استطاع بعد القطع و يستحب الجهر بالتلبيه لمن حجّ على طريق المدينة اذا علت راحلته البيداء و ان كان راجلا حيث يحرم كما أنه يستحب تاخير الجهر بها للمحرم بالحجّ من مكه الى ان يشرف على الأبطح بعد ان يعقد الأحرام بها متسترا فى محله و لا يؤخره الى الرقطة التى لم يعلم كونها من مكه و يستحب له أيضا التلطف بالمنوى من حجّ افراد او تمتع او قران او عمره افراد

١- بل لا يخلو عن قوه و فى مثله صدر مدّ ظلّه العالى

٢- بل لا يخلو عن قوه فيه و فى باقى الاحداث ظم طبا دام ظلّه

٣- الأولى العكس كما فى الخبر ظم طبا

٤- المأثور العكس صدر دام ظلّه

٥- فيه تأمل صدر مدّ ظلّه

٦- من الراكبين صدر دام ظلّه العالى

٧- مع كون ذلك الغير راكبا ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ١٠٦

او تمتع فيقول لبنيك بعمره او حجّه و الاشرط فى خلال التيه و لو فى اثناء التلبيه ان يحله حيث حبسه عن الإتمام باى نسك كان و فائدته تعجيل الإحلال بالمحصر مثلا بالهدى الذى لا يسقط مع الشرط على الأصحّ من غير اعتبار بلوغ محله و ان يقول ان لم تكن حجّه فعمره فى خصوص الحجّ و يستحب الأحرام فى ثياب القطن و افضلها الأبيض

**الثانى فى المكروهات**

كذلك يكره الأحرام في الثوب الأسود كراهه شديده و في المصبوغ بالعصفر سَيِّما اذا كان مشبعا بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ و يكره النوم على الفراش الأصفر و المرفقه الصفراء بل الأولى اجتناب النوم على مطلق المصبوغ و يكره الأحرام أيضا في الثوب الوسخ نعم لو اصابه وسخ بعد الأحرام أخر غسله الى ان يحلّ و في الثوب المعلمّ و استعمال الحنّاء قبل الأحرام اذا بقى اثره لما بعده فضلا عنه بعده و مع حصول الزبييه به و ان لم يقصدها فضلا عمّا لو قصدها من غير فرق بين الرّجل و المرأه بل الأحوط له الترك خصوصا مع قصد الزبييه (١) (٢) و دخول الحمام و تدليك الجسد فيه بل و في غيره و تلبيه من ينادى و شمّ الرّياحين بل مطلق استعمالها بل هو الأحوط (٣) (٤) بل الأولى اجتناب غسل الرّأس بالسدر و الخطمي (٥) و خطبه النساء (٦) و المبالغه في السواك و في ذلك الوجه و الرّأس في الطّهاره و الهذر من الكلام و الاغتسال للتبرّد بل هو الأحوط و الاجتناب في المسجد الحرام بل و غيره و المصارعه و روايه الشّعر و ان كان حقّا و خصوصا في الحرم و في اللّيل بل ينبغي له اجتناب كلّ فعل يخشى منه اصابه جرح او سقوط بعض شعره بل او غير ذلك ممّا ينافي الأحرام اختيارا و الله العالم

### الثالث في واجباته

#### اشاره

و هي ثلاثه احدها

#### التبّه

تجب فيه كغيره من العبادات على الوجه الّذى عرفته فيها من أنّها الدّاعى دون الأخطار و أنّه لا يجب فيها بعد التّغيير إلّا القربه و الإخلاص على الأصحّ إلّا أنّ الأحوط الأخطار و ملاحظه الوجه فيقصد هنا مثلا ما يحرم به من العمره عمره التمتّع لحجّ الإسلام لوجوبه او ندبه اداء او قضاه اصاله او تحمّلا قربه الى الله تعالى و لا يجب اللفظ فيها كغيرها من التيات فلو لم ينطق بشىء من متعلّق التبه بعد اضماره له في نفسه صحّ بل لو نوى عمره التمتّع مثلا و نطق بغيرها عمل على تيته كما أنّه لو نطق بغير تيه لم يصحّ احرامه

١- هذا الاحتياط لا يترك صدر مدّ ظلّه العالى

٢- لا يترك هذا الاحتياط بالترك مع قصد الربييه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- لا يترك صدر دام ظلّه

٤- هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه

٥- و الترك احوط صدر دام ظلّه

٦- الاحوط ترك الخطبه ظم طبا مدّ ظلّه

فالعبره حينئذ بها لا به و من هنا لو اخلّ بها عمدا او سهوا (1) بطل احرامه و كذا لو نوى الأحرام من غير تعيين لنوع المنوى فى الأحوط و الأقوى و كذا لو نواه لهما معا سواء كان فى اشهر الحجّ او لا على الأصحّ فليجدد التيه ح كما لو نوى نسيانا غير المتعين عليه على الأقوى نعم يقوى الصّحّه للعمره المفرده لو نواه لهما فى غير اشهر الحجّ اذا فرض ملاحظه امثال امر كلّ منهما دون الاجتماع كما أنّه لا بأس بالإهلال بهما مريدا بذلك الإشاره الى حجّ التمتع الذى دخلت العمره فيه و بالإهلال بالحجّ او بالعمره المتمتع بها مريدا المعنى المزبور و لعلّ الأولى اضممار المتعه خصوصا فى مقام التقيه و لا بأس بالتلفظ (2) بالتيه ذاكرا الوجه فى المنوى فيقول احرم لعمره التمتع لحجّ الإسلام لو نجوا و ندبه اداء و قضاء اصاله او تحملا قربه الى الله تعالى و اولى من ذلك قول اللهم انى اريد ما امرت به التمتع من بالعمره الى الحجّ على كتابك و سنّه نبيك فيسير ذلك لى و تقبله منى و اعنى عليه فان عرض لى شىء يحبسنى فحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدّرت على اللهم ان لم تكن حجّه فعمره احرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمي و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الطيب و ابتغى بذلك وجهك و الدار الآخره و لو نوى احراما كاحرام فلان و كان عالما بما احرمه به صحّ و الّا بطل (3) (4) على الأقوى و لو عين الحجّ او العمره و لكن نسى ما عينه حكم بأنّه للمتعين (5) (6) عليه او ما يصحّ منهما فان لم يكن قد تعين عليه احدهما و كان فى اشهر الحجّ التى يصحّ فيها كلّ منهما فالأولى تجديد كونه للعمره المتمتع بها الى الحجّ و لو شكّ فى الأثناء هل صدرت منه التيه على الوجه الصّحيح او لا لم يلتفت و لو تجدد الشكّ بعد الطواف أنّه نوى الحجّ او العمره جعلها عمره تمتع ان لم يتعين عليه غيره و الّا صرف (7) (8) اليه و الله العالم

## الثانى التليات

### اشاره

الأربع و الأحوط الخمس بان يقول لبيك اللهم لبيك انّ الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك لبيك بحجّه و عمره او بعمره مفرده تامها عليك لبيك بل الأحوط الست كما انّ الأحوط مقارنتها التيه الأحرام بل و لشدّ الازار بل الأحوط تيه للتليه متقدّمه على التقرب بتيه الأحرام و ان كان الأقوى خلاف ذلك كلّه فيجوز تأخيرها عن التيه خاليه عن تيه مستقله لها و لكن يسهل الخطب انّ التيه عندنا الداعى

١- لكن مع السهو لا يبطل حجّه بذلك ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- بل التلفظ مستحبّ كما مرّ صدر مدّ ظلّه العالى

٣- على اطلاقه ممنوع صدر مدّ ظلّه

٤- فى هذا الحكم اشكال ظم طبا دام ظلّه

٥- على اشكال فيهما صدر دام ظلّه العالى

٦- فيه اشكال بل الصّحه فى بعض الصور لا يخلو عن قوه ظم طبا مدّ ظلّه

٧- مشكل صدر مدّ ظلّه

٨- فيه اشكال ظم طبا مدّ ظلّه

و هو مستمرّ موجود و ليلبّ سرّاً (١) في ميقات المدينة و ليظهر بها في البيداء اولاً- يعقد احرام عمره التمتع و حجّه و عمره الأفراد و حجّه الّا بها بمعنى أنّه لا اثم عليه و لا كفّاره في محرّمات الأحرام عليه قبلها و ان نواه و تهيّأ له بفعل مستحباته و أمّا

### القارن

فيتخيّر في العقد بينها و بين الأشعار المختصّ بالبدن و التقليد المشترك بينها و بين غيرها من انواع الهدى بل الأولى الجمع بينهما في البدن كما أنّ الأحوط العقد بالتلبّيه أيضا مضافا اليهما و تجب التلبّيه في نفسها على القارن و ان لم يتعيّن عليه عقد الا-حرام بها و لا تجزى الترجمة عنها مع التمكن بل تجب فيها مراعاة الواجب في التحو و الصّيرف نعم الأخرس يعقد بها قلبه و يشير (٢) الى معناها باصبعه و لسانه نحو ما يبرزه من مقاصده و الأحوط له مع ذلك الاستنابه بل لعلّه متعيّن في الأخرس الّذى يتعدّر عليه الإشارة لعدم امكان فهم المعنى بالصّيمم و نحوه اذ هو كالصّبي يلبي عنه ح و الأولى مع ذلك الجمع كما أنّ الأولى (٣) (٤) في العجمي الّذى لا- يتمكن منها و لو بالتعلّم الجمع بين الترجمة و التّيابه و احوط من ذلك تلفظه بما يستطيع منها بل الظاهر تعينه اذا تمكّن منها و لو ملحونه او مبدلا فيها بعض الحروف كما في الصّلاه و صورتها الواجبه على الأصحّ لتيك اللهم لتيك لتيك لا- شريك لك لتيك و الأحوط اضافته أنّ الحمد و التّعمة لك و الملك لا شريك لك الى ذلك و احوط منه الجمع بين العقد بالصّوره المزبوره و بين العقد بقول لتيك اللهم لتيك لتيك أنّ الحمد و التّعمة لك و الملك لا شريك لك لتيك و احوط منه اعاده هذا القول مقدّما مع ذلك فيه لفظه و الملك (٥) على لفظه لك و ينبغي ملاحظه المأثور و منه لتيك اللهم لتيك لتيك لا شريك لك لتيك أنّ الحمد و التّعمة لك و الملك لا شريك لك ذا المعارج لتيك لتيك لتيك داعيا الى دار السّلام لتيك غفّار الدّنوب لتيك لتيك اهل التلبّيه لتيك لتيك ذا الجلال و و الأكرام لتيك مرهوبا و مرغوبا إليك لتيك لتيك تبدئ و المعاد إليك لتيك لتيك كشاف الكرب العظام لتيك لتيك عبدك و ابن عبدك لتيك لتيك يا كريم لتيك كما أنّه ينبغي الاكثار من خصوص لتيك ذا المعارج و ينبغي للمتمتّع ان يقول لتيك بعمره و حجّه تمامها عليك و لو عقد نيته و ليس ثوبه ثمّ لم يلبّ و فعل ما لا

١- في تحصيل الأفضل فيجوز الاكتفاء بأحدهما ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- بل الى لفظها ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- بل الأحوط صدر مدّ ظلّه

٤- بل الأحوط في العجمي الجمع ظم طبا دام ظلّه

٥- و احوط من ذلك اعادته مع زياده لفظه لك قبل لفظ الملك و بعده ظم طبا مدّ ظلّه

يحلّ للمحرم فعله لم يلزمه بذلك كفّاره اذا كان متمتعا او مفردا في حجّ او عمره و كذا لو كان قارنا و لم يشعر و لم يقلّد و لم يلبّ بل لا يجب عليه استيناف التّيه لو اراد العقد و ان كان هو الأحوط (١) (٢) نعم لو اراد ابطال التّيه برفع اليد من اصل الأحرام

احتيج الى تجديدها و الأولى الطَّهارة حال التَّلبيه و الثَّاني بغير تخلُّل كلام الَّا ردَّ السَّلام و الصَّلاه (٣) على النَّبِيِّ ص و لو نسي التَّلبيه فى محلِّها اتى بها حال ذكرها اذا لم يتمكَّن من الرَّجوع الى الميقات و الَّا رجع اليه بل الظَّاهر عدم كَفَّاره عليه لما فعله من منافيات الأحرام عمدا لما عرفته من عدم انعقاده بدونها

### الثالث لبس ثوبى الأحرام

مع الاختيار بعد نزع جميع ما يجب على المحرم اجتنابه قبل عقده الأحرام يأتزر باحدهما كيف شاء و ان كان الأولى (٤) (٥) عدم عقده فى عنقه بل مطلقا و لو بعضه ببعض بل و عدم غرزه بابه و نحوها بل يغرزه بنفسه و يرتدى بالآخر او يتوشَّح به او غيرهما من الهيئات و ان كان الأولى احدهما كما انَّ الأولى (٦) (٧) الارتداء منهما و المدار على صدق مسَّاهما و ان كان الأولى (٨) كون الإزار ممَّا يستر السَّيره و الرِّكبه و الرِّداء ممَّا يستر المنكبين كما انَّ الأولى (٩) عدم عقد الرِّداء أيضا بل هو اشدَّ (١٠) مرجوحته من عقد الإزار و لا يجوز الأتزار ببعض الثوب الطويل و الارتداء بالباقي مع التمكن من التَّعدّد على الأحوط و الأقوى كما انَّ الأحوط (١١) (١٢) تجديد التَّيه و التَّلبيه لو فعلهما قبل لبسهما و ان كان الأقوى صحَّه الأحرام مع ذلك و ان اثم و لو احرم ناسيا او جاهلا فى قميص نزعه و لا يجب عليه شقّه بخلاف ما لو لبسه بعد احرامه بل لعلَّ العالم العامد كذلك أيضا و ان كان الاحتياط لا ينبغى تركه و الأحوط ان لم يكن اقوى ملاحظه التَّيه فى اللبس فيقول مثلا البس ثوبى الأحرام لعمره التَّمتع الى الحجاج حجاج الإسلام لوجوبه قربه الى الله تعالى بل الأحوط ملاحظتها كك فى التَّرع و ان كان الأقوى خلافه و لا يجب استدامه لبس ثوبى احرامه ما دام محرما بل له ابدا لهما و غسلهما من وسخ و نجاسه نعم يكره له بيعهما و يستحبّ له لبسهما فى الطَّواف و تجوز الزَّياده على الثَّوبين فى ابتداء الأحرام او فى اثنائهما اختيارا فضلا عن اتقاء الحرّ و البرد و لو اضطرَّ المحرم الى لبس القباء فى ابتداء احرامه او فى الأثناء و لو لعدم رداء اجاز لبسه من غير فديه (١٣) بان يجعل اعلاه

- ١- لا يترك صدر دام ظله العالى
- ٢- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا مد ظله
- ٣- يعنى عند الفراغ منها ظم طبا دام ظله العالى
- ٤- بل الأحوط صدر دام ظله العالى
- ٥- بل الأحوط عدم عقده خصوصا فى عنقه و كذا غرره و وزره ظم طبا مد ظله
- ٦- بل الأحوط الارتداء ظم طبا دام ظله
- ٧- بل الأحوط صدر مد ظله العالى
- ٨- بل الأحوط ظم طبا مد ظله
- ٩- بل الأحوط صدر دام ظله العالى
- ١٠- الأشديه غير معلومه و لكن لا يترك الاحتياط ظم طبا مد ظله
- ١١- لا يترك صدر دام ظله العالى
- ١٢- لا يترك الاحتياط بالتجديد خصوصا العامد ظم طبا مد ظله
- ١٣- الأحوط الفديه ظم طبا مد ظله



اسفله بل الأولى (١) (٢) مع ذلك جعل ظاهره باطنا بل الظاهر وجوب لبسه عليه عوض الرداء بل الظاهر جواز لبس غير القباء كالقميص ونحوه كك فيطرحة على عنقه عوض الرداء بعد ان ينكسه ولو لم يكن له الا رداء اتزر به و لبس القباء مثلا منكوسا عوض الرداء ولو لم يكن معه ازار جاز له بل وجب عليه لبس السراويل عوضا عنه من غير فديه (٣) (٤) و لا يجب عليه فتقه و ان كان هو الأحوط و يجب في الثوبين حال الأحرام بهما كونهما مما تجوز الصلاه فيهما فلا يجوز في النجسين نجاسه لا يعفى (٥) عنها و لا في المنسوجين من صوف ما لا يؤكل لحمه و لا في المغصوب و لا في الحرير و لا في المذهب و لا في غير ذلك مما لا تجوز الصلاه فيه و لكن لا يبطل (٦) (٧) الأحرام و إنما ياثم به بل الأولى اجتناب ذلك في الاستدामه و اولى منه ازاله النجاسه عن البدن أيضا ابتداء و استدামه و لا يجب شىء من ذلك كما ان الأولى ملاحظه صدق الثوب فلا يحرم بالمتخذ من جلد ما يؤكل لحمه و نحوه مما لا يسمى ثوبا و ان كان الأقوى جوازه مع فرض خلوه عن موانع الاحرام كما ان الأقوى جوازه في المتخذ من النبات و نحوه مما لا يعتاد اتخاذ الثياب منه و ان كان الأولى أيضا اجتنابه و الأقوى جوازه الاحرام في الحرير المحض للنساء و ان كان مكروها بل الأحوط (٨) (٩) لهن اجتنابه كالرجال كما ان الأقوى عدم وجوب لبس ثوبى الأحرام لهن و ان كان هو الأولى أيضا بل فى خبر الدعائم بتجرد المحرمه فى ثوبين ابيضين و ان كان هو محمولا على التدب و الله العالم و لا يجوز لمن احرم بنسك ان ينشئ احراما اخر لغيره حتى يكمل افعال ما يحرم له فان فعل كان احرامه (١٠) (١١) باطلا و ان كان ناسيا بل هو اثم مع العلم و العمد نعم لو احرم متمعا و دخل مكه و طاف و سعى و احرم بالحج قبل التقصير ناسيا كانت عمرته صحيحه و حجه صحيحا و يستحب له الفداء بشاه بل هو الأحوط (١٢) و ان فعل ذلك عامدا بطلت متعته و صار حجه افراد على الأصح و الأحوط تجديد احرام الحج الأفراد و لا يجزيه ذلك من فرضه الذى هو التمتع و احوط (١٣) (١٤) من ذلك ان يقصر و ينشئ احراما لحج التمتع ثم يستأنفه من قابل

### المبحث الرابع فى المواقيت

#### اشاره

اي المواضع المعينه للإحرام منها على وجه لا يجوز قبلها و لا بعدها مع الاختيار من غير فرق بين الحاج و المعتمر مطلقا نعم من اراد العمره فى رجب و خشى فوات احرامها ان احرى الى الميقات جاز له الأحرام قبلها

١- بل الأحوط صدر دام ظلّه العالى

٢- بل الأحوط ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- الأحوط الفديه فى المقامين صدر مدّ ظلّه العالى

٤- الأحوط الفديه ظم طبا مدّ ظلّه

٥- الأولى و الأحوط الاجتناب هما عمّا يعفى فى الصلاه صدر مدّ ظلّه العالى

٦- محتاج الى المراجع صدر دام ظلّه

٧- بناء على عدم شرطيه لبس الثوبين للإحرام و تعبدية وجوبه ظم طبا دام ظلّه العالى

٨- لا يترك هذا الاحتياط حتى فى الاستدامه أيضا ظم طبا دام ظلّه

٩- هذا الاحتياط لا يترك صدر دام ظلّه

١٠- يعنى الثانى صدر مدّ ظلّه العالى

١١- يعنى الاحرام الثانى ظلم طبا دام ظلّه

١٢- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا مدّ ظلّه العالى

١٣- فيه تأمل صدر دام ظلّه

١٤- فى كونه أحوط اشكال ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ١١١

و كذا من نذر احرام عمره مفرده او حجّا فى اشهره و لو تمتّعا من غيرها احرم منه على الأصحّ و الأحوط اعتبار الميقات أيضا و الأقوى عدم الحاق العهد و اليمين بذلك

### احدها العقيق لأهل العراق

و من يمرّ عليه من غيرهم و افضله أوّله و هو المسلخ ثمّ وسطه غمره ثمّ آخره ذات عرق و الأحوط (١) عدم تأخر الأحرام اليه الّا لتقيّه او مرض و ان كان الأقوى (٢) خلافة و يجوز له الأ-حرام من الأوّل فى حال التقيّه سرّا و يبقى على ثيابه الى ذات عرق فيظهره و يكون ذلك جمعا بين الفضل و التّقيه و يكفى فى (٣) معرفه هذا الوقت و غيره اخبار الأعراب (٤) عنه

### ثانيها ذو الحليفة

و الأحوط ان لم يكن اقوى خصوص مسجد الشّجره منه المعروف الان و الجنب و الحائض و النّفساء لا يحرمون منه الّا مجتازين و مع تعدّد الاجتياز يحرمون من خارجه مميّا حاذاه و لو تمكّنوا من الانتظار للطّهارة انتظروا و يقوم التّيمّم مقام الماء مع تحقّق موضوعه بانقطاع الحيض و عدم الماء و ينبغى ملاحظه وجوه الاحتياط فى ذلك و يرخّص للمريض و الضّعيف الأحرام من الجحفة الّتى هى ميقات لأهل الشّام و مصر و غيرهم ممّن لم يمرّ بذى الحليفة و لو خرج المنى فى طريق لا- يمرّ به على ذى الحليفة و يوصله الى الجحفة جاز له الأ-حرام ابتداء منها و كذا العقيق و ان كان الأوّل لمن دخل المدينة ان لا يحرم الّا من ميقاتها بل يكره له خلافه و لو مرّ المدنى بذى الحليفة فلم يحرم حتّى دخل الى الجحفة اثم و صحّ احرامه منها و الأحوط العود الى ذى الحليفة

### ثالثها الجحفة

لمن عرفت

**رابعها يللم**

لأهل اليمن

**خامسها قرن المنازل**

لأهل الطائف

**سادسها منزل من كان منزله اقرب الى مكه من الميقات**

من غير فرق بين العمره المفرده و حجّ الأفراد و أهل مكّه يحرمون منها ألما انّ ذلك كلّه رخصه و ألما فالأفضل الأـحرام من الميقات بل الأحوط للمجاور الذى انتقل فرضه الى اهل مكّه الأـحرام من الجعرانه

**سابعها مكّه**

لمن حجّ متمتعا و الأفضل (٥) المسجد و افضله المقام و اما التّنعيم و الجعرانه و الحديبيه فالظاهر أنّها اماكن مخصوصه لأدنى الحلّ ألذى هو وقت للعمره و ان اختلفت بالقرب و البعد و الأقوى و الأحوط الاحرام بالصّبيان من الميقات و ان رخص فى لبس المخيط خاصّه الى فتح فيجرّدون ح و يجنّهم الوليّ ما يجب على

١- هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٢- فيه تأمل صدر دام ظلّه العالى

٣- مع عدم امكان حصول العلم و ما فى حكمه صدر دام ظلّه

٤- البالغ حدّ الشيعاء ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٥- قد مرّ أنّه أحوط صدر مدّ ظلّه العالى

ص: ١١٢

المحرم اجتنابه و يفعل عنهم كلّ ما يعجزون عنه من تلبيه و طواف و سعى و غير ذلك و تجب الكفّاره و الفداء عليه من ماله بفعل الصّبي ما يوجبهما عمدا و سهوا او عمدا على الأصحّ (١) و يجب عليه الهدى فى التمتع أيضا فان عجز صام او امر الصّبي بالصّوم و كلّ من حجّ على ميقات كالشّامى و العراقى يمرّ بذى الحليفه يجب عليه احرامه منه و ان لم يكن من اهله و لو حجّ

على غير ميقات كفته المسامته له في بزّ او بحر علما فان لم يتيسّر كفاه الظنّ و لو تبين فساد ظنّه بتقدّم الأحرام و كان لم (٢) يتجاوز اعداد بل و كذا يعود مع الإمكان لو ظهر التأخر و لو لم يعرف حذو الميقات لا علما و لا ظنا احرم من بعد بحيث تيقن أنّه لم يجاوز الميقات الا محرما و يكفي استمرار التيه التي هي الدّاعي عندنا في مواضع الاحتمال و الظاهر احاطه المواقيت بالحرم فلا تتعدّح المسامته نعم الأحوط له ان لا يسلك طريقا لا يمرّ فيه بميقات و ان كان الأقوى خلافه هذا و قد عرفت سابقا أنّه لا يجوز الأحرام قبل الميقات الا لمن سمعت و لا يجزيه المرور عليه لو فعل الا مع تجديد التيه و التلبيه و كذا لا يجوز التأخير عنه اختيارا حتّى لو كان مريضا متمكّنا من التيه و التلبيه احرم منه كك و ان لم يتمكّن من التجرد فاذا زال العذر تجردح و لا يجب عليه العود الى الميقات على الأصحّ و ان تمكّن نعم لو كان له عذر عن اصل إنشاء الأحرام كالنسيان و الجهل او لم يرد النسك ثمّ زال المانع او بدا له اراده النسك عاد الى الميقات ان لم يكن امامه ميقات اخر و الا احرم منه على الأصحّ و ان كان الأحوط (٣) العود الى الميقات الأوّل فان تعذّر و لو لضيق الوقت و لم يكن ميقات اخر احرم حيث زال العذر اذا لم يكن قد دخل الحرم و الا خرج منه و احرم فان لم يتمكّن احرم حيثما زال (٤) و لو في مكّه و الأحوط ان لم يكن اقوى في الحائض التي لم تحرم من الميقات للجهل حتّى دخلت مكّه و تعذّر عليها العود الى الميقات الأحرام ممّا تعذّر عليه بعد الخروج من الحرم من المسافه بقدر ما لا يفوتها الحجّ معه و كذا حكم المقيم بمكّه ممن فرضه التمتع بالنسبه الى الأحرام من الميقات مع التمكّن و عدمه على حسبما عرفت و لو اخر الأحرام عن الميقات عالما عامدا و لم يكن امامه ميقات اخر لم يصحّ احرامه للحجّ حتّى يعود الى الميقات فلو تعذّر لم يصحّ (٥) احرامه و بطل حجّه و وجب عليه قضاؤه ان كان مستطيعا بل و ان لم يكن مستطيعا (٦) نعم

- ١- في وجوبهما فيما يوجبهما عمدا اشكال و ان كان أحوط ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٢- و ان تجاوز يعود مع الامكان ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٣- لا يترك هذا الاحتياط مع التمكّن صدر دام ظلّه
- ٤- و الأحوط الى ما يقدر كالحائض ظم طبا مدّ ظلّه
- ٥- و الأحوط الاحرام من حيث و امكن و اتمام الحجّ ثم قضاؤه ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٦- محلّ اشكال ظم طبا دام ظلّه العالى

ص: ١١٣

لو لم يأت بالنسك اصلا و ان دخل الحرم و لم يكن مستطيعا لا قضاء عليه و ان اثم بترك الأحرام بالمرور على الميقات الا انّ الأحوط لمن دخل الحرم القضاء و لو كان النسك العدى ترك الأحرام له من الميقات عمره مفرده فالأقوى الأحرام لها من ادنى الحلّ و ان اثم بتركه الأحرام عند مروره بالميقات و الأحوط الأحرام من الميقات العدى مرّ به و لو نسي المتمتع الأحرام للحجّ بمكّه فذكر احرمه حين ذكر اذا لم يتمكّن من الرجوع الى مكّه بل لو كان في عرفات بل المشعر احرم في محلّه و صحّ حجّه على الأقوى و كذا لو جهل و لو احرم بحجّ التمتع من غير مكّه عالما عامدا لم يجزه و ان دخل مكّه باحرامه و وجب عليه استينافه فيها بل لا يجزيه الأحرام من غيرها في حال التعذّر أيضا نعم لو نسي الأحرام منها و احرم من غيرها في حال عدم تمكّنه (١) من الرجوع اليها لو كان متذكّرا يقوى الصّحه و الاقوى عدم سقوط الدّم من غير فرق بين احرامه في ميقات العمره او مرّ عليه و هو محرم بالحجّ و الله العالم

و هي امور

### احدها صيد الحيوان البري

الممتنع بالأصالة و لو غير مأكول اللحم و ان تاهل بالعارض عدا السباع اذا ارادته بل و سباع الطير مع ايدائهن حمام الحرم مثلا و الإشاره اليه و الدلاله عليه و غيرهما من انواع الإعانه و الأغلال عليه و اكله و ان ذبحه المحلل او صاده و ذبحه بل مطلق تذكيره و لو بالاصطياد بل الأقوى و الأحوط كونه ح ميته يحرم على كل احد اكله و الصيلاه في جلده و غير ذلك من احكام الميتة كالمذبوح في الحرم و لو كان الذابح محلا نعم الظاهر اختصاص الحكم بما اذا كانت الإشاره و الدلاله و نحوهما حتى الضحك و التطلع اليه لإيراده صيده اميا لو دل المحرم عليه من لا- يستطيع صيده او من لا- يريده فلا باس و البيض و الفرخ كالأصل في الحرمه على المحرم اكله- و اتلافا مباشره و دلالة و اعانه و لو اثم و اخذه او كسره لم يحرم على المحلل في الحل و ان كان الأحوط أيضا اجتنابه و الجراد في معنى الصييد البري كغيره مميا يبيض و يفرخ في البر و ان ارتزق في الماء أيضا بخلاف ما يبيض و يفرخ في البحر و ان ارتزق في البر أيضا فإنه من صيد البحر الذي لا باس بصيده و اكله نعم يعتبر صدق كونه صيد بحر بل الأولى اعتبار كونه مميا يعيش في الماء مضافا الى بيضه و فرخه فيه بل

١- بل و كذا في حال تمكنه على الفرض اذا لم يذكر الا بعد الاتمام ظم طبا مد ظله العالى

ص: ١١٤

الأولى اجتناب ما يبيض و يفرخ في الاجام في حوالى الماء لا فى الماء نفسه كما ان الأحوط و الأقوى اجتناب كلما لا يعلم انه برى او بحرى و لا باس بصيد الدجاج الحبشى المسمى بالسندى و الغرغر من غير فرق بين الوحشى و الإنسى منه و لا بالنعم و ان توخشت و امتنعت كما انه لا فرق فى الصييد المحرم بين المملوك منه و المباح و ان وجبت القيمة فى الأول لمالكة مع الجزاء و لا بين قتله و كسر قرنه و يده مثلا و المدار فى التولد بين ما يجوز صيده و ما لا يجوز على الاسم بل هو كك حتى فى المتفقين و لو انتفى عنه الاسمان و كان له اسم اخر دخل به فيما امتنع جنسه بالأصالة حرم و لو لم يعهد له جنس و كان تمنعا فالظاهر حرمته بل الأحوط ان لم يكن اقوى حرمة و ان لم يكن ممتنعا كغيره من الدواب و ان لم يسم صيدا الا ما استثنى و الله العالم

### الثانى الجماع

للمحلل له جماعه قبل الأحرام فضلا عن المحرم

## الثالث عقد النكاح

و لو منقطعاً له او لغيره بولايه او وكاله بل و فضول بل الأولى و الأحوط (١) اجتناب التحليل و ان كان الأقوى (٢) خلافه كما أنه لا- باس بتملكك الجوارى و لو للتسرى و اجازة الفضولى حال الاحرام كالمباشره لو وقعت منه حال الأحرام أيضا بل لا تؤثر لو وقعت منه بعد الحل للعقل الواقع فضولا حال الأحرام على الكشف على ما هو الأصح كما لا تؤثر اجازة الغير للعقد الصادر من المحرم فضولا- نعم لا يبعد تأثيرها (٣) حال الأحرام للعقد الواقع حال الإحلال بناء على الكشف مع انّ الاحوط و الأولى (٤) خلافه كما أنه يصحّ العقد من الوكيل و لو حال الأحرام اذا كان قد اوقعه فى حال الإحلال منها و كذا يجوز للمحرم مراجعته المطلقة و مفارقه النساء بطلاق و نحوها بل الأصحّ جواز (٥) (٦) خطبه النساء للمحرم و ان كره بل الظاهر الكراهية و ان كانت لغيره من المحلّين

## الرابع شهادة عقد النكاح

للمحلّين و المحرمين و المفترقين لإيراده اقامتها بل مطلقا على الأحوط و الأقوى كما انّ الأحوط ان لم يكن اقوى اجتناب اقامتها عليه اذا تحمّلها محرما بل و محلاً على الأحوط نعم لو خاف المحرم من ترك اقامتها وقوع الزنا فالأحوط السّعى فى التأخير الى الإحلال

## الخامس تقبيل النساء او الاماء بشهوه

بل الأحوط و الأقوى عدمه مطلقا اذا كان المراد منه الاستمتاع و الالتذاذ نعم لا بأس بتقبيل الأم

- ١- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٢- مشكل صدر دام ظلّه العالى
- ٣- ما يتعلّق بالفضولى هنا كلها بعيد صدر مدّ ظلّه العالى
- ٤- الأحوط مراعاة الاحتياط ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٥- و الترك أحوط صدر مدّ ظلّه العالى
- ٦- الأحوط الترك ظم طبا دام ظلّه العالى

ص: ١١٥

و نحوها رقه و رحمه

## السادس النظر إليهنّ بشهوه

كالضمّ و اللّمس و نحو ذلك بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدمه أيضا اذا كان المراد به الاستمتاع و الالتذاذ نعم لا بأس به بدون ذلك و ان نعّبه الالتذاذ اذا لم يكن مقصودا له

## السابع الاستمناء

بمعنى خروج المنى منه بملاعبه او خضخضه بل او تخيّل و نحو ذلك ممّا يكون سببا لمثله فلو سبقه المنى من دون الاستمناء لم يكن عليه شىء كما لا كفّاره عليه بالمقدمات مع عدم خروج منى و ان اثم بذلك بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم التلذذ بتخيّل و نحوه ممّا يدخل تحت الاختيار و لو بالامرأه و نحوها ممّا هو حلال له قبل الأحرام و المرأه كالرجل فى جميع الأحكام المزبوره فلو كانت محرمة و الرجل محلّما لم يجز لها التلذذ بزوجهها بنظر او لمس او تقييل فضلا عن غير ذلك بل يكره لها الخطبه أيضا مثله

## الثامن الطيب

كدهن الورد و القرنفل و غيرهما من الأدهان بل و المسك و الزعفران و العود و الكافور و الورد و قصب الذريره و غيرها ممّا هو طيب عرفا و يتطيّب به عادة استعمالا بالتطيّب به بوضع على البدن او اللباس او حمل له او يتبخّر به او غير ذلك بل و بالأكل و الاحتقال و الاحتقان و السعوط بل و التداوى به بوضعه على الجرح مع عدم الضروره و نحو ذلك بل يحرم عليه شمّ الطيب لو كان عند غيره فيجب عليه امسك انفه عنه و من ذلك لو اجتاز فى موضع يباع فيه الطيب او جلس عند متطيّب مثلا فانّ ذلك جائز له مع عدم اكتساب بدنه او ثوبه من ريحه لكن ليمسك انفه على الأقوى و الأحوط حتّى فيما بين الصّيفاء (1) و المروه اذا جاء ريح الطيب من العطّارين و كذا لو اراد بيعه او شراؤه او نحو ذلك بخلاف الزائحه الكريهه فانّه يحرم عليه مسك الأنف عنها على الأحوط ان لم يكن اقوى و فاقد حاسيته الشمّ يسقط عنه ذلك و يجب عليه ازاله ما اصابه منه قهرا فورا بل الأحوط ان لم يكن اقوى عدم مباشره ازالته ببدنه بل يأمر الحلال بغسله او يزيله بآله خارجه عنه بل لو كان معه ماء لا يكفيه لغسل الثوب و الطّهارة و لم يمكن قطع رائحه الطيب بشىء غير الماء فالأحوط صرفه فى غسله و يتيمّم للطّهارة بل و كذا النجاسه و ان كان يقوى التّخيير حتّى فى الأوّل نعم لا بأس باكل ذى الزائحه الطيبه كالتّفاح

١- على الأحوط ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ١١٦

و غيره ممّا هو مطعوم كما لا بأس بشمّ (1) (2) الزياحين و غيرها ممّا هو ليس من الطيب عرفا و ان كان ذا ريح طيبه بل لا بأس بشمّ خلوق الكعبه بل و علوق شىء منه فى ثيابه و المراد به طيب مخصوص لكن يقوى الحاق غيره ممّا تطيب به حتّى الزعفران و التّجمير و لكن الأحوط خلافه كما لا بأس باستعمال الطيب فى حال الضروره كالتداوى و نحوه نعم ينبغى الاقتصار على مقدارها التّى قد تكون فى الأكل و الاستعمال دون الشمّ و بالعكس و لا فرق فى حرمة الطيب على المحرم بين استعماله نفسه او

مزجه بغيره نعم لو استهلك لم يكن باكله و استعماله باس بل يحرم عليه مع تضييق وجوب الاحرام استعماله قبله على وجه يبقى اثره بعد الاحرام على الاصح كما يحرم على المحرم على الاصح و الاحوط مطلق الاذهان بالزيت و السمن و نحوهما و ان لم يكن فيه طيب اختيارا اما مع الضروره كتشقق اليد و الجرح و الدمل و لا باس باستعماله دواء لها بل الاولى ترك استعماله حال الاختيار قبل الاحرام اذا كان يبقى اثره بعده و الله العالم

### التاسع لبس المخيط اختيارا للرجال

و ان لم يكن ضامًا للبدن على الاصح عدا ما عرفت و تعرف بل الاحوط ذلك و ان قلت الخياطه كما ان الاحوط و الاقوى حرمه لبس ما يسمي قميصا و قباء و سراويل و نحوها و ان لم تكن مخيطه كالدرع المنسوج و المعقود و المصق بعضه ببعض و نحو ذلك مثل جبه اللبد و نحوها اما اذا لم يكن بهيئه شىء منها و كان ملبدا او ملصقا بعضه ببعض و لا خياطه فيه فالاحوط اجتنابه و ان كان يقوى جواز لبس المحرم له الا انه لا يكتفى (٣) بغير المنسوج فى ثوبى الاحرام و لا يحرم غير اللبس من المخيط فلا باس بنقله و افتراشه بل و التدثر به و ان كان الاحوط خلافه كما ان الاحوط اجتناب التوشح منه فيه و احوط من ذلك اجتناب ما يستعمل الكف نزول الريح فى الأنثيين من المخيط المسمى فى الفارسيه بالفتق بند مع عدم الضروره و الفداء بشاه معها و ان لم يكن هو من اللباس المعتاد المخيط المذى هو نحو الأشياء المزبوره و لذا يقوى الجواز اذ هو اشبه شىء بالمنطقه التى لا باس بلبسها للمحرم سيما اذا كان فيها الاستيثاق لنفقتة و كذا الهيمان الذى فيه على بطنه و ان عقد بعض سيوره ببعض الا ان الاولى عدم العقد مع عدم الحاجه اليه بل يقوى جواز شد العمامه على بطنه و لو

١- و الاحوط الترك صدر دام ظلّه العالى

٢- الاحوط الترك شم الرياحين ظم طبا مدّ ظلّه

٣- الاقوى جواز الاكتفاء كما سبق فى المتن ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ١١٧

بقصد ان يعصب بها الازار و لكن الاحوط خلافه كما ان الاحوط (١) (٢) اجتناب عقد الرداء و تخليله و زرّه و ان كان الاقوى الجواز كالازار هذا كله فى الرجال و اما النساء فلا باس بلبسهنّ المخيط على الاصح بل و كذا الخنثى المشكل (٣) من غير فرق بين القميص و السراويل و غيرهما بل ينبغى القطع يجوز لبس الحائض منهنّ الغلاله اى الثوب التى تلبسه تحت ثيابها لاتقاء الدم نعم يحرم عليهنّ القفازان خاصه و ان كان الاحوط الحاق البرقع به و لكن الاقوى خلافه و يجوز لبس السراويل للرجل اذا لم يكن معه ازار و لا يجب عليه فتقها كلا و لا بعضا كما لا يجب عليه بذلك (٤) فديه و يجوز له أيضا لبس الطيلسان و ان كان له ازار او ان كان الاولى له نزع ازاره كما ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم زرّه ان لم ينزعها و كذا يجوز له لبس التعلين بل قد سمعت سابقا جواز لبس القباء له مقلوبا غير خارج يديه من كمّه مع عدم الرداء و الله العالم

### العاشر لبس الخفّ و الجورب و الشمشك اختيارا



بل كل لباس يستر تمام ظهر القدم على الأحوط ان لم يكن اقوى و ان لم يكن مخيطا بل الأحوط اجتناب النساء ذلك نعم يعتبر فيه لبس ما يستر تمام ظهر القدم فلا يحرم ستر الجميع فضلا عن البعض بغير اللبس كالجلوس و القاء طرف الإزار و كونه تحت الغطاء فى النوم مثلا- كما لا- يحرم ستر بعضه باللبس و ان كان زائدا على ما يستر بالتعل على الأصح بل لا- يحرم الخف و الجورب مع الضروره من دون فديه على الأصح و يكفى فيها عدم التعلين لبعض الأشخاص فى بعض الأحوال و لا يجب شق (٥) ظهر القدم منه و لا- قطع الساقين حتى يكون اسفل من الكعيبين و ان استحب ذلك بل هو الأحوط و احوط منه الجمع بين الشق و القطع و الأقوى عدم جواز لبسهما فى هذا الحال مع وجود التعلين و اولى بالمنع لبسهما غير ساترين لظهر القدم و لو بطيئهما و نحوه

### الحادى عشر الاكتمال بالسواد بقصد الزينه

بل الأحوط و الأقوى تركه و اجتنابه و ان لم يقصدها من غير فرق بين الرجل و غيره نعم لا- باس به للضروره كما لا- باس بالاكتمال بغيره (٧) اذا لم يكن فيه طيب ذو رائحه كالمسك و الزعفران بل الأولى اجتناب ما فيه ذلك و ان لم يكن فيه رائحه نعم لا باس بذلك مع الاستهلاك

### الثانى عشر النظر فى المرآه للزنيه

بل الأحوط

- ١- هذا الاحتياط لا يترك و كذا فى الازار خصوصا فى الأول و خصوصا فى عنقه ظم طبا
- ٢- لا يترك صدر مدّ ظلّه العالى
- ٣- الأولى الأحوط الحاقها بالذكر ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٤- قد مرّ أنّها أحوط ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٥- الأحوط الشق ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٦- الأحوط ذلك صدر دام ظلّه العالى
- ٧- مع قصد الزينه ظم طبا دام ظلّه

ص: ١١٨

اجتناب ذلك و ان لم يقصدها كما أنّه يستحبّ له التلبيه لو فعل نعم لا باس بما يحكى الوجه مثلا من ماء و غيره من الأجسام الصّقيه بل لا بأس بالنظر فى المرآه اذا لم يكن على الوجه المعتاد فعله للرفاهيه للزنيه

### الثالث عشر الفسوق

و هو الكذب سيّما على الله تعالى و رسوله ص و الأئمّه عليهم السّلام و السّباب و المفاخره بل الأحوط جعل البذاء و اللّفظ القبيح منه بل و جميع المعاصي الّتي نهى المحرم عنها و لا- فرق في حرّمته على المحرم بين الحسّج و عمره التمتع و بين عمره الأفراد و لا يفسد الأحرار لو وقع فيه على الأصحّ و لا كفّاره فيه سوى الاستغفار و يستحبّ ان يتصدّق (١) بشيء و لو كفّا من طعام

## الزابع عشر الجدل

و هو الخصومه المؤكّده بقول لا و الله و بلى و الله و الأقوى و الأحوط الاكتفاء باحدهما نعم لا يكفي (٢) (٣) الحلف بالله بغير ذلك بل و لا بالله مع عدم الخصومه و ان كان هو (٤) (٥) الأحوط و لا يعتبر في المقسوم عليه خصوص لا و بلى بل يكفي فيه العبارة الفارسيّه (٦) (٧) فضلا عن غيرهما في العريّه و لا يعتبر فيه الكذب و لا البغضاء و لا التعدّد (٨) و قول الرّجل لأخيه و الله لا تفعل ذلك مثلا و جوابه و الله لأفعلن لإظهار المودّه و الأكرام و نحوهما ليس جدالا و كذا الحلف بالله تعالى صادقا او لدفع دعوى باطله (٩) او نحو ذلك في غير مقام المجادله (١٠) كما أنّه لا باس به مع الاضطرار اليه و الله العالم

## الخامس عشر القاء القمل عن جسده او شعره او ثيابه

او عن محرم (١١) اخر ككك بل و قتله مباشره او تسيبها بالزّييق و نحوه بل يحرم عليه تمكين (١٢) الغير و ان لم يكن محرما من قتله او القائه بل الظاهر الحاق ما يتكوّن من الجسد من الدّواب به أيضا بل الظاهر الحاق الصّيّان الّذى هو تابع القمل به بل الأحوط اجتناب البرغوث و البقّ خصوصا في الحرم و ان كان الأقوى جواز الدّفْع عنه و كذا يجوز القاء ما لا يتكوّن من جسده من القراد و الحلم و نحوهما عنه بل يجوز له القاء القراد عن البعير بخلاف الحلمه فإنّ الأقوى و الأحوط عدم جواز القائها عنه كما يجوز له نقل القمل مثلا من مكان الى اخر احرز منه بل او مساو له بل او انقص بحيث لا يكون معرضا للسّقوط و ان كان الأحوط الاقتصار على الأوّلين

## السادس عشر لبس الخاتم للزّنيه

على الأحوط و الأصحّ بل هو ككك و ان قصد معها غيرها ضميمة او مستقلا نعم لا باس به للسّنّه او غيرها بل و كذا لو كانا معا العله بل الأولى للمحرم اجتناب

١- بل يستحبّ أن يذبح بقره بل هو الأحوط لدلاله الصّحيحه عليه ظلم طبا مدّ ظلّه العالى

٢- لا يبتعد كفايته الحلف بمطلق اسم الله و لو مثل الرّحمن و الرّحيم و الربّ ظم طبا دام ظلّه

٣- الأحوط ترك الحلف بالله تعالى مط و لو بأسمائه تعالى و جبروته عز اسمه صدر مدّ ظلّه

٤- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا مدّ ظلّه

٥- لا يترك صدر دام ظلّه العالى

٦- بل يكفى الفارسيه فى لفظ الله أيضا ظم طبا مدّ ظلّه

٧- بل و غيرها من اللغات صدر دام ظلّه

٨- و لكن يظهر من جمله من الأخبار ان الصادقه أنّما تكون جدلا اذا كانت ثلاثه نعم فى الكاذبه تكفى الواحده ظم طبا مدّ ظلّه

العالى

٩- الأحوط الاقتصار على مورد الضرر صدر مد ظلّه

١٠- الأحوط ترك مطلق اليمين و لو فى غير مقام الخصومه كما عرفت نعم يجوز لدفع الدعوى الباطله اذا كان فى تركه ضرر

ظم طبا مدّ ظلّه

١١- محلّ اشكال ظم طبا

١٢- ان رجع الى التسيب و الّا فمحلّ اشكال ظم طبا مد ظلّه

ص: ١١٩

كلّ ما ينافى كونه اشعث اغبر و يحرم على المحرمه احداث لبس الحلى للزينه و لو بالمعتاد و غير المشهور كحلى البطن بل الأولى لها اجتناب كلّ ما كان زينته فى نفسه و ان لم تقصده نعم لا بأس بما كان عليها من الحلى قبل الأحرام و لكن لا تظهره للزوج بل و لا لغيره

### السابع عشر ازاله الشعر

قليله او كثيره و لو بعض الشعره عن الرأس او اللحيه او الإبط او غيرها بالحلق او القصّ او التتف او التوره او غيرها نعم لا بأس بها مع الصّروه من قمل او قروح او صداع او حرّ او غير ذلك و الأحوط و الأقوى ترتّب الفديه عليه بذلك من غير فرق بين الأذيه بنفس الشعر او بغيره كالقمل و لكن يزال الشعر مقدّمه له و لو قطع عضوا مثلا- و كان عليه شعر لم يكن عليه فديه و لا يجوز لمحرم ازاله شعر محرم اخر بل و لا محلّ على الأقوى و الأحوط و ان لم يكن عليه فديه و لا بأس بالحكّ المذى لم يعلم زوال الشعر به بل و كذا التسريح و ان كان الأولى التمييز بيده و لو سقطت شعره بمماسه اللحيه مثلا و علم أنّها منسلّه فلا شىء و لو شكّ فى كونها نابته او لا فالأحوط الفديه و ان كان الأقوى عدمها

### الثامن عشر تغطيه الرجل الرأس

المذى حدّه هنا منابت الشعر و لكن يضاف اليه الأذنان دون غيرهما و لا فرق فى الأصحّ و الاحوط بين تخمير الرأس و وضع القناع عليه و ستره بالثوب و بين غير ذلك من افراد التغطيه و ستر الرأس حتّى الطين و الحنّاء بل و حمل المتاع و الطبق و نحو ذلك بل لعلّ منه او بمعناه رمسه فى الماء او غيره من المائعات كما لا فرق بين جميع الرأس و بعضه فى ذلك كلّ نعم لا بأس بعصام القربه اختيارا و افاضه الماء مثلا- عليه و الحكّ له و التوسيد و لو العمامه أمّا التعصيب فالأحوط و الأقوى اختصاصه بالصّروه بل و كذا التلييد بالصّمع و نحوه اذا كان مستلزما لستر بعض الرأس بل الأحوط عدم السّتر باليد و ان كان يقوى جوازه

نعم الظاهر اراده الملاصقه من التغطية فلو رفعه بآله بحيث يستر عن الشمس و لم يصبه لم يكن تغطيه و كان له حكم التظليل هذا كله في الرأس اما الوجه فالأقوى جواز تغطيه جميعه فضلا عن بعضه و ان كان الأحوط العدم بل الأحوط التكفير عن ذلك باطعام مسكين بل الأحوط تيه التكفير اذا اراد التغطية بل يستحب له ذلك كما أنه يكره له ان يجوز بثوبه فوق انفه بل يكره له ان يجوز

ص: ١٢٠

انفه بثوبه من اسفل و لو غطى رأسه ناسيا فذكر القى الغطاء واجبا و جدد التلبيه مستحبا بل هو الأحوط (١) (٢)

### التاسع عشر تغطية الوجه للمرأة

حتى عند اراده النوم على نحو ما سمعته في تغطية الرأس للزجل اذ هي احرامها في وجهها كما ان احرامه في رأسه و لا فرق بين الكل و البعض فيحرم عليها النقاب ح على الأصح و الأحوط و لو تعارض عليها مقدمه الصلاه و الأحرام و لو لتعدّر السيدل فالأقوى التخيير و الأحوط تقديم الصلاه فتسترح بعض الوجه مقدمه لستر الرأس نعم يجوز لها السدل الى النحر فضلا عن الأنف و الفم للستر بل و مطلقا بل الأقوى عدم وجوب التجافى عليها و ان كان هو الأحوط بل الأحوط الفديه بشاه مع التعمد و ان زال لو ازالته بسرعه و الخنثى المشكل تكشف (٣) الرأس و الوجه و لو غطتهما معا وجبت (٤) الكفاره بخلاف تغطيه احدهما

### العشرون التظليل للزجل اختيارا

على رأسه ساترا بان يجلس في محمل مسقوف او كنيسه او عماريه مظلل او نحو ذلك اما المرأة فلا باس كما لا باس بالمضطر الى ذلك لعله فيه او خوف حصولها فيه و الأحوط ان لم يكن اقوى عدم الاكتفاء بمطلق الأذيه التي لا يسقط معها التكليف و ان نوى الكفاره كما ان الأحوط (٥) عدم الاستتار بالثوب و نحوه عن الشمس مثلا على وجه لا يكون على رأسه و ان كان الأقوى جوازه على كراهه و لا فرق في حرمه التظليل المزبور بين الزاكن و الماشى فلا يجوز للماشى التظليل بشمسيه و نحوها نعم يجوز له المشى في ظل المحمل مثلا عند ميل الشمس الى احد جانبيه بل هو جائز للزاكن أيضا اما المشى تحت الحمل او المحمل او نحوهما فهو من التظليل فوق الرأس في الأحوط و الأقوى بخلاف الكون او المشى بل و الركوب تحت ذى الظل المستقر كالخيمه و البناء فان الأقوى جوازه و ان كان الأحوط اجتنابه مع الإمكان حال السير بل يقوى جواز التظليل حال الاستقرار القضاء حاجه و نحوه كما أنه لا اشكال في جواز الجلوس تحت الظل حال النزول فضلا عن النوم و نحوه بل يقوى جواز التظليل بشمسيه و نحوها بعد النزول في المنزل مثلا حال التردد في اموره و حوائجه الا ان الأحوط خلافه و لا بأس بالتظليل على الصبيان و لو زامل الصحيح عيلا او امرأه اختص العليل و المرأة بجواز التظليل و الظاهر

١- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا مدّ ظلّه العالی

٢- لا يترك صدر دام ظلّه العالی

٣- على الأحوط ظم طبا دام ظلّه العالی

٤- ایجابها هنا مع عدم الحكم به فی تخلیه وجه المرأه محلّ اشکال خصوصا مع امکان کون الخنثی طبیعه ثالثه ظم طبا مدّ ظلّه العالی

٥- هذا الاحتیاط لا یترک ظم طبا مدّ ظلّه العالی

ص: ١٢١

عدم صدق الاستظلال بما یبقى من خشب المحمل و نحوه بعد رفع السیقف مثلا و ان كان الافضل رفع الخشب جمیعہ و اللّٰه العالم

### الحادی و العشرون الحجامة

الما مع الحاجه على الأصحّ و الأحوط و يلحق بها الفصد و حکّ الجسد و الزاس المفصی الى الأدماء بل و السواک کک بل الاحوط ان لم یکن اقوی الحاق مطلق الأدماء بل الاحوط الفدیہ بشاه مع الاختیار و احوط من ذلك اطعام مسکین أيضا و ان كان الأقوی عدم وجوب شیء من ذلك مع الاختیار فضلا عن حال الاضطرار المذی ترتفع الحرمة معه أيضا و منه الجرب الموذی له ان لم یحکّه على وجه یسبل الدّم منه و کذا عصر الدّم و ربط الخرقه علیها

### الثانی و العشرون قلع الضرس

و ان لم یدم فی الأحوط و الأقوی (١) الّا مع الأذیة ببقائه بل (٢) الأحوط الفداء بشاه

### الثالث و العشرون قلم الأظفار

او بعضها و لو واحدا بل و لو بعضه بالمقراض او غیره الّا مع الاذیة و لو بانکسار بعضها بل الأحوط اعتبار عدم تحمّلها عادة و من ذلك لو توقّف علاج القرحة مثل على قلمها و اللّٰه العالم

### الرابع و العشرون لبس السلاح او حملة على وجه یعدّ به متسلّحا

لغیر ضروره کخوف عدوّ او سارق او نحوهما على الأصحّ و الأحوط و الظاهر شموله لنحو الدّبوس بل و العصا ذات الرأس مثلا و ان لم تکن ذات نصل و لا محدّده بل الأولى عدم حملة و ان لم یکن على وجه یعده متسلّحا به بل الأولى جعله فی جوالق و نحوها اذا دخل الحرم و ان كان الأقوی الجواز كما أنّ الأولى اجتناب آلات الحرب کالتّرس و نحوه أيضا سیما اللّٰبس و اللّٰه العالم

## الخامس والعشرون وان كان يعتم المحرم والحلال قطع كل شىء نابت فى الحرم

الذى هو يريد فى يريد و لو الشوك بل يحرم عليه النابت فى غير الحرم اذا كان فرعه فيه فضلا عن العكس من غير فرق بين القطع والقلع وغيرهما كما لا فرق بين الورق والأغصان والثمر بل بين الزطب واليابس على الأصح ولا بين ما ينبت لو بقى وغيره بل الأحوط والأقوى اجتناب الفقع الذى هو شىء ينبت فى الارض ويكون له ساق نعم لا بأس بالكمأه فيه كما لا بأس بالغصن المكسور والورق الساقط ونحوهما وان كان بفعل آدمى بل لا بأس بقلع الشجر

١- عدم الحرمة مع الادماء لا يخلو عن قوه ظم طبا دام ظلّه

٢- والأقوى عدم وجوبه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ١٢٢

والحشيش وغيرهما ممّا ينبت فى منزله من الحرم بعد نزوله آياه من غير فرق بين ان ينبت بنفسه و لو بوضع بذر و سقيه او غرس شجره و سقيها او انبت الله تعالى شأنه على الأصح بل لا فرق فى المنزل بين كونه مملوكا له او لا كما لا فرق بين الدار المتخذة من مدر وغيرها بل ولا بين كون الثابت ملكا له او لا كما اذا غصب بذرا او شجره فوضعها فى منزله فى الحرم و سقاها حتى نبتا فانّ له القلع من هذه الحيثية بل لا فرق بين قلعه ذلك بنفسه و بين قلع غيره باعتبار عدم كونه من بنات الحرم الذى يحرم عليه قطعه بل الظاهر جواز قطع ما ينبت و يغرسه بنفسه فى الحرم و ان لم يكن فى ملكه نعم يحرم عليه ما كان نابتا سابقا على اتخاذه المنزل و لا- بأس أيضا بقلع شجر الفواكه و النخل و ان لم تكن بغرس آدمى و الإذخر فضلا عن غير القلع من انواع الإزالة أما عودا المحاله و هى البكره العظيمه فالأحوط ان لم يكن اقوى اجتنب بهما و احوط منه اجتناب عصا الرّاعى أيضا نعم لا بأس ان يترك المحرم فضلا عن غيره ابله او غيرها من الدواب ترغى فى الحرم كيف شاءت كما أنّه لا بأس بالمشى فى ارض الحرم على الوجه المتعارف الذى لا تعمد فيه لقطع شىء من نباته و لا يجوز له الاحتشاش من الحرم لدوابّه و الله العالم

## تنبيهات

### الأول لا يجوز تفصيل المحرم و لا تحنيطه بشىء من الكافور

بل و لا غيره من الطيب و يجرى عليه حكم الغسل التام و ان فقد الكافور

### الثانى كل من يريد الدخول الى مكّه يجب عليه الأحرار لنسك عمره او غيرها

قبل الدخول الى حرّمها و ان كان قاطنا فيها و قد خرج فى حاجه مثلا الى خارج حرّمها الا ان يكون مريضا لا يستطيع ذلك مع انّ المستحبّ الثيبه نعم لو كان الخارج منها لا يتجاوز الحرم لم يجب عليه الأحرار (١) لدخولها و لو امر السيد عبده بدخولها احرم و ان لم يأذن فيه بالخصوص بل لو كان ابقا فالأحوط له الأحرار و لو امره بدخولها و نهاه عن الأحرار لم تجب طاعته كما

انَّ الأَجِيرَ لو اسْتَوْجَرَ على دَخولِها كَكَ مِثْلاً- لم تَصَحَّ و لو كان مَمَّنْ يَتَكَرَّرُ دَخولُه بِحِثِّ يَدْخُلُ في الشَّهْرِ العَذَى خَرَجَ فِيهِ كَالْحَطَّابِ و الحَشَّاشِ و الرَّاعِي و ناقلِ المِيرَةِ و من لَه ضِيعَه يَتَكَرَّرُ دَخولُه و خروجه اليها لم يَجِبَ عليه الأَحْرَامُ بل يَقْوَى جِوَازَ ذَلِكَ لَمَنْ يَتَكَرَّرُ دَخولُه من هؤَلاءِ و لو بَعْدَ الشَّهْرِ أَلَّا انَّ

١- و ان كان هو الأَحْوَطُ ظَمَ طَبَا دَامَ ظَلَّهُ العَالِي

ص: ١٢٣

الأَحْوَطُ (١) (٢) خِلافُه كَمَا انَّ الأَحْوَطَ الأَحْرَامَ لَمَنْ يَدْخُلُها بِقِتَالِ مَبَاحٍ و ان اغْتَفَرَ لَه بَعْضُ تَرْوِكِ الأَحْرَامِ كَحَمْلِ السِّيلَاحِ و تَغْطِيهِ الرِّأْسُ بِالمَغْفَرِ و نَحْوِ ذَلِكَ و جَرَى عَلَيْهِ حَكْمُ المَصْدُودِ لو فَرَضَ عَدَمَ التَّمَكُّنِ من اِتِّمَامِ النَّسَكِ و لو كان قَدْ دَخَلُها مَحْرَمًا بِعَمْرِهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْها فَان عادَ اليها قَبْلَ مَضِيِّ شَهْرٍ من الإِهْلَالِ و الإِحْلالِ و الخُروِجِ جازَ لَه الدَّخُولُ حِلالًا قَطْعًا بل الظَّاهِرُ ذَلِكَ أَيْضًا لو كان بِحِجِّ بِلِ يَقْوَى ذَلِكَ لو كان دَخولُه قَبْلَ مَضِيِّ شَهْرٍ من يَوْمِ الخُروِجِ من دُونَ التَّفَاتِ الى الإِهْلَالِ و الإِحْلالِ بل و لو كان بَعْدَ إِحْلالِهِ من الأَحْرَامِ بِاشْهَرٍ و ان كان الإِحْتِياطُ لا يَنْبَغِي تَرْكُهُ و اللهُ العَالِمُ

### الثَّالِثُ قَدْ عَرَفْتَ سابِقًا ان اِحرام المرأة كاحرام الرجل

أَلَّا فِيمَا اسْتَشْتَبَاهُ من لِبْسِ المَخِيطِ و التَّظْلِيلِ و سِتْرِ الرِّأْسِ و نَحْوِ ذَلِكَ و لو حَضَرَتِ المَرْأَةُ المِيقَاتِ جازَ لَهَا الأَحْرَامُ و لو كانت حائِضًا و لَكِن لا- تَصَلِي صِلاَهَ الأَحْرَامِ و لو تَرَكَتِ الأَحْرَامَ ظَنًّا مِنْها أَنَّهُ لا- يَجُوزُ رَجَعَتِ الى المِيقَاتِ و لو تَعَدَّرَ عَلَيْها ذَلِكَ اِحْرَمَتِ من مَوْضِعِها ان لم تَكُن دَخَلَتِ الحَرَمَ و أَلَّا خَرَجَتِ الى ادْنَى الحَلِّ و الأَحْوَطُ (٣) (٤) خُروِجُها الى ما تَقْدِرُ عَلَيْهِ من الحَلِّ فان تَعَدَّرَ اِحْرَمَتِ من مَوْضِعِ الإِمْكَانِ و لو مَكَّهُ و اللهُ العَالِمُ

### الثَّانِي من افعال العمرة الطَّوَّافِ

#### اشاره

و هو ركن فيها كما أنه ركن في غيرها من النَّسَكِ يَبْطُلُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا نَحْوَ غَيْرِهِ من الأَرْكانِ أَلَّا انَّ المَرادَ من تَرْكِهِ في حِجِّ التَّمَتُّعِ و القِرانِ و الأَفْرادِ عَدَمَ فَعْلِهِ في تَمَامِ ذِي الحِجَّةِ و في عَمْرِهِ التَّمَتُّعِ عَدَمَهُ حَتَّى يَضِيقَ وَقْتُ وَقُوفِ عَرَفَةَ و في عَمْرِهِ المَفْرَدَةِ المَجزُودَةِ الى تَمَامِ العَمْرِ بِلِ و كذا المَجْماعَةُ لِحِجِّ الأَفْرادِ و القِرانِ بِناءِ على عَدَمِ وَجوبِها في سَنَتِها كَمَا هو الأَصَحُّ و أَلَّا فَفِي تَلْكَ السَّيِّئَةِ نَعَمَ الظَّاهِرُ خُروِجِ طَوافِ النِّساءِ عَن ذَلِكَ اذ هو وَاجِبٌ غَيْرُ رُكْنٍ و يَقْوَى عَدَمَ الإِحْتِياجِ الى المَحْلَلِ بَعْدَ فِسادِ النَّسَكِ بِتَعَمُّدِ تَرْكِ الطَّوَّافِ المَعْتَبَرِ فِيهِ مِثْلاً فَان و الأَحْوَطُ التَّحْلُلُ (٥) بِاَفْعالِ العَمْرَةِ و اِحْوَطَ مِنْهُ البَقاءُ على اِحْرَامِهِ مَعَ ذَلِكَ الى ان يَأْتِيَ بِالفِعْلِ الفائِتِ في مَحَلِّهِ و لو في السَّيِّئَةِ الآتِيَةِ و لو نَسِيَ الطَّوَّافِ في الحِجِّ او العَمْرَةِ قِضاَهَ بِنَفْسِهِ و لو بَعْدَ اداءِ المَناسِكِ و انْقِضاءِ الوَقْتِ و الأَحْوَطُ (٦) ان لم يَكُن اقْوَى اِعادَهُ السَّيِّئَةِ مَعَهُ و لو تَعَدَّرَ عَلَيْهِ العُودُ او شَقَّ اسْتِنابَ و يَنْبَغِي لَه ان يَبْعَثَ بِهَدْيٍ بِلِ يَنْبَغِي ان يَكُونَ بَدَنُهُ لو وَاقَعَ بَعْدَ الرُّجُوعِ الى اهلِهِ في

- ١- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٢- لا يترك صدر دام ظلّه العالى
- ٣- لا يترك هذا الاحتياط كما تقدم فى المتن ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٤- لا يترك صدر دام ظلّه العالى
- ٥- لا يترك هذا الاحتياط نعم فى عمره التمتع يمكن العدول الى الحج الأفراد أيضا و ان كان لا يكتفى به اذا كان واجبا ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٦- لا يجب هذا الاحتياط ظم طبا دام ظلّه

ص: ١٢٤

طواف الحجّ و ان كان الأقوى (١) عدم الوجوب نعم هو ككك فى العامد (٢) و لو عن جهل و فى الناسى لو واقع بعد التذكّر كما أنّه ينبغي له تجديد نيّة الأحرام بعمره لو جاء للتّيدارك فيقضى الفاتت قبل الإتيان بافعالها او بعده و ان كان الأقوى الاجتراء بحكم الأحرام الأول و لو شكّ فى المتروك أنّه طواف الحجّ او العمره اعاد واحدا عمّا فى ذمّته و الأحوط اعادتهما و من نسي طواف النّساء حتّى رجع الى اهله لم تحلّ له النّساء حتّى يأتى به بنفسه او نائبه (٣) سواء طاف للوداع او لا و لو تذكر قبل الرجوع الى اهله و لكن كان يتعدّر عليه الرجوع بنفسه او يتعسّر استناب بل لا يبعد ذلك مع عدمها أيضا و ان كان الأحوط (٤) (٥) الرجوع بنفسه سيّما اذا كان بالقرب من مكّه و لا مانع له من الرجوع و لا فرق فى ذلك بين الرّجل و المرأه فيحرم عليها تمكين الرّوج قبل الإتيان به و لو مات و لم يقضه بنفسه او بغيره قضاه عنه وليه وجوبا و يقوى اجزاء فعل الغير عنه و لو تبرّعا و من طاف طواف الحجّ كان بالخيار فى تاخير السّعى الى زمان سابق على صدق اسم الغد و لو قبل الفجر اما التّأخير اليه فغير جائز مع التّمكن و مع عدمه يجوز حتّى يضيق الوقت و يجب على المتمتّع تاخير الطّواف و السّعى للحجّ حتّى يقف بالموقفين و يقضى مناسك منى يوم النّحر و لا يجوز التّعجيل ألا للمريض و المرأه التى تخاف الحيض و الشّيوخ العاجز عن العود و خائف الرّحام و العليل و نحوهم من ذوى الأعذار و يجتري به و ان بان بعد ذلك عدم المانع و الأحوط تجديد التلبيه و كذا يجوز تقديم طواف النّساء قبل الحجّ يوم الترويه مثلا- قبل خروجه الى منى للضروره و لا يجوز تقديم طواف النّساء على السّعى لمتمتع و لا لغيره اختيارا و يجوز تقديمه للضروره و الخوف من الحيض و ان كان لا- ينبغي ترك الاحتياط فيه أيضا و لو بالاستنابه و لو قدّمه ساهيا بل او جاهلا- أجزأ و ان كان الأحوط الإعادته اما العالم العامد فلا يجزيه و يجوز للمفرد و القارن تقديم طواف الحجّ و سعيه اختيارا على الأقوى و الأحوط خلافه و طواف النّساء واجب فى الحجّ بجميع انواعه و فى العمره المفردة أيضا على الأصحّ دون المتمتّع بها و ان كان الأحوط الإتيان به فيها أيضا على كلّ مكلف بل و الصّبيان على معنى حرمة النّساء عليه بعد البلوغ بدونه و كيف كان فى الطّواف بحثان

### الأول فى المستحبّات

- ١- الأحوط البعث حتى العمره أيضا ظم طبا مدّ ظلّه
- ٢- الكفاره فى الجاهل لا تتوقف على مواقعه بل بمجرّد ابطال للنسك بالترك و الأقوى فى العامد العدم و ان كان احوط ظم طبا دام ظلّه



٣- و الأحوط مراعاة الترتيب الآتى ظم طبا دام ظلّه

٤- لا يترك صدر مدّ ظلّه العالى

٥- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا دام ظلّه

ص: ١٢٥

يستحبّ الغسل لدخول الحرم و المشى حافيا حتّى يدخل المسجد فان لم يفعل ذلك عنده فمن فحّ او بثر ميمون او عبد الصّمد و العا ففى منزله و ان كان الأولى له الغسل ثلثا لدخول الحرم و مكّه من احد الثلاثة و دخول المسجد فى منزله او فى غيره و ليكن دخوله الى مكّه من اعلاها من ثنيه كداء بالفتح و المدّ بسكينه و وقار و تواضع و خروجه من ثنيه كذا بالضمّ و القصر متونا باسفل مكّه و ليمضغ الاذخر عند دخول الحرم و مكّه و المسجد سيّما عند تقبيل الحجر فان لم يفعل فليطيب الفم بغيره ممّا لا ينافى الاحرام و ليدخل المسجد من باب بنى شبيهه الّتى صارت الآن فى نفس المسجد بعد ان وسع و ليقف عندها او عند باب المسجد الان قائلا بسم الله و بالله و من الله و الى الله و على ما شاء الله و على ملّه رسول الله ص و خير الأسماء لله و الحمد لله و السّلام على رسول الله السّلام على محمّد بن عبد الله ص السّلام عليك ايّها النّبىّ و رحمه الله و بركاته السّلام على انبياء الله و رسله السّلام على ابراهيم خليل الله الرّحمن السّلام على المرسلين و الحمد لله ربّ العالمين السّلام علينا و على عباد الله الصّالحين اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد و بارك على محمّد و آل محمّد و ارحم محمّدا و آل محمّد كما صلّيت و باركت و ترخّمت على ابراهيم و آل ابراهيم أنّك حميد مجيد اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد عبدك و رسولك و على ابراهيم خليلك و على انبيائك و رسلك و سلّم عليهم و سلام على المرسلين و الحمد لله ربّ العالمين اللهم افتح لى ابواب رحمتك و استعملنى فى طاعتك و مرضاتك و احفظنى بحفظ الأيمان ابدا ما ابقيتنى جلّ ثناء وجهك الحمد لله الّذى جعلنى من وفده و زوّاره و جعلنى ممّن يعمر مساجده و جعلنى ممّن يناجيه اللهم أنّى و عبدك و زائرک فى بيتك و على كلّ ما تىّ حقّ لمن اتاه و زاره و انت خير ما تىّ و اكرم مزور فأسألك يا الله يا رحمان و بأنّك انت الله لا إله الا انت وحدك لا شريك لك و بأنّك واحد احد صمد لم تلد و لم تولد و لم يكن لك كفوا احد و أنّ محمّدا عبدك و رسولك ص و على أهل بيته يا جواد يا كريم يا ماجد يا جبار يا كريم أسألك ان تجعل تحفتك اىّ من زيارتى اياك أوّل شىء ان تعطينى فكاك رقبتى من النّار اللهم فكّ رقبتى من النّار تقولها ثلثا و اوسع علىّ من رزقك الحلال الطيب و ادرء عني شرّ شياطين

ص: ١٢٦

الجنّ و الأئس و شرّ فسقه العرب و العجم ثمّ ادخل و ارفع يديك و استقبل البيت و قل اللهم أنّى أسألك فى مقامى هذا فى أوّل مناسكى ان تقبل توبتى و ان تتجاوز عن خطيئتى و تضع عنيّ و زرى الحمد لله الّذى بلغنى بيته الحرام اللهم أنّى اشهد أنّ هذا بيتك الحرام الّذى جعلته مثابه للنّاس و امنا و مباركا و هدى للعالمين اللهم أنّى عبدك و البلد بلدك و البيت بيتك جئت اطلب رحمتك و أوّمّ طاعتك مطيعا لأمرک راضيا بقدرک أسألك مسئله المضطرّ إليك الخائف لعقوبتك اللهم افتح لى ابواب رحمتك و استعملنى بطاعتك و مرضاتك ثمّ ليقف عند الحجر مستقبلا له حامدا لله تعالى شانه ثانيا عليه بما هو اهله مصليا على النّبىّ و آله سائلا من الله سبحانه ان يتقبّل منه رافعا يديه بالدعاء ثمّ ليقبل الحجر بل هو احوط و يسئله بجميع بدنه و بكلمّا يحصل به التبرّك و التّعظيم و التّحجب كالاعتاق و نحوه فان تعدّر ذلك او تعسّر فبيعضه و لو باليد اليمنى ثمّ ليقبلها و لو كانت

مقطوعه استلم بموضع القطع فان كانت من المرفق استلم بشماله و فاقد اليدين او التمكن من الاستلام بهما و بغيرهما يشير اليه و ليقبل ح امانتي اديتها و ميثاقى تعاهدته لتشهد لى بالموافاه اللهم تصديقا بكتابتك و على سنه نبيك ص اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و ان محمدا ص عبده و رسوله و ان الأئمه من ذريته و يسميهم حججه فى ارضه و شهدائه على عباده صلى الله عليه و عليهم امنت بالله و كفرت بالجبت و الطاغوت و باللات و العزى و عباده شياطين و عباده كل نداء يدعى من دون الله فان لم تستطع ان تقول هذا فبعضه و قل اللهم انى بسطت إليك يدي و فيما عندك عظمت رغبتى فاقبل سبحتى و اغفر لى و ارحمنى اللهم انى اعوذ بك من الكفر و الفقر و مواقف الخزى فى الدنيا و الآخرة الحمد لله الذى هدانا لهذا و ما كنا لنهتدى لو لا ان هدانا الله سبحانه الله و الحمد لله و لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر من خلقه و اكبر من ما اخشى و احذر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك و له الحمد يحيى و يميت و يحيى بيده الخير و هو على كل شىء قدير و صلى الله على محمّد و آله و السّلام عليهم و على جميع المرسلين اللهم انى او من بوعدك و اوفى بعهدك ثم ليأخذ فى الطواف و ينبغى تقبيل الحجر و استلامه فى كل شوط مع الإمكان زياده على الابتداء

ص: ١٢٧

و الاختتام و ليكن مشغولا فى طوافه بقراءه القران و الذكر و الدعاء و الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله و من المأثور اللهم انى اسألك باسمك الذى يمشى به على ظلل الماء كما يمشى به على جدد الأرض و اسألك باسمك الذى يهتز له عرشك و اسألك باسمك الذى يهتز له اقدام ملائكتك و اسألك باسمك الذى دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له و القيت عليه محبه منك و اسألك باسمك الذى غفرت به لمحمّد ص ما تقدّم من ذنبه و ما تأخر و اتممت عليه نعمتك ان تفعل بى كذا و كذا اللهم انى إليك فقير و انى خائف مستجير فلا تغير جسمى و لا تبدل اسمى و كلما انتهيت الى باب الكعبه فصلّ على النبى و آله و قل فيما بين الركن اليمانى و الحجر الأسود رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ و ينبغى استلام الركن اليمانى فى كل شوط من طوافه ثم يقول اللهم تب على حتى لا اعصيك و اعصمنى حتى لا اعود ثم يرفع يده الى السّماء بحذائه و يقول يا ولّى العافيه و خالق العافيه و رازق العافيه و المنعم بالعافيه و المنان بالعافيه و المتفضل بالعافيه على جميع خلقك يا رحمان الدنيا و الآخرة و رحيمهما صلّ على محمّد و آل محمّد و ارزقنا العافيه و دوام العافيه و تمام العافيه و شكر العافيه فى الدنيا و الآخرة يا ارحم الراحمين و ينبغى أيضا استقبال الميزاب قائلا اللهم اعتق رقبتى من النار و اوسع على من رزقك الحلال و ادرء عنى شرّ فسقه الجنّ و الأوس و فسقه العرب و العجم و ادخلنى الجنّه برحمتك و اجرنى برحمتك من النار و عافنى من السيّقم و عن النبى ص ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس حاسرا عن رأسه حافيا يقارب بين خطاه و يغض بصره و يستلم الحجر فى كل طواف من غير ان يؤذى احدا و لا يقطع ذكر الله عن لسانه ألما كتب الله له بكلّ خطوه سبعين الف حسنه و محى عنه سبعين الف سيئه و رفع له سبعين الف درجه و اعتق عنه سبعين الف رقبه ثمن كل رقبه عشره آلاف درهم و يشفعه فى سبعين الفا من اهل بيته و قضى له سبعين الف حاجه إن شاء معجّله و إن شاء مؤجّله و ينبغى ان يكون فى تمام طوافه ماشيا لا راكبا بل هو الأحوط على سكينه و وقار مقتصدا فى مشيه لا مسرعا و لا مبطئا من غير فرق بين طواف الزياره و القدوم و غيرهما كما لا فرق

ص: ١٢٨

بين الأشواط جميعها بل لا يجوز له الطّواف اختيارا على يديه ورجليه على الأصحّ من غير فرق بين الواجب و المندوب بل لو عجز ألّا عن ذلك فالأحوط له الرّكوب و ان كان الأقوى الجواز كما أنّ الأقوى عدم جواز الطّواف بغير ذلك من الهيئات الخارجة عن صدق المشى اختيارا و ينبغي ان يلزم المستجار المسمّى بالملتزم و المتعوّذ في الشّوط السّابع و يبسط يديه على حائطه و يلصق به بطنه و خده و يقرّ بذنوبه مسمّيا لها و يتوب و يستغفر الله منها و يقول اللهمّ البيت بيتك و العبد عبدك و هذا مكان العائذ بك من النار اللهمّ من قبلك بالرّوح و الفرج و العافية اللهمّ انّ عملي ضعيف فضاعفه لى و اغفر لى ما اطلعت عليه منى و خفى على خلقك و تجيرنى من النار و تتخيّر لنفسك من الدّعاء و لو جاوز المستجار عمدا او نسيانا الى الرّكن فالأحوط عدم الرّجوع بل هو كك و ان لم ينته الى الرّكن و ان كان القول بالجواز لا يخ من قوّه مع عدم نيته لما بعد ذلك الى موضع الرّجوع طوفا و ينبغي أيضا استلام الأركان كلّها سيّما الذى فيه الحجر و اليماني و هو لمسه و هو اكده منهما و يجزيه عنه المسح باليد و ان كان الأولى الاكثار من اصناف التبرّك به كالصّاق البطن و الوجه و الالتزام و التّقبيل و نحو ذلك و ليتداني من البيت فى طوافه و يستحبّ ان يطوف مده بمكّه بثلاث مائه و ستين طوفا عدد ايام السنّه كلّ طواف سبعة اشواط فيكون الفين و خمس مائه و عشرين شوطا فان لم يتمكّن فبثلاثمائه و اربعة و ستون شوطا اثنان و خمسون اسبوعا كلّ اسبوع سبعة ايام عدد ايام السنّه الشمسيه فان لم يستطع فما يقدر عليه اذ هو كالصّلاه ان شاء استقلّ و ان شاء استكثر و يكره فيه الكلام الا بالذّكر و الدّعاء و قراءه القران بل ينبغي تجنّب الاكل و الشّرب فيه و الضّحك و التّمطى و التثوّب و الفرقعه و العبث و مدافعه الأخبثين و غير ذلك ممّا يكره فى الصّلاه و يكره الطّواف فى البرطله بل الأولى ترك لبسها فى الكعبه بل الأولى ترك لبسها مط لأنّها من زى اليهود و المراد بها قلنسوه طويله كانت تلبس قديما هذا اذا لم تحرم عليه تغطيه الرّأس للإحرام و الا حرم

## البحث الثّانى فى واجباته

### اشاره

شرطا او جزءا او كيفية و هى امور

### احدها الطّهارة من الحدث الأصغر و الأكبر

حتّى اذا كان جزء من عمره مندوبه او حجّ كك و تقوم

ص: ١٢٩

الترايبه هنا مقام المائيه و يجزى المستحاضه و المسلوس و غيرهما من ذوى الأعذار طهارتهم الاضطرارات حتّى المبطون الذى يتمكّن من تجديد الطّهارة و ازاله النّجاسه و البناء كالصّلاه التى لا ريب فى اولويه الطّواف منها بذلك فان لم يتمكّن طيف عنه بل الأحوط الاستنابه مطلقا مع فعله المزبور أولا و لو ذكر فى الواجب عدم الطّهارة من الحدث استأنف معها و لا استيناف فى المندوب و الا لصلاته لأنّ الأقوى عدم اشتراطه بالطّهارة من الحدث و لو الأكبر نعم يستحبّ ذلك مؤكدا فيه بل هو الأحوط و لو شكّ فى الطّهارة فى الأثناء و كان محدثا سابقا او لم يعلم حاله استأنف اما اذا كان عن يقين الطّهارة لم يلتفت و كذا لو شكّ

فيها بعد الفراغ حتى لو علم الطهارة والنقض و لم يعلم السابق منهما و ان كان الأحوط له الاستيناف ح و لو احدث في الأثناء فان كان بعد تجاوز النصف تطهر و بنى و آلا استأنف

### ثانيها الطهارة من الخبث في الثوب و البدن

على الأصح بل الأ-حوط ان لم يكن اقوى عدم العفو عن الأقل من الدرهم و فيما لا- تتم الصلابة فيه نعم الظاهر العفو عن دم الجروح و القروح و عن الجاهل به حتى يفرغ بل و الناسى له كك و ان كان الأحوط الاستيناف و لو علم في الأثناء ازاله و تتم الطواف نعم لو احتاج زواله الى فصل ينقطع الطواف بمثله فالأحوط ان لم يكن اقوى مراعاة تجاوز النصف و عدمه فيزيله و يبني في الأول و يستأنف في الثاني

### ثالثها حليه اللباس

في الأحوط ان لم يكن اقوى بل لو طاف على ثوب مغصوب او دابته كذلك لم يصح فضلا عن المعصية بنفس تخطيه

### رابعها ستر العوره

على نحو ما في الصلاة للذكر و الأنثى في الأحوط ان لم يكن اقوى بل ينبغي القطع بعدم جوازه منه عريانا

### خامسها الختان للرجل

بل و الصبي في الاحوط ان لم يكن اقوى بل و الخنثى المشكل نعم لا يعتبر في المرأة و اما غير المتمكن فيقوى تاخير الحج الى سنه التمكّن و لكن الأحوط مع ذلك فعله و احوط منه الاستنابه أيضا

### سادسها التيه

و هي عندنا الداعي و لا- يعتبر فيها ازيد من التعيين على جسمنا سمعته في الأحرام و غيره من العبادات و ان كان الأولى له ان يقول اذا اراد الأخطار الجامع للاحتياط في عمره التمتع مثلا اطوف بالبيت سبعة اشواط

ص: ١٣٠

لعمره التمتع الى حج الإسلام لوجوبه قربه الى الله تعالى

### سابعها و ثامنها الابتداء بالحجر الأسود و الاختتام به

و الأقوى عدم وجوب قصد البدأه و الختم به بعد حصولهما منه و لو من غير قصد فلو ابتداء الطائف بغيره مما قبله او بعده لم يعد بذلك الشوط الى ان ينتهي الى اول الحجر فابتداء الحساب منه مجددا للتيه معرضا عما وقع منه سابقا و الأحوط بل الأقوى عدم تفريق التيه على الـجزاء و المدار على صدق البدأه به و الختم به عرفا جاعلا له على يساره نحو الطواف بباقي البيت بل الأحوط ان لم يكن اقوى اعتبار محاذاه الحجر فى اخر شوط كما ابتداء به أولا من غير فرق بين الأول و غيره فينبغى حينئذ وضع علامه لمحلّ الابتداء و ان كان الظاهر عدم البأس بالزياده مقدّمه و من هنا لو تقدّم الحجر فى مبدء التيه و تأخر عنه فى الختام لم يبق اشكال فى المقام لأنّ به يحصل الطواف بالحجر و منه و احوط من ذلك ان يحاذى باؤل جزء من الحجر لأؤل جزء من مقادير بدنه بحيث يمرّ كلّ على كلّ ان لم يكن منافيا للتيه و لا مثار للوسواس

### تاسعها جعل البيت على يساره

على وجه يصدق عليه ذلك فلا يقدح الإنحراف اليسير الى اليمين بحيث لا ينافى ذلك نعم لو جعله على يمينه او استقبله بوجهه او استدبره عمدا او سهوا لم يصحّ و لو بخطوه و نحوها ممّا ينافى الصدق المزبور و من هنا ينبغى الحذر عند فتحتى الحجر و عند سائر الأركان بالتباعد عنها مع المحافظه على جعل البيت على اليسار (١) بل ينبغى مراعاة ذلك اذا زاحمه شخص حال الطواف فقلبه عن مجراه او غير ذلك

### عاشرها ادخال حجر إسماعيل فى الطواف

فلو طاف بينه و بين البيت لم يصحّ له ذلك الشوط حتى يتداركه من محلّ المخالفه و الأـحوط استيناف الشوط من راس و احوط منه استيناف الطواف من راس بعد اتمام الأول و ان كان قد تجاوز النصف منه

### حادى عشرها خروجه عن البيت و الحجر على وجه يصدق عليه الطواف بهما

فلو مشى على شاذروان الكعبه او على حائط الحجر لم يجزه بل الأـحوط ان لا يمسّ الجدار بيده طائفا فى موازى محاذى الشاذروان و ان كان الأقوى خلافه مع فرض صدق الطواف عليه و لو لخروج معظم بدنه فضلا عن مسّه لا فى مواراته و لكن الاحتياط (٢) لا ينبغى

١- و الحذر عند حجر إسماعيل يكون اشد صدر مد ظله العالى

٢- بل لا يترك هذا الاحتياط صدر دام ظله العالى

تركه بل الاولى ان لا يصل اصابع قدميه اساس الحجر و الشاذروان و ان لا يدنو من الشاذروان مما حول الباب بل يجعل بينه و بينه قدر اربع اصابع تقريبا ليكون بينه و بين البيت مقدار عرض الشاذروان من الجانب الاخر

### ثاني عشرها كونه بين البيت و الصخره التي هي المقام مراعيًا قدر ما بينهما في جميع الجهات

حتى من جهه الحجر فيحتسب منها و ان لم يجز سلوكه لما عرفت من وجوب الطواف به و المراد الطواف بالقدر المخصوص و ان حوّل المقام عن مكانه كما ان المراد من الطواف بالبيت الطواف بالمحلّ المزبور و ان هدمت الكعبه و العياد بالله نعم لا يجوز الطواف خارجا عن المقدار المزبور الا لتقيّه

### ثالث عشرها العدد

و هو سبعة اشواط فلو نقص شوطا او بعضه و لو خطوه لم يصح طوافه و كذا لو زاد من ذلك سواء كان في ابتداء التيه او في الأثناء بل الأحوط ان لم يكن اقوى (١) ذلك بعد الإكمال أيضا نعم لا بأس بفعلها لا بعنوان الزيادة عليه فضلا عما لو قصد الخروج عنه بل لا بأس بالزيادة مقدّمه على الأصحّ و لو زاد شوطا سهوا لم يبطل طوافه على الأصحّ فضلا عما لو نقص من ذلك و يستحبّ (٢) (٣) له اكماله سبعا فيكون طوفا اخر نافله و يصلّى للأوّل قبل السّعي و للاخر بعده و لو كان أقلّ من شوط فالأحوط ان لم يكن اقوى الغاؤه و عدم اكماله كما ان الأحوط ان لم يكن اقوى فيما لو زاد على الشوط الإكمال أيضا و يكره القران بين الطوافين في التّافله بمعنى عدم الفصل بينهما بالصّلاه فلو فعل ينبغي القطع على و تر كالثلاثه و الخمسه و يحرم في الفريضه بل لا- يبعد بطلانها معا و لو نقص شوطا سهوا او أقلّ او ازيد اتم ان كان في المطاف و لم يفعل المنافي و لو فوات الموالاه على الأحوط و الأصحّ و الا استأنف الطواف ما لم يكن طواف نافله فأنه لا موالاه به فيه او فريضه و لكن قد تمّ له اربعة اشواط لا أقلّ و لو الأزيد من النّصف على الأصحّ فأنه يبنى ح على موضع القطع لا من الزكن على الأصحّ كمن قطعه لحاجه و لو الاستراحه او صلاه (٤) وتر اذا خاف فوات وقته او صلاه فريضه في أوّل الوقت او صلاه جنازه او ضروره كمفاجاه حيض او حدث او مرض اما لو تعمّد قطعه لا لذلك فالأقوى البطلان و الأحوط البناء مع تمام الأربع ثمّ الاستيناف و كذا لو قطعه لدخول البيت

١- بل الأقوى ظم طبا دام ظله

٢- بل الأحوط ذلك و أحوط منه اعاده الطواف أيضا ظم طبا دام ظله

٣- بل هو الأحوط و أحوط منه اعاده الطواف صدر دام ظله العالي

٤- جواز البناء و لو كان المأتي به أقلّ من الأربعة في خوف فوت الوتر و الصلاه أوّل الوقت لا يخلو من قوه ظم طبا مد ظله

ص: ١٣٢

و الظاهر الاجتزاء بالاستيناف في موضع البناء و ان كان الأولى له و الأحوط عدم ذلك و لو شكّ في موضع القطع طاف من

المتيقن والأحوط ان لم يكن أقوى عدم جواز قطع طواف الفريضة اقتراحا بخلاف النافلة و ان كان الأحوط أيضا عدم ذلك كما ان الأحوط تجديد التيه و ان كان الأقوى الاكتفاء بالعود للإتمام و لو استمر به المرض حتى ضاق الوقت طيف به مع الإمكان و الأولى (1) خطّ رجله حتى تمسّ قدماه الأرض و ان لم يكن الطواف به لكونه مبطونا او مغمى عليه طيف عنه كمن لم يذكر حتى رجع الى اهله مثلا و لم يتمكن من الرجوع و لو للمشقة فان له الاستنابه حينئذ و الأحوط ان لم يكن أقوى الانتظار فى الطواف عن المريض او الطواف به الى الضيق كما ان الأحوط (2) (3) الجمع بين صلاة النائب و المنوب عنه للطواف مع فرض تمكنه منها و ان كان الأقوى وجوب الصلاه عليه نفسه ح و لو شرع فى السعي فذكر نقصان الطواف رجع اليه فاتمه ان كان قد فعل منه الأربعة ثم اتم السعي من موضع قطعه تجاوز نصفه اولاً و ان لم يكن قد اتم الأربعة استأنف الطواف من رأس ثم السعي و لو شك فى عدد اشواط طواف الفريضة او صحتها لم يلتفت ان كان بعد اعتقاد التمام و الانصراف بل و كذا اذا استقرّ اعتقاد التمام و ان لم (4) ينصرف عن المطاف و كذا اذا كان الشك فى الزيادة كالسبعة و الثمانية عند الحجر و لو كان قبل الوصول الى الركن استأنفت الطواف كما فى غيره من صور النقصان نحو الثلاثة و الأربعة حتى لو دخل معه الزائد كالسته و السبعة و الثمانية و ان كان الأحوط اتمام ما فى يده بعد البناء على الأقل ثم الاستيناف و لو كان طواف نافله فالأحوط ان لم يكن أقوى البناء على الأقل و يجوز الإخلاء الى الغير فى العدد مع حصول الظن به و ان كان فاسقا بل او صبيا مميزا بل مطلق الظن كالصلاه و ان كان الأحوط (5) عدم الإخلاء اصلا و لو كان ذكرا عدلا

#### رابع عشرها الركعتان

اللتان كيفيتهما نحو كيفيته صلاه الصبح ألا أنه يتخير فيهما بين الجهر و الإخفات و يستحبّ قراءه التوحيد فى اوليهما و الكافرون فى الثانيه و هما واجبتان فى الواجب على الأصحّ و مندوبتان فى المندوب و ينبغى الفور (6) فيهما بعد الطواف و لو فى الأوقات التى يكره ابتداء النوافل فيها اذا كانتا

١- بل هو الأحوط ظم طبا مد ظله العالى

٢- لا يترك صدر دام ظله العالى

٣- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا دام مجده

٤- فيه نظر بل منع صدر دام ظله العالى

٥- هذا الاحتياط لا يترك صدر دام ظله

٦- بل الأحوط الفور ظم طبا مد ظله

ص: ١٣٣

الطواف الفريضة نعم ينبغى تاخيرهما عنها اذا كانتا لطواف النافلة و ان كانت الكراهيه فيها أيضا خفيفه بل لا- ينبغى ترك الطواف فى هذه الأوقات لذلك و يجب على الأحوط و الأقوى مع الاختيار و وجوب الطواف ايقاعهما فى مقام ابراهيم ع حيث هو الان لا حيث كان على عهد رسول الله ص و المراد من مقام ابراهيم ع الصيخره التى عليها اثر قدمه و من الصيلاه فيه الصيلاه

عندها فلو صَلَّى متباعدة عنها على وجه لائق عندها لم يَصَحَّ بل الأقوى والأحوط اعتبار كون ذلك في جهه الخلف فلو صَلَّى امامها او في احد جانبيها لم يَصَحَّ و ان كان متصلا بها بل الأولى استقباله اياها بوجهه نعم لو تعذر ذلك عليه او تعسر لزحام او غيره و قد ضاق عليه الوقت صلاهما حيثما تمكّن من المسجد مراعي الأقرب فالأقرب على الأحوال و لو نساها و جب الرجوع لفعلهما فيه مع الإمكان و ان شقّ عليه لخروجه من البلد فحيثما شاء من البقاع و الأحوال اعتبار تعذر الحرم مع ذلك و احوط (١) منه الاستنابه في فعلهما (٢) فيه مع ذلك و لو مات النَّاسِي لهما قضاهما الولي عنه و الأقوى جواز قضاء غير الولي و الجاهل و العامد (٣) كالتاسي و لا يبطل شيء من الأفعال المتأخره بتركهما حتى مع العمد على الأصح و اما طواف النَّافله فيجوز صلاتهما حيث شاء من المسجد بل و البلد (٤) و غيره بل الظاهر جواز تركهما و الله العالم

### الثالث من افعال عمره التمتع الى الحج السعي

#### اشاره

و هو ركن فيها أيضا يبطل الحجر بتركه عمدا على حسبما سمعته في الطواف و لو تركه ناسيا و جب عليه الإتيان به و لو بعد خروج ذي الحجّه فان خرج عاد اليه بنفسه فان تعذر عليه بل او شقّ استناب فيه و لا يحلّ من اخلّ به حتى يأتي به كملا بنفسه او نائبه بل الظاهر لزوم الكفّاره لو ذكر ثم واقع و الجاهل كالعامد على الأقوى و فيه أيضا بحثان

#### الأول في السنن

قبله و بعده و فيه يستحبّ بعد الفراغ من ركعتي الطواف و اراده الخروج الى الصيفا تقبيل الحجر و استلامه فان لم يتمكن فالإشاره اليه و الاستقاء بنفسه من زمزم دلوا او دلوين و ليشرب منه و ليصبّ على رأسه و ظهره و بطنه و يقول و هو مستقبل الكعبه اللهم اجعله علما نافعا و رزقا واسعا و شفاء من كلّ داء و سقم و ليكن ذلك من الدلو المذى بحذاء الحجر بل الأولى استلام الحجر قبل الشرب و بعده عند خروجه

١- هذا الاحتياط لا يترك صدر دام ظلّه العالی

٢- و ان كان الأقوى ح التخيير بين الاستنابه و فعلهما حيث شاء ظم طبا مد ظلّه

٣- الأحوال في العامد بعد عمله عمل الناسي ان يأتي بهما في المقام مهما تمكّن و أحوط منه اعاده الحجّ أيضا و كذا الجاهل المقصر في تصحيحهما نعم الجاهل بأصل وجوبهما كالتاسي ظم طبا مد ظلّه العالی

٤- في جواز الاتيان بهما في غير مكّه اشكال الا اذا قصد القربه الاحتماليه ظم طبا دام ظلّه العالی

ص: ١٣٤

إلى الصفا بل يستحبّ له إتيان زمزم و التطلع فيها و الاستقاء منها بالدلو المزبور و الشرب و الصبّ على بعض جسده و ان لم يرد السعي و يستحبّ له الخروج من الباب الذي يقابل الحجر الأسود بسكينه و وقار حتى يقطع الوادي و الصيعود الى الصفا بحيث ينظر الى البيت ان لم يكن حاجب فانّ النظر اليه أيضا مستحبّ و يتأكد ذلك في حقّ الرجل و ليستقبل الركن الذي فيه الحجر و



يحمد الله تعالى عز وجل و يثنى عليه و يذكر من آلاءه و بلائه و حسن ما صنع اليه ما يقدر على ذكره خصوصا الدعوات و الأذكار الماثوره و ليكبر الله سبعا و يهلله سبعا و يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك و له الحمد يحيى و يميت و هو حي لا يموت بيده الخير و هو على كل شىء قدير ثلاث مرّات ثم ليصل على النبي ص و ليقل الله اكبر الحمد لله على ما هدانا و الحمد لله على ما ابلانا و الحمد لله الحي القيوم و الحمد لله الحي الدائم ثلاث مرّات و ليقل اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمدا ص عبده و رسوله لا نعبد إلا اياه مخلصين له الدين و لو كره المشركون ثلاث مرّات اللهم انى اسألك العفو و العافيه و اليقين فى الدنيا و الآخرة ثلاث مرّات اللهم آتتنا فى الدنيا حسنة و فى الآخرة حسنة و فتننا عذاب النار ثلاث مرّات ثم ليكبر الله مائة مرّة و يهلله مائة مرّة و يحمده مائة مرّة و يسبحه مائة مرّة و يقول لا إله إلا الله وحده وحده انجز وعده و نصر عبده و غلب الأحزاب وحده فله الملك و له الحمد وحده اللهم بارك لى فى الموت و فيما بعد الموت اللهم انى اعوذ بك من ظلمه القبر و وحشته اللهم اظلنى فى ظلّ عرشك يوم لا ظلّ إلا ظلك و ليكثر من استيداع الله دينه و نفسه و اهله بان يقول استودع الله الرحمن الرحيم الذى لا تضيع ودائعه دينى و نفسى و اهلى اللهم استعملنى على كتابك و سنّه نبيك صلى الله عليه و آله و توقنى على ملته و اعزنى من الفتن ثم ليكبر الله ثلاثا ثم يعيدها مرّتين ثم يكبر واحده ثم يعيدها و ليطل و قوفه على الصفا فان النبي ص كان يقف عليها بقدر ما يقرء البقره مترسلا و ان طول الوقوف عليه يكثر المال و لينحدر و يقف على المرقاه الرابعه حبال الكعبه و يقول اللهم انى اعوذ بك من عذاب القبر و فتنته و وحشته و ظلمته و ضيقه و ضنكه اللهم اظلنى فى ظلّ عرشك يوم لا ظلّ إلا ظلك و ليرفع يديه

ص: ١٣٥

ثم يقول اللهم اغفر لى كلّ ذنب اذنبته فان عدت فعد على بالمغفره فانك انت الغفور الرحيم اللهم افعل بى ما انت اهله فانك ان تفعل بى ما انت اهله ترحمنى و ان تعدبنى فأنت غنى عن عذابى و انا محتاج الى رحمتك فيا من انا محتاج الى رحمة ارحمنى اللهم افعل بى ما أنت أهله و لا تفعل بى ما انا اهله فانك ان تفعل بى ما انا اهله تعدبنى و لم تظلمنى اصبحت اتقى عدلك و لا اخاف جورك فيا من هو عدل لا يجوز ارحمنى و ليقل أيضا اللهم انى اسألك حسن الظنّ بك فى كلّ حال و صدق التوكل عليك بل ينبغى له أيضا قراءه القدر و ليكشف ظهره اذا انحدر من المرقاه الرابعه و يسأل الله العفو و ليصعد المروه أيضا على نحو ما سمعته فى الصفا و ليصنع كما صنع فيه و ان كان لا يتأكد فيه ذلك و ليقل أيضا اللهم انى اسألك حسن الظنّ الخ و يستحبّ المشى حال السعى و ان جاز الركوب على الدابة و فى المحمل و ينبغى ان يكون على السيكينه و الوقار حتى يصل الى المناره فليسع الرجل ح ملاء فوجه و لا أقلّ من الهرولة و ليقل بسم الله و الله اكبر و صلى الله على محمّد و اهل بيته اللهم اغفر و ارحم و تجاوز عمّا تعلم فانك انت الأعزّ الأجلّ الأكرم حتى يبلغ المناره الأخرى و لعله هو الأوّل زفاق العطارين فاذا جاوزها قال يا ذا المنّ و الفضل و الكرم و التعماء و الجود اغفر لى ذنوبى انه لا يغفر الذنوب إلا انت و هكذا يصنع فى كلّ شوط و لو نسى الهرولة و ذكرها و هو فى اثناء محلّها استحبّ له الرجوع ماشيا الى الخلف من غير التفات بالوجه الى ابتداء محلّها و هرول و لا بأس ان يجلس فى خلال السعى للراحه على الصفا و المروه بل و بينهما على الأصحّ و ان كان لا ينبغى فعله إلا من جهد كما انه لا ينبغى الجلوس مطلقا إلا للراحه و ان جاز له بدونها و لا تعتبر فيه الطهاره من الحدث و ان كان هو الأفضل بل يكره بدون الوضوء و من الحائض بل الأولى تجنّب الخبث فيه أيضا و الله العالم

البحث الثانى فى واجباته

و هي امور

### احدها التيه

المقارنه لأوله المشتمله على قصده و تعيينه و القربه و الأحوط اشتمالها مع ذلك على تيه الوجه كما ان الأحوط أيضا الأخطار و ان كان الأقوى عندنا أنها الدّاعى فيقول اسعى بين الصّيفا و المروه بان اذهب منها و اعود اليها الى ان اتمّ سبعة اشواط لعمره التمتع الى حج الإسلام لوجوبه قربه الى الله تعالى و يستديم حكمها الى آخره ان اتى

ص: ١٣٦

به متصلا فان فصل كفاه العود بتيه اتمام العمل السابق و الأحوط تجديد التيه

### ثانيها البدأه با

على وجه يجعل عقبه الّذى هو ما بين السّياق و القدم ملاصقا له و الأحوط جعل العقبين فاذا عاد الصق اصابع قدميه بموضع العقب أوّلا- و هكذا على الأحوط و ان كان الأقوى خلاف ذلك و عليه ح استيعاب المسافه بالسّعى بينهما و ان لم يكن بالخطّ المستقيم و لكن الاحتياط لا ينبغي تركه كما أنّه لا ينبغي ترك الصّيعود للدرجه الرابعه مقدّمه و ان كان الأقوى عدم وجوبه و سعى الزّاكب باستيعاب المسافه بينهما من مثله عرفا

### ثالثها الختم بالمروه

على وجه يلصق اصابع قدمه بها و الأحوط القدمين فاذا عاد جعل عقبه فى موضع اصابعه و لا يجب الصّعود عليها أيضا و ان كان هو الأحوط فيقصد السّعى ح من الأعلى و يقصده من الأسفل و يكفى فيه استمرار الدّاعى و لو بدء بالمروه عامدا او ساهيا استأنف و لا يجتزى بما وقع منه من شوط الصّفا بعد ان لم يكن قد ابتداء به

### رابعها العدد

و هو سبعة اشواط من الصّيفا الى المروه شوط و من المروه الى الصّيفا شوط لا أنّهما معا شوط فتمام السّعى يحصل ح بالذهاب اربعا من الصّيفا الى المروه و بالإياب ثلاثا منها اليه و يجب فى السّعى الدّهاب بالطّريق المعهود فلو اقتحم المسجد الحرام ثمّ خرج من باب اخر لم يجز بل و كذا لو سلك سوق اللّيل و يجب فيه استقبال (١) المطلوب بوجهه فلو اعترض او مشى القهقرى

لم يجز نعم لا يضرّ الالتفات بالوجه قطعاً و لو زاد عالماً عامداً على السَّبع بطل على حسبما سمعته في فالطَّواف نعم الظاهر عدم تحقُّق الزَّيادة ألاً بقصدها على أنّها من السَّبعى فلو تردّد في اثناء الشُّوط او رجع لوجهه ثمّ عاد لم يكن ذلك قادحاً في الصَّيحه و لو زاد نسياناً شوطاً فصاعداً تخيّر بين البناء على السَّبعه و الغاء (٢) ما زاد و بين الإكمال اسبوعين و ان كان الابتداء في ثانيهما من المروه و لم تحصل التَّيه في ابتدائه و الأحوط اختيار الأوّل و لو كان الزَّائد أقلّ من شوط الغاه و من تيقن عدد ما في يده من الأشواط و شكّ في ما بدء به في ابتداء الأمر قبل الالتفات الى حاله فان كان في الأثنين او الاربعه او الستّه و هو على الصَّيفاً او متوجّه اليه فقد صحّ سعيه للعلم ح بأنّه بدء به فيتّم سبعه و لا شىء عليه و ان كان على المروه او متوجّها اليها و علم بالاثنتين او الأربعه او الستّه اعاد سعيه لأنّه لا يكون ذلك ألاً مع البدأه بالمروه المبطل

١- حال المشى ظم طبا دام ظلّه

٢- يغنى ان سعيه صحيح و يستحبّ الاكمال اسبوعين ظم طبا دام ظلّه

ص: ١٣٧

عمداً و سهواً في ابتداء السَّبعى و كذا لو علم الواحد او الثلاثه او الخمسه او الثلاثه او الخمسه او السَّبعه و هو على الصَّيفاً نعم لو علم ذلك و هو على المروه صحّ سعيه و الشُّك في عدده كالشُّك في الطَّواف من عدم الالتفات اليه بعد تيقن الفراغ و مع كون الشُّك فيما زاد على السَّبع على وجه لا ينافى البدأه بالصَّيفاً كما لو شكّ بينها و بين التَّسعه و هو على المروه و الاستيناف لو كان في الأثناء و لو نقص ساهياً اكمله من غير فرق بين الشُّوط و الأقلّ منه و بين الذِّكر قبل فوات الموالاه او بعده لعدم وجوبها فيه و بين تجاوز النصف و عدمه على الأصحّ و ان كان الأحوط مراعاة الأخير كالطَّواف و لو علم النقص و لم يدر ما نقص استأنف و لو زعم الفراغ من السَّبعى فاحلّ و واقع التَّساع ثمّ ذكر اكمله و كان عليه بقره بل الأحوط ذلك لو قلم اظفاره و احلّ بل الأحوط الجمع بينها و بين البدنه لو كان في نسك يجب فيه طواف التَّساع كالحجّ و العمره المفرده و لو دخل وقت الفريضة و هو في السَّبعى في اى شوط كان جاز له القطع ثمّ البناء بعد الصَّيلاه على ما قطعه من اشواطه و كذا الحاجه له او لغيره فضلاً عمّا تقدّم سابقاً من قطعه لنسيان ركعتي الطَّواف ثمّ البناء و الأحوط مراعاة مجاوزه النصف و عدمها في الحاجه و نحوها كما انّ الأحوط اعتبار الموالاه فيه في غير ذلك و ان كان الأقوى عدم وجوبها فيه بل الأولى و الأحوط عدم قطعه للحاجه التي يمكن تأخيرها فضلاً عن قطعه للحاجه التي يمكن تأخيرها فضلاً عن لا لحاجه و سمعت جواز الجلوس في اثنا عشر للزَّاحه بل و غيرها و لا يجوز تقديم السَّبعى على الطَّواف لا في عمره و لا في حجّ اختياراً كما أنّه لا يجوز تقديم طواف التَّساع على السَّبعى اختياراً فان قدّمه عمداً طاف ثمّ اعاد السَّبعى نعم لو قدمه ساهياً أجزأ كما سمعت الكلام فيه و في تقديم الطَّواف للضروره و الخوف من الحيض بل و فيما لو ذكر في اثناء السَّبعى نقصاناً من طوافه و أنّه ان كان قد تجاوز النصف في الطَّواف بالبيت قطع السَّبعى و اتمّ الطَّواف ثمّ اتمّ السَّعى و ألاً استأنف الطَّواف من رأس و لو سعى على دابّه مغصوبه او نعل كك بطل على الأقوى و كذا اللباس المغصوب بل و المحمول على الأحوط و الله العالم

**الزَّاب التَّفسير**

و هو واجب بعد اكمال السَّبعى و نسك في نفسه لا استباحه محظور و ان كان به يحلّ من احرام عمره التَّمتع بل هو متعيّن فيها و

بمسمّاه الّذى هو الاخذ من شعر الرّأس او الشّارب و اللّحيه او الحاجب او الأظفار بحديد او سنّ او نحو ذلك و ان كان الأولى له الأخذ من جميع جوانب شعر رأسه مبتدئاً بالنّاصيه منه و من اللّحيه و الشّارب و الأظفار و لا يجوز له حلق جميع الرّأس بدل التّقصير فلو فعل كّفّر بدم شاه على الأحوط ان لم يكن أقوى بل الأحوط ذلك حتّى فى النّاسى و الجاهل بل الأحوط له التّقصير بغير ذلك نعم لا- دم عليه بحلق بعض الرّأس و ان كان الأحوط له عدم الاجتراء به عن التّقصير و كذا لا دم عليه بحلق جميع الرّأس بعد التّقصير فضلاً عن البعض بل و لا اثم و ان كان (١) الأحوط له تركه و لو ترك التّقصير حتّى اهل بالحجّ سهوا صحّت متعه و كّفّر بدم شاه على الأحوط ان لم يكن أقوى (٢) و لو كان من عمد و لو لجهل بطلت متعته و صار حجّ افراد فيعتمر بعده و الأحوط له استيناف الحجّ من قابل و لو جامع عامداً قبل التّقصير فالأحوط ان لم يكن أقوى بدنه نعم اذا قصّر المتمتع فى عمرته حلّ له كلّ شىء حتّى النّساء و ان لم يطف طوافهنّ لما عرفت (٣) من عدم وجوبه فيها على الأصحّ و الأحوط اجتنابهنّ حتّى يفعل مع ركعتيه و يستحبّ له التشبه بالمحرمين بعد التّقصير كما أنّه يستحبّ لأهل مكّه ذلك ايام الحجّ و الله العالم

## الثانى فى الحجّ

### [افعال الحجّ]

#### اشاره

و أوّل افعاله

#### الأحرام

بل هو من اركانه يبطل بتركه عمداً على حسبما عرفت فى العمره و ابتداء وقته لغير المتمتع أوّل اشهر الحجّ و يمتدّ الى ان يتضيّق وقت الوقوف بعرفه و للمتمتع اذا فرغ من عمرته و يمتدّ ككك نعم افضل اوقاته يوم التّرويه و هو اليوم الثّامن من ذى الحجّه بل هو احوطها و افضلها لغير الإمام عند الزّوال منه بعد صلاه الظّهر فالعصر ففريضه مقضيّه و ان كان لا بأس بوقوعه قبل الزّوال بعد نافله الستّ او الأربع او الأثنين و المجاور (٤) بمكّه يستحبّ له الأحرام من أوّل ذى الحجّه او ثانيه اذا كان ضروره و الّا فبعد مضىّ خمس ايام و الّا فيوم التّرويه كالمتمتع و على كلّ حال فقد عرفت سابقاً أنّ محلّ الأحرام الحجّ التّمتع مكّه و لا يجوز ايقاعه فى غيرها اختياراً و افضلها (٥) المسجد عند المقام أوّلاً فى الحجر و لو نسى الأحرام به منها حتّى خرج الى منى او عرفه رجع اليها فان تعذّر احرم من موضعه و ضيق الوقت عن اختيارى عذر و تجب فيه التّيه على حسبما سمعته فى احرام العمره الّا أنّ الّذى يقصده هنا احرام الحجّ دونها فلو نسى و احرم لها اعاد

١- لكن لأجل التوفير للواجب عند بعضهم المستحب عندنا لا من حيث هو ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- الاستحباب لا يخلو عن قوه ظم طبا

٣- و عرفت عدم ترك الاحتياط فيه صدر مدّ ظلّه العالی

٤- و كذا اهل مكّه و المراد بالمجاور من انتقل فرضه عن التمتع كما هو الظاهر من الأخبار ظم طبا مدّ ظلّه

٥- قد مرّ أنّه الأحوط صدر دام ظلّه العالی

ص: ١٣٩

نعم لو كان مراده الأحرام بالحجّ الّما أنّه غلط لسانه فذكرها لم يكن عليه شىء و كیفیته بالنسبه الى اللبس و التلبیه مثل احرام العمره الّما أنّه ينبغي عدم رفع الصّوت فيها و تجديدها للزّركب اذا نهض بغيره و له و لغيره اذا انتهى الى الرّقطا دون الرّدم فاذا انتهى الى الرّدم و اشرف على الأبطح رفع الصّوت بها مستمرا على ذلك الى زوال الشّمس من يوم عرفه و يحرم عليه بعد الأحرام ما يحرم عليه فى احرام العمره و يكره له ما يكره بل الأحوط عدم الطّواف بعده حتّى يرجع من منى و ان كان الأقوى الجواز بل لو فعل على تقدير عدم الجواز لم يبطل احرامه و لكن الأحوط له تجديد التلبیه على كلّ حال امّا قبله فالأقوى استحباب الطّواف و ركعتاه له و يستحبّ له بعد الأحرام يوم الترويه و صلاه المكتوبه فى المسجد الخروج الى منى الّتى حدّها من العقبه الى وادى محسّر و يقيم بها الى فجر يوم عرفه و يكره له قطع وادى محسّر قبل طلوع الشّمس بل هو الأحوط كما يكره الخروج منها قبل الفجر بل هو الأحوط أيضا نعم وردت رخصه للمشاه فى الخروج منها قبل الفجر على معنى خفه الكراهه بالنسبه اليهم او ارتفاعها و قد يلحق بهم غيرهم من ذوى الأعدار كما وردت رخصه للشّيخ الكبير و المريض الّذى يخاف زحام النّاس فى الخروج الى منى قبل يوم الترويه بيوم او يومين او ثلاثه فضلا عن عدائه على معنى عده تأكّد التّذب بالنسبه اليهم او ارتفاعه عنهم امّا الإمام فيستحبّ له الخروج الى منى يوم الترويه على وجه يصلّى الظّهر بها استحبابا مؤكّدا بل هو الأحوط كما يستحبّ له الأصباح بها حتّى تطلع الشّمس كك بل هو الأحوط و ان كان هو ليس بفرض و لا نسك يلزم بتركه شىء و يستحبّ ان يقول عند الخروج الى منى اللهم اياك ارجو و اياك ادعو فبلغنى املى و اصلح لى عملى و عند دخولها اللهم هذه منى و هذه ممّا مننت بها علينا من المناسك فأسألك ان تمنّ علىّ بما مننت به على انبيائك فانّما انا عبدك و فى قبضتك و عند الخروج منها الى عرفه اللهم إليك صمدت و اياك اعتمدت و وجهك اردت فأسألك ان تبارك لى فى رحلتى و تقضى لى حاجتى و ان تجعلنى اليوم ممّن تباهى به من هو افضل منى

## التانى من افعاله الوقوف بعرفه

### اشاره

و فيه مباحث

### الأول تجب فيه التّبه

على حسبما سمعته فى غيره مقارنة بها لزوال الشّمس و الكون بها من الرّوال الى غروبها مستوعبا لذلك على الأصحّ من غير

فرق بين الوقوف والجلوس وغيرهما من الأكواف حتى الركوب على الأصح وان كان الأحوط الإتيان بمسمى الوقوف فلو وقف بنمره او عرفه او ثوبه او ذى المجاز او نجيب الأراك او غير ذلك ممّا هو خارج عن عرفه لم يجزه وان كانت الثلاثة الأولى حدودها نعم الظاهر أنّ الجبل نفسه من الموقف وان كان يكره له ذلك بل الأحوط عدمه لغير ضروره و لو لم يستوعب الكون فيها اثم و تمّ حجّه لأنّ الركن منه المسمى والزائد واجب غير ركن على الأصح والأحوط و لو افاض قبل الغروب وجب عليه العود على الأصح والأحوط و لو افاض قبل الغروب جاهلا او ناسيا فلا شىء عليه نعم لو تذكر او علم قبل الغروب وجب عليه العود على الأصح فان لم يفعل اثم بل الأحوط لزوم الدّم وان كان عامدا اثم و كان حجّه صحيحا و جبره ببدنه فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكّه او فى الطريق او عند اهله و الأحوط التوالى (١) فيه و لو عاد قبل الغروب لم يلزمه شىء على الأصح والأحوط الكفّاره كما أنّ الأحوط ان لم يكن اقوى الحاق (٢) المقصير بالعامد و لو جنّ او اغمى عليه او سكر او نام فى تمام الوقت بطل وقوفه بخلاف بعض الوقت و لو وقف اليوم الثامن على أنّه يوم عرفه غلطا فى الحساب او ناسيا لم يجزه و كذا العاشر و الحادى عشر نعم لو رأى الهلال وحده او مع غيره و ردّت شهادتهم وقفوا (٣) بحسب رؤيتهم و لو وقف فى غير عرفه غلطا لم يجزه و كذا من وقف فى النصف الأوّل من النهار و لو غمّ الهلال ليله الثلاثين من ذى القعدة فوقف الناس يوم التاسع من ذى الحجّه ثمّ قامت البيّنه أنّه يوم العاشر لم يخبرهم بل لو حكم من ليس اهلا- للحكومه بهلال ذى الحجّه على وجه يكون يوم الترويه يوم عرفه لم يجز الوقوف معهم فى الأحوط ان لم يكن (٤) اقوى

### المبحث الثانى مسمى الوقوف بعرفه ركن

#### اشاره

من تركه عامدا بطل حجّه و من تركه ناسيا تداركه ما دام وقته الاختيارى او الاضطرارى باقيا و لو فاته اجترأ بالمشعر و يقوى الحاق الجاهل غير المقصير به بل كلّ معذور اما المقصير فى اصل تعلّم الأحكام فالأحوط عدم الأجزاء وان كان هو لا يخ من قوّه (٥) و وقت الاختيار بعرفه من زوال الشّمس الى الغروب و الاضطرار من الغروب الى طلوع الفجر من يوم النحر و لا يجب فيه الاستيعاب بل يكفى فيه المسمى بخلاف وقت الاختيار كما عرفته سابقا نعم هو كالاختيار

١- و ان كان الأقوى عدمه ظم طبا دام ظلّه

٢- الأقوى عدم اللاحاق ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- محتاج الى المراجع صدر دام ظلّه

٤- بل فى الأقوى صدر دام مجده

٥- بل لا يخلو عن اشكال صدر مدّ ظلّه العالى

فى بطلان الحجّ بتركه من العالم العامد و لو نسى الوقوف بعرفه رجح فوقف بها اذا عرف أنّه يدرك المشعر قبل طلوع الشّمس

أما إذا غلب على ظنه الفوات بل لو خشي اقتصر على ادراك المشعر قبل طلوع الشمس و قد تمَّ حجّه و كذا لو نسي مثلا الوقوف بعرفات و لم يذكر ألّا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس و كذا يصحّ حجّه اذا وقف بعرفات قبل المغرب و لم يتفق له ادراك المشعر ألّا قبل الزوال او بالليل بل هو ككك لو لم يدرك المشعر اصلا على الأصحّ (١) (٢) كما أنّه يصحّ لو لم يدرك ألّا اختياري المشعر يوم النحر من غير فرق في ذلك بين الناسي و الجاهل و غيرهما من المضطّرين أما العامد فحجّه باطل و اذا لم يتفق له الوقوف بعرفات نهارا فوقف ليلا ثمّ يدرك المشعر حتّى طلعت الشمس فوقف فيه قبل الزوال صحّ حجّه على الأصحّ و كذا لو ادرك معه اضطراري المشعر الليلي خاصّه و اولى بالصّحه لو ادرك معه اختياري المشعر نعم لو لم يدرك ألّا اضطراري المشعر فاته الحجّ على الأصحّ و لو الليلي منه و كذا لو لم يدرك ألّا اضطراري عرفه و لو تعارض عليه وقوف عرفه و المشعر بمعنى أنّه لم يتمكّن ألّا من احدهما (٣) اختار عرفه و لو حجّ العبد باذن مولاه و ادرك اختياري احد الوقوفين معتقا أجزأه ذلك عن حجّه الإسلام أيضا و كذا المجنون لو حجّ به وليّه فكمل و ادرك ذلك و الصّبي (٤) المميّز اذا احرم باذن وليّه فبلغ كذلك بل الأقوى عدم الاحتياج الى تجديد التّيه بل لو لم يعلم العبد و الصّبي بالعتق و البلوغ حتّى فرغا من الموقفين مثلا صحّ حجّهما و أجزأهما عن حجّه الإسلام بل الأقوى (٥) عدم اعتبار الاستطاعه الماليه من بلدهما و ان كان الاحتياط لا ينبغي (٦) تركه نعم المراد بالوليّ وليّ المال كالأب و الجدّ و الوصيّ و الحاكم على الأصحّ (٧)

### الثالث في المنذوبات

و هي كثيره منها الوقوف في ميسره الجبل في السّيفح منه و الغسل و جمع الظّهر و العصر باذان و اقامتين اماما كان او مأموما او منفردا متّما او مقصّرا و ضرب خباه بنمره و جمع متاعه بعضه الى بعض و سدّ الفرج بينه و بين اصحابه بنفسه او رحله ان كانت و المبادره الى الدّعاء لنفسه و لوالديه و لإخوانه المؤمنين و اقلّهم اربعون و التّوبه و الاستغفار و الاستعاذه باللّهِ من الشّيطان الرّجيم و الصّلاه على النّبىّ ص و التّسبيح و التّمجيد و نحوهما من الأذكار

١- مشكل فلا يترك الاحتياط صدر مدّ ظلّه العالى

٢- فى الصّحه مع عدم المرور على المشعر اصلا تأمل بل منع ظم طبا دام مجده

٣- بمعنى الاختيار منهما ظم طبا دام ظلّه

٤- الاجزاء فى الصّبيّ و المجنون سيّما الثانى محلّ اشكال خصوصا مع عدم سبق الاستطاعه من الميقات نعم لا اشكال اذا كان

الكمال قبل الاحرام مع فرض الاستطاعه ظم طبا مد ظلّه العالى

٥- مشكل بل لا يخلو العدم عن قوّه صدر دام ظلّه

٦- بل لا يترك صدر مدّ ظلّه

٧- محلّ تأمل و اشكال صدر دام مجده

ص: ١٤٢

و الأدعيه بل الأحوط عدم ترك الدّعاء و الاستغفار بل و الصّلاه و الذّكر بل ينبغي له القيام حال الدّعاء بل يكره له الرّكوب و الجلوس اذا لم يتعبه القيام بحيث يشغله عن الدّعاء و الابتهاال فيه و الأفضل الدّعاء بالماثور كدعاء الحسين عليه السّلام فى يوم

عرفه و عليّ عليه السّلام ولده في الصّحيفه و دعاء النّبى ص الّذى علّمه لعلّي ع قائلا له هو دعاء من كان قبلي من الأنبياء لا إله إلّا الله وحده لا شريك له له الملك و له الحمد يحيى و يميت و يحيى و هو حيّ لا يموت بيده الخير و هو على كلّ شىء قدير اللهم لك الحمد كما تقول و خير ما تقول و فوق ما يقول القائلون اللهم لك صلّاتى و نسكى و محياى و مماتى و لك تراثى و بك حولى و منك قوتى اللهم انّى اعوذ بك من الفقر و وساوس الصّدر و من شتات الأمر و من عذاب القبر اللهم انّى أسألك خير الرّياح و اعوذ بك من شرّ ما تجىء به الرّياح و أسألك خير اللّيل و خير النّهار اللهم اجعل لى فى قلبى نورا و فى سمعى و بصرى نورا و فى لحمى و عظامى و دمى و عروقى و مقعدى و مقامى و مدخلى و مخرجى نورا و اعطنى نورا يا ربّ يوم القآك أنّك على كلّ شىء قدير و فى صحيح معاويه عن الصّادق عليه السّلام اذا وقفت بعرفات فاحمد الله تعالى و هلله و مجدّه و اثن عليه و كبره مائة مرّه و اقرء قل هو الله مائة مرّه و تخيّر لنفسك من الدّعاء ما اجنبت و اجتهد فأنّه يوم دعاء و مسئله و تعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم فإنّ الشّيطان لن يذهلك فى موطن قطّ احبّ اليه من ان يذهلك فى ذلك الموضع و اياك ان تشتغل بالنّظر الى النّاس و اقبل قبل نفسك و ليكن فيما تقول اللهم ربّ المشاعر كلّها فكّر رقتى من النّار و اوسع عليّ من رزقك الحلال و ادرء عنيّ شرّ فسقه الجنّ و الأنس اللهم لا تمكر بى و لا تخدعنى و لا تستدرجنى يا اسمع السّامعين و يا ابصر النّاظرين و يا اسرع الحاسبين و يا ارحم الرّاحمين أسألك ان تصلّى على محمّد و آل محمّد و ان تفعل بى كذا و كذا و ليكن فيما تقول و انت رافع يديك الى السّماء اللهم حاجتى إليك الّتى ان اعطيتها لم يضرنى ما منعتنى و ان منعتها لم ينفعنى ما اعطيتها اللهم أسألك خلاص رقتى من النّار اللهم انّى عبدك و ملك ناصيتى بيدك و اجلى بعلمك اسالك ان توفّقنى لما يرضيك عنيّ و ان تسلم منى مناسكى الّتى

ص: ١٤٣

اريتها خليلك ابراهيم ع و دللت عليها نبيك محمّدا صلّى الله عليه و آله و ليكن فيما تقول اللهم اجعلنى ممّن رضيت عمله و اطلت عمره و احببته بعد الموت حيوه طيبه و فى خبره الاخر عنه أيضا زياده و احمده مائة مرّه و سبّحه مائة مرّه ثمّ قال و ليكن فيما تقول اللهم انّى عبدك فلا تجعلنى من اخيب و فدك و ارحم مسيرى إليك من الفجّ العميق اللهم انّى أسألك بحولك و جودك و كرمك و منّك و فضلك يا اسمع السّامعين و يا ابصر النّاظرين الحديث و ليقل عند ما تشرف الشّمس ان تغيب اللهم انّى اعوذ بك من الفقر و من تشّت الأمر و من شرّ ما يحدث بالليل و النّهار امسى ظلمى مستجيرا بعفوك و امسى خوفى مستجيرا بامانك و امسى ذلّى مستجيرا بعزّك و امسى وجهى الفانى مستجيرا بوجهك الباقي تاخير من سئل و يا اجود من اعطى جلّلتى برحمتك و البسنى عافيتك و اصرف عنيّ شرّ جميع خلقك و فى خبر ابى بصير اذا اتيت الموقف فاستقبل البيت و سبّح الله مائة مرّه و كبر الله مائة مرّه و تقول ما شاء الله لا حول و لا قوه إلّا بالله مائة مرّه و تقول اشهد ان لا إله إلّا الله وحده لا شريك له له الملك و له الحمد يحيى و يميت و يحيى و هو حيّ لا يموت بيده الخير و هو على كلّ شىء قدير مائة مرّه ثمّ تقرأ عشر آيات من سوره البقره ثمّ تقرأ قل هو الله أحد ثلاث مرّات و تقرأ آيه الكرسيّ حتّى تفرغ منها ثمّ تقرأ آيه السّبخه إنّ ربّكم الله الّذى خلق السّمآوات و الأرض فى ستّه أيام الى قوله قريب من الْمُحْسِنِينَ ثمّ تقرأ قل أعوذ برّبّ الفلق و قل أعوذ برّبّ النّاس حتّى تفرغ منها ثمّ تحمد الله على كلّ نعمه انعم عليك و تذكر النّعمه واحده بعد واحده ما احطّ منها و تحمد الله على ما انعم عليك من اهل و مال و تحمد الله على ما ابلاك تقول اللهم لك الحمد على نعمائك الّتى لا تحصى بعدد و لا تكافى بعمل و تحمده بكلّ آيه ذكر فيها الحمد لنفسه فى القران و تسبّحه بكلّ تسييح ذكر به نفسه فى القرآن و تكبره بكلّ



تكبير كَبَّرَ به نفسه فى القرآن و تهلَّله بكلَّ تهليل هَلَّلَ به نفسه فى القرآن و تصلَّى على محمَّد و آل محمَّد ص و تكثر منه و تجتهد فيه و تدعو الله بكلَّ اسم سمى به نفسه فى القرآن و بكلَّ اسم يخصُّه و تدعوه باسمائه الَّتى فى اخر الحشر و تقول اسألك يا الله يا رحمان بكلَّ اسم هو لك و أسألك بقوَّتكَ و قدرتك و عزَّتكَ و بجميع ما احاط به علمك و بجمعك و

ص: ١٤٤

باركانك كلَّها و بحقَّ رسولك صلواتك عليه و آله و باسمك الأكبر الأكبر و باسمك العظيم العظیم الذى من دعاك به كان حقًا عليك ان تجيبه و باسمك الأعظم الأعظم الذى من دعاك به كان حقًا عليك ان لا تردّه و ان تعطيه ما سئل ان تغفر لى جميع ذنوبى فى جميع علمك بى و تسأل الله حاجتك كلَّها من امر الدنيا و الآخرة و ترغب اليه فى الوفاة فى المستقبل و فى كلِّ عام و تسأل الله الجنَّة سبعين مرّة و تتوب اليه سبعين مرّة و ليكن من دعائك اللهم فكّننى من النار و اوسع على من رزقك الحلال الطيب و اذرع عني شرَّ فسقه الجنِّ و الأُنس و من شرِّ فسقه العرب و العجم فان نفذ هذا الدّعاء و تغرب الشّمس فاعده من أوّله الى آخره و لا تملّ من الدّعاء و التضرّع و المسأله الى غير ذلك ممّا ورد من الأدعية بل يستحبّ الاجماع للدّعاء فى الأمصار فأنّه يوم عظيم كثير البركه و هو يوم دعاء و مسئله

### الثالث من افعاله الوقوف بالمشعر

#### اشاره

المسمى بالمزدلفه و جمع و المشعر الحرام و فيه بحثان لكن ينبغى ان يعلم قبل ذلك أنّه يستحبّ للمفوض من عرفات الى المشعر السّيكينه و الوقار و الاستغفار و الاقتصاد فى السّير و اياك و وجيف الخيل و يلحق به ما شابهه بل ربّما حرم و ان يقول اذا انتهى الى الكثيب الأحمر عن يمين الطّريق اللهم ارحم موقفى و زد فى عملى و سلّم لى دينى و تقبل منى مناسكى و تاخير المغرب و العشاء الى المزدلفه ما لم يفت الوقت بل هو الأحوط و الجمع بينهما باذان (١) و اقامتين فيصلّى نوافل المغرب بعد العشاء

### البحث الأوّل تجب فيه النيّه

على حسبما عرفته فى غيره على الأصحّ و الكون فيه قائما او قاعدا او راكبا و ان كان الأحوط مسمى الوقوف فيما بين طلوع الفجر الى طلوع الشّمس للرجل غير ذى العذر و حدّه ما بين المازمين الى الحياض الى وادى محسّر و ان جاز مع الرّحام الارتفاع الى حاشيه الجبل و يكره بدونه بل الأحوط (٢) اجتنابه مع عدم الضّروره و لو نوى الوقوف و وقف آنا ثمّ عرض له الجنون او الإغماء او نحو ذلك من الأعذار و الّتى لا تكليف معها صحّ وقوفه بخلاف ما لو استوعب نحو ما سمعته فى وقوف عرفه و هو ركن لكنّ على معنى بطلان الحجّ بتركه عمدا و لو المسمى منه فى ليله النّحر الى طلوع الشّمس اما لو وقف فيه فيها ناويا له و افاض قبل طلوع

الفجر بل قيل نصف الليل فالأصحّ صحّحه حجّه و ان اثم و وجب عليه الجبر بشاه و ح فالوقوف فيه حين طلوع الشمس واجب غير ركن بل الأقوى عدم وجوب (١) الاستيعاب عليه و ان كان هو الأحوط (٢) كما أنّ الأحوط المبيت فيه ناويا ذلك أيضا و ان كان المذى يقوى عدم الوجوب و احوط تجديد التيه عند الفجر للكون فيه و ان كان قد نوى الكون به مطلقا اما لو نواه ليلا او نوى المبيت فلا اشكال فى التجديد و لو لم يكن فيه الا عند طلوع الفجر فنوى الوقوف و وقف حتّى طلعت الشمس كان الركن المسمّى منه دون غيره و يجوز للخائف و النساء و الضّعفاء او غيرهم من ذوى الأعذار و الضرورات الإفاضه من المشعر بعد الوقوف فيه بالتية ليله التحرّ قبل الفجر بلا جبران بدم الا أنّ الأولى ان يكون ذلك بعد انتصاف الليل بل لا جبران على الناسى بل و الجاهل لو اضافا و ان وجب عليهما الرجوع بعد التذكّر و العلم و لو لإدراك الوقوف بعد الفجر مع التمكن بل هو الأحوط فى كلّ ذى عذر قد ارتفع عذر و وقت وقوف المضطرّ من طلوع الشمس الى الزوال على الأصحّ و يبطل حجّ من لم يقف بالمشعر ليلا- و لا- بعد الفجر عالما عامدا بخلاف من تركه ناسيا او لعذر و كان قد وقف بعرفه الوقوف الاختيارى و لو تركهما جميعا اختيارا و اضطرارا بطل حجّه عامدا و ساهيا و قد تقدّم فى وقوف عرفه باقى الصّور

### البحث الثانى يستحبّ ان يصبح على طهر

فيصلّى الغداه ثمّ يقف قريبا من الجبل فى سفحه متوجّها الى القبلة و ليحمد الله و ليكبّره و ليثن عليه و ليذكر من آلائه و بلائه ما يقدر عليه و ليشهد الشهادتين و ليصلّ على النّبى ص و ليذكر الأئمة واحدا بعد واحد و ليدع لهم و ليبرء من عدوّهم بل الأحوط عدم ترك الذكر و الصّلاه على النّبى ص و ليكن من قوله اللهم ربّ المشعر الحرام فكّ رقبتي من النار و اوسع علىّ من رزقك الحلال و ادرء عني شرّ فسقه الجنّ و الأانس اللهم انت خير مطلوب اليه و خير مدعو و خير مستئول و لكلّ وافد جائزه فاجعل جائزتي فى موطنى و موقفى هذا ان تقيلنى عثرتى و تقبل معذرتى و تتجاوز عن خطيئتي ثمّ اجعل التقوى من الدنيا زادى برحمتك يا ارحم الرّاحمين و ادع الله تعالى كثيرا لنفسك و لوالديك و لولدك و اهلك و مالك و المؤمنين و المؤمنات ثمّ ليكبّر الله سبحانه مائة مرّه و

١- القوّه غير ثابتة صدر مدّ ظلّه العالى

٢- هذا الاحتياط لا يترك و كذا الذى بعده ظم طبا زيد مجده

و يحمده و يسبّحه و يهلّله كذلك و يصلّى على النّبى و آله و يقول اللهم اهدنى من الضلاله و انقذنى من الجهاله و اجمع لى خير الدنيا و الآخره و خذ بناصيتى الى هداك و انقلنى الى رضاك فقد ترى مقامى بهذا المشعر الذى انخفض لك فرفته و ذلّ لك فاكرمته و جعلته علما للناس فبلغنى فيه منى و نيل رجائى اللهم انى اسالك بحقّ المشعر الحرام ان تحرّم شعرى و بشرى

على النار و ان ترزقنى حيوه فى طاعتك و بصيره فى دينك و عملا بفرائضك و اتباعا لأوامرك و خير الدارين و ان تحفظنى فى نفسى و والدى و ولدى و اهلى و اخوانى و جيرانى برحمتك و اجتهد فى الدعاء و المسأله و التضرع الى الله سبحانه و الابتهاج حتى تطلع الشمس كما أنه ينبغي الاجتهاد فى الدعاء كذلك ليله ذلك اليوم بل ينبغي احيائها فان ابواب السماء لا تغلق فيها و يقول الله فيها جلّ شأنه انا ربكم و انتم عبادى اذيتم حتى و حقّ على ان استجيب لكم و ليكن من قوله فيها اللهم هذه جمع اللهم انى اسالك ان تجمع لى فيها جوامع الخير اللهم لا- تؤيسنى من الخير الذى سألتك ان تجمعه لى فى قلبى و اطلب إليك ان تعرّفنى ما عرّفت اوليائك فى منزلى هذا و ان تقينى جوامع الشرّ و يستحبّ و طى قرح برجله سيّما الضروره فى حجّه الإسلام بل الأحوط ذلك و الصعود عليه و ذكر الله تعالى شأنه و الدعاء و يستحبّ لمن اعد الإمام الإفاضه قبل طلوع الشمس و لكن لا يجوز وادى محسّر قبل طلوعها بل لا يدخل فيه قبل ذلك على الأحوط و احوط منه عدم الإفاضه قبل الطلوع بل لو فعل جبر بشاه و ان كان الأقوى جواز القطع فضلا عن الدخول فيه اما الإمام فيستحبّ له التأخير حتى تطلع الشمس مؤكداً و يستحبّ السّعى فى وادى محسّر للزّكّ و الماشى و لا- أقلّ من مائه ذراع و دون ذلك مائه خطوه و ليقبل فيه اللهم سلّم عهدى و اقبل توبتى و اجب دعوتى و اخلفنى فيما تركت بعدى بل لو ترك السّعى فيه جهلا او عمدا او سهوا حتى دخل مكّه استحبّ الرجوع للسّعى فيه و الله العالم تكميله من فاته الحجّ تحلّل بعمره مفرده من غير حاجه الى نيه قلب احرامه اليها و ان كان هو الاحوط و لا يجب عليه شىء من افعال الحجّ و ان كان الأحوط للمتّمع ذبح شاه و لا يجوز له البقاء على احرامه ليحجّ به نعم لو بقى عليه و رجع الى بلاده و عاد قبل التّحلّل لم يحتجّ الى احرام مستأنف من الميقات و ان بعد العهد فيجب

ص: ١٤٧

عليه اكمال العمره أوّلا ثمّ يأتى بما يريد من التّسكّ حتى لو كان فرضه التّمتّع و جب عليه الخروج الى احد المواقيت للعمره فان تعذّر فمن ادنى الحلّ كمن لم يتعمّد مجاوزه الميقات و لو صدّ عن الرجوع من بلاده لإتمام العمره كان له حكم المصدود عن الإكمال و هو التّحلّل بالدّبح و التّقصير و لو فى بلاده و على كلّ حال هى واجبه من حيث الفوات فلا تجزى عن عمره الإسلام و الأحوط (١) ان لم يكن اقوى الإتيان بطواف النساء فيها و يجب عليه الحجّ من قابل ان كان واجبا قد استقرّ وجوبه او استمرّ و الّا فندبا و يتأكّد اذا لم يكن قد اشترط و يستحبّ لمن فاته الحجّ الإقامه بمنى الى انقضاء ايام التشريق ثمّ يأتى بافعال العمره التى يتحلّل بها كما يستحبّ لمن ورد المشعر التقاط الحصى منه لرمى الجمار و هى سبعون حصاه كما تسمع تفصيله إن شاء الله و لو زاد استظهارا فلا باس و دون ذلك فى الفضل اخذها من منى و يجوز من غيرهما من الحرم و لو وادى محسّر على الأصحّ عدا المساجد منه سيّما الحرام و الجيف و لا يجوز من غير الحرم و المدار على مسمى الحصا فان خرج عن مسماها لصغر او كبر او استحاله او غير ذلك لم يجز كما لا- يجزى ما كان من الحرام بل يعتبر فيها ان تكون ابكارا اى لم يرم الجمار بها منه و لا من غيره بل الأحوط اعتبار طهارتها مع ذلك و ان كان الأقوى خلافه نعم يستحبّ غسلها للنظافه كما يستحبّ ان يلتقطها التقاطا و ان تكون برشاء اى منقطه كحليته مثل رأس الأنمله و لا تكون صمّاء و لا سوداء و لا بيضاء و لا حمراء و لا يكسر منهنّ شيئا

**الزّاب المضى الى منى بعد ان افاض من المشعر**

**اشاره**

و مناسكته الواجبه عليه فيها يوم النحر ثلاثه

## أولها رمى جمرة العقبه

بما يسمّى رميا فلا- يكفى الوضع و نحوه ممّا لا يصدق عليه مسّماه و يجب مقارنه أوّل الرّمي للتيه التي قد عرفت فيما مضى المراد بها و ما يعتبر فيها مستديما على حكمها الى اخر الرّمي و ان كان الأحوط اذا اراد الإتيان بها على الوجه المتفق عليه التعرّض فيها لتعيين كونه لحجّ الإسلام او غيره و تعيين الجمره و الوجه و العدد و الأداء و القربه فيقول ارمى جمرة العقبه يوم النّحر سبعا لحجّ الإسلام مثلا اداء لوجوبه قربه الى الله تعالى و الأحوط ان لم يكن اقوى عدم تفريق التيه على الرّميات و يجب كونه بسبع حصيات كما يجب اصابه الجمره او موضعها بكلّ من السبع على وجه يستند الى فعله فلا

١- لا يترك هذا الاحتياط صدر دام مجده العالى

ص: ١٤٨

يكفى الوقوع دونها و لا الإصابه بفعل غيره كما لو اصابها عنق بعير مثلا فحرّك البعير عنقه فاصابت الجمره و لا اصابه غيرها كما لو اصاب بها حصاه اخرى اصابت هى العقبه دون المرميه نعم لو وقعت (١) على شىء فانحدرت (٢) على الجمره او مرّت على سنتها حتّى اصابت الجمره جاز و كذا ان اصابت (٣) شيئا صلبا فوقعت باصابتها على الجمره و لو شكّ فى الإصابه لم يجز و يجب التفريق فى الرّمي فلا- يجرى الرّمي بالسبع دفعه بل لو رمى اثنتين مثلا- دفعه و كان كلّ واحد منهما بيده و تلاحقا فى الإصابه حسب له واحده بخلاف ما لو أتبع إحداهما الأخرى فأنه يحسب له رميتان و ان اتفقا فى الإصابه و يستحبّ للرّامى الطّهارة من الحدث بل يكره بدونها بل و الغسل و الدّعاء بان يقول و الحصى فى يده و الأولى ان تكون اليسرى اللهم هؤلاء حصياتى فاحصهنّ لى و ارفعهنّ فى عملى ثم يرمى و يقول مع كلّ حصاه الله اكبر اللهم ادحر عني الشيطان اللهم تصديقا بكتابتك و على سنّه نبيك اللهم اجعله حجّا مبرورا و عملا مقبولا و سعيا مشكورا و ذنبا مغفورا فاذا اتيت رحلك و رجعت من الرّمي فقل اللهم بك و ثقّت و عليك توكلت فنعم الربّ و نعم المولى و نعم النصير و يستحبّ تباعد عشره اذرع و الأفضل خمسه عشر ذراعا و الحذف فى الرّمي بان توضع الحصاه على الإبهام و تدفع بظفر السبابة بل هو الأحوط و الرّمي راجلا بل يستحبّ المشى الى مرمى الجمار و استقبال جمره العقبه على وجه يكون مستديرا القبلة بخلاف غيرها فأنه يستقبلها و القبلة

## التانى الذبح او النحر

إشارة

و فيه فصول

الأول هو واجب على المتمتع

و لو ندبا و لو مكثيا على الأحوط و الأقوى دون المفرد و ان كان مفترضا بل و القارن على معنى عدم وجوب اصل القران عليه اميا لو نذره مثلا- و جب عليه كما يجب عليه أيضا بالأشعار و التقليد و تخيير مولى الماذون فى التمتع بين الذبح عنه و بين امره بالصوم و لو امتنع المولى عن الذبح تعين الصوم على المملوك و ليس للسيد منعه و لو ادرك المملوك المتمتع احد الموقفين معتقا لزمه الهدى مع قدره و مع التعداد الصوم

### الثانى من لم يجد الهدى و وجد ثمنه و اراد الانصراف

وضعه على الأقوى عند من يثق به يذبحه عنه طول ذى الحجة فان لم يوجد (٤) فى العام المقبل فى ذى الحجة و الأحوط له مع ذلك الصوم و لا يجب عليه بيع شىء من ثياب

- ١- محل اشكال و كذا اذا اصاب شيئا صلبا فطفرت و اصاب الجمره نعم لو لاقى فى مرورها انسانا او غيره ثم اصاب اجزئت ظم طبا
- ٢- لا يترك الاحتياط فيه و فى ما اصاب صلبا بعد الاحتدار صدر مد ظله العالى
- ٣- فيه تأمل سيما اذا لم يكن قاصدا لذلك صدر دام مجده العالى
- ٤- اذا وجد الهدى الناقص فالأحوط الجمع بينه و بين ما فى المتن ظم طبا مد ظله العالى

ص: ١٤٩

التجمل فى الهدى و ان كان لو فعل أجزاء فى الأقوى و الأحوط الصوم معه و لا يجب عليه التكسب اللائق بحاله و لتحصيله و ان كان هو الأحوط و المدار على قدره فى موضعه لا بلده الا اذا تمكن من بيع ما فى بلده مما لا يتضرر به او من الاستدانه عليه فيجب بل الأحوط البيع بدون ثمن المثل و لا يجزى الهدى الواجب الواحد الا عن واحد من غير فرق بين حالى (١) الضروره و الاختيار و بين اهل خوان واحد و غيرهم و بين الخمسه و السبعه و غيرهم نعم يجزى المنسوب كالأضحيه عن المتعدد كائنا ما كان و لو ضل الهدى فذبحه غير صاحبه ناويا به صاحبه فى منى أجزاء عنه فى الأقوى لو علم به الا ان الأحوط (٢) و الأولى تعريفه فى اول يوم النحر و ثانيه و ثالثه فيذبحه فى عشيته و ليتصدق منه و يهدى و يسقط وجوب الأكل عنه و من ضل هديه و جب عليه شراء اخر فان وجدته بعد الشراء ذبح الضال و يستحب له ذبح الثانى معه أيضا و لو وجدته بعد ذبح الذى اشتراه استحب مؤكدا له ذبحه أيضا و لا يخرج شيئا من الهدى الواجب الذى ذبحه فى منى حتى السينام و الجلد فى الأحوط (٣) عن منى نعم اذا لم يكن له مصرف فيها اخرجه منها و كذا لو اشتراه من المسكين مثلا

### الثالث من لم يجد الهدى و لا ثمنه يصوم بدله

وجوبا عشره ايام ثلاثه منها متواليه و الأفضل جعل يوم عرفه آخرها و ان تقدمت على يوم النحر نعم لو اقتصر على يوم الترويه و عرفه أجزاء صوم الثالث بعد ايام التشريق اذا كان بمنى و الا فيوم النفر حتى او فعل ذلك مختارا على الأقوى و ان كان الأحوط الاقتصار على حال الضروره فى هذا التفريق و لوفاته يوم الترويه او يوم عرفه صامها فى ذى الحجة و الأحوط المبادره فيها بعد ايام التشريق و ان لم يكن بمنى الا ان الأقوى (٤) ما عرفت كما ان الأقوى جواز تقديمها من اول ذى الحجة بعد التلبس بالمتعه و

ان كان الأحوط صيامها في الثلاثة المتصلة بالنحر فتحصيل أن الأقوى عدم الإثم بتأخيرها تمام ذى الحجة عدا العيد و أيام التشريق لمن كان بمنى فضلا عن الأجزاء إلا أن الاحتياط بما عرفت لا ينبغي تركه نعم لا يصح صومها إلا فيه بعد التلبس بالمتعه و لو باحرام عمرتها و إن كان الأحوط التلبس بالحج كما أنه يجب فيها التوالى إلا بما عرفت دون غيره سواء كان لعذر او لا على الأصح و الأحوط و لو خرج ذو الحجة و لم يصمها تعين

١- الأحوط في حال الضروره الجمع بين الاشتراك و بين الصوم ظم طبا مدّ ظلّه

٢- هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- لا يجب هذا الاحتياط خصوصا في السنام و الجلد نعم الاخبار دلّت على عدم الاخراج من الحرم ظم طبا دام ظلّه العالى

٤- من جواز صومها طول ذى الحجه و من جواز كونها من ايام التشريق اذا لم يكن بمنى ظم طبا دام مجده

ص: ١٥٠

الهدى (١) فلو مات خرج من اصل ماله كغيره ممن تعين عليه الهدى و لو قصرت التركه وزعت على الجميع فان لم تف الحصه بالهدى و جب الجزء مع الإمكان و إلا صرف في الدين على الأقوى و لو وجد الهدى بعد صوم الثلاثة كان له الاجتزاء بالصوم و ان كان الأفضل له الرجوع الى الذبح بل الظاهر تعينه اذا كان لوجدان قبل تمامها و لا- يجب على العاجز عن تمام الثمن الاشتراك مع غيره ببعض ما يجده منه مع الصوم و ان كان هو الأحوط (٢) (٣) هذا كله في صوم الثلاثة و اما السبعه فيصلها اذا رجع الى اهله و لا- يجب فيها التوالى على الأصح و ان كان هو الأحوط أيضا و لو عرض له ما يمنع من صوم الثلاثة في سفره و جب عليه صوم العشره (٤) عند اهله و الأولى التفريق بين الثلاثة و السبعه و إن كان الأقوى عدم اعتباره و لو اراد المقام بمكّه و اراد صوم السبعه فيها ترك الصوم مقدار أقل الأمرين من مضي شهر و زمان الوصول الى الأهل و صام و الأحوط ان لم يكن اقوى اختصاص ذلك في خصوص المقيم بمكّه كما ان الأقوى احتساب الشهر من الثالث من ايام التشريق الذي هو يوم النفران كان قد خرج من منى فيه و أما فمّا بعده و لو مات من و جب عليه الصوم و لم يصم بعد التمكن منه و جب ان يصوم عنه وليه الثلاثة بل و السبعه على الأصح و الأحوط

### الزابع تجب التيه في الذبح او النحر

على حسب غيره ممّا عرفت من الأفعال التي يباشرها الناسك و يجوز التياه هنا على وجه يتولّى النائب التيه و الفعل حتى اذا كان المنوب عنه حاضرا و ان كان الأولى التيه (٥) (٦) معه حينئذ و لو استنابه في الفعل خاصه تولّى هو التيه و ان كان الأحوط عدم هذه الاستنابه و لو غلط الوكيل في تسميه الموكّل لم يضّر اذا كان غلطا في اللسان اذ المدار على القصد و لذا يجزيه لو ذبحه عنه مع نسيان اسمه و لو جعل يده مع يد الذابح نويا معا (٧) في الأحوط ان لم يكن اقوى و كذا يجب ان يكون ذلك في يوم النحر على الأحوط و ان كان الأقوى جواز تأخيرها الى اخر ايام التشريق اما الأجزاء فيجزي تمام ذى الحجة للعامد و ان اثم فضلا عن الناسي و نحوه ممن هو معذور فان لم يتمكن آخره الى القابل و ان يكون في منى اذا كان الهدى الواجب

### الخامس يجب ان يكون من النعم الإبل و البقر و الغنم

بل لا- يجزى أَلْمَا الثَّنَى منها أَلَا الضَّان فيجزى الجذع و هو أَى الثَّنَى من الإبل ما دخل فى السَّادسه و من البقر و المعز ما دخل فى الثالثه على الأحوط و الأقوى كما (أ) ان الأحوط

- ١- الأحوط أن يقصد ما فى الذمّه من الهدى او الكفاره و أحوط من ذلك الجمع بينهما بذبح شاتين و احوط من ذلك ضمّ الصوم أيضا و لو مع خروج ذى حجّه فيما اذا كان ترك الصوم لعذر غير النسيان ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٢- لا يترك صدر مدّ ظلّه العالى
- ٣- هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا دام ظلّه
- ٤- يعنى مع عدم خروج ذى حجّه لكن عرفت الاحتياط مع خروجه أيضا ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٥- بل الأحوط ظم طبا مدّ ظلّه
- ٦- بل الأحوط صدر دام ظلّه
- ٧- كفايه نيّه الموكل لا يخلو عن قوه ظم طبا دام ظلّه
- ٨- و اذا لم يوجد احد هذه الاضأن فالأحوط مع الصوم شراء ما صدق عليه اسم الابل و البقر و الغنم خصوصا اذا كان البقر و المعز داخلا فى الثانيه و الغنم فى الثامنه او السابعه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

ص: ١٥١

فى الجذع ما دخل فى الثانيه و يجب ان يكون صحيحا تامرًا فلا يجزى العوراء سيّما البين عوره و لا العرجاء البين عرجها و لا المريضه و لا الكبيره التى لا مخ لها و لا مكسوره القرن الدّاخل و لو ثلثه و لا مقطوعه الأذن او بعضها او غيرها من الأعضاء و لا المهزوله أَلْمَا اذا اشتريها على أنّها سمينه فبانت مهزوله بعد الذّبح و هى التى لا شحم على كليتها و لكن الأحوط عدم الاجتراء بمسمّاه عرفا و ان وجد على كليتها شحم و لو اشتريها على أنّها مهزوله فبانت سميتّه اجزئت فى الأصحّ و لا الخصىّ المحبوب او مسلول الخصيتين او إحداهما أَمَّا الموجود و هو مرضوض عروق الخصيتين حتّى تفسدا فالأقوى الاجتراء به و الأحوط اجتنابه و لو اشتراه على أنّه تام فبان ناقصا لم يجز فى الأحوط و الأقوى من غير فرق بين نقد الثمن (١) و عدمه كما لا فرق فى عدم اجزاء الناقص بين حال الاختيار (٢) و غيرها و عدم اجزاء الخصىّ بين الانحصار فيه و عدمه على الأصحّ و ان كان الأحوط (٣) الجمع بينه و بين البديل نعم لا- باس بمشقوقه الاذن و مثقوبتها على وجه لم ينقص منها شىء و لا مكسوره القرن الخارج و لا الجمّاء التى لم يخلق لها قرن و الصيّماء الفاقده للأذن خلقه و لا البتراء الفاقده للذنب كذلك أَلَا أنّ الأولى (٤) (٥) اختيار غير هذه ممّا هو تامّ فى صنفه

### السّادس يستحبّ ان يكون الهدى سميّنا

و اذا كان من الغنم ان يكون كبشا اسود فاملح اقرن عظيم يأكل فى سواد و يشرب فى سواد و يبرك فى سواد بمعنى أنّه كان يرتع فى مرتع كثير النّبات شديد الاخضرار على وجه يميل الى السّواد و ان يكون قد احضرها معه عشّيّه عرفه بعرفات و ان تكون انثى من الإبل و البقر و ذكرها من الغنم و الضّان مقدّم على المعز و يستحبّ نحر الإبل قائمه قد ربطت يداها سيّما اليسرى بين الخفّ و الرّكبه و يطعنهما من الجانب الأيمن و الدّعاء بالماثور بعد استقبال القبلة يقول وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ

الْأَرْضَ حَنِيفًا مَسْلَمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي وَإِنْ يَتَوَلَّى النَّاسُكَ الذَّبْحَ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَحْسَنِهِ وَضَعِ السَّكِينَ بِيَدِهِ وَوَضَعَ الذَّبَائِحَ بِيَدِهِ وَذَبَحَ بِهَا فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ ذَلِكَ فَلْيَشْهَدْ ذَبْحَ هَدِيَّةٍ وَيَسْتَحَبَّ أَكْلَهُ مِنَ الْهَدْيِ بَلْ هُوَ

١- إذا كان بعد نقد الثمن فالأقوائيه ممنوعه ظم طبا دام ظلّه العالی

٢- الأحوط مع الانحصار الجمع بين احد المذكورات و بين البذل خصوصا فى الخصی ظم طبا مدّ ظلّه

٣- لا يترك صدر دام ظلّه

٤- بل الأحوط فى الثلاثه الأخيره خصوصا فى الأخيره منها ظم طبا مدّ ظلّه

٥- بل الأحوط فيه و فى امثاله صدر دام مجده

ص: ١٥٢

الأحوط و صرف الباقي فى الأهداء و الصدقه (١) و الأفضل الأعدل مراعاة التثليث بين الثلاثه بل الأحوط عدم قصور الهديه و الصّيدقه عن الثلث بخلاف الاكل فإنه يكفى المسمى و يفعل بما بقى من الثلث ما شاء و لو اخلّ بثلث الصّيدقه و الهديه ضمنه على الأحوط و ان كان احدهما للاخر فضلا عن كونه للأكل اما ثلث الأكل فلا ضمان عليه و لو اتلف الهدى بعد الذبح ضمن شيئا للهديه و شيئا للصدقه و الأحوط الثلثان و احوط منه ضمان الجميع كما أنّ الأحوط ملاحظه الفقر فى ثلث الهديه فضلا عن ثلث الصدقه و ان كان الأقوى عدم اعتبار الفقر فى مصرف الهديه

### السابع لا يخرج هدى القران عن ملك سائقه بشرائه

و اعداده و سوقه لأجل ذلك قبل عقد الأحرار به فله ابداله و ركوبه و نتاجه و التصرف فيه بالمتلف و غيره نعم متى اشعره او قلده عاقدا به الأحرار او مؤكدا به التلبيه العاقده و جب نحره او ذبحه و لا يجوز له ابداله و لا التصرف فيه بما يمنع من نحره و ان بقى هو على ملكه أيضا بل يجوز له التصرف فيه بالركوب و نحوه ممّا لا يمنع من نحره و نتاجه له و ان و جب عليه ذبحه معه أيضا و كذا لو عينه بالتذرع عين و ان لم يشعره او يقلده لكن لو تلف من غير تفريط لم يضمه بخلاف ما لو كان النذر مطلقا و عين (٢) الفرد و فاء له و ان قال هذا ما على من التذرع على الأحوط و الأصح و يذبح او ينحر هدى القران بمنى إن كان قد سيق بعقد احرار الحجّ و ان كان لإحرار العمره نحر او ذبح بمكّه و الأفضل بل الأحوط الحروره منها و من نذر ان ينحر بدنه او هديا او نحوهما ممّا هو ظاهر فى اراده ذلك بمكّه فان عين موضعا و جب و ان أطلق نحرها بمكّه و الأولى (٣) الحروره منها اما مع اطلاق نذر الذبح و النحر ذبحه فى اى مكان شاء مع عدم الانصراف الى مكان مخصوص و لو هلك هدى القران بدون تفريط و كان قد ساقه تطوعا لم يجب اقامه بدله فى الأصح نعم لو كان مضمونا بان كان واجبا (٤) اصاله لا بالسّيّاق و جوبا مط و جب اقامه بدله و لو عجز هدى السّيّاق بعد اشعاره او تقليده عن الوصول الى المحلّ ذبح او نحر فى محلّه و صرف على مستحقّه فان لم يمكن ذبح او نحر و علم على أنّه هدى بكتابه او بتلطيخ النعل او نحو ذلك ممّا يدلّ على أنّه مذكى ليؤكل و لا يجب عليه ابداله الا ان يكون مضمونا عليه بنذر مطلق او كفّاره فيجب بدله فى محلّه مع ذلك على

١- جواز اعطاء كلّ صدقه لا يخلو عن قوّه و ان كان الأحوط التثليث ظم طبا دام ظلّه العالی



- ٢- هذا اذا كان المنذور الذبيح او النحر و اما اذا نذر ان يسوق هديا فعينه في فرد لم يضمن لحصول الوفاء بمجرد السوق و كذا الحال في الفروع الآتية ظم طبا مدّ ظلّه العالى
- ٣- بل الأحوط ظم طبا دام مجده
- ٤- بأن كان نذر نذرا او كفّاره ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ١٥٣

الأصحّ و كذا لو انكسر و ان زاد بجواز بيعه و الصّيدقه بثمنه مع أنّ الأقوى جواز ذلك في الأوّل و ان كان الأحوط خلافه و لو سرق هدى السّيق من غير تفريط لم يضمن و ان كان قد عينه بالنذر نعم يضمنه ان كان منذورا مط او كان كفّاره على الأصحّ اما مع التفريط فالأقوى و الأحوط ضمّانه بعد تعيينه للذبيح بالأشعار مثلا و لو ضلّ فذبحه الواجد في محلّه عن صاحبه أجزأ و ان كان واجبا عليه من غير فرق بين معرفه صاحبه و عدمه و بين كون الضّلال عن تفريط و عدمه و لو ضاع فاقام بدله ندبا مثلا ثمّ وجد الأوّل ذبحه و لم يجب ذبح الأخير ان لم يكن قد اشعره و الّا ذبحه في الأحوط و الأقوى و كذا لو كان قد ذبح الأخير الذى هو البدل ثمّ وجد الأوّل الذى قد تعين للذبيح بالأشعار و يجوز ركوب الهدى المتبرّع به ما لم يضرّ به و شرب لبنه ما لم يضرّ بولده الذى حصل بعد اشعاره اما المضمون كالكفّاره و النذر فالأحوط عدم الانتفاع بشىء منه و لو فعل ضمن قيمته او مثله لمساكين الحرم و يجب عليه ذبح الولد الذى حصل منها بعد تعيينها للذبيح اما اذا كان موجودا قبل السوق و لم يقصد النّاسك سوقه معها فلا يجب ذبحه و لا يضمن نقصه لو اضرّ به شرب اللبن و الأحوط ان لم يكن اقوى تبعيه الصّوف و الشعر للهدى من غير فرق بين ما كان معه حين الأشعار و بين المتجدّد فلا يزيله ح عنه الّا مع الإضرار به فيتصدّق به على مساكين الحرم و كلّ هدى كفّاره او فداء او نذر صدقه لا يجوز له الأكل منه فان اكل ضمن قيمته باكله بل لا يجوز له اعطاء الجزّارين منها شيئا اجره بخلاف ما لو كان صدقه و هدى السّيق المتبرّع به للنّاسك و اهل بيته ثلثه و يتصدّق بثلثه و يهدى ثلثه كهدى التمتع و الأحوط اكله من الثلث الذى له و كذا الأضحيه المستحبّه

### التّامن يستحبّ الأضحيه لكلّ من تمكّن منها

استحبّابا مؤكّدا حتّى ورد أنّها واجبه على من وجد و أنّه يغفر لصاحبها عند أوّل قطره تقطّر من دمها و من لم يجد فليستقرض و يضحى فإنّها دين مقتضى بل يكره الترك بل الأحوط الفعل و يصحّ التبرّع بها عن الحيّ و الميت و المتّحد و المتعدّد و الذّكر و الأنثى كما أنّها مشروع لغير المكلّف على معنى فعل الوليّ لها عنه نعم لا يضحى عمّا فى البطن و كان على ع يقول ضح بنثى

ص: ١٥٤

فصاعدا و اشتره سليم الأذنين و العينين فاستقبل القبلة حين تريد ان تذبحه و قل وجهته وجهى الآيه اللهمّ تقبل منى بسم الله الذى لا إله الا هو و الله اكبر و صلّى الله على محمّد ص و اهل بيته عليهم السلام ثمّ كل و اطعم و قال الكاظم عليه السلام ضح بكبش املح اقرن فحلا- سميّنا فان لم تجد كبشا سميّنا فمن فحوله المعز او موجوء من الصّان او المعز فان لم تجد فنعجه من الصّان سميّنه و وقتها بمنى اربعة ايام أوّلها يوم النحر و فى غيرها ثلاثه ايام أوّلها يوم النحر و افضلها يوم العيد بعد طلوع الشّمس الى مضى قدر صلاه العيد و لا باس بادّخار لحمها بعد الثلاثه و يكره الخروج به من منى و لا باس باخراج ما يضحيه غيره اذا

كان قد اهدى اليه او تصدق به عليه او اشتراه من الفقير و لو من اضحيه و يجزى الهدى الواجب عن الاضحيه و الجمع بينهما افضل و من لم يجد الاضحيه تصدق بثمانها فان اختلف جمع الأعلى و الوسط و الادون و تصدق بثلاث الجميع و تكره التضحية بما يريه و يستحب الصيده بجلود الأضاحى بل يكره اخذها و اعطائها الجزارين اجره و تكره لتضحيه بالثور و الموجه بل و الجمل بل الأولى ترك الجاموس سيما الذكر منه و سيما فى منى و الله العالم

### الثالث من مناسك منى يوم النحر الحلق او التقصير

#### اشاره

و يجب احدهما بمنى قبل المضى الى الطواف يوم النحر بعد ذبح الهدى على الأحوط ان لم يكن اقوى و الحلق افضل سيما للملبد و الضروره و معقوص الشعر بل هو فيها احوط (1) و ليس على النساء حلق لا تعيينا و لا تخيرا بل هو حرام عليهن فيتعين ح فى حقهن التقصير و يجزى المسمى و إن كان الأولى قدر الأنمله بل الأحوط القبضه و الأولى الجمع بين ذلك و بين التقصير من اظفارهن و لو حلقت الامراه فالأحوط ان لم يكن اقوى عدم اجترائها بذلك عن التقصير خصوصا اذا نوت الحلق باؤل جزء منه فلا بد لها منه معه و الخنثى المشكل تقصر اذا لم تكن احد الثلاثه اى الملبد و الضروره و المعقوص بل و ان كانت بناء على ما هو الأصح من التخير و اما على التعيين فالمتجه فعلهما مقدمه لسقوط الحرمة التشريعيه للاحتياط و على تقدير الذاتيه يتجه التخير و يجب تقديم الحلق او التقصير على زياره البيت لطواف الحج و سعيه فلو قدم عالما عامدا

١- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا دام ظله

ص: ١٥٥

اعاد و جبره بشاه و لو كان ناسيا اعاد و لا شىء عليه بل و كذا الجاهل و يجب الخلق او التقصير بمنى و يستحب دفنه فيها بل هو الأحوط و ان يكون فى فسطاطه (1) فلو رحل عالما او جاهلا او ناسيا رجع و حلق او قصر بها فان لم يتمكن من الرجوع حلق او قصر مكانه و بعث به ندبا بل هو الأحوط الى منى ليدفن بها ندبا بل هو الأحوط و من ليس على رأسه شعر خلقه او غيرها سقط عنه الحلق و تعين عليه التقصير و إن كان الأحوط مع ذلك امرار الموسيقى على رأسه سيما اذا لم يكن عنده لحيه او غيرها يقصر منه و سيما اذا كان ضروره او ملبد الرأس او معقوص الشعر و يستحب ان يبدأ فى الحلق بمنى او غيرها و فى النسك و غيره من قرنه الأيمن و ينتهى فى الحلق الى العظمين النابتين اللذين عند منتهى الصيدين قبالة وتد الاذنين و استقبال القبلة و التسميه و الدعاء اللهم اعطني بكل شعره نورا يوم القيمة و حسنات مضاعفات و كفر عتى السيئات انك على كل شىء قدير و يجب الترتيب فى هذه المناسك الرمى ثم الذبح ثم الحلق فى الأصح و الاحوط فلو قدم بعضا على بعض عالما عامدا ثم و لا اعاده بخلاف الناسى و الجاهل و نحوهما ممن هو معذور بل يجب فعل الرمى منها يوم النحر بل الأحوط ذلك فى الأخيرين كما عرفته سابقا

مسائل ثلاث

الأول المتمتع عقيب الرمي و الذبح او التحر و الحلق او التقصير بمنى يحل له كل شيء

حتى الصييد من حيث الاحرام على الأصح أما الطيب و النساء خاصه حتى العقد عليهن على الأصح نعم يحرم عليه الصييد من حيث الحرم و لا- يعتبر ترتيب الثلاثه فى هذا التحلل بل يعتبر كونها فى منى (2) على الأصح و الأحوط اما غير المتمتع فيحل له بها مع ذلك الطيب أيضا على الأصح سواء كان قد قدم الطواف و السعى اولاً و ان كان الأحوط الاقتصار على الأول

التحلل الثانى اذا طاف المتمتع بعد مناسك منى للحج و صلى و سعى حل له الطيب

أيضا بل يقوى حل ذلك له لو كان قد قدم هذا الطواف و السعى للضرورة و ان لم يأت بتمام مناسك منى بل لو كان قد قدم طواف النساء حيث يجوز له حلن له أيضا فيكون له تحلل واحد و هو الحلق و كذا القارن و المفرد و لا يحل للمتمتع الطيب حين الطواف لو قدمه قبل الوقوفين

١- يعنى الدفن ظم طبا دام مجده

٢- لكن لو لم يحلق فى منى و لم يمكنه الرجوع أجزاء فى غيره كما تقدم ظم طبا مد ظله

ص: ١٥٦

على الأصح

التحلل الثالث اذا طاف طواف النساء حلن له

كما يحل الرجال لهن به اذ هو واجب على كل مكلف بل يجب قضاؤه عن الميت بل يحرم من على المميز بعد بلوغه لو كان قد تركه بل يبطل العقد له من وليه عليهن بل و كذا غير المميز لو احرم به حتى يطاف به عنه لهن او يأتى به هو بعد بلوغه و لو بالاستنابه و كذا الكلام فى المجنون و تحرم النساء على العبد الماذون باحرامه و ان لم يكن متزوجا فلو اذن له فى التزويج و هو يعلم ان عليه طواف النساء فقد اذن له فى المضى الى قضائه و الأحوط ان لم يكن الأقوى التصريح بذلك كما ان الأحوط التصريح بفعله لمن اذن له فى الأحرام و قد كان متزوجا و يكره للمتمتع لبس المخيط و تغطيه الرأس حتى يطوف طواف الزيارة بعد مناسك منى و ان جاز له ذلك كما انه يكره له مس الطيب بعد الطواف حتى يطوف طواف النساء

المسألة الثانية اذا قضى الحاج مناسكه يوم التحر فالأفضل المضى الى مكة للطواف و السعى ليومه

فان اخره فمن عده و يتأكد ذلك فى حق المتمتع فان اخره عن الغد اشتدت الكراهه بل الأحوط له عدم التأخير و ان كان يجزيه

طوافه و سعيه طول ذى الحجة و كذا الكلام فى المفرد و القارن و ان كانت الكراهه فيهما خفّ

### المسألة الثالثة يستحب لمن يمضى الى مكة للطواف و السعى الغسل قبل دخول المسجد

بل مكة بل فى منى و تقليم الأظفار و الأخذ من الشارب و الدعاء اذا وقف على باب المسجد بما عن الصادق ع اللهم اعنى على نسكى و سلمنى له و سلمه لى اسالك مسئلة العليل الدليل المعترف يذنبه ان تغفر لى ذنوبى و ان ترجعنى بحاجتى اللهم انى عبدك و البلد بلدك و البيت بيتك جئت اطلب رحمتك و اؤم طاعتك متبعا لأمرك راضيا بقدرك اسالك مسئلة الفقير المضطر لأمرك المشفق من عذابك الخائف لعقوبتك ان تبلغنى عفوك و تجيرنى من النار برحمتك ثم تاتى الحجر الأسود فتستلمه و تقبله فان لم تستطع فاستلم بيدك و قبل يدك و ان لم تستطع فاستقبله و اؤم اليه و كبر و قل كما قلت يوم قدمت مكة ثم طف بالبيت سبعة اشواط على حسبما عرفته سابقا ثم صل عند مقام ابراهيم ع ركعتين قرأ فيهما قل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون ثم ارجع الى الحجر الأسود فقبله ان استطعت

ص: ١٥٧

و الا استقبله و اؤم اليه و كبر ثم اخرج الى الصفا و المروه فتسعى بينهما كما عرفته فيما مضى فاذا فعلت ذلك فقد احللت من كل شىء احرمت منه الا النساء ثم ارجع البيت و طف به اسبوعا اخر للنساء و تصلى ركعتيه فى محلها و قد احللت منهن أيضا و الأحوط فعله فى وقت طواف الحج بل لا يؤخره مع الاختيار الى اخر ايام التشريق فضلا عن تأخيره ازيد من ذلك و ان كان لو فعل أجزاء بل لا اثم عليه فى الأصح

### فصل فى العود الى منى

اذا فرغ من الطوافين و السعى و جب عليه الرجوع الى منى و لو قبل الغروب لأنه لا يجوز له المبيت ليله الحادى عشر و الثانى عشر لما بها بل و الثالث عشر لمن لم يتق النساء و الصييد فى احرامه و من غربت عليه الشمس بها و هو فى منى و تجب التيه فيه على حسب غيره مما مضى و ان كان الأولى ان يقول ابيت هذه الليلة بمنى لحج التمتع حج الإسلام قربه الى الله تعالى و لو اخل بالتيه اثم بل الأحوط الفديه بشاه و ان كان الأقوى خلافه نعم لو بات بغيرها كان عليه عن كل ليله شاه من غير فرق فى ذلك بين الجاهل و العالم و العامد و الناسى بل و المضطر على الأحوط (١) و إن كان الأقوى خلافه بل و ان خرج من مكة و نام فى الطريق و لو (٢) بعد عقبه المدينتين اذا اصبح دون منى نعم لو بات بمكة مشتغلا بالعباده مستوعبا الليل الا ما يضطر اليه من غداء او شرب او نوم يغلب عليه او لم يستوعبه بل تجاوز نصفه بل و ان لم يتجاوز نصفه و لكن يصدق عليه أنه شغله نسكه من الرجوع الى منى فلا شىء عليه و ان كان الاحوط مع ذلك الفداء بشاه كما أنه ينبغى له المضى اليها فى الليل بل لا ينبغى (٣) ان ينشق له الفجر الا و هو فى منى و كذا لا شىء عليه لو خرج من منى بعد نصف الليل و لم يدخل مكة الا بعد الفجر بل و قبله و ان كان الأحوط خلافه و ح يكون الواجب من المبيت (٤) فى منى من اول الليل الى ان يمضى النصف منه بل ينبغى اخذ شىء من النهار مقدّمه كما أنه ينبغى ايجاد التيه فى تلك الحال و ان كان الأفضل المبيت فيها تمام الليل بل يكره له الدلجه منها قبل الصبح نعم هذا كله فى المختار اما ذو العذر خصوصا الرعا و السقاء فلا يجب عليهم المبيت فيها و من ذلك من كان له مريض

يخاف عليه او مال يخاف ضياعه لكن مع ذلك الأحوط ان لم يكن اقوى الفداء بشاه لغير الرّعاه و السّيقاه بل الاحوط لهما عدم الخروج

١- هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا دام ظله

٢- عدم الوجوب على من نام بعد الخروج عن حدود مكة لا يخلو عن قرب لكن لا يترك الاحتياط ظم طبا مد ظله العالى

٣- بل هو الأحوط ظم طبا دام مجده

٤- لا يبعد كفايه أحد الأمرين من النّصف الأوّل أو الأخير من الليل كما هو المستفاد من جملة من الأخبار و على هذا فمن بات فى غير منى الى نصف الليل يجب عليه العود فى النّصف الاخر ظم طبا دام ظله العالى

ص: ١٥٨

من منى اذا غربت عليهم الشّمس و هم فيها و لو فى بعض حدودها و كذا الكلام فيمن وجب عليه المبيت ليله الثالث عشر لكونه قد غربت الشّمس و هو فيها فأنه يكفى فى الوجوب فى الأقوى و الأحوط كونه فى حدودها فلو رحل فغربت الشّمس حيث ذهبت الحمرة قبل خروجه منها بات فيها نعم لو خرج منها قبل ذلك ثم رجع بعد الغروب لأخذ شىء نسيه او لتدارك واجب عليه فيها لم يجب المبيت اما لو رجع قبل الغروب فغربت عليه و هو فيها فالأقوى و الأحوط وجوب المبيت فيها و اولى من ذلك لو غربت عليه و هو فى اثناء التّاهّب للخروج منها و يجب ان يرمى فى اليوم الحادى عشر و الثّانى عشر الجمار التّلت كلّ جمره بسبع حصيات بل و فى اليوم الثالث عشر كذلك أيضا ان اقام ليلته و ان لم يجب عليه المبيت فيها و يجب هنا زياده على ما تضمّنه شروط الرّمى التّرتيب يبدأ بالأولى ثم الوسطى ثم جمره العقبة فلو رماها منكوسه اعاد على الوسطى و جمره العقبة و وقت الرّمى للمختار ما بين طلوع الشّمس الى غروبها على الأصحّ و الأفضل بل الأحوط ايقاعه عند الزّوال كما انّ الأفضل فى كفيّته ما فى خبر ابن عمّار عن الصّادق ع قال ارم فى كلّ يوم عند زوال الشّمس و قل كما قلت حين رميت الجمره العقبة فابدأ بالجمرة الاولى فارمها عن يسارها فى بطن المسيل و قل كما قلت يوم النّحر ثم قم عن يسار الطّريق و استقبل القبلة و احمد الله و اثن عليه و صلّ على النّبى ص ثمّ تقدم قليلا فتدعو و تسأله ان يتقبل منك ثمّ تقدّم أيضا ثمّ افعل ذلك أيضا عند الثّانية و اصنع كما صنعت بالأولى و تقف و تدعو الله كما دعوت ثمّ تمضى الى الثّالثة و عليك السّكينة و الوقار فارم و لا تقف عندها و ينبغى ان يرميها مستدبر القبلة و كيف كان فلا يجوز الرّمى ليلا الا لعذر كالخائف و المريض و الرّعاه و العبيد فيجوز لهم رمى جمرات كلّ يوم فى ليلته و لو لم يتمكّن من ذلك جاز الجمع فى ليله واحده و لو رمى الجمره اللّاحقه بعد ان رمى السّابقيه باربع حصيات ناسيا بنى فيجزيه ح اكمال السّابقيه سبعا و لو كان أقلّ من اربع استأنفها مع اللّاحقه و لا يكفيه اكمال النّاقص و اعاده ما بعده فى الأصحّ و الأحوط نعم لو كان النّاقص الثّالثة اكملها و اكتفى فلو مات رمى الجمره الأولى اربعا مثلا و كلّا من الثّانية و الثّالثة سبعا سبعا أجزاء اكمال الأولى سبعا اما

ص: ١٥٩

لو كان قد رماها أقلّ من اربع اعاد على الجمرات التّلت و لو رمى الأولى سبعا و الثّانية ثلاثا و الثّالثة سبعا استأنف الثّانية و الثّالثة امّا لو رمى الثّانية اربعا أيضا أجزاء اتمامها سبعا و لكن الأحوط الاستيناف فى جميع الصّور اذا فاتت الموالاه كما انّ الأحوط و

الأقوى ذلك أيضا في العالم العامد بل الأحوط (1) الحاق الجاهل به و لو نسي رمى يوم او تركه عمدا قضاءه في الغد في وقت الأداء على الأصح مرتبا يبدأ بالفات و يعقب بالحاضر و يستحب ان يكون ما يرميه لامسه بكره اى بعد طلوع الشمس و ما يرميه ليومه عند الزوال و لو فاتته جمرة و جهل عينها اعاد على الثلاث مرتبا و كذا لو فاته اربع حصيات من جمرة و جهل عينها نعم لو فاته دون الأربع من جمرة و جهل عينها كرره على الثلاث و لا يجب الترتيب لأن الفات من واحده اما لو فاته من كل جمرة واحده او اثنتان او ثلث و جب الترتيب و لو فاته ثلاث و شك في كونها من واحده او اكثر رماها من كل واحده مرتبا و لو كان الفات اربعا استأنف و لو نسي رمى الجمار حتى دخل مكة رجع و رمى مع بقاء الوقت و كذا العالم العامد فضلا عن الجاهل اما اذا فات الزمان فلا يجب عليه في العام شىء و ان كان الاحوط الرمي أيضا نعم يجب عليه في القابل القضاء بنفسه او نائبه في الأحوط و الأقوى و لا تحرم عليه النساء فيما بين ذلك لو كان قد تعمد ترك الرمي على الأصح كما أنه لا يجب عليه الحج من قابل و ان كان الأحوط له ذلك و يجوز ان يرمى عن المعذور كالمريض و نحوه ممن لا يستطيع الرمي بنفسه بل الظاهر ذلك و ان لم يكن مأبوسا من برئه كما أنه لا اعاده عليه لو اتفق برؤه و الوقت باق و ان كان هو الأحوط و لا تبطل النيابة هنا باغماء المنوب عنه على الأصح بل يقوى اجزاء التبرع عنه من دون استنابه منه و ان وجبت عليه مع قابليته لها بل ينبع القطع به في مثل المعنى عليه و ان كان الأولى مباشرة الولي لذلك كما ان الأولى حمله الى الجمار مع الامكان و وضع الخصاء في يده و الرمي بها مع الإمكان و الأ رمى بها و هى في يده و الأ اخذها منه و رماها و المقام بمنى ايام التشريق بعد انقضاء زمن الرمي افضل من المجيء الى مكة للطواف المستحب مثلا و نحو و قد عرفت فيما مضى استحباب الوقوف عند كل جمرة داعيا بالمأثور و رميها عن يسارها

١- و ان كان الأقوى لحوقه بالناسي ظم طبا مد ظله العالى

ص: ١٦٠

مستقبل القبلة عدا جمرة العقبة فإنه يستدبر القبلة و يرميها عن يمينه و التكبير بمنى عقب خمس عشر صلاة اولها ظهر يوم النحر و فى الأمصار عشره مستحب بل هو الأحوط بل لو لم ينفر يوم الثالث عشر يستحب له التكبير بعد صلاة الظهر و العصر و المغرب و العشاء بل يستحب له التكبير عقب التوافل و الأولى فى كيفية تثليث التكبير فى أوله ثم يقول لا إله إلا الله و الله أكبر الله أكبر لله الحمد الله أكبر على ما هداانا الله أكبر على ما رزقتنا من بهيمه الأنعام الحمد لله على ما ابلانا و يجوز التفر فى اليوم الأول و هو اليوم الثانى عشر من ذى الحجة لمن اجتنب و طى النساء و الأحوط الحاق القبلة و اللمس بشهوه و العقد و شهادته به و من اجتنب الاصطياد و الأحوط الحاق الأكل و الأخذ و الدلالة و القتل و نحو ذلك و لكن بعد الزوال من اليوم المزبور دون ما قبله فى الأصح و الأحوط الأ لضروره او حاجه و يسقط عنه الرمي فى اليوم الثالث عشر نعم يستحب له القاء ما عنده من الحصى فى منى بل الأولى له دفنه فيها و الأفضل له البقاء الى التفر الثانى حتى يأتى بالرمي و اما من لم يجتنب النساء و الصييد فلا يجوز له النفر الا فى الثانى و هو اليوم الثالث عشر كمن لم ينفر فى التفر الأول و بقى فى منى حتى غابت الشمس فإنه لا يجوز له التفر الأ فى اليوم الثالث عشر أيضا و الأحوط (1) للضروره عدم النفر الأ فيه و ان كان ممن اتقى النساء و الصييد نعم يجوز للجميع النفر قبل الزوال بل يستحب ذلك خصوصا الامام المذى ينبغى له صلاة الظهر و العصر فى مكة هذا و ينبغى للمقيم بمنى ان يوقع صلاته كلها فرضها يوقع صلاته كلها و نفلها فى مسجد الخيف و افضله مصلى رسول الله ص فيه و هو من المناره الى نحو من

ثلثين ذراعا من جهه القبلة و عن يمينها و يسارها و خلفها و يستحبّ التّسيح و التّهليل و التّحميد مائة مائة و صلاه مائة ركعه فيه و ستّ ركعات في اصل الصّومعه و الأولى كون هذه السّت عند ارادته الرجوع الى مكّه للوداع اذا ابيضّت الشّمس من اليوم الزّابع

## فوائد

### الأولى من احدث ما يوجب تعزيرا او حدّا او قصاصا و لجأ الى الحرم ضيق عليه

في المطعم و المشرب و المباشره حتّى يخرج و لو احدث في الحرم اخذ الحقّ منه فيه و لا يبعد الحاق مسجد النّبى ص و مشاهد الأئمه عليهم السّلام بذلك

### الثّانيه يكره ان يمنع احد الحاجّ و المعتمرين من سكنى دور مكّه

بل الأحوط التّرك

### الثّالثه يكره ان يرفع احد بناء فوق الكعبه

١- لا يجب العمل بهذا الاحتياط ظم طبا دام مجده العالى

ص: ١٦١

و لو بناء مسجد بل الأحوط التّرك

### الرّابعه اذا ترك النّاس الحجّ او زياره النّبى ص كان على الوالى جبر ما تحصل الكفايه به

منهم على ذلك فان لم يكن لهم مال انفق عليهما من بيت مال المسلمين بل الأولى كون المقام عندهما كك

### [الخامسه فيما يستحب عند الخروج من مكّه]

الخامسه اذا اراد الخروج من مكّه و اتيان اهله استحبّ له الطّواف بالبيت اسبوعا و استلام الحجر الأسود و الرّكن اليماني في كلّ شوط مع الإمكان و الّا افتتح به مع و اختتم به الإمكان أيضا ثمّ يأتى المستجار فيصنع عنده مثل ما صنع يوم قدوم مكّه ثمّ يختار لنفسه من الدّعاء ثمّ يستلم الحجر الأسود ثمّ يلصق بطنه بالبيت و يحمّد الله و يثنى عليه و يصلّى على محمّد و آله ثمّ يقول اللهم صلّ على محمّد عبدك و رسولك و نبيّك و امينك و حبيبك و نجيبك و خيرتك من خلقك اللهم كما بلغ رسالاتك و جاهد في سبيلك و صدع بامرک و اودى فيك و فى جنبك حتّى اتاه اليقين اللهم اقبلنى منجحا مفلحا مستجابا لى بافضل ما يرجع به احد من وفدك من المغفره و البركه و الرّضوان او العافيه ممّا يسغى ان اطلب ان تعطينى مثل الهدى اعطيته افضل من عبدك تزيد فى عليه اللهم انّ امتنى فاغفر لى و ان احببتنى فارزقنيه من قابل اللهم لا- تجعله اخر العهد من بيتك اللهم انى

عبدك و ابن عبدك و ابن امتك حملتني على دابّتك و سيرتني في بلادك حتّى ادخلتني حرمك و امنك و قد كان في حسن ظنّي بك و ان تغفر لي ذنوبي فان كنت قد غفرت لي ذنوبي فازدد عني رضى و قربني إليك زلفى و لا تباعدني و ان كنت لم تغفر لي فمن الامن فاغفر لي قبل ان تنأى عن بيتك دارى فهذا أوان انصرافى ان كنت قد اذنت لي غير راغب عنك و لا عن بيتك و لا مستبدل بك و لا به اللهم احفظني من بين يديّ و عن خلفى و عن يمينى و عن شمالى حتّى تبلغنى اهلى فاذا بلغتني اهلى فاكفنى مؤنه عبادك و عيالى فانك ولى ذلك من خلقك و منى ثم ائت زمزم و اشرب منها و لا تصبّ على رأسك و قل آتئون تائبون عابدون لربنا حامدون الى ربنا منقلبون راغبون الى الله ربنا راجعون إن شاء الله ثم ائت المقام و صلّ خلفه بركتين ثم ائت الملتزم و التزمه و اكشف عن بطنك وقف عليه قدر الطواف سبعة اشواط او ثمانية ثم تاتى الحجر و تقلبه و تمسحه

ص: ١٦٢

بيدك ثم تمسحها بوجهك ثم تاتى الى باب البيت و تضع يدك عليها و تقول المسكين على بابك فتصدق عليه بالجنه فاذا اردت الخروج فخرّ ساجدا طويلا عند باب المسجد ثم قم و استقبل القبلة و قل اللهم انى انقلب على لا إله الا الله ثم اخرج من باب الحنطين

### السادسه يستحبّ التحصيب لمن نفر فى الأخير

التزول فى وادى المخضب و ان يستلقى على قفاه فيه و لا ينام فيه ثم يدخل مكه

### السابعه يستحبّ الدخول فى الكعبه زادها الله شرفا بلا حذاء

خصوصا للضرورة و لا يتأكد ذلك فى حقّ النساء و يستحبّ الغسل قبل ذلك و ليقل اذا دخل اللهم انك قلت فى كتابك و من دخله كان آمنا فآمنى من عذاب النار بل ينبغى للضرورة قول ذلك فى جميع الزوايا كما انه ينبغى له و لغيره الصلاه بين الأسطوانتين على الرخامه الحمراء ركعتين يقرأ فى الأولى الحمد و حم السجده و فى الثانية الحمد و عدد ايها و يصلّى فى زوايا البيت كلّ زاويه ركعتين و يقول اللهم من تهيأ و تعبأ و اعدّ و استعدّ لوفاده الى مخلوق رجاء رفته و جائزته و نوافله و فواضله فإليك يا سيدى تهيتى و تعبئى و اعدادى و استعدادى رجاء رفته و نوافلك و جائزتك فلا تخيب اليوم رجائى يا من لا يخيب عليه سائل و لا ينقصه نائل فانى لم آتتك اليوم بعمل صالح قدمته و لا شفاعة مخلوق رجوته و لكن اتيتك مقرا بالظلم و الإساءه على نفسى فانه لا حجه لى و لا عذر فاسألك يا من هو كك ان تصلّى على محمد و آل محمد و ان تعطينى مسئلتى و تقلبنى عشرتى و تقلبنى برغبتى و لا- تردنى مجبوها ممنوعا و لا- خائبا يا عظيم يا عظيم ارجوك للعظيم أسألك يا عظيم ان تغفر لى الذنب العظيم لا إله الا انت و لا تبرق و لا تمتخط فيها و لو منع الزحام عن المضى الى الزوايا فليستقبل كلّ زاويه فى مكانه و ليكبر و ليدع الله و ليسأله و هو فى مكان صلواته و يستحبّ السجود فيها و ان يقول فى سجوده لا يرد غضبك الا حلمك و لا يجير من عذابك الا رحمتك و لا ينجى منك الا التضرع إليك فهب لى يا الهى فرجا بالقدره التى بها تحيى اموات العباد و بها تنشر ميت البلاد و لا تهلكنى يا الهى حتّى تستجيب لى دعائى و تعرّفنى الإجابة اللهم ارزقنى العافيه الى منتهى اجلى و لا تشمت بى عدوى و لا تمكّنه من عنقى من ذا الذى يرفعنى ان



وضعتني و من ذا الذي يضعني ان رفعتني و ان اهلكني فمن ذا الذي يعرض لك في عبدك و يسألك عن امره فقد علمت يا الهى انه ليس في حكمك ظلم و لا في نعمتك عجله انما يعجل من يخاف الفوت و يحتاج الى الظلم الضعيف و قد تعاليت يا الهى عن ذلك فلا تجعلني للبلاء عرضا و لا لنعمتك نصبا و مهلني و نفسني و اقلني عثرتي و لا تردّ يدي في نحري و لا تتبني بلاء على اثر بلاء فقد ترى ضعفي و تضرعي إليك و وحشتي من الناس و انسى بك و اعوذ بك اليوم فاعذني و استجير بك فاجرنى و استعين بك على الضراء فاعني و استنصرك فانصرني و اتوكل عليك فاكفني و اؤمن بك فآمني و استهديك فاهدني و استرحمك فارحمني و استغفرك مما تعلم فاغفر لي و استرزقك من فضلك الواسع فارزقني و لا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم فاذا خرج من الكعبة استحب له التكبير ثلاثا و هو خارج ثم يقول اللهم لا تجهد بلاءنا ربنا و لا تشمت بنا اعدائنا فانك انت الضار النافع ثم اخرج و اجعل الدرجه عن يسارك و صل ركعتين و اذا اردت الولد افض عليك دلوا من ماء زمزم ثم ادخل البيت فاذا قمت على باب البيت فخذ بحلقه الباب ثم قل اللهم ان البيت بيتك و العبد عبدك و قد قلت من دخله كان امنا فآمني من عذابك و اجرني من سخطك ثم ادخل البيت فصل على الرخامه الحمراء ركعتين ثم قم الى الأسطوانه التي بحذاء الحجر و الصق بها صدرك ثم قل يا واحد يا احد يا ماجد يا قريب يا بعيد يا عزيز يا حكيم لا تذرني فزداً و أنت خير الوارثين ثم در بالأسطوانه فالصق بها ظهرك و بطنك و تدعو بهذا الدعاء

### الثامن يستحب الشرب من ماء زمزم بل الارتواء منه

فانه يحدث به شفاء و يصرف عنه داء و هو أيضا لما يشرب له و قد روى ان جماعه من العلماء شربوا منه لمطالب مهمه كتحصيل علم و قضاء حاجه و شفاء عله و غير ذلك فنالوها و الأهم طلب المغفره و الفوز بالجنه و النجاه من النار و احوال البرزخ و القيمه و يستحب حملة و اهدائه و استهدائه

### التاسعه يستحب للرجل و المرأه ان لا يخرجوا من مكه حتى يشتريا بدرهم تمرا فيتصدقان به

قبضه قبضه لما كان منهما في احرامهما و لما كان منهما في حرم الله عزّ و جلّ فان ذلك كفاره لما لعله دخل في الحج من حرك او سقوط قمله

او نحو ذلك كما يستحب له بعد الفراغ من الحج طواف اسبوع و صلاه ركعتين عن ابيه و امه و زوجته و ولده و خاصته و جميع اهل بلده و العزم على العود من قابل فانه يزيد في العمر العاشره لا يستحب اتيان مولد رسول الله ص و هو الان مسجد في زقاق يسمى زقاق المولد و اتيان منزل خديجه ع الذي كان رسول الله ص يسكنه معها و فيه ولدت اولادها منه ص و توفيت فيه و لم يزل رسول الله ص مقيما فيه حتى هاجر و هو الان مسجد أيضا و زياره خديجه ع بالحجون و قبرها هناك معروف في سفح الجبل و اتيان مسجد راقم أيضا و الغار بجبل حراء الذي كان رسول الله ص في ابتداء الوحي يقعد به و الغار الذي بجبل ثور تستر به النبي ص عن المشركين و كذا يستحب لمن رجع على طريق المدينه النزول في مغرس النبي ص و هو الان على ما قبل

مسجد بازاء مسجد الشجره الى ما يلي القبلة و الاضطجاع فيه قليلا ليلا او نهارا و صلاه ركعتين فيه و لو في الوقت المكروه اذا لم يتمكن من انتظار خروجه بل لو تركه عمدا او نسيانا استحَب الرجوع اليه و التعريس فيه و كذا يستحب له أيضا الصلاه في مسجد غدیر خمّ و الإكثار من الدعاء فيه و هو موضع النص من رسول الله صَلَّى الله عليه و آله على امير المؤمنين عليه السلام و الله العالم الهادي

## خاتمه و فيها فصول

### الأول للمدينه حرم و حدّه من عاتر الى وغير

#### اشاره

و هما جبلان يكتنفان المدينه من المشرق و المغرب و ان كان لا يجب الأحرام فيه الا أنّ الأحوط ان لم يكن اقوى ان لا يقطع شجره سيّما الرطب منه ألما ما استثنى ممّا سمعته في حرم مكّه بل الأحوط لم يكن اقوى اجتناب صيد ما بين الحرّتين منه بل الأولى اجتناب مطلق الصيّد منه و يستحبّ الغسل عند دخولها او حين يدخلها ثمّ المضى الى زياره سيّد النبيّين ص بغسل اخر او بذلك الغسل التي استحبابها خصوصا للحجاج من ضروريّات الدين بل قد عرفت جبر الوالى الى الناس عليها لو تركوها و أنّه ينفق عليهم من بيت مال المسلمين ان لم يكن عندهم شىء و كيفيه زيارته ص في كتب المزارات و يستحبّ الصلاه في مسجد رسول الله ص فانّها تعدل الف صلاه و خصوصا بين القبر و المنبر الذي هو روضه من رياض الجنّه و في بيت فاطمه صلوات الله و سلامه عليها الذي هو افضل من الصلاه في الرّوضه و الصّوم ثلاثه ايام و ان كان مسافرا و ينبغي ان تكون

ص: ١٦٥

الاربعاء و الخميس و الجمعه و ليصلّ ليله الأربعاء و يومها عند اسطوانه ابي لبابه المسّماه باسطوانه التّوبه و ليله الخميس و يومها عند الأسطوانه التي تليها ممّا يلي مقام النبيّ ص و ليله الجمعه و يومها عند الأسطوانه التي تلي مقام النبيّ ص و ان استطعت ان لا تتكلّم في هذه الأيام ألما لا بدّ لك منه فافعل كما أنّه ينبغي لك الاعتكاف فيها بل ينبغي ان لا تنام فيها في ليل و لا نهار ألما مقدار الضّروره و اسأل الله كلّ حاجه لك دينا و آخره و ليكن فيما تقول اللهم ما كانت لي إليك من حاجه شرعت انا في طلبها او التماسها او لم اشعر سألتكها او لم أسألكها فأنّى اتوجه إليك بنبيك محمّد ص نبيّ الرّحمه في قضاء حوائجي صغيرها و كبيرها اللهم انى أسألك بعزّتك و قوّتك و قدرتك و جميع ما احاط به علمك ان تصلّى على محمّد و آل محمّد ص و ان تفعل بي كذا و كذا و ان شئت ان تكون في ليله الأربعاء و يومها عند الأسطوانه التي تلي رأس النبيّ ص و ليله الخميس و يومها عند اسطوانه ابي لبابه و ليله الجمعه و يومها عند الأسطوانه التي تلي مقام النبيّ ص فلا بأس

### و من المستحبات المؤكده زياره فاطمه سيده نساء العالمين

و الأولى ان تزار في الرّوضه و في بيتها و في البقيع لمكان الاختلاف في دفنها و ان كان الأوسط هو الأوسط ألما أنّه لما زاد بنو

أمّيه في المسجد صار قبرها فيه و كذا زياره ائمه المسلمين بالبقيع الحسن ابن امير المؤمنين ع و علي بن الحسين ع سيّد الساجدين و محمد بن علي باقر علوم الأولين و الاخرين و جعفر بن محمد الصادق صلوات الله عليهم اجمعين و يستحبّ اتيان المساجد التي في المدينة و قبور الشهداء خصوصا قبر حمزه و مشربه أم ابراهيم اي غرفتها التي كانت فيها و هي ماريه القبطيه و يقال أنّها ولدت ابراهيم ع فيها و ينبغي ان يبدأ بمسجد قبا منها ثم يكثر من الصلاه فيه فانه أول مسجد صلى فيه رسول الله ص ثم ليأت مشربه أم ابراهيم فأنها مسكن رسول الله ص و مصلاه ثم مسجد الفضيح فليصل فيه فاذا قضيت هذا الجانب اتيت جانب احد فبدأت بالمسجد الذي دون الحزه فصليت فيه ثم مررت بقبر حمزه ابن عبد المطلب فسلمت عليه ثم مررت بقبور الشهداء رحمهم الله فقامت عندهم و قلت السلام عليكم يا اهل الديار انتم لنا فرط و انا بكم لاحقون ثم تأتي المسجد الذي في المكان

ص: ١٦٦

الواسع الى جنب الجبل عن يمينك حين تاتي احد فتصلي فيه فمن عنده خرج النبي ص الى احد حين لقي المشركين فلم يبرحوا حتى حضرت الصلاه فيه ثم حين ترجع تصلي عند قبور الشهداء ره ما كتب الله لك ثم امض على وجهك حتى تاتي مسجد الأحزاب فتصلي فيه و تدعو فيه فان رسول الله ص دعا فيه يوم الأحزاب و قال يا صريخ المكرويين و يا مجيب دعوه المضطرين و يا مغيث الملهوفين اكشف همي و كربى و غمى فقد ترى حالى و حال اصحابى و الظاهر ان هذا المسجد هو مسجد الفتح لأن فيه دعا للنبي ص يوم الأحزاب فاستجاب الله تعالى له بالفتح على يدى امير المؤمنين ع و سيد الوصيين بقتله عمرو بن عبد ودّ و انهزام الأحزاب و هو الذي يسمّى بمسجد الفضيح (١) بل هو الذي ردّت فيه الشمس لأمر المؤمنين عليه السلام حتى صلى العصر حين فاته الوقت بسبب يوم النبي ص فى حجره فلما فرغ من الصلاه انقضت انقضا الكوكب و ينبغي أيضا ان تاتي مقام جبرئيل و هو تحت الميزاب و ليقبل اي جواد اي كريم اي قريب اي بعيد اسالك ان تصلي على محمد و اهل بيته و ان تردّ علي نعمتك و هذا المقام من خواصه لا تدعو فيه حائض بدعاء الدم الا رأت الطهر فيه و كذا يستحبّ زياره ابراهيم ابن رسول الله ص و عبد الله بن جعفر و فاطمه بنت اسد و جميع من بالبقيع من الصّحابه و التابعين و لا اشكال فى استحباب المجاوره بالمدينه من حيث نفسها و الا فقد يكون فيها ما يحرم معه مجاورتها و الله العالم

## الفصل الثاني لا كفاره «٢» فيما جاز صيده

كصيد البحر و هو ما يبيض و يفرخ فى الماء او يتولد كذلك و الدجاج الحبشى الذي يمكن عدم كونه من الصيد لعدم امتناعه و كذا لا كفاره و لا حرمه فى ذبح النعم و اكلها و لو توحشت بخلاف الوحشى فانه يحرم و يجب به الجزاء و ان استانس و كان مملوكا و لا كفاره أيضا فى قتل السباع ماشيه كانت او طائره ارادتك او لم تردك الا الأسد فانّ على قاتله فى الحرم كبشا اذا لم يرد بل و ان كان اراده و كان فى غير الحرم على الأحوط ان لم يكن اقوى بل الأحوط و الأقوى عدم جواز قتل شىء من السباع اذا لم يرد بل و سباع الطير مع عدم ايذائهنّ فى الحرم و المتولد بين جنسين يتبع الاسم ان كان و الا فقتله حرام على المحرم و ان لم يكن ممتنعا اذا لم يرد و لا باس بقتل العقرب و الفاره و الحيات (٢) خصوصا الأسود الغدر

١- مسجد الفضيح غير الأحزاب ظم طبا دام ظلّه

٢- الأحوط الاقتصار فى قتل غير الأفعى و الأسود الغدر من الحيات على صورته اراده الايذاء ظم طبا مدّ ظلّه

منها من المحرم وغيره ولا- كفّاره في قتل الحدهاء والغراب بجميع اقسامه بل الأقوى جواز رميها عن ظهر البعير لو كان به دبر مثلا بل مطلقا وان قتلا بذلك الرّمي والأحوط ان لم يكن اقوى عدم الرّمي بقصد قتلها بل الأحوط الاقتصار على تنفيرهما عن ايذاء الحيوان بل الأحوط من ذلك الاقتصار على ظهر البعير الذي به دبر ولا باس بقتل البقّ والبرغوث مع الأذيه و عدمها وإن كان الأحوط (١) العدم خصوصا في الأخير و خصوصا في الحرم كما أنّ الأحوط والأقوى عدم قتل الزّنبور اذا لم يردده ولا كفّاره في قتله خطأ بل ولا عمدا اذا كان قد اراده وإن كان الأحوط دفعها ح كما لو قتله عمدا مع عدم ارادته وهي اطعام شىء من الطّعام ولو كفّاه والأحوط بالكثرة دم شاه مع ذلك ويجوز شراء الطيور المسّماه بالقمارى والدّباسى واخراجهنّ من مكّه على كراهه بل الأحوط (٢) له احتياطا شديدا الاجتناب ولا- يجوز له ذبحها و اكلها في الحرم والأحرام بل الأولى اجتناب الإلتلاف والأكل لو خرج بهما المحلّ من الحرم

### الفصل الثالث فيما يكون لكفّارته بدل مخصوص

#### اشاره

و هو خمسة اقسام

#### الأوّل النّعامه

و في قتلها بدنه والأحوط بل الأقوى كونها من الإبل و ان تكون ثنّيا اى تمّ له خمس و دخل في السادسة بل الاولى كونها ناقه و لو عجز عن عين البدنه دفع عن قيمتها برّا او غيره ممّا يجزى في الكفّاره و ان كان هو افضل بل و احوط و تصدّق به لكلّ مسكين (٣) مدّان فان زاد ذلك عن ستّين لم يلزم به كما أنّه لا يجب عليه اكماله لو نقص و لو عجز عن دفع قيمتها كذلك صام عن كلّ مدين (٤) يوما حتّى يبلغ الستّين لو كانت فلو عجز عن صوم الستّين مثلا- صام ثمانية عشر يوما و لا يجب الزّيادة و ان تمكّن منها و إن كان هو الأحوط و لو عجز بعد صيام شهر عن الشهر الأخير فالأقوى السّقوط والأحوط صوم تسعة ثمّ ما قدر ثمّ السّقوط و في فرخ النّعامه ما في ستّه من صغار الإبل و الأحوط (٥) البدنه و الأحوط بل الأقوى التّرتيب بما سمت في هذه الكفّاره كما أنّ الأحوط اعتبار التتابع فيها

#### الثانى بقر الوحش

و فيه بقره اهليّيه بل و كذا حمار الوحش و ان كان الأحوط فيه مع ذلك بدنه و مع العجز دفع عن قيمه برّا او غيره ممّا يجزى في الكفّاره و ان كما هو افضل بل

- ١- لا يترك مع عدم الأذيه ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٢- لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه
- ٣- على الأحوط فيما اذا وقت بالسّتين و الأقوى كفايه مدّ لكلّ مسكين ظم طبا دام مجده العالى
- ٤- بل عن كلّ مدّ ظم طبا دام ظلّه العالى
- ٥- لا يترك طبا مدّ ظلّه

ص: ١٦٨

و أحوط و تصدّق به لكلّ مسكين مدّان (١) حتّى يبلغ ثلاثين و لا يلزم بالزائد كما لا يجب عليه الإكمال لو نقص و مع العجز يصوم عن كلّ مدّين (٢) يوما فان عجز صام تسعه ايام

### الثالث الظبى

و فى قتله شاه و مع العجز يدفع عن قدر قيمتها بّرا او غيره ممّا يجزى فى الكفّاره و ان كان هو افضل و احوط و تصدّق به لكلّ مسكين مدّان (٣) و لا يلزم ما زاد على عشره كما لا يجب عليه الإكمال فى النقصان فان عجز صام عن كلّ مدّين (٤) يوما فان عجز صام ثلاثه ايام و كذا الكلام فى الثعلب و الأرنب على الأصحّ

### الرابع بيض النعام

و فى كسر كلّ بيضه منه ان تحرّك الفرخ فيها بكره من الإبل و الأحوط بدنه و ان لم يتحرّك الفرخ او لم يكن ففيه ارسال الفحل من الإبل على الإناث منها الصالحه للحمل بعدد البيض على وجه يحصل الطروقه فما نتج منها فهو هدى و ما لم ينتج فلا شىء عليه و مع العجز فعن كلّ بيضه شاه و مع العجز اطعم عشره مساكين لكلّ مسكين مدّ و الأحوط مدّان و مع العجز صيام ثلاثه ايام و لا فرق بين الكسر بنفسه او بدابته كما أنّه لا فرق بين الكسر خاصّه و بين الأكل نعم لو كسر بيضه مثلا فيها فرخ ميت لم يلزمه و كذا لو كانت فاسده بل و كذا لو كسرها فخرج فيها فرخ فعاش و الظاهر أنّ مصرف هذا الهدى مساكين الحرم كغيره من الجزاء فى ذلك الوقت و لا يجب ان يتأخّر للتريه

### الخامس بيض القطا

بل و الحجل و الدّراج و فى كلّ واحده منه اذا تحرّك الفرخ فيها بكره من الغنم اى صغيره منه و الأولى ان تكون من المعز و الأحوط مخاض من الغنم التى من شأنها ان تكون حاملا- و قبل التّحرّك اولا فرخ فيه ارسال الفحل فى الاناث من الغنم بعدد البيض كما سمعته فى بيض النّعام فما نتج فهو هدى و مع العجز فعليه لكلّ بيضه شاه فان لم يجد اطعم لكلّ بيضه عشره مساكين فان لم يجد صام عن كلّ بيضه ثلاثه ايام كما فى بيض النّعام

### إشاره

و هو خمسہ اقسام أيضا

### الأول الحمام

و هو اسم لكل طائر يهدر و يعب في الماء و لكن لا ينبغي ترك الاحتياط في المطوق من الطير عدا القطا و الحجل و الدراج و ان لم يهدر و يعب في الماء و على كل حال ففي قتل المحرم الحمامه في الحل شاه و المحل في الحرم درهم و الاحوط قيمه مع فرض زيادتها عليه و في فرخها للمحرم في الحل حمل و الأولى ان يكون ذكرا من الضان قد مضى له اربعه اشهر بل اولى من ذلك ان يمضى له سته

١- على الأحوط و الأقوى كفايه مد واحد ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- بل عن كل مد ظم طبا مد ظلّه العالى

٣- على الأحوط ظم طبا دام مجده

٤- بل عن كل مد ظم طبا مد ظلّه العالى

ص: ١٦٩

اشهر و للمحل في الحرم نصف درهم و لو كان محرما و قتل شيئا من ذلك في الحرم اجتمع عليه الأمان و الأحوط تضعيف الفداء و حكم البيض مع تحرك الفرخ حكم الفرخ و قبل التحرك على المحرم في الحل درهم و على المحل في الحرم ربع درهم و لو كان محرما في الحرم لزمه درهم و ربع و يستوى الإنسى و الوحشى من حمام الحرم في القيمه اذا قتل في الحرم لكن الأفضل بل الأحوط الشراء بقيمه الحرمى علفا لحمامه و الأفضل ان يكون قمحا و ان كان الأقوى التخيير بين ذلك و بين الصدق فيه اما غير الحرمى فليصدق بقيمته و لو كان مع ذلك مملوكا ضمن قيمته لمالكة أيضا على الأحوط و الأقوى

### الثانى فى كل واحد من القطا و الحجل و الدراج حمل

قد فطم من اللبن و رعى من الشجر بل لا ينبغي ترك الاحتياط بذلك فى نظائرهن

### الثالث فى قتل كل واحد من القنفذ و الضب و اليربوع جدى

بل الأحوط ذلك أيضا فى اشباههن كما ان الأحوط اعتبار كون الجدى ابن ستّه اشهر او سبعة و ان كان الأقوى خلافه

## الزابع في كل واحد من العصفور و القتره و الصعوه

التى هي على ما قيل عصفور صغير له ذنب طويل يرمح به مد من طعام و الأحوط شاه في كل طائر عدا النعامه سيما البطه و الأوزه و الكركى و الأحوط مع ذلك التصدق بقيمته و فى الحرمى قيمتين

## الخامس فى قتل الجراد او اكلها نمره

و الأحوط مع ذلك كف من طعام و فى قتل الكثير من الجراد دم شاه مع التمكن من التحرز منه و الا فلا شىء و فى القاء المقمله من جسده كف من طعام و كذا فى قتلها على الأحوط او الأقوى و كلما لا تقدير لفديته ففى قتله قيمته و كذا القول فى البيوض التى لا تقدير لفديتها و الأحوط ان لم يكن اقوى اعتبار التعدد فى التقويم و العدالة بل الأحوط ان لا يكون هو احدها و لو قتل صيدا معيبا فداه بمثله فى العيبه كالعور و العرج باليمين مثلا و الأفضل الفداء بالصحيح و يفدى الذكر بمثله و بالأنثى و كذا الأنثى و الأحوط المماثله و الاعتبار بتقويم الجزاء وقت الإخراج و فيما لا تقدير لفديته وقت الإلتلاف و فى قيمه البديل من النعم بمنى ان كانت الجنايه فى احرام الحج و بمكّه ان كانت فى احرام العمره و اذا قتل ماخضا متما له مثل من النعم يخرج ماخضا و لو تعدد قوم الجزاء ماخضا (1) و لو لم تزد قيمه الشاه حاملا عن قيمتها حائلا سقط اعتبار الحمل حيث يراد قيمه بخلاف ما لو اريد المثل و لو

١- اذا كان انفع و الا فلا يبعد اجزا غير الماخض بل قد يكون أولى ظم طبا مد ظله العالى

ص: ١٧٠

زاد جزاء الحامل عن اطعام المقدر كالعشره فى شاه الظبى فالأحوط وجوب الزيادة بسبب الحمل و ان زاد على العشرين و لو كانت حاملا باثنين فصاعدا تعدد الجزاء و قيمه لو كان محرما فى الحرم و لو اصاب صيدا حاملا فالقت جنينا حيا فماتا بالإصابه فدى الأم بمثلها و الصغير بصغير و لو عاشا معا ثم و لا فداء لأحدهما مع عدم العيب و الا ضمنه و لو مات احدهما فداه دون الآخر و لو القت جنينا ظهر أنه كان ميتا قبل الضرب لزمه الأرش و هو تفاوت ما بين قيمتها حاملا و مجهضا و لو ضرب ظبيا فنقص عشر قيمه مثلا و جب عليه عشر الشاه و لوجود مشارك فلو تعدد فالقيمه و لو ابطل امتناع الصييد ضمن الأرش و الأحوط كمال الجزاء و لو ابطل احد امتناعيه كما فى النعامه و الدراج ضمن الأرش قطعا و لو قتل المحرم حيوانا و شك فى كونه صيدا لم يضمن و كذا لو شك فى قتله فى الحرم و كذا لو شك فى الإصابه و عدمها بل و كذا لو شك فى كونه صيد البر

## الفصل الخامس فى موجبات الضمان

إشارة

و هي ثلاثه مباشره الإلتلاف و اليد و السبب

## أما الأول فقتل المحرم الصيد في الحل موجب لفديته

فان اكله لزمه فداء اخر على (١) الأصحّ و لو كان في الحرم تضاعف (٢) الجزاء و لو رمى (٣) صيدا فاصابه ألا أنّه علم بعدم اثر لرميه لا جرح و لا كسر و لا غيرهما فلا فديه و لكن يستغفر الله تعالى و لو رمى صيدا فكسر رجله او يده ثمّ رآه بعد ذلك قد صلح و يرمى فعليه ربع قيمته و ان جرحه كذلك فعليه الأرش كغيره من افراد الإصابه الموجبه لتعييه و مع عدم العلم بمقدار الأرش يتصدّق بشىء و لا يحتمل انطباقه عليه و لو لم يعلم بحاله لزمه الفداء كما لو علم أنّه اصابه و لم يدر أنّه أثر فيه (٤) اثرا او لا نعم لو رماه و لم يعلم الإصابه فلا شىء مع أنّ الأحوط الجزاء أيضا و يضمن ابعاض الصييد كما يضمن الجملة فيكون عليه الأرش ح ألا في الغزال ففي كسر المحرم احد قرينه في الحل ربع قيمته و فى كسر قرينه نصف قيمته و فى فقاء عينيه تمام قيمته و فى كسر احدى يديه او رجله نصف قيمته و ان فعل به ذلك فى الحرم كان عليه دم يهريقه مضافا الى ما سمعته و لو اشترك جماعه محرمون فى قتل صيد فى الحل كان على كلّ واحد منهم فداء كامل و فى الحرم المضاعفه المزبوره و لو كانوا محلّين فى الحرم كان على كلّ واحد (٥) منهم القيمه و لو اشترك محلّ و محرم فى الحل او الحرم كان لكلّ

١- و كذا عليه الفداء للأكل اذا ذبحه و هو محلّ و اكله محرما ظم طبا دام ظلّه

٢- اى يجب عليه ما للحرم من القيمه أيضا ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- هذا اذا لم يكن معه شريك مصعب فى رميه و ألا فسيجىء حكمه ظم طبا دام مجده

٤- بناء على الأحوط ظم طبا مدّ ظلّه

٥- على الأحوط ظم طبا

ص: ١٧١

منهما حكمه لو كان مستقلاّ و كذا يجب الفداء الكامل فى الاشتراك باكل الصييد أيضا و لو اصطاد المحرم طيرا فى الحرم فضرب به الأرض فقتله بذلك الضرب كان عليه الجزاء و قيمتان و التعزير و لو اخذ ثدى ظيبه فاحتلبه و شرب لبنه لزمه دم و قيمه اللبن و لو رمى الصييد و هو حلال فاصابه و هو محرم لم يضمنه كما لو جعل فى رأسه ما يقتل القمل ثمّ احرم فقتله اذا لم يتمكّن من الإزاله حال الأحرام و ألا ضمن و كذا لو نصب شبكه للصييد حلالا فاصطادت محرما او احتفر بئرا كذلك نعم لو لم يقصد الصييد بما فعل لم يضمن (١)

## الثانى اليد من احرم و معه صيد زال «٢» ملكه عنه

و وجب عليه ارساله فلو مات حتف انفه فضلا عمّا لو اتلفه قبل ارساله الممكن له لزمه ضمانه (٢) من غير فرق بين (٣) الحرم و غيره نعم لو لم يمكنه الإرسال حتّى تلف فلا ضمان على الأقوى و ان كان الأحوط ذلك أيضا و لو لم يرسله حتّى احلّ و لم يكن قد ادخله الحرم فلا شىء عليه سوى الإثم و الأحوط ان لم يكن اقوى ارساله بعد الإحلال اذا كان قد وجب عليه حال الأحرام بان كان متدكرا فاهمل بل الأحوط ذلك مطلقا و ان كان الأقوى خلافه و لو ارسله من يده مرسل فلا ضمان عليه كمن دفع المغصوب الى مالكه من يد الغاصب و لو ادخله الحرم ثمّ اخرجته اعاده اليه على الأحوط فان تلف قبل ذلك ضمنه و لو



كان الصَّيْد بيده وديعه او عاريه او شبههما و تعذر المالك دفع الى وليه و هو الحاكم او وكيله فان تعذّر فالى بعض العدول فان تعذّر ارسله (٤) و ضمن و لو كان الصَّيْد نائيا عنه حال الأحرام بان كان فى منزله او غيره لم يزل ملكه عنه و ح فله البيع و الهبه و غيرهما بل له تملك الصَّيْد (٥) البعيد بشراء او آتھاب فضلا عن الدّخول فى ملكه بالإرث و لو امسك المحرم صيدا فى الحَلّ فذبحه محرم اخر ضمن كلّ منهما فداء كاملا و لو كانا فى الحرم تضاعف (٦) الجزاء ما لم يبلغ بدنه بل و ان بلغ على الأحوط ان لم يكن اقوى و لو كانا محلّين فى الحرم لم يضاعف و لو كان الذّابح او الممسك محرما و الاخر محلّا تضاعف الفداء فى حقّه دون المحلّ و لو امسك المحرم الصَّيْد فى الحَلّ فذبحه المحلّ فيه ضمنه (٧) المحرم خاصّه و لو نقل المحرم او المحلّ فى الحرم بيضا عن موضعه ففسد بالتقل و نحوه ضمنه بل الأحوط ان لم يكن اقوى ضمانه ما لم يتحقّق عدم خروج الفرخ منه سليما فلو جهل

١- يعنى حتّى مع التمكن من الازاله ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٢- يعنى فدائه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٣- على الأحوط بالنسبه اما غير المحرم ظم طبا

٤- محلّ اشكال ظم طبا

٥- و ان كان الترك احوط ظم طبا دام ظلّه

٦- بوجود القيمه ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٧- يعنى بالفداء ظم طبا دام مجده

ص: ١٧٢

الحال ح ضمنه و لو احضنه طيرا اخر فخرج الفرخ سليما لم يضمّنه و كذا لو كسره فخرج فاسدا و لو ذبح المحرم صيدا مختارا كان ميته فى حقّ المحلّ فضلا عن غير بخلاف ما لو اصطاده المحرم و ذبحه المحلّ فأنّه حلال للمحلّ و الله العالم

### الثالث السبب و فيه مسائل

#### الأولى من اغلق على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض ضمن بالإغلاق

فان زال السبب و ارسلها سليمه سقط الضمان و لو هلكت ضمن المحرم الحمامه بشاه و الفرخ بحمل و البيضه بدرهم و المحلّ الحمامه بدرهم و الفرخ بنصف درهم و البيضه بربع درهم

#### الثانيه الأحوط ان لم يكن اقوى وجوب شاه واحده على من نفر حمام الحرم

و عاد و عن كلّ حمامه شاه اذا لم يعد و لو شكّ فى العدد بنى على الأقل و فى العود على العدم و الأقوى تساوى المحرم و المحلّ هنا فى ذلك و الأقرب أنّه لا شىء فى الواحد لو نفرها و رجعت و لو اشترك فى التنفير جماعه فالأقرب وجوب جزاء واحد عليهم سواء كان فعل كلّ واحد منهم موجبا للنفور لو انفرد اولا و سواء عاد الحمام او لا بل الظاهر عدم الفرق بين كون

الجميع محلين او محرمين او مختلفين في الحرم او في الحل نعم الحكم مقصور على طير الحرم دون غيره من الطّباء و نحوها و لو عاد البعض ففي كل واحد لم تعد شاه و اما العائد فلا شىء يجب له شىء و الأحوط وجوب جزء من شاه بنسبه الجميع فلو كان الجميع اربعة و عاد اثنتان فنصف شاه و يجب على المنقر السعى في اعادتها مع الإمكان و لو افتقر الى مؤنه وجبت أيضا و لو لم تخرج من الحرم و لم يبعد كثيرا عن محلها الذى نفرها منه لم يجب السعى فى الإعادة و ان قلنا بوجوب الجزاء

### **الثالثة المحرمان اذا رميا صيدا فاصابه احدهما كان على كل منهما جزاء**

و كذا المحرمون نعم لا فداء على المخطئ من المحلين لو رمياه فى الحرم

### **الرابعة اذا اوقد جماعه محرمون نارا فى الحل فوقع فيها صيد**

فان كان قد قصدوا ذلك بايقادها لزم كل واحد منهم جزاء و الا لزمهم فداء واحد و لو قصد بعضهم دون الاخر وجب على كل قاصد الجزاء و على مجموع الباقيين جزاء واحد و ان كان الباقي واحدا على الأحوط ان لم يكن اقوى و لو فعل ذلك المحل فى الحرم قاصدا وجبت قيمه بل الأحوط ذلك المحل فى الحرم قاصدا وجبت قيمه و ان لم يكن قاصدا و يتضاعف الجزاء على المحرم فى الحرم مع القصد بل

ص: ١٧٣

الأحوط ذلك مع عدمه أيضا و لو كان الموقد واحدا وجبت الشاه قصد او لم يقصد

### **الخامسة اذا رمى صيدا فقتله او جرحه و لم يعلم حاله و لكن اضطرب فقتل فرخا او صيدا آخر كان عليه فداء الجميع**

من غير فرق فى ذلك بين المحرم فى الحل و المحل فى الحرم و من جمع الوصفين تضاعف عليه الفداء

### **السادسة المحرم السائق للدابة فى الحل يضمن ما تجنيه دابته**

بأى جزء منها و كذا الرّاكب اذا وقف بها و اما اذا سار فيضمن ما تجنيه بيدها و رأسها (١) كالقائد و نحوه المحل فى الحرم و يتضاعف الجزاء مع الاجتماع

### **السابعة اذا امسك المحرم صيدا فى الحل او فى الحرم و كان له طفل**

فى الحل او فى الحرم فتلف الطفل بامساكه ضمن الطفل فى الأحوط و لو مع مضاعفه الجزاء فضلا عن الأمّ لو تلفت بالإمساك و كذا لو امسك المحل صيدا فى الحل له طفل فى الحرم فتلف الطفل بامساكه نعم لا يضمن الأمّ لو تلفت الا اذا كانت فى الحرم و لو امسك المحل الأمّ فى الحرم فمات الطفل فى الحل ضمنه على الأحوط بل الأقوى اما الأمّ و لا اشكال فى ضمانها

### **الثامنة اذا اغرى المحرم كلبه بصيد فقتله ضمن**

سواء كان فى الحل او فى الحرم و ان تضاعف فى الثانى بل ان اعزاه المحل فى الحل فدخل الصيد الحرم فتبعه الكلب فاخذه فيه

ضمنه بل الأحوط الضمان أيضا لو اغراه بصيد في الحل فدخل الحرم فاخذه غيره و يحكم الإغراء حل الكلب المربوط في الحرم او و هو محرم و الصييد حاضر مثلا بل و كذا لو حل الصييد المربوط فاخذه الكلب بل و كذا لو انحل رباط الكلب لتقصيره في الربط بل الأحوط ان لم يكن اقوى ذلك لو قصير في ربط كلب غيره و ان امره الغير نعم لا ضمان بمجرد استصحابه مع عدم التقصير في الربط مع ان الأولى ذلك فيه أيضا اما لو لم يكن مستصحا له بل تملكه في الحرم او محرما و قد اتى به غيره فلا ضمان و لو حفر بئرا في محل عدوانا فتردى فيها صيد ضمن بل الأحوط الضمان بالحفر في ملكه او موات كالحفر في ملكه بالحرم و نصبه الشبكة فيه و لو ارسل الكلب او حل رباطه و لا صيد فعرض له صيد ضمن على الأحوط ان لم يكن اقوى

### **التاسعة لو نقر صيدا فهلك بمصادفه شيء او اخذه جرح او اهلكه صيد اخر بمصادمته ضمن**

نعم لو عاد الى و كره او في حجره او فيما نقر عنه و تلف بعد ذلك لا ضمان بل و كذا اذا سكن في غير ذلك اذا لم يستند التلف الى ما سكن فيه

١- بل برجلها أيضا على الأحوط و كذا القائد ظم طبا دام ظلّه

ص: ١٧٤

اما اذا استند ضمنه كما لو تلف قبل ذلك بافه سماويه

### **العاشره لو وقع الصييد في شبكه و اراد تخليصه فهلك او عاب ضمن**

في الأحوط كما لو خلّصه من فم هره او سبع او من شقّ جدار او اخذه ليدأويه و يتعهده فمات في يده بما ناله من السبيح مثلا و ان كان الأقوى عدم الضمان

### **الحادية عشر من دلّ على صيد من المحرمين في الحلّ و الحرم او المحليين في الحرم فقتل او جرح او اخذ ضمن**

نعم لا ضمان مع عدم ترتب شيء على الدلالة و كذا لو رآه المدلول قبل الدلالة و كذا ان فعل ما فطن به غيره و لم يكن قصد به ذلك و لو دلّ محلّ محرما على الصييد في الحلّ لم يضمن في الأصحّ

### **الفصل السادس في صيد الحرم**

المدى هو محيط بمكّه من جميع جوانبها و يحرم من الصييد فيه على المحلّ ما يحرم على المحرم في المحلّ و ح فمن قتل صيدا فيه من المحليين كان عليه قيمته (١) و لو كان محرما وجب معها الفداء اذا كان ممّا له فداء و الّا تضاعف قيمه للإحرام و الحرم و لو اشترك جماعه من المحليين في قتله فعلى كلّ واحد قيمته على الأقوى (٢) كما تقدّم الكلام فيه و في غيره سابقا و لا شيء على المحلّ في قتل القمل و البراغيث و النمل في الحرم و يكره للمحلّ قتل الصييد الذي يقصد الحرم على الأصحّ و لا ضمان عليه حتّى لو اصابه و دخل الحرم فمات فيه و ان استحّب له ذلك و كذا يكره قتله خارج الحرم الى برید من كلّ جانب و هو المسمّى بحرم الحرم و ان استحّب له الجزاء كما يستحبّ له الصدقة لو اصاب صيدا فيه ففقأ عينه او كسر قرنه و لو ربط صيدا في

الحلّ فدخل برباطه في الحرم لم يجز اخراجه بل الأولى و الأحوط اجراء حكم صيد الحرم عليه و لو كان في الحلّ فرمى صيدا في الحرم فعليه جزاءه و نحوه ارسال الكلب عليه اما اذا ارسله على صيد في الحلّ فدخل الكلب بنفسه الى الحرم فقتل صيدا اخر على وجه لا يكون صاحبه سببا في ذلك فلا ضمان كما لو استرسل من غير ان يرسله صاحبه نعم لو ارسله على صيد في الحلّ فدخل الصيّد الحرم فتبعه الكلب فقتله في الحرم ضمن على الأحوط ان لم يكن اقوى كما أنّه يضمن لو كان في الحرم فرمى صيدا في الحلّ فقتله و لو كذا لو كان بعض الصيّد في الحرم فاصاب بما هو في الحلّ منه فضلا عمّا هو في الحرم فقتله و لو كان الصيّد على فرع شجره في الحلّ فقتله ضمنه اذا كان اصلها في الحرم و بالعكس بل الأحوط ان لم يكن اقوى تغليب جانب

١- الأحوط في الحمامه و فرخها و بيضها اكثر الأمرين من قيمه و المقدار الذي مرّ من الدرهم و نصفه و ربعه ظم طبا دام ظلّه العالى

٢- بل الأحوط ظم طبا مدّ ظلّه

ص: ١٧٥

الحرم لمكان بعض الفرع فيه و ان كان الأصل في الحلّ و من دخل الحرم بصيد (١) حتىّ و جب عليه ارساله بل لو اخرجه من الحرم فتلّف كان ضمانه عليه سواء كان التلّف بسببه أم بغيره و لو كان طائرا مقصودا و جب حفظه حتىّ يكمل ريشه ثم يرسله و يجوز استيداعه و لو من امرء و الأحوط اعتبار العدالة و لو توقّف قبوله على اجره و جبت كما تجب المثونه أيضا عليه زمان بقائه و لو ارسله قبل ذلك ضمنه مع تلفه او اشتباه حاله و لا باس بالحاق غير الطير به في ذلك و لو كان هو المذى نتف ريش الطير كان عليه الأرش مع وجوب حفظه حتىّ يكمل ريشه و يجوز للمحلّ صيد حمام الحرم و هو في الحلّ على الأقوى و ان كان الأحوط خلافه و من نتف ريشه من حمام الحرم كان عليه صدقه و الأحوط ان لم يكن و اقوى ان يكون باليد التي نتف بها و لو تعدّد نتف الريشه تكررّ الفديه بل الأحوط الأرش مع ذلك و ان كان الأقوى خلافه نعم لو حدث بالنتف غيب ضمن الأرش و لو نتف الأ-كثر من ريشه دفعه فالأحوط ان لم يكن اقوى (٢) تعدّد الكفّاره أيضا اما لو نتف غير الريش كالوبر او الريش من غير حمام الحرم كان عليه الأرش مع التّقص و الأحوط الحاق غير حمام الحرم من طوره به كما أنّ الأحوط الحاق غير التّنتف ممّا بوجهه به و لا يسقط الصدقه و لا الأرش بالثبات و من اخرج صيدا من الحرم غير الدّباسى (٣) و القمارى و جب اعادته اليه و لو تلف قبل ذلك و لو حتف انفه ضمنه و الأولى ذبح شاه بمجرد اخراجه و لو رمى بسهم في الحلّ فدخل الحرم ثم خرج الى الحلّ فقتل صيدا لم يجب الفداء بل و كذا لو ارسل كلبا في الحلّ الى صيد فيه لكن قطع في مروره اليه جزء من الحرم و لو ذبح المحلّ فضلا عن المحرم في الحرم صيدا كان ميته و لو ذبحه المحلّ في الحلّ فادخله الحرم لم يحرم على المحلّ بخلاف المحرم و الصيّد في الحرم غير قابل للملك (٤) بجميع اسبابه للمحلّ فضلا عن المحرم نعم لا- باس بتملك المحلّ و هو في الحرم الصيّد في خارجه باصطياد و كيل او شرائه فضلا عن الإرث

## الفصل السابع في التّوابع

قد عرفت سابقا وجوب قيمه على المحلّ في الحرم و وجوب الفداء على المحرم في الحلّ ان كان له فداء و وجوبه مع قيمه على المحرم في الحرم و ان لم يكن له فداء فقيمتان فيه و أنّ الأحوط ان لم يكن اقوى ذلك فيما و جبت فيه البدنه فتجب فيه

- ١- من غير السباع ظم طبا دام مجده
- ٢- الأقوى عدم التعدد و ان كان احوط ظم طبا مدّ ظلّه
- ٣- بل مط على الأحوط ظم طبا دام ظلّه
- ٤- محلّ اشكال ظم طبا مدّ ظلّه
- ٥- بد بدنه و قيمته ظم طبا

ص: ١٧٦

و كلما تكزّر من المحرم من الجنايه على الصّيد نسيانا للإحرام و جب عليه ضمانه فتكزّر الكفّاره ح بتكزّره و كذا لو كان خطاء بان اراد قتل غير الصّيد فقتله او ضرب من غير قصد للضرب بل و كذا ان كان عن جهل بالحكم الشرعي على الأقوى اما اذا تعمّد و جبت الكفّاره للأوّل دون غيره العدى يرجع الى انتقام الله تعالى حتّى لو كان الأوّل جراده و الثّاني نعامه و لكن الأحوط التكرار نعم الظاهر اختصاص ذلك بالمحرم دون المحلّ في الحرم فيتكزّر بتكزّره مطلقا و بالإحرام الواحد دون الأحرامين فيتكزّر بتكزّره و ان تقارب زمانهما بان كان في اخر الأوّل و أوّل الثّاني فضلا عن الأحرامين في عامين بل لا فرق في التكرار فيهما بين ارتباط احدهما بالآخر كحجّ التمتع و عمرته و عدمه كحجّ الأفراد و عمرته كما أنّه لا فرق في عدم التكرار في العمد بين تخلّل التكفير و عدمه نعم يعتبر فيه كونه عقيب عمد امّا اذا كان عقيب الخطأ و جب التكرار كالعكس و يضمن المحرم و المحلّ في الحرم الصّيد بقتله عمدا بمعنى العلم بأنّه صيد و يقتله ذاكرا للإحرام عالما بالحكم او لا مختارا او مضطرا سوى ما تقدّم من الجراد الذي يشق التحرز عنه و ما صال عليه من السباع بل و سهوا بمعنى كونه غافلا عن الأحرار او الحرمة او عن كونه صيدا بل و خطأ بان قصد شيئا فاخطاه الى الصّيد فاصابه بل لو قصد التخليص من السبع و نحوه فقتله خطأ ضمنه أيضا و كذا لو رمى صيدا فمرق السبه فقتل اخر و لا فرق في مقدار الكفّاره بين العمد و غيره و ان كان الأحوط المضاعفه للأوّل و لو اشترى محلّ بيض نعام لمحرم فاكله المحرم كان على المحلّ عن كلّ بيضه درهم و على المحرم عن كلّ بيضه شاه من غير فرق فيهما بين الحلّ و الحرم و ان كان الأحوط و جوب اكثر الأمرين من القيمة و الدرهم (١) على المحرم لو كان الأكل منه في الحرم بل الأحوط (٢) الجمع بين الشاه للأكل و الإرسال لو كان قد كسره و هو ان كان في الحلّ نعم لو اشتراه مطبوخا لم يكن على المحرم غير الشاه و ان كسره بنفسه و لو طبخه المحرم ثمّ كسره و اكله فالظاهر و جوب الشاه خاصّه و الأحوط (٣) و جوب الإرسال معها و لو كسره له محلّ بعد ان كان مطبوخا و اكله المحرم و جبت الشاه أيضا و ليس على الكاسر شيء و ان كان محرما على الأصحّ و لو كان المشتري للمحرم محرما فالأحوط الدرهم و احوط منه (٤) الشاه معه و لو اشترى المحرم بنفسه من محلّ و

- ١- بل الشاه و القيمة و هذا الاحتياط لا يترك ظم طبا دام ظلّه
- ٢- لا يترك و ان كان في الحرم يعطى القيمة أيضا على الأحوط ظم طبا دام مجده
- ٣- لا يترك ظم طبا
- ٤- لا يترك هذا الاحتياط ظم طبا دام مجده

باشراً الأكل و مقدماته و جب الشاه و الدرهم و الأحوط (١) الإرسال معهما و لو انتقل الى المحلّ بغير الشراء و بذله للمحرم فكسره و اكله فالأحوط ان لم يكن اقوى و جوب الدرهم على المحلّ و الشاه على المحرم و الأحوط (٢) مع ذلك قيمة البيض و الإرسال مع فرض توليه الكسر و لا- يترتب على المحلّ شىء لو كان المشتري غير البيض و ان كان اعظم كالتعامه نعم تجب قيمه او المنصوص على المحرم و لا- يملك المحرم ما معه من الصيد بسبب قهرى فضلا عن الاختيارى بل لو كان معه صيد حال احرامه زال (٣) ملكه عنه امّا اذا كان نائياً عنه كما اذا كان فى بلاده فالأقوى ملكه له ابتداء بالسبب الاختيارى كسواء الوكيل فضلا عن القهرى و فضلا عن استدامه الملك و ح فليس للمحرم قبض الصيد من البائع او الواهب و نحوهما بل و لا من التركة فان قبض و تلف فى يده فعليه الجزاء لله تعالى و القيمة للمالك البائع دون الواهب و يبقى الموروث على ملك الميت اذا لم يكن وارث (٤) غيره فاذا احلّ دخل الموروث فى ملكه ان لم يكن فى الحرم و ان كان معه مثله فى الإرث فان احل قبل قسمه التركة شارك فى الصيد و الأ فلا و ان لم يكن معه الأ وارث ابعده اختصاص هو بالصيد و هو بغيره و يتعين للمشتري الأرش (٥) او الانتظار للإخلال لو احرم البائع بعد بيعه الصيد و لو استودع صيدا محلاً ثم اراد الودعى الأحرام سلمه الى المالك ثم الى الحاكم ان فقد المالك فان تعذر فالى ثقه فان تعذر الثقة ففى الإرسال و الضمان او الحفظ و ضمان الفداء ان تلف اشكال و الأولى عدم الأحرام حتى يرده الى مالكه و لو كان عنده الى ان احرم رده الى مالكه او وليا و الأحوط ضمان الفداء و لو اضطر المحرم الى اكل الصيد لمخمصه جاز اكله و يضمه و لو كان عنده مع الصيد ميتة اكل الصيد و فدى فى الحال و الأ ثبت فى ذمته من غير فرق فى ذلك بين الصيد المذبوح فى الحلّ و غيره حتى لو تمكّن المحرم من الاصطياد بل و ان كان فى الحرم فيصيده و يذبحه و يأكله مقدّماً له على الميتة و اذا كان الصيد مملوكاً ضمنه لمالكه بقيمته و قيمه اخرى او فدائه المنصوص للفقراء على الأصحّ و كلّما يلزم المحرم من فداء يذبحه او ينحره بمنى ان كان حاجاً امّا اذا كان معتمراً بعمره مفردة او متمتع بها فان كان فداء صيد ذبحه او نحره بمكّه و ان كان غيره تخير بينها و بين منى و لكنّ الأحوط مكّه أيضاً و كلّ من وجب عليه

- ١- بل وجب الشاه و الارسال و الأحوط الدرهم معهما ظم طبا مد ظلّه
- ٢- لا يترك بل و كذا عدم التملك ابتداء فان كان الصيد صعه ظم طبا دام ظلّه
- ٣- مشكل بل و كذا عدم التملك ابتداء فان كان الصيد معه ظم طبا دام ظلّه
- ٤- بل لا يبعد البقاء على ملك الميت مط الى ان يزول المانع فيملكه ظم طبا دام ظلّه
- ٥- يعنى فيما لو كان الصيد معيياً ظم طبا

شاه فى كفّاره الصيد و عجز عنها اطعم عشره مساكين فان عجز صام ثلاثه ايام و الأحوط كونها فى الحجّ و الطّعام المخرج عوضاً عن المذبوح تابع له فى محلّ الإخراج نعم لا يتعين عليه الصّوم فى مكان مخصوص و الله العالم

التي تترتب عليه الكفارة و هي سبعة

### الأول الاستمتاع بالنساء

من جامع زوجته و لو امه بالمنقطع محرما بالحجّ فرضا او ندبا قبل المشعر بعد عرفه و لو بغيوبه الحشفه فى الفرج قبلا او دبرا عامدا للجماع عالما بالتحريم كان عليه اتمامه و بدنه و الحجّ من قابل و الظاهر أنّ الأولى فرض و الثانية عقوبه و لكن الأحوط مراعاة الثمره على التقديرين فلو مات قبل التمكن مثلا- سقط على المختار و الأحوط القضاء عنه كما أنّ الظاهر ترتّب (١) الأحكام المزبوره على الزنا و اللواط فضلا عما لو جامع امته و ح فلو وطئ الخنثى المشكل فى الدبر ترتّب الحكم بخلاف ما لو وطئها فى القبل خاصه او وطئ البهيمة على الأصحّ و لا شىء على الجاهل بالحكم و الناسى للإحرام و المكروه و لو كانت امرئته مثلا- محرمة و طوعته ترتبت عليها الأحكام المزبوره و فرق بينهما فى حجّه الإتمام و حجّه القضاء اذا حججا على تلك الطريق الى قضاء المناسك و الأولى الى ان يرجعا الى مكان الخطيئه بل الأحوط ذلك فى حجّه الإتمام و المراد بالافتراق ان لا يخلوا و الآ معهما ثالث صالح لعدم وقوع المواقعه مع وجوده بخلاف غير المميّز و نحوه ممّا لا- يمنع حضوره حصولها و لو اكرهها كان حجّها ماضيا كالعكس و كان عليه كفّارتان و لو جامع عالما عامدا بعد الوقوف بالمشعر قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلاثه اشواط (٢) فما دون او جامع فى غير الفرجين (٣) كالتفخيذ و نحوه و ان لم ينزل كان عليه بدنه لا غير و ان صحّ حجّه و لو حجّ فى القابل بسبب الإفساد فافسد لزمه ما لزمه أولا و هكذا فاذا جاء بعد ذلك بحجّه صحيحه كفاه عن الفاسد ابتداء و قضاء و لا يجب عليه قضاء اخر و ان افسد عشر حجج و كذا لا يتكرّر عليه القضاء يتكرّر الجماع فى الأحرام الواحد و كذا تجب البدنه خاصه بالاستمناء باليد او غيرها فامنى و ان كان (٤) الأحوط القضاء أيضا و لو جامع محلا امته المحرمه باذنه عالما مختارا تحمّل عنها الكفّاره بدنه او بقره او شاه مختيرا بينهما مع قدره عليها و ان كان معسرا لم يقدر الآ على الشاه فشاه او صام ثلاثه ايام و الأحوط تعيين البدنه عليه مع قدره و الآ تخيير بين الشاه و الصيام و الأحوط ان لم يكن اقوى عدم

١- محلّ اشكال و لكن لا يترك الاحتياط ظم طبا دام ظلّه

٢- بل ما لم يتجاوز النصف ظم طبا دام ظلّه

٣- قبل الوقوف ظم طبا مدّ ظلّه العالى

٤- لا يترك ظم طبا

ص: ١٧٩

الفرق فى الأمه بين المكروه و المطاوعه (١) و لو كانت محرمة بغير اذنه لم يكن عليه الكفّاره و كذا لو لاط بغلام (٢) المحرم باذنه و ان كان هو افحش و الأحوط جريان الحكم فى الزوجه أيضا و فى صورته (٣) العكس و ان كان الأقوى خلافه و لو جامع المحرم قبل طواف الزياره لزمه بدنه فان عجز فالأحوط ان لم يكن اقوى بقره فان عجز فشاه كما أنّ الأحوط (٤) ان لم يكن اقوى لمن عجز عن البدنه بالوطئ قبل المشعر البقره فان لم يجد فسبع شياه ثمّ الإتيان بالبدنه عند التمكن منها و اذا تجاوز

المحرم النصف من طواف النساء ثم واقع لم تلزمه الكفارة و بنى على طوافه و الأحوط اعتبار خمسة اشواط منه فى ذلك بل الأحوط وجوبها بالمواقعه قبل التمام و لو شوطا و لو عقد المحرم لمحرم امرء و دخل فعلى كل واحد منهما بدنه مع علمهما بالإحرام و الحرمة بل الأحوط (٥) ان لم يكن اقوى ذلك مع الجهل أيضا بل لو كان العاقد للمحرم محلا عالما بالحرمة و الأحرام و دخل بها وجبت عليه فضلا عن الدّاخل بل وجبت أيضا على الامراه ان كانت محلّه اذا كانت قد علمت انّ الذى تزوّجها محرم بل لا يبعد الحاق المحلّ المتزوّج محرّمه عالما بها بذلك أيضا و لو عقد المحرم الأمره المحرمه للزّوج الحلال ففى ثبوت البدنه على العاقد وجه موافق للاحتياط و لكن الأقوى العدم هذا كلّه فى البدنه و اما وجوب الإتمام و القضاء فهو مختصّ بغير العاقد و لو جامع فى احرام العمره المفرده قبل السّعى فسدت عمرته و عليه بدنه و قضائها فى الشّهر الدّاخل و اما لو كانت عمره تمتّع فالأحوط قطعها و استيناف عمره تمتّع بها من الميقات مع سعه الوقت و مع ضيقه الإتيان بحجّ (٤) افراد و عمره مفرده ثمّ الإتيان بحجّ تمتّع من قابل و ان كان الاكتفاء باتمام العمره و الحجّ (٧) لا يخ من قوّه هذا كلّه فى الجماع قبل السّعى اما اذا كان بعده فلا فساد فى عمره التمتعّ و ان وجب عليه بدنه للمؤسر و بقره للمتوسّط و شاه للمعسر بل و لا فساد فى المفرده بذلك أيضا على الأصحّ ثمّ الأقوى وجوب اتمام العمره المفرده الفاسده ثمّ استينافها كالحجّ الفاسد بل الظاهر كون الأولى هى الفرض و الثّانيه عقوبه نحو ما سمعته فى الحجّ و ح فالمراد بالفساد النقصان لا- المعنى المصطلح و الأحوط ان لم يكن اقوى الإتيان بالعمره المستأنفه فى الشّهر الدّاخل و لو نظر الى غير اهله فامنى كان عليه بدنه ان كان مؤسرا و ان كان متوسّطا فبقره و ان كان معسرا فشاه و

- ١- الأحوط فى المطاوعه إذا كانت عالمة بالحرمة ثبوت الكفاره عليها أيضا و مع كونه قبل المشعر الحج من قابل أيضا ظم طبا مد ظله
- ٢- لكن الأحوط الكفاره ظم طبا دام ظله
- ٣- و هو ما لو كان محرما و الأمه أو الزوجه محلّه فأكرهته أو طاوعتها ظم طبا مد ظله
- ٤- لا يجب هذا الاحتياط نعم يجب الإتيان بالبدنه عند التمكن ظم طبا
- ٥- لا يجب هذا الاحتياط ظم طبا مد ظله
- ٦- بعد إتمام تلك العمره م طبا دام مجده
- ٧- لا يترك الاحتياط بالإتيان بالحج من قابل أيضا بل بالتفريق المذكور سابقا ظم طبا دام ظله

ص: ١٨٠

المرجع فى الثّلاثه الى العرف و لا فرق فى الحكم المزبور بين قاصد الامناء و غيره و الشّهوه و عدمها و غير معتاد الامناء بذلك و معتاده و ان كان الأحوط فى الأخير و الأوّل اجراء حكم الاستمناة عليه مع ذلك و لو نظر الى امرأه او مسّها بغير شهوه لم يكن عليه شىء و ان امنى مع عدم اعتياده و عدم قصده اما معها فالتّمّجه البدنه كما لو نظر اليها بشهوه فامنى و لو مسّها بشهوه كان عليه شاه و ان لم يمن و ان كان (١) الأحوط البدنه مع الامناء و لو قبل امرأه بغير شهوه كان عليه شاه و لو كان بشهوه كان عليه بدنه و لو قبلها و قد طاف طواف النساء و لكن لم تطف استحبّ له اهراق دم شاه من عنده و لا شىء على قبله الأمّ و نحوها ممّا هى قبله رحمه و لو امنى عن ملاحظته بامرأه كان عليه بدنه بل و عليها اذا كانت مطاوعه و لو استمع من يجامع فامنى من غير نظر



الى الامراه لم يلزمه شىء و كذا لو استمع كلام امرء فامنى مع عدم الاعتياد بل و معه و ان كان الأحوط اجراء حكم الاستمناء عليه و كذا لا شىء لو نظر الى الرجل المجامع او الى الذكرين المتجامعين او ذكر و بهيمه فامنى و لو حجّ او اعتمر تطوّعا فافسد بالجماع مثلا ثم احصر كان عليه بدنه للإفساد و دم للاحصار و كفاه قضاء واحد فى سنته او فى القابل و قضاء كل حجّ فاسد على الفور و ان لم يكن حجّ الإسلام و نحوه ممّا هو فورى

## الثانى الطيب

و فيما يحرم منه على المحرم ابتداء و استدامه دم شاه مع العلم و العمد من غير فرق بين الأكل و الشّم و النّجور و التّداوى و غير ذلك ممّا يحرم عليه منه بل استعمل دهنا مطيبا و لو فى حال الضّروره و لو سعوطا او احتقاناً وجبت الشّاه نعم ان كان عليه او على ثوبه و سهى عن ازالته الى ان احرم او وقع عليه و هو محرّم او سهى فتطّيب وجبت ازالته بنفسه او بغيره و لا- كفّاره عليه بغسله بيده و ان كان الأولى (٢) غسل الحلال له بل لا يبعد تعيّنه اذا كان غسله بيده يستلزم بقاء الطيب بيده و لا باس بخلوق الكعبه و ان كان فيه زعفران و كذا لا- باس بالفواكه كالأترج و التفاح و الرّياحين كالنّيلوفر و الورد و نحوهما بناء على تحريم ذلك و نحوه على المحرم و ان الأحوط الكفّاره به أيضا كما أنّ الأحوط التّكفير بالدمّ بالأدهان بالسّمن و نحوه ممّا يجوز اكله للمحرم و ان كان الأقوى العدم

## الثالث قلم الاظفار

ففى كلّ ظفر مدّ من طعام الى ان يبلغ العشره او العشرين و ح ففى اظفار يديه و رجليه فى مجلس واحد اذا لم يتخلّل

١- لا يترك ظم طبا مدّ ظلّه

٢- بل الأحوط ظم طبا

ص: ١٨١

التّكفير دم واحد و لو كان كلّ واحد منهما فى مجلس لزمه دمان و الأحوط ثبوت الدّم ببلوغ الخمسه كما أنّ الأحوط ان لم يكن اقوى فى اليد الناقصه اصبعاً ذلك أيضا و الأحوط اعطاء حكم الأصليّه لليد الزّائده بل و كذا الأصبع الزّائده و ان كان الأقوى (١) خلافه و لو تخلّل التّكفير عن السّابق قبل البلوغ الى حدّ يوجب الشّاه تعدّد المدّ بحسب تعدّد الأصابع و لو كفّر بشاه لليدين او الرّجلين ثم اكمل الباقي فى المجلس وجب عليه شاه اخرى و لو قلم تمام اليدين و احدى الرّجلين مثلا فى مجلس واحد او بالعكس فالأحوط المدّ للزّائد على العشره مع الشّاه و الفديه لكلّ ظفر و لو قلم من كلّ من اليدين و الرّجلين ما ينقص عن المجموع و لو يسيرا وجبت الفديه لكلّ ظفر و بعض الظفر كالكلّ فى الأحوط نعم لو قصّه دفعات مع اتّحاد المجلس لم تعدّد الفديه و لو تغاير فالأحوط التعدّد و لو افتاه مفت خطأ بتقليم ظفر فقلّم و ادماه لزم المفتى شاه و ان لم يكن محرما بل و لا من اهل الاجتهاد نعم يعتبر صلاحه للإفتاه بزعم المستفتى و لو تعيّد المستفتى الأدماء فلا شىء على المفتى و الأحوط قبول

قول المستفتى فى الأدماء و ان كان الأقوى خلافه كما ان الأحوط الكفّاره على المفتى لو افتى غيره فقلّم السّامع فادمى و ان كان الأقوى خلافه و لا- ضمان على المفتى لو افتى بالإدماء او بغيره من المحظورات و ان كان هو الأ-حوط و الأقوى و جوب الشّاه الواحده على المفتين اجمع اذا كان استناد القلم الى فتواهم لا- سيّما اذا كان الفتوى منهم دفعه و ان كان الأحوط العدد بقلع الضّرس بل و السنّ و ان لم يدم (٢)

### الزّابع لبس المخيط

من لبسه حال الأحرام عامدا عالما كان عليه دم شاه بل لو اضطرّ الى لبس ثوب يتقى به الحرّ او البرد كان عليه ذلك أيضا و ان جاز له ذلك حتّى السّير او ويل بل (٣) الأ-حوط ذلك أيضا لو لبس الخفّين او الشّمشك و لو مضطّرا و الأحوط شمول اللّبس للتوشّح و الحاق الدّرع المنسوج و نحوه بالمخيط و كذا القباء اذا لبسه المضطرّ غير مقلوب و الطّيلسان اذا زرّه

### الخامس حلق الرّأس

و فى حلق شعره عامدا عالما بل مطلق ازالته شاه او اطعام سنّه مساكين لكلّ مسكين مدّان او صيام ثلاثة ايام و لو لغير ضروره و ان كان (٤) الأ-حوط ح الشّاه كما أنّ الأحوط احد الثّلاثة (٥) فى شعر البدن عدا الإبطين اما هما ففى تتفهما دم و فى احدهما (٦) اطعام ثلاثة مساكين و الأحوط الدّم أيضا فى قصّ الشّارب و حلق العانه كما أنّ الأحوط و الأقوى

١- لا يترك؟؟؟ ظم طبا دام ظله

٢- مط و الأحوط بل الأقوى التكفير بشاه صدر الأقوى عدم الوجوب و ان كان احوط ظم طبا

٣- و ان كان الأقوى عدمه مع الاضطرار ظم طبا

٤- لا يترك ظم طبا دام مجده

٥- و الأحوط اختيار الشاه ظم طبا

٦- الأحوط الدّم أيضا ظم طبا

ص: ١٨٢

الحاق الحلق بل مطلق الإزالة بالتلف بل الأحوط اجراء حكم البعض على الكلّ و المدار على صدق مسمّى حلق الرّأس اما مع عدمه فالأ-حوط الدّم مع المساواه لتتف الإبطين او ازيد و الصّيدقه بمهما كان فيما دون ذلك و لا فرق فى ترتّب الفديه على المحرم بالحلق بين فعله بنفسه او بغيره مع الأذن له سواء كان الخالق محلّما او محرما اما اذا لم يأذن له فحلق رأسه على وجه لا يستند الفعل اليه و لو بالرّضا منه فلا فديه على احد منهما كما لا فديه على المحرم الحالق للمحلّ و لو مسّ لحيته او رأسه فوقع منهما شىء و لو شعره اطعم كفا من طعام و يستحبّ الكفّان و لو فعل ذلك فى الوضوء بل مطلق الطّهارة و لو التيمّم لم يلزمه شىء و ان كان الأحوط الكفّ أيضا بل الدّم لو كان السّاقط كثيرا و فى التّظليل سائرا و لو لضروره شاه و الأحوط الصدقه مع

ذلك بمدّ عن كلّ يوم واحوط منه شاه لكلّ يوم على المختار نعم الظاهر تعدّد الشاه بتعدّد النسك كما فى العمره و الحجّ بل الأحوط تعدّدها فى المضطرّ بتعدّد السبب كما لو ظلّ مثلا للصداع ثم ارتفع فكشف ثم اصابه سبب اخر اقتضى التّظليل بل لو عاد عليه ذلك السبب تعدّد أيضا و ان لم يكن قد كفر للأوّل بل الأحوط ذلك أيضا فى المختار لو عصى فظلّ ثم تاب ثم عاد و كذا تجب الشاه لو غطّى رأسه بثوب مثلا- او طينه بطين ستره او ارتمس فى الماء او حمل على رأسه ما يستره بل الأحوط تعدّدها لكلّ يوم على المختار و ان كان الأقوى خلافه نعم لو كرّر المختار التّغطيه تعدّدت و ان كان فى مجلس واحد و لا تعدّد بتعدّد الغطاء و لا- فديه بستر بعض الرّأس بحيث لا- يخرج عن كونه مكشوفًا كالنّقطه من الطّين و عصام القربه و الخيط و نحو ذلك نعم تتحقّق التّغطيه بالسّائر و لو الرّقيق الذى يحكى ما تحته و الله العالم

## السادس الجدل

و فى المكذب منه مرّه شاه و مرّتين بقره و ثلاثا بدنه و فى الصّيدق منه ثلاثا شاه و لا- كفّاره فيما دون ذلك و ان وجب (1) الاستغفار و التّوبه و لا يعتبر توالى الأيمان (2) الثلاث فى الأخير فضلا عن الأوّل و لو اضطرّ الى اليمين لإثبات حقّ او نفى باطل فلا- كفّاره و لا- اثم و ان كان الأحوط ذلك نعم لو اريد به اكرام اخيه لو قال له لا تفعل فحلف على الفعل مرارا لا كفّاره و الظاهر أنّ وجوب البقره بالمرّتين و البدنه بالثلاث اذا لم يكن كفر عن السّابق فلو كفر عن كلّ واحده فالشاه ليس الآ او ثنتين فالبقره و لو كنّ ازيد من الثلاث و لم يكن قد كفر فليس الآ

١- على الأحوط ظم طبا

٢- على الأحوط ظم طبا دام ظلّه

ص: ١٨٣

واحده و كذا فى ثلاث الصّدق و لا شىء فى الفسق سوى الاستغفار و لكن يستحبّ له الصّدقه بشىء بل بالبقره و الله العالم

## السابع قلع شجر الحرم

غير المستثنى و لو كان القالع حلالا- و فى الكبيره بقره و الصّغيره شاه و ابعاضها قيمته الآ اذا اعادها الى مكانها او مساويه فى الجوده و الآ ففى الحرم و قد عادت على ما كانت عليه و الآ بان جفّت و لم تفدها الإعاده فالكفّاره بحالها و لا كفّاره فى قلع الحشيش و ان اثم الآ ما استثنى و ان كان الأحوط الصّيدقه بما يتيسّر و احوط منه ضمانه بقيمته و الله العالم تتمّه اذا اجتمعت اسباب الكفّاره مختلفه كالصّيد و اللبس و تقليم الأظفار و الطّيب لزم عن كلّ واحد كفّاره سواء فعل ذلك فى وقت واحد او وقتين كفر عن الأوّل او لم يكفر بل لو كرّر السبب الواحد و كان كالصّيد و الوطاء و نحوهما ممّا لم يفرق الشّرع و لا العرف فى صدق السبب من مسّماه بين اتحاد المجلس و الوقت و تعدّدهما و تخلّل التّكفير و عدمه لزمه أيضا لكلّ مرّه كفّاره فلو كرّر الايلاج و الإخراج فى الموطوءه الواحد فى المجلس الواحد تكرّرت (1) الكفّاره نعم لو لم ينزع الدّكر من الفرج كان وطيا

واحدًا و ان تكرر الانزال منه و التحريك بالذهاب و الاياب اما لو كثر الحلق فان كان في وقت واحد لم تكرر الكفاره نعم ان كان الحلق في وقتين بان حلق بعض رأسه غدوه و الاخر عشيّه تكرر الكفاره و لو لبس ثيابا متعدده واحدا بعد واحد تكرر الكفاره و ان كان في مجلس واحد و كانت الثياب من صنف واحد بل لو كثر لبس الثوب الواحد بان نزع ثم لبسه و هكذا تكرر أيضا بل لو لبس الثياب المتعدده دفعه واحده تكرر أيضا على الأصح و لو تطيب مره بعد اخرى تعددت أيضا اما اذا جمع انواعا من الطيب و تطيب به دفعه فلا تعدد و كذا لو تكرر منه تناول الطيب في وقت واحد على وجه يعد تطيبا واحدا و لو قبل متعددا بان نزع فاه ثم عاد فقبل تكرر أيضا بل الأحوط ان لم يكن اقوى تكررهما يتكرر التقبيل و ان لم ينزع فاه و بالجمله فالمدار على صدق تعدد السبب عرفا و اتحاده و كل محرم لبس او اكل عامدا عالما ما لا يحل اكله او لبسه و لم يكن له مقدر شرعى كان عليه دم شاه بل هو كك في كل محرم على المحرم مما لم ينص (٢) على عدم الكفاره فيه او نص على ان فيه دما من غير تعيين نعم لا كفاره على الساهى و الناسى و الجاهل في غير الصيد و ان استحباب اطعام مسكين

١- مع فرض صدق تعدد الوطاء ظم طبا

٢- محل اشكال و ان كان أحوط ظم طبا

ص: ١٨٤

في استعمال الطيب بجهاله و التصدق بكف من طعام في تقليم ظفر من اظفاره ناسيا و بما سمعته في سقوط الشعر منه بلا قصد بل يستحب له اذا فرغ من مناسكه و اراد الخروج من مكه شراء تمر بدرهم ثم التصدق به ليكون كفاره لما اكل او دخل عليه في احرامه مما لا يعلم به و اما الصيد فتثبت فيه الكفاره مع السهو و الجهل بل الظاهر ثبوت الكفاره به على المجنون فيخرجها بنفسه ان افاق و الا فوليه نعم لو كان مجنونا احرم به الولي فالكفاره على الولي مثل الصبي و الله العالم و الحمد لله رب العالمين

## [تكملة في الصدّ و الاحصار]

### اشاره

تكملة في الصدّ الذي هو الامتناع عن فعل النسك الذي احرم له بالعدو و الاحصار الذي هو الامتناع كذلك بالمرض

### فالمصدود

الذي تلبس باحرام الحج ثم صدّ تحلل بمحلله من كل ما احرم منه حتى النساء اذا لم يكن له طريق غير موضع الصدّ او كان له و قصرت نفقته امّا اذا لم تقصير و جب عليه سلوكه و استمر على احرامه و ان كان اطول بل لو خشى الفوات ح لم يتحلل و صبر حتى يتحقق ثم يتحلل بعمره مفردة كغيره ممن يفوته الحج بغير الصدّ و لا يجوز له التحلل بخوف الفوت بل و لا بالعلم به قبل تحققه على الأصح ثم يأتي بالحج في القابل واجبا ان كان الحج واجبا عليه و جوبا مستقرا او كان مستطيعا في السنة القابله و الا اتى به ندبا و لا يتحلل المصدود الا بعد ذبح الهدى او نحره في محل صدّه او بيعته و زمان النحر من حين الصدّ الى ضيق الوقت عن الحج و لا يجب عليه التأخير الى حصول الضيق و ان ظن (١) انكشاف الصدّ قبله الا ان الأحوط الذبح او النحر في يوم النحر

و اما مكانه فيجوز في الحلّ و الحرم بل في بلده و الأحوط و جوب تيّه التحلّل عند الذّبح و ان كان الأقوى خلافه كما أنّ الأحوط الحلق (٢) او التقصير أيضا و ان كان الأقوى عدم اعتبار شىء منهما و لو كان قد ساق هديا ثمّ صدّا و احصر كفاه ما ساقه عن هدى التحلّل و ان كان هو الأحوط و لا يدلّ لهدى التحلّل اختيارا و لا اضطرارا فيبقى على احرامه ح مع العجز (٣) الى ان يقدر عليه اتمام النّسك و لو عمره و يتحقّق الصّيّد عن الحجّ بالمنع عن الموقفين بل يتحقّق أيضا بالمنع عما يفوت الحجّ بفواته منهما كما عرفت الحكم فيه فى الأقسام الثمانية و لا- يجب الصبر عليه حتى يفوته الحجّ و لو وقف العامّة بالموقفين قبل وقته لثبوت الهلال عندهم دوننا و لم يمكن التأخّر عنهم فهو بحكم من فاته الحجّ لا بحكم المصدود و ان كان الأحوط اجراء الحكمين عليه و لو صدّ بعد ادراك الموقفين عن نزول منى خاصّه استيناف فى الرّمي و الذّبح كما فى المريض ثمّ حلق و

١- صدق الصّدّ مع ظنّ الانكشاف مشكل فلا يترك الاحتياط بالتأخير ح ظم طبا مدّ ظله العالى

٢- لا يترك ظم طبا

٣- و الأحوط الايتان بالبدل أيضا ظم طبا

ص: ١٨٥

تحلّل و اتم باقى الأفعال فان لم يمكنه الاستتابة بالأقوى جواز التحلّل بالهدى مكانه و اولى من ذلك لو كان الصّدّ عن منى و مكّه و لو صدّ عن مكّه خاصّه بعد الإتيان بافعال منى فان اتى بالطواف و السّعى فى تمام ذى الحجّه و لو بالاستتابة صحّ حجّه و ألّا فالأقوى التحلّل بهدى و الأحوط البقاء على احرامه بالنسبة للنساء و الطّيب و الصّيّد حتى يأتى بباقى المناسك و لا يتحقّق الصّيّد بالمنع من العود الى منى لرمى الجمار الثلاث و المبيت بها بل يحكم بصحّه الحجّ و يستتبع فى الرّمي تلك السّينه مع الإمكان و ألّا ففى القابل و ان كان المصدود معتمرا بعمره تمتّع تحقّق صدّه بمنعه من دخول مكّه و بمنعه بعد الدّخول من الإتيان بالأفعال و لو بعضها بل هو ككك فى العمره المفردة حتى لو صدّ منها بعد التقصير عن طواف النساء جرى عليه حكم المصدود و ان كان الأحوط البقاء على احرامه بالنسبة إليهنّ خاصّه ثمّ أنّ التحلّل بالهدى للمصدود رخصه لا عزيمه فيجوز له التحلّل بالعمره فى كلّ مقام يجوز له ذلك بدون صدّ و لا دم عليه بفوات الحجّ و ان كان هو الأحوط و لو حبس بدين فان كان قادرا عليه و لم يدفعه لم يتحلّل بالهدى و ان عجز عن ادائه تحلّل بالهدى و الأحوط مراعاة محلّل غير المصدود له أيضا و يتحقّق الصّدّ بالحبس ظلما على مال او على الحجّ نفسه و لو صابر المصدود حتى فات الحجّ لم يجز له التحلّل ح بالهدى سواء كان ذلك منه لرجاء زوال العذر او لا- بل يتحلّل بعمره مفردة كغيره ممّن يفوته الحجّ و لا دم عليه للفوات كما عرفت و ان كان هو الأحوط و عليه تدارك الحجّ ان كان قد استقرّ عليه قبل ذلك او كان باقيا على الاستطاعه و ألّا فان كان ندبا فلا و ان وجب بالشروع و كذا ما وجب عليه فى عامه و لم يتحقّق التقصير و ذهب استطاعته و لو استمرّ المنع عن مكّه بعد الفوات تحلّل من العمره بالهدى بل لو صار الى بلده و لم يتحلّل و تعذّر العود فى عامه لخوف الطّريق كان له التحلّل بالذّبح فى بلده و ان كان الأحوط خلافه و لو علم انكشاف العدو قبل الفوت لم يجز قبل له التحلّل نعم لو غلب على ظنّه انكشاف العدو قبل الفوات جاز له التحلّل فضلا عمّن كان يرجوه و ان كان الأحوط البقاء على احرامه كما فى غيره من ذوى الأعذار فاذا لم يتحلّل و انكشف العدو و لم يفت الوقت اتمّ نسكه و لو اتفق الفوات تحلّل بعمره و لو تحلّل فانكشف العدو و الوقت متّسع للإتيان به وجب الإتيان بحجّ الإسلام مع بقاء الشرائط و لا يشترط فى بقاء وجوبه الاستطاعه من

بلده حينئذ و لو افسد حجّه فصدّ تحلّل و كان عليه بدنه للإفساد و دم للتحلّل و الحجّ من قابل للإفساد و ان كان الحجّ مندوبا و يسقط عنه وجوب الإتمام بالصدّ و إن كان حجّ اسلام استقرّ وجوبه او استمرّ الى قابل فالأحوط ان لم يكن اقوى وجوب حجّتين عليه الأولى للإسلام و الثانيه للإفساد و لو تحلّل المصدود قبل الفوات و انكشف العدوّ فى وقت يتّسع لاستيناف الحجّ و جب عليه فعله ان كان واجبا و بقيت عليه حجّ العقبه و كذا يجب عليه فعل الحجّ أيضا ان كان الفاسد ندبا و ليس عليه حجّ اخر و لو انكشف و لم يكن قد تحلّل مضى فى اتمام فاسده و قضاه واجبا و ان كان الفاسد ندبا فان فاته تحلّل بعمره و قضى واجبا و ان كان ندبا و عليه بدنه للإفساد لا دم الفوات و لو فاته و كان العدوّ باقيا يمنعه عن العمره فله التّحلّل من دون عدول الى العمره و عليه دم التّحلل و بدنه للإفساد و القضاء على حسب ما عرفته و لو صدّ فافسد جاز له التّحلّل أيضا و عليه بدنه للإفساد و دم التّحلل و القضاء و ان بقى محرما حتّى فات تحلّل و القضاء بعمره و لو لم يندفع العدوّ إلّا بالقتال لم يجب سواء غلب على الظنّ السّلامه او العطب من غير فرق بين المسلم و الكافر نعم يجوز له ذلك فى الأول بخلاف ما لو ظنّ العطب او تساوى الاحتمالان و لو بدء العدوّ بالقتال فان اضطرّ الى الدّفاع و جب فانّ لبس جَنّه للقتال ساتره للرأس كالجوشن او مخيطه كان عليه الفديه و لو قتل نفسا او اتلف ما لا لم يضمن و لو قتل صيد الكفّار كان عليه الفداء و لا قيمه للكفّار و لو طلب العدوّ مالا لم يجب بذله ان لم يكونوا مأمونين و ان آمنوا و كان ممكنا له و جب هذا كلّه فى الصّدّ و

### أما الإحصار

فمن تلبّس بالإحصار بحجّ او عمره تمتّع او مفردة ثمّ احصر كان عليه ان يبعث ما ساقه ان كان ساق و إلّا بعث هديا او ثمنه و لا يحلّ حتّى يبلغ الهدى محلّه و هو منى ان كان حاججا كما ان زمانه يوم النّحر على الأحوط و ان كان الأقوى الحاق أيام التّشريق به و فناء الكعبه ان كان معتمرا فاذا بلغ على مقتضى الوعد إن كان و إلّا فالى ان يمضى زمان النّحر قصر و احلّ من كلّ شىء على المحرم إلّا النّساء خاصّه فليمسك عنهنّ حتّى يحجّ فى القابل بنفسه او يطاف عنه طواف النّساء ان كان تطوّعا او واجبا غير مستقرّ او مستقرّا و قد عجز عن الرّجوع نعم لو كان واجبا مستقرّا و تمكّن من الرّجوع توقّف تمام الإحلال فيه على النّسك بل يقوى الحاق المستاجر و المتبرّع عن الغير بالمندوب أيضا فى الاجتزاء بالنّيابه و لو احصر فى عمره

التمتّع فالظاهر حلّ النّساء له بالتّقصير و ان كان الأحوط (١) الإتيان به و لو استنابه و لو بان للمحصر عدم ذبح هديه الذى بعثه و كان قد تحلّل لم يكن عليه اثم و لا كفّاره فيما فعله من منافيات الأحرار و كان عليه هدى فى القابل و ليمسك من حين بعث الهدى الى يوم الوعد بل الأحوط (٢) من حين الانكشاف و لو بعث هديه ثمّ زال العارض من قبل التّحلّل مضى لإتمام نسكه فان كان فى عمره مفردة اتمّها و ان كان فى الحجّ و قد ادرك احد الموقفين صحّ حجّه و إلّا تحلّل بعمره مفردة و عليه فى القابل قضاء الواجب المستقرّ او المستمرّ و يستحبّ له قضاء المندوب و لو علم الفوات او فات بعد البعث و زوال العذر قبل التّقصير فالأحوط و الأقوى وجوب المضى الى مكّه للتّحلّل بالعمره و اذا احلّ المعتمر عمره مفردة بالتّقصير بعد البعث كان عليه فعل العمره مع فرض استقرار وجوبها عليه سابقا او استمراره و إلّا استحبّ له عند زوال العذر من غير مضى زمان و ان كان الأحوط له

فعلها في الشهر الداخل والقارن اذا احصر فتحلل لم يحج في القابل الا قارنا اذا كان قد تعين عليه ذلك بل وان لم يكن في الأحوط والأقوى نعم لو كان فرضه التمتع وقرن للضرورة ثم صد أو احصر ثم تحلل لم يتعين عليه القران والأحوط في التدارك الإتيان بمثل ما خرج عنه مط مع امكانه من غير فرق بين القران وغيره هذا ويستحب ان يبعث هديا مع من يريد الحج ويواعده يوم اشعاره وتقليده ونحره فيتجنب الباعث ما يتجنبه المحرم بعد اللبس والنزع وكشف الرأس على صورته المحرم من دون تلبسته من ذلك اليوم الى زمان الوعد بالذبح من يوم النحر ان كان والافالي مضي زمانه بل الأحوط له الكفاره بفعل ما يوجبها على المحرم بل الأولى ذبح بقره للبس الثياب لو فعله للتقيه بل الأولى اجراء هذه الأحكام على باعث ثمن الهدى والمدار على التخمين في الوصول الى الميقات ويستحب أيضا كيفيه اخرى تقوم مقام الحج في كل سنة بان يبعث مع احد من اخوانه ثمن اضحيه ويأمره ان يطوف عنه اسبوعا بالبيت ويذبح عنه فاذا كان يوم عرفه لبس ثيابه والأولى ان تكون كثياب المحرم وتهيا واتي المسجد ولا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس والله العالم والهادى والحمد لله رب العالمين أولا و آخرا و ظاهرا و باطنا في سنة ١٣١٨

١- لا يترك ظم طبا دام مجده

٢- لا يترك ظم طبا مدّ ظله

ص: ١٨٨

## [كتاب الإرث]

### إشاره

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين الغر الميامين اما بعد فيقول العبد العاثر المقصر القاصر محمد حسن بن المرحوم المبرور الشيخ باقر انه لما اذّب الله تعالى شأنه عباده في زماننا بقارعه الطاعون العظيم و ابتلاههم بطارقه خطبه الجسيم و صار ذلك سببا لاختلاط المواريث و اشتباه الحال فيها سألتني بعض من لا يسعنى مخالفته و لا يمكننى مماطلته كتابه رساله و جيزه في احكامها و استخرت الله تعالى شانه و اجبته الى ذلك و انتزعتها لهم من كتابنا الكبير نسأل الله تعالى التوفيق و الهدايه لنا و لهم و ان ينفعنا و اياهم بها في الدنيا و الآخره فانه وليّ التوفيق و نعم المولى و الرفيق و عليه توكلت و به استعنت و رتبها على مقدمات و مقصدين و خاتمه

## [المقدمات]

### المقدمه الأولى في كليات الارث

### إشاره

و فيها فصول

### الأول في اسبابه

و هي أميا نسب و هو الاتّصال بالولاده على الوجه الشّرعى او ما فى حكمه بانتهاء احد الشّخصين الى الاخر كالأب و الابن او بانتهائهما الى ثالث مع صدق الرّحم عرفا فلا ارث بالزنا بخلاف الشبهه و نكاح اهل الممل الفاسده و اما سبب و هو الاتّصال بما عدا الولاده من ولاء او زوجيه و النسب ثلاث طبقات مترتبه لإرث واحد من غير الأولى مع وجود وارث منها و كذا الثانيه بالنسبه الى الثالثه الاولى الابوان من غير ارتفاع و الولد ذكرا كان او غيره و ان نزل الثانيه

ص: ١٨٩

الاخوه و لو اناثا و اولادهم و ان نزلوا و الاجداد و ان علوا الثالثه الأخوال و الاعمام للميت او لآبائه و أمهاته و اولادهم و ان نزلوا و هي طبقه أولى الارحام و السبب اثنان زوجيه و ولاء و الثاني مترتب على النسب بخلاف الاول فانه يجامعه كما ستعرف إن شاء الله تعالى و هو ثلاث مراتب لا غير على الأصحّ ولاء العتق ثم ولاء ضامن الجريه ثم ولاء الامامه (١)

## الفصل الثاني

اعلم ان لطبقات النسب عدا الثالثه اقسامها تسمى اصنافا فى كلّ طبقه صنفان ففى الأولى الابوان و الأولاد و فى الثانيه الأخوه و الأجداد و أميا الثالثه و هي طبقه أولى الأرحام فصنف واحد و هم اخوه الآباء و الأمهات و اولادهم و الاقرب من كلّ صنف يحجب الابعد منه دون الاخر فالاولاد للصّلب يحجبون الحفده و لا يحجبهم الابوان و الجدّ الادنى يحجب الاعلى دون اولاد الاخوه و الاخوه يحجبون اولادهم دون الصّاعد من الاجداد و العمّ القريب يحجب البعيد من الاعمام و الأخوال و اولاد العمومه و الخوله و كذا الخال لما عرفت من اتحاد الصّنف

## الفصل الثالث الضابط فى النسب اعتبار العمود و الحاشيه و رعايه الطبقات

و الدّرجات فعمود النسب الآباء و ان علو و الأولاد و ان نزلوا و من عدا هؤلاء من الاقارب فهم فى حاشيه من النسب نعم الحواشى مختلفه فى القرب و البعد فالأقرب منها الأخوه و الاخوات و اولادهم المجتمعون بالميت فى الابوين ثم الاعمام و الاخوال المجتمعون به فى الاجداد ثم اعمام الابوين و اخوالهما و اولادهم المنتهون الى اجداد الأجداد و قد عرفت أنّ الأبوين و الأولاد من العمود هم اهل الطبقة الاولى لا يرث مناسب من غيرها و الاجداد من العمود و الاخوه و اولادهم من الحاشيه هم اهل الطبقة الثانيه المحجوبه بمن قبلها الحاجبه لمن بعدها و الحواشى الباقيه كلّهم اهل الطبقة الثالثه لكنهم يترتبون فيها فلا يرث احد من العليا مع وجود احد من الدّنيا فيحجب ابن العمّ و ان نزل عمّ الأب و ابن عمّ كذلك عمّ الجدّ و هكذا و اما الدّرجه فهى معتبره فى الطبقات كلّها لكنّها فى الاولتين تراعى فى الاصناف

١- و سيجىء الاشاره الى العبد المشترى من الزكاه إن شاء الله تعالى صدر مدّ ظلّه

ص: ١٩٠

و فى الثالثه فى الحواشى فالبطن الاسفل من الاجداد يمنع الاعلى و الاعلى من غيرهم مط يمنع الاسفل و لا يشركون فى الارث الا اذا تساوى الدّرج و ستعرف إن شاء الله تعالى ان المتقرب بالابوين فى جميع حواشى النسب و لو واحدا انثى يمنع المتقرب



بالاب خاصه و ان كان مع المتعدّد ذكرا لكن بشرط اتحاد القرابه و تساوى الدرّج كالاخوه للأبوين مع الاخوه للأب و الاعمام و الاخوال لهما مع الاعمام و الاخوال له فلو اختلف القرابه اشتركا ان استوى القرب كالعمّ لهما مع الحال له و بالعكس فهما من هذه الجهه حينئذ كالصّنفين و الله العالم

## المقدمه الثانيه فى السهام المسماه بالفروض

### اشاره

و كيفيه اجماعها و بعض المسائل المتعلقه بها و فيها أيضا فصول

### الفصل الأوّل السهام المذكوره فى الكتاب العزيز سنّه

التّصف و الرّبع و الثّمن و الثّلاثان و الثّلت و السّدس اى التّصف و نصفه و نصفه و نصفه و الثّلاثان و نصفهما و نصف نصفهما فالنّصف نصيب الرّوج مع عدم الولد و ان نزل و البنت المتّحده و الاخت للأب و الامّ او للأب مع عدم ذكر مساو فى القرب و الّا فللذكر مثل حظّ الأنثيين و الرّبع سهم الرّوج مع الولد و ان نزل و الرّوجه مع عدمه واحده كانت او متعدّده و الثمن سهم الرّوجه و ان تعدّدت مع الولد و ان نزل و الثّلاثان سهم البنّتين فصاعدا مع عدم الذكر المساوى و سهم الاختين فصاعدا للأب و الامّ او للأب كك و الثّلت سهم الامّ مع عدم من يحجبها من الولد و ان نزل و الاخوه و سهم الاثنتين فصاعدا من ولد الامّ و السّدس سهم كلّ واحد من الابوين مع الولد و ان نزل و سهم الامّ مع الاخوه للأب و الامّ او للأب مع وجود الاب كما ستعرف فى الموانع و سهم الواحد من ولد الامّ ذكرا كان او انثى

### الفصل الثّانى ينقسم الوارث بالنسبه الى كيفيه الارث الى خمس اقسام

احدها من لا يرث الّا بالفرض خاصه و هى الرّوجه على الأصحّ من عدم الرّدّ عليها و كك الرّوج الّا فى صورته نادره و هى اذا لم يكن وارث عداه غير الامام عليه السّلام فأنّه يرّدّ عليه ح على الاقوى ثانيها من لا يرث الّا بالفرض

ص: ١٩١

او مع الرّدّ و هى الامّ من بين الانساب ثالثها من يرث بالفرض تاره و بالقرابه الأخرى و هم الاب و البنت و البنات و الأخت و الاخوات و كلاله الامّ فانّ الاب يرث بالفرض مع وجود الولد و مع عدمه بالقرابه و بالعكس البنت و البنات و كذا الأخت و الاخوات بالقرابه مع وجود الأخت و بالفرض مع عدمه و كلاله الأمّ بالفرض مع عدم الجدّ و بالقرابه معه رابعها من لا يرث الّا بالقرابه و هم من عدا هؤلاء كما لاخوه و الاجداد و الاعمام و الأخوال خامسها الارث بالولاء الذى ستعرف تفصيل الحال فيه إن شاء الله تعالى

### الفصل الثّالث اعلم ان صور اجتماع الفروض المذكوره كثيره

لَمَّا أَنَّ الصَّيْحِحِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ وَالبَاقِي مَمْتَنَعٌ وَ لَوِ للِعُولِ فَالنِّصْفِ يَجْتَمِعُ مَعَ مِثْلِهِ كزَوْجٍ وَ اِخْتٍ وَ مَعَ الزَّوْجِ كزَوْجٍ وَ بِنْتٍ وَ مَعَ الثَّمَنِ كزَوْجِهِ وَ بِنْتٍ وَ مَعَ الثَّلْثِ كزَوْجٍ وَ أُمٍّ مَعَ عَدَمِ الحَاجِبِ وَ مَعَ السِّدْسِ كزَوْجٍ وَ وَاوْحِدٍ مِّنْ كِلَايِهِ الِأُمِّ وَ الزَّوْجِ مَعَ الثَّلَاثِينَ كزَوْجٍ وَ ابْنَتَيْنِ وَ مَعَ الثَّلْثِ كزَوْجِهِ وَ مَتَعَدِّدٍ مِّنْ كِلَايِهِ الِأُمِّ وَ مَعَ السِّدْسِ كزَوْجِهِ وَ مَتَّحِدٍ مِّنْ كِلَايِهِ الِأُمِّ وَ الثَّمَنِ مَعَ الثَّلَاثِينَ كزَوْجِهِ وَ ابْنَتَيْنِ وَ مَعَ السِّدْسِ كزَوْجِهِ وَاحِدِ الِابْوَيْنِ مَعَ الوَلْدِ وَ الثَّلَاثَانَ مَعَ الثَّلْثِ كَأَخْتَيْنِ فَصَاعِدِ الِأَبِ مَعَ الِأَخُوهِ لِأُمٍّ وَ مَعَ السِّدْسِ كِبْنَتَيْنِ وَاحِدِ الِابْوَيْنِ وَ السِّدْسِ مَعَ السِّدْسِ كَالِأَبْوَيْنِ مَعَ الوَلْدِ

### الفصل الرابع من ضروريات مذهبنا عدم الارث بالتعصيب

وَ هُوَ تَوْرِيثٌ مَا فَضَّلَ مِنَ السِّيَهَامِ مَن كَانَ مِنَ العَصْبَةِ مَن غَيْرِ رَدِّ عَلَى ذِي السِّيَهَامِ وَ أَنَّمَا المَعْلُومُ مِّنْ دِينِ آلِ مُحَمَّدٍ ص أَنَّهُ إِذَا أَبَقَتِ الفَرِيضَةُ شَيْئًا فَان كَانَ هُنَاكَ مَسَاوٍ لَا فَرَضَ لَهُ فَالْفَاضِلُ لَهُ بِالقَرَابَةِ مِثْلُ ابْوَيْنِ وَ زَوْجٍ فَلِلْأُمِّ ثَلْثُ الِأَصْلِ وَ لِلزَّوْجِ نِصْفُهُ وَ لِلْأَبِ البَاقِي وَ لَوِ كَانَ لَهُ إِخُوهُ كَانَ لِلْأُمِّ السِّدْسُ وَ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَ لِلْأَبِ البَاقِي وَ هَكَذَا وَ ان لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرِيبٌ مَسَاوٍ بَلْ كَانَ بَعِيدًا لَمْ يَرِثْ شَيْئًا بَلْ يَرِدُ الفَاضِلُ عَلَى ذِي الفَرَضِ عَدَا الزَّوْجِ وَ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِمَا فِي هَذَا الحَالِ بَلْ فِيهِمَا وَ غَيْرَهُمَا مِنَ العَصْبَةِ التَّرَابِ مِثْلُ ابْوَيْنِ وَ بِنْتٍ وَ اخٍ أَوْ عَمٍّ

ص: ١٩٢

فَإِنَّ لِلبِنْتِ النِّصْفَ وَ لِلْأَبْوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السِّدْسُ وَ يَبْقَى سِدْسٌ يَرِدُ عَلَيْهِمُ اخْتِصَامًا عَلَى نِسْبَةِ سَهَامِهِمْ وَ لَا يُعْطَى الِاخِ وَ لَا العَمَّ شَيْئًا وَ كَذَا مِنْ ضَرُورِيَّاتِ مَذَهَبِنَا عَدَمِ العُولِ فِي المِيرَاثِ فَإِنَّ مِنْ أَحْصَى عِدَدَ رَمَلٍ عَالِجٍ يَعْلَمُ أَنَّ السَّهَامَ لَا تَعُولُ عَنْ سَنَّتِهِ وَ لَا- تَكُونُ أَكْثَرَ مِنْهَا وَ تَعَالَى اللَّهُ ان يَفْرُضَ فِي مَالٍ مَا لَا- يَقُومُ بِهِ وَ لَكِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوَّلَ مَنْ عَالَ مِنْ قَدَمِ اللَّهِ وَ مَنْ آخَرَ فِي مَقَامِ اجْتِمَاعِهَا فَعَالِهَا وَ لَوِ عِلْمٌ كَمَا عِلْمُ أَهْلِ بَيْتِ الوَحْيِ مَا عَالَتْ فَرِيضَةُ أَبَدًا إِذَا العُولُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَزَاحِمَةِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ مَعَ البِنْتِ أَوْ البِنَاتِ أَوْ مَعَ الِاخْتِ أَوْ الِاخْوَاتِ لِلْأَبْوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ وَ النِّقْصُ حِينَئِذٍ مَخْتَصٌّ بِهِنَّ دُونَ الزَّوْجِ وَ الزَّوْجَةِ وَ دُونَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأُمِّ وَ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي الفُرُوضِ فَفِي مِثْلِ زَوْجٍ وَ ابْوَيْنِ وَ بِنْتٍ يَأْخُذُ الزَّوْجُ وَ الِابْوَانِ نِصْبِيهِمَا وَ تَأْخُذُ البِنْتُ البَاقِي وَ ان نَقَصَ عَنِ النِّصْفِ وَ زَوْجٍ وَاحِدِ الِابْوَيْنِ وَ بِنْتَيْنِ فَصَاعِدًا يَأْخُذُ الزَّوْجُ وَاحِدِ الِابْوَيْنِ نِصْبِيهِمَا وَ تَأْخُذُ البِنْتَانِ البَاقِي وَ ان نَقَصَ عَنِ الثَّلَاثِينَ وَ زَوْجِهِ وَ ابْوَيْنِ وَ بِنْتَيْنِ يَأْخُذُ الزَّوْجُ الِابْوَانِ نِصْبِيهِمَا وَ البِنْتَانِ البَاقِي وَ ان نَقَصَ عَنِ الثَّلَاثِينَ وَ زَوْجٍ مَعَ كِلَايِهِ الِأُمِّ وَ اِخْتِ أَوْ اخْوَاتِ لِأَبٍ وَ أُمٍّ أَوْ لِأَبٍ يَأْخُذُ الزَّوْجُ وَ كِلَايَهُ الِأُمِّ نِصْبِيهِمَا وَ الِاخْتِ أَوْ الِاخْوَاتِ البَاقِي وَ ان نَقَصَ عَنِ النِّصْفِ أَوْ الثَّلَاثِينَ وَ اللَّهُ العَالِمُ

### الفصل الخامس قد ظهر لك مما ذكرنا انه اذا كان الوارث ممن لا فرض له و لم يشاركه وارث اخر فالمال كله له

مُنَاسِبًا كَانَ أَوْ مَسَابِيًا بَوْلَاءً وَ لَوِ شَارَكَهُ مِنْ لَا فَرَضَ لَهُ مَمَّنْ هُوَ مَتَّحِدٌ مَعَهُ فِي الوَصْلَةِ إِلَى المَيِّتِ فَالْمَالُ لَهُمَا وَ لَوِ عَلَى التَّفَاوُتِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَ الِانْثَى وَ ان اِخْتَلَفَتْ أَي الوَصْلَةِ فَلِكُلِّ طَائِفَةٍ نِصِيبٌ مِنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ كَالِخَالِ أَوْ الِاخْوَالِ وَ الخَالَةِ أَوْ الخَالَاتِ مَعَ العَمِّ أَوْ الِاعْمَامِ أَوْ العَمَّةِ أَوْ العَمَّاتِ فَلِلْخَتُولِ نِصِيبُ الِأُمِّ وَ هُوَ الثَّلْثُ وَ لِلْعَمُومَةِ نِصِيبُ الِأَبِ وَ هُوَ الثَّلْثَانُ وَ ان كَانَ الوَارِثُ ذَا فَرَضٍ أَخَذَ نِصِيبَهُ فَان لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَسَاوٍ فِي طَبَقَتِهِ كَانَ الرَّدُّ عَلَيْهِ مِثْلُ بِنْتٍ مَعَ اخٍ أَوْ اِخْتِ

ص: ١٩٣

مع عمّ فلكل واحد نصيبها و الباقي يرّد عليها لما عرفت من عدم الارث بالعصبه عندنا كما أنّك قد عرفت عدم الرّد على الزّوجه مطلقا (١) و لا على الزّوج مع وجود وارث عدا الامام و ان كان معه مساو ذو فرض و كانت التركة بقدر السّيهام كأبوين و بنتين قسمت على الفريضة و ان زادت كان الزائد ردّا عليهم بقدر السّيهام على الأصحّ كأبوين و بنت فإنّ السّيدس الزائد يرّد عليهم اخماسا ما لم يكن حاجب لأحدهم عن الرّد كما لو كان اخوه فى المثال المزبور فيختصّ الرّد ح بالبت و الاب ارباعا او يكون متقرّبا بالابوين او بالاب على الأصحّ كما فى كلاله الامّ مع الاخت للأبوين او الاب فإنّ الرّد مختصّ بهما ح على الأصحّ و ان نقصت التركة عن السّيهام كان النقص داخلا على البنت او البنات او من يتقرّب بالاب من الاخت او الاخوات دون من يتقرّب بالامّ و دون غيره من ذوى الفروض لما سمعته من عدم العول عندنا فلا حاجة الى ذكر مثاله

### الفصل السادس قد عرفت فيما تقدّم ان الدرجه معتبره فى الطبقات

كلّها لكن على حسب ما سبق فلا ارث ح للأبعد مع الاقرب الا اذا كان الابعد ابن عمّ للأبوين فلاّنه يحجب العمّ لأب بالنصّ و الاجماع كما ستعرف إن شاء الله تعالى و لا يمنع البعيد القريب فى غيره و لا يرث معه الا اذا لم يزاحمه فى استحقاق كما فى اخ حرّ و ولد نصفه حرّ فإنّ المال بينهما (٢) نصفان بل الظاهر أنّه كذلك فيما لو ترك (٣) جدّ الامّ و ابن اخ لها مع اخ لأب فإنّ ابن الاخ للأمّ لا يحجبه الجدّ لها و لا يزاحم الاخ لأب فيرث مع الجدّ للأمّ او ترك اخوه للأمّ و جدّا قريبا لأب و جدّا بعيدا للأمّ سواء كان هناك اخوه لأب أم لا فإنّ الجدّ القريب البعيد لا يزاحم الجدّ القريب و لا يحجبونه الاخوه للأمّ فيرث معهم او ترك مع الاخوه لأب جدّا بعيدا للأب و مع الاخوه للأمّ جدّا قريبا لها فإنّ الجدّ البعيد لأب لا يزاحم الجدّ القريب فيما يرجع اليه و الاخوه لأب لا يحجبون الجدّ البعيد فيرث معهم ح و الله العالم

المقدّمه

### الثالثه فى موانع الارث

#### اشاره

و هى امور و المشهور منها ثلاثه

#### الاول الكفر

#### اشاره

و هو ما

١- على اشكال فى اطلاقه صدر مدّ ظلّه

٢- فيه و امثاله تأمل صدر مدّ ظلّه

٣- لكن الأحوط مراعاة الاحتياط و لو بالصّح في جميع الفروض في المذكوره ظم طبا دام ظلّه

ص: ١٩٤

يخرج به معتقده او قائله او فاعله عن الإسلام و فيه مسائل

### الأولى المسلم يرث الكافر و لا عكس

و لا يرث ذمّي و لا حربّي و لا غيرهم من اصناف الكفّار مسلما و ان لم يكن له وارث الّا الامام ع بخلاف المسلم فأنّه و ان بعد حتّى لو كان ضامن جريره او مولى نعمه يرث الكافر و يحجبه و ان قرب فلو مات كافر و له ورثه كفار و وارث مسلم غير الامام ع كان ميراثه للمسلم خاصّه اوله و للإمام كما في الزّوجه على ما ستعرف (١) إن شاء الله نعم لو لم يخلف الكافر وارثا مسلما ورثه الكافر اذ الامام لا يحجب الكفار عن الارث لكن اذا كان الكافر اصليا اما لو كان مرتدّا عن فطره بل او عن ملّه على الأصحّ ورثه الامام ع مع عدم الوارث المسلم او ما في حكمه

### المسأله الثانيه اذا اسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك اهله

ان كان مساويا في الدرجه و انفرد به ان كان اولي بل الظاهر (٢) ان ذلك على جهه الكشف فيتبعه النماء المتخلل بين الوارث و الإسلام و لو كان بعد القسمه و لو بالقيم او مقارنا لهما او شكّ في ذلك لم يرث و كذا لو كان الوارث المسلم واحدا غير الإمام ع و الزّوجه و لو زوجا على الأصحّ اما لو كان الامام فاسلم كان اولي منه ع و لو كان زوجه فاسلم قبل القسمه بينها و بين الامام ع اخذ ما فضل عن نصيب الزّوجه و منه يعلم أنّ الأقوى فيما لو مات كافر و له ولد كافر و زوجه مسلمه بان مات في عدّتها منه بعد اسلامها مثلا (٣) الشركه في الارث بينها و بين الامام ع فتأخذ نصيبها الاعلى و الباقي له ع و لو اسلم بعد قسمته بعض التركة شارك في الباقي على الأقوى مع المساوات و اختصّ مع الانفراد و لو اسلم بعد قسمه التركة قبل اقتسام من يراحمه فيما بينهم شارك او اختصّ كما لو اسلم اخ مع الاخوه للأب او للأُم بعد اقتسامهم المال ثلاثا و قبل القسمه فيما بينهم و ان كان للأبوين اختصّ بهما و الّا شارك فيهما او في الثلث

### المسأله الثالثه اذا كان احد ابوي الطفل مسلما حال ولادته او انعقاده حكم بالاسلام تبعا

و ان ارتدّ بعد ذلك المتبوع فيرث الكافر و يحجبه و لا يرثه

١- و ستعرف الاشكال فيه ظم طبا دام ظلّه

٢- فيه تأمل صدر مدّ ظلّه

٣- المسأله محلّ اشكال بل لا يبعد توريت الزّوجه نصيبها الاعلى و اعطاء البقيه للولد و لا يضرّ دفع الاعلى مع وجود الولد لأنّ

المفروض كونها حاجبه عنه في قدر نصيبها و مراعاة الاحتياط اولى ظم طبا

ص: ١٩٥

الكافر و كذا لو اسلم احدهما و هو طفل بل الاقوى الحاق اسلام احد الاجداد او الجدات باسلام أحد الأبوين و ح فلو بلغ و امتنع عن الإسلام لم يقر على الكفر بل يكون مرتدًا ميراثه للإمام ان لم يكن له وارث مسلم و لا عبره باسلام الصبي قبل (١) بلوغه بعد الحكم بكفره تبعا و ان كان مراهقا (٢) او بلغ عشرا على الأصح كما لا عبره بكفره بعد الحكم باسلامه

### المسألة الزابعة لو خلف نصراني اولادا صغارا و ابن اخ و ابن اخت مسلمين

كان لابن الاخ ثلثا التركة و لابن الأخت الثلث و استحبّ لهما الانفاق عليهم بنسبته ما اخذاه بل يستحبّ لهما دفع التركة اليهم اذا بلغوا مسلمين على الأصح (٣)

### المسألة الخامسة المسلمون يتوارثون و ان اختلفوا في العقائد

ما لم يندرجوا في الكفار بانكار ضروريّ و نحوه كالخوارج و الغلات و الكفار أيضا يتوارثون و ان اختلفوا في الملل و الحرب و عدمه على الأصحّ و المرتدّ عن فطره تقسم تركته حين ارتداده و تبين زوجته و يقتل و لا توبه له بالنسبه الى الثلاثة و لا غيرها على الأصحّ (٤) نعم تستتاب المرأة المرتدّه عن فطره فان لم تبت تحبس و تضرب اوقات الصلاه و لا تقسم تركتها حتى تموت و كذا يستتاب المرتدّ عن مله فان تاب و الأقتل و لا تقسم تركته حتى يقتل او يموت و ان لحق بدار الحرب على الأصحّ و الله العالم

### الثاني القتل

#### اشاره

و فيه مسائل

### الأولى بمنع القاتل من الارث مط اذا كان عمدا

ظلما و لا يمنع اذا كان بحقّ و الخطأ و لو شبه عمد على الأصحّ يمنع الارث في الدية دون غيرها على الاقوى من غير فرق في ذلك كله عندنا بين الوالد و ولده و غيرها من ذوى الانساب و الاسباب كما لا فرق في الخطاء و العمد بين القتل بالسبب و المباشره و لا- في الخطاء بين السبب السائح و غيره و عمد الصبي و المجنون (٥) بحكم الخطاء (٦) كالتائم و الساقط من غير اختيار و المشارك في القتل كالمنفرد و غير مستقرّ الحيوه بمعنى أنه لم يبق يوما او يومين او نصف يوم كالمستقرّ نعم لو كانت

حياته غير مستقره على وجه لا يتحقق فيه القتل كالمذبوح و نحوه لم يجر عليه الحكم المسأله

١- على اطلاقه ممنوع صدر مدّ ظلّه

٢- لا يبعد الحكم بصحّه اسلام المراهق القادر على الاستدلال ظم طبا

٣- الأصحّ وجوب الامرين من الانفاق و الدفع اليهم اذا بلغوا مسلمين ظم طبا

٤- الأصحّ قبولها بالنسبه الى غير الثلثه ظم طبا

٥- محلّ اشكال فلا يترك الاحتياط و لو بالصلح ظم طبا

٦- على اطلاقه مشكل صدر مدّ ظلّه

ص: ١٩٦

### **الثانيه قد ظهر لك ممّا ذكرناه أنه لو لم يكن للمقتول وارث سوى القاتل كان الميراث للإمام**

و كذا لو كان له وارث كافر فإنّ احدهما يكون محجوبا بقتله و الاخر بكفره و يختصّ ارثه بالامام حتّى المطالبه بالدم (١) و ليس له العفو و لو كان للقاتل ولد و ورث جدّه اذا لم يكن هناك ولد للصلب و لا يمنع من الميراث لجنايه ابيه

### **المسأله الثالثه الدّيه و ان كانت عوض العمد فى حكم مال الميّت**

و تقضى منها ديونه و تنفذ منها وصاياه و يرثها كلّ مناسب و مناسب آلا من يتقرّب (٢) بالأمّ كالاخوه و الاخوات منها و ان كان لا يرث كلّ واحد من الزوجين القصاص آلا أنه لو وقع التراضى بين القاتل و اولياء المقتول بالدّيه و ورث كلّ واحد منهما

### **الثالث الرقّ**

#### **اشاره**

و فيه مسائل

### **الأولى هو مانع فى الوارث و الموروث**

حتّى على القول بملكه و انتقال ما فى يده الى سيّده بموته ليس من الارث فى شىء و لا فرق فى ذلك بين القنّ و المدبّر و أمّ الولد و غيرهم و لا بين كون المولى (٣) قريبا (٤) و عدمه نعم فى المكاتب المطلق الذى يترك ما يفي بمكاتبته (٥) خلاف و ح فمن مات و له وارث حرّ و اخر مملوك فالميراث للحرّ و ان بعد (٦) حتّى ضامن الجريره (٧) دون الرقّ و ان قرب نعم لو

تقرّب الحرّ بالمملوك لم يمنع و ان منع من تقرّب به كما لو كان الوارث رقّا و له ولد حرّ

### المسأله الثانيه الكلام فى العتق قبل القسمة و بعدها مع اتحاد الوارث و تعدّده كالكلام فى اسلام الكافر

نعم الظاهر هنا مساواه الامام ع لغيره من الوارث المتّحد حيث يفرض عدم فكّه لقصور التّركه (٨) او نحوه ممّا يوجب كون الارث له فاذا تحرّر بعد موت الموروث لم يشارك الامام ع مع فرض اتّحاده

### المسأله الثالثه اذا لم يكن للميت قرابه فى جميع الطبقات

بل و لا ضامن (٩) جريره (١٠) على الأصحّ سوى المملوك اشترى اتّحدا و تعدّد من التّركه و اعطى بقيه المال ان لم يكن هو منها فان كان منها لم يحتج الى شراء و الاولى عتقه على كلّ حال و ان كان ممّن ينعق على الميت و ليس للسّيد الامتناع

- ١- علم عنه روحى فداه و نوابه صدر مدّ ظلّه
- ٢- فى غير الاخوه و الاخوات ممّن يتقرّب بالامّ اشكال فلا يترك الاحتياط ظم طبا
- ٣- المدبّر القريب يرث مع تعدّد الورثه لانعتاقه قبل القسمة ظم طبا
- ٤- غير المدبّر فى بعض الصور صدر مدّ ظلّه
- ٥- و الأقوى ما عليه المشهور من كون ما له لمولاه ظم طبا
- ٦- فى صورته وجود الضامن بل المعقّ يحتمل وجوب الشراء كما سيأتى الاشاره اليه فى الحاشيه ظم طبا مدّ ظلّه
- ٧- سيجىء قريباً ان شاء الله تعالى صدر مدّ ظلّه
- ٨- سيأتى ان القصور لا يمنع من الشراء ظم طبا
- ٩- فى غير القرابه مشكل جدّاً فلا يترك الاحتياط البتّه صدر مدّ ظلّه
- ١٠- فى منع وجود الضامن بل مطلق من عدا القرابه اشكال فلا يترك الاحتياط بل لا ينبغى تركه اذا لم يكن فى طبقته وارث سواه ظم طبا دام ظلّه

ص: ١٩٧

من البيع فان امتنع قوم عليه قيمه عدل و اعتق بل الظاهر ذلك أيضاً لو طلب زائدا على قيمته و ان رضى العبد بدفعه كما انّ الظاهر تولّى الحاكم او من يقوم مقامه ذلك كلّ مع عدم الوصّى للميت بل الاحوط مراعاته معه أيضاً و لو فرض تعدّدهم و سبق فكّ احدهم لم يكن له مزاحمه غيره فى قيمه فكّه و الله العالم

### المسأله الرابعه لو قصرت التّركه عن ثمنه لم يفكّ

و لا شىء (١) منه على الاقوى فيكون الميراث ح للإمام عليه السلام بل الظاهر ذلك أيضا لو ترك وارثين او أكثر و قصرت التركة من فكهم اجمع فلا يفك ح احد منهم بشىء منها حتى لو فرض وفاء نصيبه بفكّه على الاظهر (٢).

### المسألة الخامسة يرث المبعوض ذكرا كان او انثى من نصيبه على تقدير كونه حزا كاملا بقدر حزيته

و يختص (٣) الباقي بغيره و ان تاخر عنه فى الطبقه و يورث منه كلما جمعه بجزئه الحرّ و لو تعدد المبعوض و اتحدت النسبه اقتسموا ما يستحقونه على الانفراد بالسويّه و الا اتركوا فيما يستحقّه الاكثر حزيه لو انفرد بنسبه الحرّيه فلو خلف اولادا متعددين كلّ واحد منهم نصفه حرّ ليس لهم الا نصف المال يقتسمونه بينهم بالسويّه و لو خلف ولدا نصفه حزا و اخر حزا كاملا كان للمبعوض الربع و للحرّ ثلاثه ارباع و لو خلف ولدا نصفه حرّ و اخا كلّ حرّ كان المال بينهما نصفين او اخا نصفه حرّ و عمّا حزا كاملا فللابن النصف و للأخ الربع و الباقي للعمّ و لو خلف ولدين نصفهما حرّ كان النصف بينهما نصفين و لو كان احدهما ثلثاه و الاخر ثلثه حرّ كان الثلثان بينهما اثلاثا و لا فرق فى ذلك بين الوارث بالفرض و القرابه فلو كان نصف ذى الفرض حزا فله النصف ممّا يرثه بالفرض و الردّ على تقدير الحرّيه على الأصحّ و الله العالم

### المسألة السادسة يفك الابوان للإرث بل و الاولاد على الأصحّ

بل و جميع اولى الارحام على الاقوى بل و الزوج (٤) نعم فى الزوجه مع انحصار الوارث بها التردد و لا ينبغي ترك الاحتياط مع امكانه حتى بالنسبه الى الردّ عليها هنا و الله العالم هذا و قد يلحق باسباب المنع اللعان الذى هو سبب لسقوط نسب الولد نعم لو اعترف به بعد اللعان

١- فيه اشكال بل لا يبعد وجوب الشراء و كذا فى الفرض اللّاحق خصوصا مع وفاء نصيبه يفكّه ظم طبا

٢- وجوب الشراء فى الصّور الثلاث لا يخلو عن وجه قوى صدر مدّ ظلّه

٣- فى فروع هذه المسأله تأمل صدر مدّ ظلّه

٤- لا يترك مراعاة الاحتياط فى الزوج و الأقوى فى الزوجه وجوب الشراء و ان كان لا ينبغي ترك الاحتياط فيها أيضا ظم طبا

ص: ١٩٨

الحق به و ورثه الولد و هو لا يرثه كما ستعرفه إن شاء الله و الحمل فأنّه لا يرث بشرط انفصاله حيا و لو بجنايه جان و لم يكن (١) مستقرّ الحيوه نعم لو سقط ميتا لم يكن له نصيب و ان فرض حرّكته فى بطن امه حرّكته حتى لكن يعزل له قبل ولادته نصيب ذكرين فلو اجتمع معه ح ذكر اعطى الثلث و عزل له الثلثان او انثى اعطى الخمس او ذو فرضين اعطى النصيب الادنى ان كان ممّن يحجبه الحمل من الاعلى اليه كالزوجه و ان كان (٢) محجوبا به لم يعط شيئا حتى يتبين الحال كالاخوه فان خرج حيا فذاك و الا ردّ المعزول الى الورثه على حسب ما تقتضيه قواعد الارث على تقدير عدمه نعم من كان له فرض لا يتغير بوجوده و عدمه كنصيب الزوجه اذا كان معها ولد تعطى كمال نصيبها و اما الغائب غيبه منقطعه فلا يلحق باسباب المنع لأنّ الأصحّ معاملته



معامله الاحياء فى وارثيته و موروثيته (٣) حتى يتحقق موته و لو بانقضاء مدّه لا يعيش مثله اليها و كذا من مات و عليه دين فان الاقوى انتقال تركته الى الوارث متعلّقا بها حقّ الدّين و ان كان مستوعبا و الله العالم

## المقدّمه الزابعه فى الحجب

### اشاره

و قد عرفت انه يكون عن اصل الارث و يسمّى

### بحجب الحرمان

و يكون عن بعض الفرض و يسمّى بحجب النقصان و ضابط الاول مراعاة القرب او ما نزلّه الشّارع منزلته فلا ميراث لولد ولد مع ولد ذكرا كان او انثى حتّى انه لا- ميراث عندنا لابن ابن مع بنت نعم لا يمنع الابوان فى الاولاد و ان نزلوا اما هم فالاقرب منهم يمنع الابعد كما ان الولد و ان نزل يمنع من يتقرّب با الابوين او باحدهما كالاخوه و بينهم و الاجداد و آبائهم و الاعمام و الاخوال فلا يشارك الاولاد و ان نزلوا ح سوى الابوين و الزّوج او الزّوجه فاذا عدم الابوان و الاولاد فالوارث الاخوه و الاجداد لا غيرهم و ان منع الاخ ولد الاخ و هكذا كلّ اقرب منهم يمنع الابعد و لا يمنع الاجداد شيئا منهم و ان نزلوا كما أنّهم لا يمنعون احدا من الاجداد و ان علا و أنّما يمنعون من يتقرّب بالاجداد من الاعمام و الاخوال و اولادهم و هكذا الاجداد لو اجتمعوا بطونا متصاعده فالادنى منهم يمنع الابعد و قد تقدّم ذلك و غيره سابقا و المناسب و ان بعد يمنع

١- فى صدق الحيّ على غير مستقر الحيوه اشكال صدر مدّ ظلّه

٢- او من كان كذا عن خطه ره

٣- سيأتى أنّ القول بالطلب اربع سنين فى موروثيته لا يخلو عن قوه ظم طبا

ص: ١٩٩

مولى النعمه و كذا وليّ النعمه او من قام مقامه فى ميراث المعتق بمنع ضامن الجريره و هو يمنع الامام

## و اما الثانى اى حجب النقصان

### اشاره

فائنان

### الاول حجب الولد

فأنه و ان نزل ذكرا كان او انثى يمنع الابوين عما زاد من السدس الا مع البنت المتحده معهما فإنه يبقى سدس يرده عليهم اخماسا و مع احدهما يبقى ثلث يرده عليهما اربعا او مع البنيتين فصاعدا مع احدهما فإنه يبقى أيضا سدس يرده عليهم اخماسا و كذلك يحجب الزوج و الزوجه عن النصيب الا على الالادنى فللزوج و الزوجه ح ثلاثه احوال الاول ان يكون هناك ولد و ان سفل فللزوج الربع و للزوجه و ان تعددت الثمن الثانى ان لا يكون هناك ولد و لا ولد ولد و ان نزل فللزوج النصف و للزوجه الربع الثالث ان لا يكون هناك وارث اصلا من مناسب و لا مسابب عدا الامام ع فالنصف للزوج و الباقي يرده عليه على الأصح (١) بخلاف الزوجه فان لها ح الربع و الباقي للإمام ع على الأصح أيضا

## الثانى حجب الاخوه للأمّ عما زاد عن السدس

و لو على جهه الردّ لكن بشروط احدها ان يكونوا رجلين فصاعدا او رجلا- و امراتين او اربع نساء ثانيها ان لا يكونوا كفره و لا رقبا قابل و لا قاتلين على الاظهر (٢) (٣) ثالثها ان يكون الاب موجودا رابعها ان يكونوا للأب و الامّ او للأب خامسها ان يكونوا موجودين حال موت الاخ فلا يكفى الحمل ح سادسها اعتبار حياتهم عند موت الموروث فلا يكفى وجود الاخوه الاموات بل لو اقترن موتهم بموته لا حجب بل و كذا لو اشتبه التقدّم و التأخر حتّى فى العرقى على الأصح فلو مات اخوان عرقى و معهما ابوان و لهما اخ اخر حىّ او غريق لم يحجب الامّ عن الثلث سابعها المغايره فلو كانت الامّ اختا لأب فلا حجب كما يتفق فى المجوس او الشبهه بوطى الرجل ابنته فولدها اخوها لأبيها و لا يقوم اولاد الاخوه هنا مقام آبائهم فلا يحجبونها ح كما أنّه لا يحجبها من الخناثى أقلّ من اربعة و الله العالم باحكامه

## وامّا المقصدان

### فالأول منهما فى تفصيل ميراث الانساب

#### اشاره

و قد عرفت أنّهم طبقات ثلاثه و فيه ثلث فصول

### [الأول الطبقة الأولى]

#### اشاره

الأول قد عرفت سابقا استقرار المذهب على ان

- ١- فيه اشكال صدر مدّ ظلّه العالى
- ٢- محلّ اشكال فلا يترك الاحتياط ظم طبا دام ظلّه
- ٣- فيه نظر صدر مدّ ظلّه العالى

الطَّبقه الاولى منها الابوان و الاولاد و فيه مسائل

### الاولى لا يخفى على من احاط خبرا بما ذكرناه انَّ للأب المنفرد عمَّن يرث معه فى طبقه و عن الزَّوج و الزَّوجه المال كله

قرا به بخلاف الامِّ فانَّ لها اذا كانت كك التلث فرضا و الباقي ردًا و لو اجتمع الابوان فللأم التلث فرضا و الباقي للأب مع عدم الاخوه الحاجيين و الّا كان لها السِّدس و الباقي للأب و ان لم يرث الاخوه شيئًا و لو انفرد الابن فالمال له قرا به و لو كانوا اكثر من واحد فالمال بينهم بالسَّويّه و لو انفردت البنت فلها التَّصف فرضا و الباقي ردًا او العصبه بعينها التَّراب و لو كان معها اخرى فصاعدا فلها و لهنَّ التلثان فرضا و الباقي ردًا و العصبه بعينها التَّراب و لو اجتمع الاولاد الذكور و الاناث كان للذكر مثل حظَّ الأنثيين و لو اجتمع الابوان او احدهما مع الاولاد فلكلّ واحد من الابوين السِّدس و الباقي للأولاد بالسَّويّه ان كانوا ذكورا و ان كان معهم انثى او اناث فللذكر مثل حظَّ الأنثيين و لو كان معهم زوج او زوجه اخذا نصيبهما الادنى اى الرِّبع او الثَّمن و الابوان السِّدسين و الباقي للأولاد نعم لو كان مع الابوين بنت خاصه فللأبوين السِّدسان و للبنت التَّصف و الباقي يرث عليهم اخماسا على حسب سهامهم ما لم يكن اخوه حاجبون و الّا كان الردّ على البنت و الاب ارباعا على نسبه سهامهما دون الامِّ و لو دخل معهم زوج كان له نصيبه الادنى اى الرِّبع و للأبوين السِّدسان و الباقي للبنت لعدم العول عندنا و لو كان معهم زوجة اخذ كلّ ذى فرض فرضه فتأخذ البنت التَّصف و الابوان السِّدسين و الزَّوجه الثَّمن و الباقي ربع السِّدس يرث على البنت و الابوين اخماسا دون الزَّوجه و مع الاخوه الحاجيين للأم يرث على البنت و الاب ارباعا و لو انفردت احد الابوين مع البنت كان المال بينهما ارباعا فرضا و ردًا و لو دخل معهما زوج او زوجه كان الفاضل ردًا على البنت و احد الابوين دون الزَّوج او الزَّوجه و لو كان مع الابوين بنتان فصاعدا فللأبوين السِّدسان و للبنتين فصاعدا التلثان بالسَّويّه و لو كان معهم زوج او زوجه كان لكلّ واحد منهما نصيب الادنى اى الرِّبع او الثَّمن و للأبوين السِّدسان و الباقي للبنتين فصاعدا

لعدم العول عندنا و لو كان مع البنتين احد الابوين كان له السِّدس و للبنتين فصاعدا التلثان و الباقي يرث عليهم اخماسا على حسب السِّهام و لو كان معهم زوج كان النقص داخلا على البنتين فصاعدا خاصه لعدم العول عندنا و لو كان زوجة كان لها نصيبها الادنى و الباقي بين احد الابوين و البنتين فصاعدا اخماسا و لو كان مع الابوين خاصه زوج فله التَّصف و للأم ثلث الاصل و الباقي للأب و مع الاخوه الحاجيين للأم السِّدس و الباقي للأب و لو كان معهما اى الابوين خاصه زوج فلها الرِّبع و للأم التلث ان لم يكن اخوه حاجبون و الباقي للأب و معهم لها السِّدس و الباقي له و الله العالم

### المسأله الثانيه قد تلخص عمّا ذكرناه انَّ للأب حالتين

فى إحداهما لا فرض و هى حال عدم الولد و فى الثانيه ذو فرض و هى حال الولد و ح اما ان يرث عليه او لا و للأم أيضا حالتان فى كلّ منهما ذات فرض اما السِّدس او التلث مع الردّ و عدمه و البنت لها التَّصف فرضا مع ردّ او نقص او لا فرض لها فيما اذا

كان معها ابن و البنات لهما الثلثان مع ردّ او نقص او بدونهما او لا فرض لهما فيما اذا اجتمعا مع الابن

### [المسألة الثالثة لو دخل احد الزوجين على هذه الطّبقة]

المسألة الثالثة قد تلخص أيضا ممّا ذكرناه أنّه لو دخل احد الزوجين على هذه الطّبقة فان كان على الابوين او احدهما خاصّه فله فرضه الا على النصف و الربع و للأُم بدون الحاجب الثلث و معه السّدس و الباقي للأب قرابه و كذا لو انفرد له الباقي قرابه بعد فرض الزوجين بخلاف الأمّ فانّ لها مع الانفرد الثلث فرضا و الباقي ردّا و لو دخلا اى الزوجان على الاولاد فلهما فرضهما الاذنى اى الربع و الثمن و الباقي للولد بالقرابه ان كان ذكرا او ذكورا او مختلفين فلا- نقص ح على الزوجين و لا- ردّ و لا- نقص على الابوين و لهما ردّا و امّا البنت و البنات فلهما ردّ و يدخل النقص عليهما اذا اجتمع مهما زوج و ابوان و مع البنات زوج و احد الابوين او ابوان و احد الزوجين و المنقوص من البنت نصف سدس و من البنات مع الزوج و احد الابوين ككك و منهنّ مع الابوين و احد الزوجين قدر نصيب الزوجين فالنقص على البنت فى صوره واحده و الردّ عليها فى ثلاث و فى البنات بالعكس و المردود

ص: ٢٠٢

ربع السّدس فى البنات و كذا فى البنت مع الزوج و الابوين و فيها مع احدهما و الزوج نصف السّدس و مع الزوج سدس و ربع سدس و الله العالم

### [المسألة الرابعة اولاد الاولاد و ان نزلوا ذكورا و انا يقومون مقام آبائهم]

فى مقاسمه الابوين و الزوجين و حجبه عن اعلى السّهمين الى ادينهما و منع من عداهم من الاقارب على الأصحّ و لكنهم يترتبون الاقرب فالاقرب فلا يرث بطن مع من هو اقرب منه الى الميّت و امّا كيفيّة ارثهم فيرث كلّ واحد منهم نصيب من يتقرّب به فولد البنت نصيب امّه ذكرا كان او انثى و هو النصف ان انفرد او كان مع الابوين و يرث عليه و ان كان ذكرا كما يرث على امّه لو كانت موجوده و لولد الابن نصيب ابيه ذكرا كان او انثى جميع المال ان انفرد و ما فضل من الفرائض ان كان معه اهلها كالأبوين و الزوج او الزّوجه و لو انفرد ولد الابن و ولد البنت كان لولد الابن و لو كان انثى متحده الثلثان اللّذان هما نصيب الابن فى نحو الفرض و لولد البنت و ان تعدّدوا ذكورا الثلث اللّذى هو نصيب الأمّ فى الفرض على الأصحّ و لو كان زوج او زوجه كان لهما النصيب الاذنى اى الربع و الثمن و الباقي الولد البنت الثلث و لولد الابن الثلثان و تقتسم اولاد البنت نصيب امّهم للذكر مثل حظّ الأنثيين كما يقتسم اولاد الابن على الأصحّ

### [المسألة الخامسة يحبى الولد الاكبر الذكر وجوبا مجانا]

على الأصحّ من تركه ابيه ثياب بدنه و خاتمه و سيفه و مصحفه لا غيرها (١) اذا كان قد ترك غيرها على وجه يصدق عليه كون

الحيوه بعض تركته و لم يكن المحبّو سفيها (٢). فاسد العقل على وجه لا يتأهل الكرامه بها و لو كان على الميت دين مستغرق فكها المحبّو بما يخصّها منه إنشاء لأنّ الظاهر مزاحمه الدّين و الكفن و الوصّيّه لها مع توقّفها عليها لا (٣) مع عدم ذلك بان امكن الوفاء و الكفن و تنفيذ الوصّيّه من غيرها بل الظاهر اعتبار الثلث منها مع فرض اطلاق الوصّيّه و ان كان الأولى بل الاحوط اخذ قيمه ثلثها من المحبّو و دفع نفس الاعيان اليه كما أنّه لو اوصى بعين من اعيانها اعطى المحبّو (٤) خاصّه ما قابل (٥) ثلثها من الثلث و المراد بالاكبر من لم يكن اكبر منه فيعطى ح تلك الاعيان و ان كان متّحدا و لو كان الاكبر انثى لم تعط و لو فرض

١- لا يترك الاحتياط في الأربعة الأخرى و هى الكتب و السّلاح و الرّحل و الراحله و كذا فيما لم يترك مالا غيرها و كذا فيما لو كان سفيها ظم مدّ ظلّه

٢- التقييد غير ثابت فالاطلاق لا يخلو عن قوه صدر الأقوى المزاحمه مطلقا ظم طبا

٣- محتاج الى المراجعة صدر دام ظلّه العالى

٤- الأقوى النفوذ من دون الاعطاء اذا لم يكن زائدا على ثلث تمام المال و الّا توقّف على اجازته ظم طبا

٥- محتاج الى المراجعة صدر دام ظلّه العالى

ص: ٢٠٣

تعدّد الا- كبر اشتركا فيها على الأصحّ و لا- يعتبر بلوغه حال الموت بل و لا- انفصاله حيا على الأقوى بل تعزل كالتصيب من الميراث و لو تعدّدت الاعيان المزبوره فما كان منها بلفظ الجمع او نحوه كالثياب و الكسوه دخلت فيه و ما كان بلفظ الواحد كالسيف و المصحف و الخاتم فواحد (١) و يترجّح ما يغلب نسبته اليه فان تساوت تخيّر الوارث (٢) واحدا على الاظهر و يدخل فى الاوّل العمامه و المنطقه من الثياب و القلنسوه و الثوب من اللبد و الفرو و نحو ذلك نعم لا يندرج فيه ما اعدّه للبسّه و لم يلبسه بل و ما لبسه بعنوان التجاره به كما أنّه قد يتوقّف فى المصحف المعدّ للحرز و البركه و نحوهما ممّا يستعمله من لم يحسن القراءة و ان كان الاقوى خلافه بل الظاهر تبعيّة بيت المصحف له كتبعيّة حليه السيف و جفنه و سيوره له أيضا

### المسأله السادسة قد عرفت فيما تقدّم ان الجدّ و الجدّه لأب كانا أو لأمّ لا يرثان مع احد الابوين

شيئا لكن يستحبّ اطعامهما و ان علوا فى وجه قوى مع عدم الاقرب منهما سدس الاصل على الأصحّ اذا زاد نصيب الامّ او الاب عن ذلك مثل ان يخلف ابويه و جدّا و جدّه لأب و جدّ او جدّه لأمّ فانّ للأمّ ح الثلث فيستحبّ اطعام ابويها نصف نصيبها اى السدس بينهما بالسويّه بل لو كان الموجود منهما واحدا كان السدس له و للأب الثلثين فيستحبّ اطعام ربهما الذى هو سدس اصل التركة ابويه أيضا بالسويّه و لو كان واحدا كان له أيضا و لو حصل لأحدهما السدس من غير زياده و حصل للآخر الزيادة استحبّ الطعمه من ذى الزيادة لأبويه دون صاحب السدس فلو خلف ابوين و اخوه حاجيين للأمّ استحبّ الطعمه بسدس الاصل من نصيب الاب لأبويه او احدهما دون الامّ التّى ليس لها فى الفرض الّا السدس كما أنّه لو خلف ابوين و زوجا استحبّ الطعمه بالسدس من نصيب الامّ التّى لا حاجب لها دون الاب الّذى قد زاحمه الزوج فلم يبق له الّا السدس نعم فى اعتبار بلوغ الزيادة على السدس السدس فى الاستحباب المزبور وجه و ح لا- استحباب فيما لو اجتمع الابوان مع البنت او احدهما مع البنات فانّ

الزَّيَادَة عَلَى السِّدْسِ خَمْسَ الْوَاحِدِ فَلَوْ اطْعِمَ السِّدْسَ كَانَتْ هِيَ الْبَاقِيَةَ لِلْأَبْوِينِ أَوْ أَحَدَهُمَا وَلَكِنَّ الْأَوْجِهَ خِلَافَهُ وَهُوَ اسْتِحْبَابُ أَقْلِ الْأَمْرِينَ مِنَ السِّدْسِ وَالزَّائِدِ

- ١- الأحوط مراعاة الاحتياط في المتعدد مط ظم طبا
- ٢- الأحوط التراضي بينه وبين سائر الورثة صدر دام ظلّه

ص: ٢٠٤

عليه بمعنى عدم نقصان الأبوين عن السدس و عدم استحباب اطعام ما زاد عليه و ان كان اكثر من السدس كما في صورته حجب الأمّ فإنّ للأب ح خمسته من ستّه و لا يستحبّ اعطاء اربعة منها بل يطعم منها واحدا و هو سدس الاصل كما أنّه يطعم في الفرض السابق خمس الواحد و ان كان أقلّ من السدس و الله العالم

### الفصل الثاني في الطبقة الثانية

#### إشارة

منهم و هي الاخوه مط المسمون بالكلاله و اولادهم و الاجداد مط الذين قد عرفت استقرار المذهب على تأخرهم عن الأبوين و الاولاد الوارثين و تقدّمهم على غيرهم مع فقدهم و فيه أيضا مسائل

### الأولى من المعلوم أنّه اذا انفرد الابخ للأب و الامّ عمّن يرث معه من اهل طبقته فالمال كله له

و لو كان معه اخ او اخوه منهما أيضا فالمال بينهم بالسوية و لو كان معه و او معهم انثى او اناث منهما أيضا فللمذكر سهمان و للأنثى سهم و لو كان المنفرد اختا لهما كان لها النصف فرضا و الباقي ردّا و لو كان اختين و فصاعدا لهما أيضا كان لهما او لهن الثلثان فرضا و الباقي ردا و تقوم كلاله الاب اى الاخوه و الأخوات له خاصه مقام كلاله الاب و الامّ فيكون حكمها حكمها ح في الانفراد و الاجتماع نعم لا يرث احد منها مع واحد من كلاله الاب و الامّ و لو انثى و لو انفرد الواحد من ولد الامّ خاصه كان له السدس فرضا و الباقي ردّا ذكرا كان او انثى و ان تعدّد فله الثلث فرضا و الباقي ردّا يقتسمون ذلك بينهم بالسوية ذكورا كانوا او اناثا او مختلفين و لو كان الاخوه الوارثون متفرّقين فبعضهم للأمّ و بعضهم لها و للأب كان لمن يتقرّب بالأمّ السدس فرضا مع اتّحاده و الثلث كك مع تعدّده بالسوية بينهم و لمن يتقرّب بهما الباقي و هو الخمسه اسداس او الثلثان واحدا كان او اكثر ذكرا كان او انثى نعم لو كان انثى خاصه كان لها النصف فرضا و الباقي ردّا عليها خاصه على الأصحّ و لو كانت اثنتين فصاعدا فلهما او لهن الثلثان فرضا و الباقي ان كان كما لو كان المشارك واحدا من كلاله الامّ ردّا عليهما او عليهنّ خاصه على الأصحّ و ان كانوا ذكورا او اناثا فالباقي بعد كلاله الامّ بينهم بالسوية و ان كانوا

ص: ٢٠٥

ذكورا واناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين و تقوم كلاله الاب خاصه مقام كلاله الابوين مع عدمها حتى في الرد عليها خاصه دون كلاله الام على الأصح و الله العالم

### المسألة الثانية في الاجداد

من المعلوم أيضا ان الجد و ان علا اذا انفرد فالمال كله للأب كان او لأم او لهما و كذا الجد و لو كان جدًا و جدّه او هما لأم و جدًا و جدّه او هما للأب كان لمن يتقرب بالأم منهم الثلث على الأصح بالسوية و لمن يتقرب بالاب الثلثان على الأصح للذكر مثل حظ الأنثيين و قد عرفت فيما تقدم أيضا ان الجد الأدنى منهم يمنع الابد و لكن مع (١) المزاحمه له كما قد عرفت أيضا انه يرث الابد مع فقد الأدنى ذكرا كان او انثى فلو عدم الاجداد الادنون ورث اجداد الاب و اجداد الام ثم اجداد الجد و اجداد الجدّه و هكذا و هم في المرتبه الاولى اربعة و في الثانيه ثمانية و في الثالثه سته عشر و هكذا فاذا (٢) ترك جدّ ابيه مثلا و جدّته لأبيه و جدّته لأم ابيه و مثلهم للأم بالنسبه الى ابيها و أمها كان لأجدادها اي الام الثلث بينهم اربعا اذ الفرض أنهم اربعة و بمنزله كلاله الام و لأجداد الاب الاربعه الثلثان فانهم كلالته أيضا و لكن المشهور على ما قيل قسمتها بينهم اثلاثا ثلثا ذلك لجدّه و جدّته لأبيه بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين و الثلث الاخر لجدّه و جدّته لأمه اثلاثا أيضا للذكر مثل حظ الأنثيين و لو قيل يقسم الثلثان بينهم جميعا للذكر مثل حظ الأنثيين لكان وجها فيكون القسمة بين اجداد الام بالسوية مط لأنهم كلالتها و بين اجداد الاب بالتفاوت مط لأنهم كلالته الا انى لم اجد به قائلا نعم عن معين الدين المصرى قسمه ثلث الثلث لأبوى أم الأب بالسوية و ثلثيهما لأبوى ابيه الى الام بالسوية و ثلثيه لأبوى ابيها بالسوية و قسمه ثلث الثلثين لأبوى أم الاب بالسوية و ثلثيهما لأبوى ابيه اثلاثا و عن البرزهي موافقه المشهور فى القسمة بين قرابه الاب و اما قرابه الام فيقسم الثلث بينهم اثلاثا ثلثه لأبوى الام بالسوية و الثلثان لأبوى ابيها بالتفاوت و أولى (٣) من ذلك كله مراعاة (٤) الصلح فيما بينهم و الله العالم

### المسألة الثالثة

- ١- قد عرفت الاحتياط مع عدم المزاحمه ظم طبا
- ٢- فى الاجداد الثمانية الاحوط التصالح و التراضى و الله هو العالم صدر مدّ ظلّه
- ٣- بل الاحوط صدر دام ظلّه
- ٤- لا يترك ظم طبا

ص: ٢٠٦

اذا اجتمع مع الاخ او الاخوه للأم او الأخت او الاخوات لها جدّ و جدّه او احدهما من قبلها كان الجد كالأخ منها و الجدّه كالأخت منها فالثلث ح بينهم بالسوية او اجتمعا او احدهما من قبل الاب مع الاخ او الاخوه او الأخت او الاخوات لهما اوله كانا كالأخ او الأخت من قبله يقتسمون ما يبقى لهم بعد كلاله الام ان كانت للذكر مثل حظ الأنثيين و اذا دخل الزوج او الزوجه مع الكلالتين او إحداهما اخذا نصيبهما الاعلى و يأخذ من يتقرب بالأم نصيبه المسمى السدس او الثلث من اصل التركة و ما يفضل

فلكلالة الاب و الامّ و مع عدمها فلكلاله الاب فيختصّ النقص ح بمن يتقرّب بالابوين او بالاب كما في زوج مع واحد من كلالة الامّ مع اخت لأب كما أنّه يختصّ الردّ بمن يتقرّب بالابوين بل و الاب على الأصحّ كما في واحد من كلالة الامّ مع اخت للأبوين او للأب

### المسألة الرابعة الجدّ و ان علا يقاسم الاخوه

مع عدم الادنى و لو اجتماعا مع الاخوه يشاركهم الادنى و سقط الابعد (1) المزاحم كسقوط اولاد الاخوه و لو للأبوين مع الاخوه و لو لأحدهما على الأصحّ نعم هم يقومون مقام آبائهم في مشاركة الاجداد و في غيرهم مع عدمهم و يرث ح كلّ واحد منهم نصيب من يتقرّب بهم و يكون بمنزلته فان كان النصيب له و ان كانوا جماعه اقتسموا ذلك النصيب بينهم بالسوية ان كانوا ذكرا او اناثا و ان اجتمعوا فللذكر مثل حظّ الأنثيين ان كانوا اولاد اخوه للأبوين او للأب نحو من قاموا مقامهم كما أنّهم لو كانوا اولاد اخوه من أمّ اقتسموا المال بينهم بالسوية كمن قاموا مقامهم من غير فرق بين كونهم اولاد اخ واحد او اخت و بين كونهم اولاد اخوه متعدّدين و ان كانوا مع النسبه الى المتعدّد يأخذ كلّ واحد نصيب من يتقرّب به و لكنّه يقسم أيضا بينهم بالسوية فلو كان اولاد الاخوه للأمّ ثلاثة مثلا و كان واحد منهم ولد اخ و الآخران ولدا واحد فللأول منهم السدس نصيب ابيه الذي هو نصف الثلث و للآخرين النصف الاخر الذي هو السدس أيضا نصيب ابيهما يقسمانه بالسوية و لا فرق في ذلك بين الذكر و الانثى فلو اجتمع ابن ابنه اخ لأب اولهما و ابنه ابن اخ كك فان اتحد الاخ كان

١- قد مرّ الاحتياط في غير المزاحم ظم طبا

ص: ٢٠٧

للأنثى ضعفا لذكر و ان تعدّد كان المال بينهما نصفين و ان اجتمع ابن ابنه اخ للأبوين اوله و ابنه ابنه اخ كك و ان اتحدت أمّهما كان المذكور ضعف الأنثى و الألبالتسوية و على كلّ حال فيأخذ اولاد الاخ للأبوين او للأب ذكورا كانوا او اناثا او متفرّقين المال كلّه او الباقي بعد الفرض ان كان معهم صاحبه كأبيهم الذي لا فرض له و اما اولاد الاخت للأبوين او للأب فيأخذون النصف خاصّه نصيب أمّهم العا على سبيل الردّ كما اذا لم يكن سواهم في درجتهم فأنّه يردّ النصف الاخر عليهم أيضا و لو كان معهم اولاد اخ لأمّ او اخوه ردّ عليهم السدس او السدسان دون اولاد كلالة الامّ على الأصحّ و يأخذ اولاد الاختين فصاعدا للأبوين او للأب الثلثين فرضا و الباقي ردّا اذا فرض عدم المساوى كمن قاموا مقامهم نعم قد يقصّر المال بدخول الزوج او الزوجه فيكون الباقي لهم و ان نقص عن الثلثين كما كان لمن يتقرّبون به و لو لم يكن اولاد كلالة الاب و الامّ قام مقامهم اولاد كلالة الاب في جميع ما ذكرناه فلا يرث احد منهم مع وجود واحد من المتقرّب بالابوين و لو اجتمع اولاد الكلالات الثلاثة كان لأولاد كلالة الامّ الثلث ان تعدّد من تقرّبوا به و الألبالتسوية و كان لأولاد كلالة الابوين الثلثان و سقط اولاد كلالة الاب باولاد كلالة الابوين كمن تقرّبوا به و لو دخل عليهم زوج او زوجه كان له نصيبه الا على النصف و الربع و لمن يتقرّب بالأمّ الثلث الاصل او السدس و الباقي الاولاد كلالة الابوين زائدا كان او ناقصا و لو لم يكن احد من اولاد كلالة الابوين قام مقامهم اولاد كلالة الاب حتّى في الاختصاص بالردّ حيث يكون و لا يشاركهم اولاد كلالة الامّ على الأصحّ و لو اجتمع الاجداد مع اولاد



الاخوه كانت القسمة بينهم على حسب القسمة بينهم و بين الاخوه لما عرفت من قيامهم مقامهم و هم و ان قربوا لا يمنعون اولاد الاخوه و ان نزلوا كما عرفته سابقا فلو خلف ابن اخ لأب مثلا و بنت ذلك الاخ و ابن اخت له أيضا و بنت تلك الاخت و ابن اخ و بنت ذلك الاخ لأم و ابن اخت لها أيضا و بنت تلك الاخت مع الاجداد الثمانية فعلى المشهور اخذ الثلاثين

ص: ٢٠٨

الاجداد و الاولاد من قبل الابي و لكن يقسمان بينهم اثلاثا فللجدّ و الجدّه من قبل اب الاب و اولاد الاخ و اخت له أيضا ثلثا الثلثين ثم ثلثا الثلثين أيضا يقسم بينهم اثلاثا للجدّ و اولاد الاخ ثلثا ذلك نصفه للجدّ و نصفه لأولاد الاخ اثلاثا و الثلث اى ثلث ثلثي الثلثين للجدّه و اولاد الاخت نصفه للجدّه و نصفه لأولاد الاخت يقسم بينهم اثلاثا أيضا و ثلثهما اى الثلثين للجدّ و الجدّه من قبل أمّ الاب اثلاثا و أمّا ثلث الاصل فللأجداد الاربعه و اولاد الاخوه من قبل الأمّ اسداسا لكلّ جدّ سدس و لأولاد الاخ من الأمّ سدس فيهم بالسويه و لأولاد الاخت لها سدس اخر بالسويه فتصحّ من ثلاثمائة و اربعة و عشرين

### الفصل الثالث فى الطبقة الثالثه

#### اشاره

منهم و هى الاعمام و الاخوال الذين قد استقرّ المذهب على تأخرهم عمّن عرفت و تقدّمهم على غيرهم و فيه أيضا مسائل

#### الأولى للعمّ المنفرد عمّن هو فى طبقته و فى درجته و فى اقربته للميت المال كله

و كذا العمّان و الاعمام و العمّه و العمّتان و العمّات و يقتسمون المال فيما بينهم بالسويه مع اتحاد جهه قريهم فان اجتمع الذكور و الاناث و اتحدت جهه قريهم بالابوين او بالاب كانت القسمة بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين و الّا بان كانوا جميعا متقربين بالأمّ على معنى كونهم اخوه و اخوات لأبى الميت من امّه كانت القسمة بينهم بالسويه على الأصحّ (١) (٢) و لو اجتمعوا متفرّقين فى جهه القرابه بان كان بعضهم للأمّ و بعضهم للأبوين او للأب فللعمّ او العمّه من جهه الأمّ السدس و لما زاد على الواحد الثلث يقتسمونه بالسويه من غير فرق بين الذكر و الانثى و الباقي للعمّ او العمّين او الاعمام او العمّه او العمّتين او العمّات او المختلطين من الاب و الأمّ يقتسمونه بالسويه فى غير صوره الاختلاط و فيها للذكر مثل حظّ الأنثيين و يسقط الاعمام للأب بالاعمام للأبوين و يقومون مقامهم مع عدمهم كما قدّمنا ذلك سابقا

#### المسأله الثانيه قد عرفت فيما مضى انه لا يرث ابعد مع اقرب

فلا يرث ابن عمّ مع عمّ و لا ابن خال مع خال بل قد عرفت أنّ هذه الطبقة كلّها صنف واحد فلا يرث ابن

٢- محلّ اشكال بل و كذا التسويه بينهم فى صوره التفرق فلا يترك الاحتياط و لو بالصّلىح ظم طبا

ص: ٢٠٩

عمّ مع خال و لا ابن خال مع عمّ بل يكون المال كلّه للخال لكن قد عرفت فيما تقدّم أيضا استثناء صورته واحده و هى ابن العمّ للأب و الامّ مع العمّ للأب فانه أولى منه بل الظاهر ذلك أيضا مع دخول الزوج او الزوجه معهم و مع اتّحاد العمّ او تعدّده و اتّحاد ابن العمّ و تعدّده نعم لا يلحق بابن العمّ بنته و لا ابن ابنه و لا غير ذلك ممّا يتغيّر به صورته المفروضه بل المشهور تغيّرها بوجود الخال معهما فيكون المال ح بين العمّ و الخال و ان كان القول بعدمه لا يخلو (١) من قوه (٢) و من هنا كان الاحتياط مع امكانه لا ينبغى تركه بل ينبغى مراعاة احتمال اختصاص الخال به أيضا

### المسأله الثالثه حكم الاخوال و الخالات حكم الاعمام و العمّات

فى أنّ للخال المنفرد المال كلّه و كذا الخالات و الاخوال و الخاله و الخالتان و الخالات و فى سقوط الخئوله للأب بالخئوله للأبوين و فى قيامهم مقامهم مع عدمهم نعم لو اجتمعوا ذكورا و اناثا و كانت جهه قرابتهم متّحده فالذكر كالأنثى فى القسمة سواء كانوا جميعا لأب و أمّ او لأمّ و لو افترقوا بان كان بعضهم لأب و أمّ و بعضهم لأمّ فلمن تقرب بالأمّ منهم السّيدس ان كان واحدا و الثلث ان كان اكثر بينهم بالسّويه من غير فرق بين الذكر و الانثى و الباقي للخئوله من الاب و الامّ بينهم أيضا بالسّويه من غير فرق بين الذكر و الانثى

### المسأله الرابعه لو اجتمعت الخئوله و العمومه

كان للأولى الثلث و لو مع الاتحاد و الانوثة و كونها للأمّ و للثانيه الثلثان و لو مع الاتحاد و الانوثة و كونها للأمّ و كيفيه القسمة فيما بينهم كصوره الانفراد فان كان الاخوال مجتمعين فى جهه القرابه فالثلث بينهم سواء الذكر كالأنثى و ان كانوا متفرقين فلمن يتقرب بالأمّ سدس الثلث ان كان واحدا و ثلثه ان كان اكثر بينهم أيضا بالسّويه و الباقي لمن يتقرب بالابوين او بالاب بينهم أيضا بالسّويه و ان كان الأعمام مجتمعين فى جهه القرابه كان الثلثان بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين أّا اذا كانوا جميعا لأمّ فان الأصحّ القسمة بينهم بالتساوى (٣) كما عرفت و لو كانوا متفرقين فلمن تقرب بالأمّ منهم السّيدس ان كان واحدا او الثلث ان كان اكثر بالسّويه و الباقي من خمس احداس الثلثين او ثلثيه للأعمام من قبل الابوين او الاب بينهم للذكر مثل حظّ

١- و الاحتياط بالتراضى سبيل النجاه صدر دام ظلّه

٢- بل الأقوى قول المشهور و الاحتياط أولى ظم طبا

٣- الاشكال السابق و الاحتياط فى صورته الانفراد جار هنا أيضا فى الفرضين من الاجتماع و التفرق ظم دام ظلّه

ص: ٢١٠

### المسألة الخامسة اولاد العمومه و الخئوله يقومون مقام آبائهم

على نحو ما سمعت في اولاد الاخوه لكن مع عدم من هو اقرب منهم ممن هو في طبقتهم فلا يرث ابن عم مع عم في غير المسأله السابقه و لا مع خال مع عم و لا ابن خال مع عم فضلا عن الحال و ان تقرب بالسبين دونه لما عرفت أنهم صنف واحد و كذا الخال فيما بينهم أيضا فلا يرث من هو ابعد بيطن مع الاقرب منه بها و المتقرب بالسبين يمنع المتقرب بالاب خاصه ممن هو في درجته نعم لو عدم هؤلاء جميعا قام مقامهم عمومه اب المييت و عمياته و خئولته و خالاته و عمومه امه و عماتها و خئولتها و خالاتها و اولادهم يقومون مقامهم على حسب ما عرفته في الأولين فاذا عدموا جميعا قام مقامهم عمومه الجد و الجد و خئولتهما و هكذا

### المسألة السادسة لكل من الاولاد القائمين مقام آبائهم نصيب من يتقربون به

على حسب ما عرفته في اولاد الاخوه فلولد العم للأم السدس و لولد العمين لها الثلث (١) (٢) بالسويه و ان اختلفوا ذكورا و انوثا و الباقي لبني العمومه للأبوين او للأب للذكر ضعف الانثى اذا كانوا اولاد عم واحد او اكثر او عمه كك لكن بعد ان يأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به لا- أنه اذا اجتمع ابن عم و ابنه عم اخر كان لابن العم الثلثان و لابنه العم الاخر الثلث بل المال بينهما نصفان كما سمعته سابقا في اولاد الاولاد و اولاد الاخوه و كذا البحث في الخئوله و لو اجتمع ولد العمومه و ولد الخئوله فلولد الخئوله الثلث و ان كان متحدا انثى و لولد العمومه الثلثان كك ثم أنهم ان تعدد و اتفقوا في الجهه تساوا في القسمة و الا كان سدس الثلث لولد الخال او الخاله ان اتحد بالسويه و ثلثه ان تعدد بالسويه أيضا لكن لكل نصيب من يتقرب به و باقى الثلث لولد الخئوله للأبوين او للأب اتحد او تعدد بالسويه و ان كان لكل أيضا نصيب من يتقرب به مع التعدد و اما الثلثان فسدسهما لولد العمومه العمومه للأم مع اتحاد من تقربوا به و ثلثهما مع تعدده و لكن على كل حال يقتسمون بالسويه (٣) (٤) بعد اخذ كل منهم نصيب من يتقرب به في صوره التعدد و الباقي بعد السدس او الثلث لولد العمومه للأبوين او للأب اتحد او تعدد للذكر مثل حظ الأنثيين بعد اخذ كل نصيب من يتقرب

١- قد مرّ أنّ التراضى أحوط صدر دام ظلّه

٢- قد مرّ الاحتياط ظم طبا

٣- قد مرّ الاحتياط ظم طبا

٤- قد مرّ أنّ التراضى أحوط صدر دام ظلّه

## المسألة السابعة لو اجتمع عمّ الاب و عمّته و خاله و خالته و عمّ الامّ و عمّتها و خالها و خالتها

و كانت جهه القرابه متحده كان لمن يتقرب بالأمّ الثلث الّذى هو نصيب من تقربوا بها و لمن تقرب بالاب الثلثان ثلثهما لخال الاب و خالته بالسويه و ثلثاهما بين العمّ و العمّه للذكر مثل حظّ الأنثيين الى غير ذلك من الصّور المتصوّره فى المقام الّتى لا يخفى حكمها على من ضبط ما قدّمناه له سابقا و على تقديره فليلاحظها فى كتابنا الكبير

## المسألة الثامنة اذا دخل الزوج او الزوجه على الخثوله و العمومه كان لهما النصيب الاعلى

و هو النّصف و الرّبع و للخثوله الثلث و الباقي للعمومه و ان اختلفوا فى القسمة فيما بينهم مع التعدّد و الافتراق بجهه القرابه سدس الثلث لمن تقرب من الخثوله للأمّ بالأمّ مع الاتحاد و ثلثه مع التعدّد و الباقي و هو خمس سداس الثلث او ثلثاه لمن تقرب بها بالابوين او بالاب و الكلّ يقتسمونه بالسويه و سدس الباقي او ثلثه لمن تقرب للأب من العمومه بالأمّ و خمس سداسه او ثلثاه لمن تقرب له بالابوين او بالاب يقتسمونه بالتفاوت فاذا ماتت الامراه عن زوج و خثوله و عمومه فثلاثه منها للزوج و اثنان لقرابه الأمّ و واحد لقرابه الاب و هو سدس الكلّ فاذا فرض تعدّدهم و افتراقهم بجهه القرابه كان لمن تقرب بالأمّ منهم سدس السدس ان كان متّحدا و ثلثه ان كان متعدّدا يقتسمونه بالسويه (١) (٢) و الباقي لمن تقرب منهم بالابوين او الاب يقتسمونه بالتفاوت كما هو واضح أنّما الكلام فيما لو اجتمع احد الزوجين مع احد الفريقين المختلف جهه القرابه فيه كما لو ترك زوجا و خالا من الأمّ و خالا من الابوين كان للخال من الأمّ سدس الباقي بعد نصيب الزوج ان اتحد و ثلثه ان تعدّد لا سدس الاصل و لا سدس الثلث و الباقي للخال من الابوين و كذا لو ترك زوجا و عمّا للأمّ و عمّا للأبوين كان للعمّ من الأمّ سدس الباقي بعد نصيب الزوج او ثلثه لا سدس الاصل و لا ثلثه و الباقي للعمّ من الابوين على الاقوى فيهما أيضا و ان قلّ القائل بذلك خصوصا الاخير لكن لا وحشه مع الحقّ كما لا انس مع غيره و ان كثر القائل (٣) به و الله العالم بحقائق العلوم و الاحكام

١- قد مرّ أنّ التراضى أحوط صدر مدّ ظله

٢- قد مرّ الاحتياط ظم طبا

٣- فلا يترك الاحتياط ح صدر مدّ ظله

ص: ٢١٢

## المقصد الثانى فى الميراث بالسبب

### اشاره

و فيه فصول

## الاول فى سبب الزوجيه

التي قد تقدم كثير من احكامها و أنها تشارك الطبقات اجمع و لكن مع ذلك قد بقي فيها مسائل

### الأولى الزوجه ترث ما دامت في حبال الزوج و كانت خاليه من موانع الارث

و ان لم يدخل بها و كذا يرثها الزوج و ان لم يدخل بها أيضا نعم يستثنى من ذلك نكاح المريض الذي ستعرف الكلام فيه بل لو طلقت رجعيه توارثا اذا مات احدهما في العده بخلاف المطلقه البائن فانها لا ترث و لا تورث (1) كالمطلقه ثلاثا و التي لم يدخل بها و اليائسه و المختلعه و المبارات لكن لو رجعت بالبذل في العده على وجه يمكنه الرجوع بها بان لم يكن قد تزوج باختها مثلا ففى لحوق احكام الرجعي التي منها التوارث قوه كما ان عدم التوارث في الرجعي اذا صار بائنا بالعارض بالصيغ على اسقاط حق الرجوع بناء على جوازه او غيره ككك أيضا و لا توارث بالموت في عده و طئ الشبهه او فسخ النكاح قطعاً

### المسأله الثانيه قد عرفت مما تقدم ان للزوج مع عدم الولد الربع

و لو كن اكثر من واحده كن شركاء فيه بالسويه و لو كان له ولد منها او من غيرها كان لهن الثمن بالسويه أيضا و كذا لو كانت واحده لا ينقصن من ذلك و لا يزدن عليه شيئا حتى لو كن ثمانيا او ازيد كما لو طلق المريض اربعا و خرجن من العده ثم تزوج اربعا و دخل بهن ثم طلقهن و خرجن من العده ثم تزوج اربعا و فعل كالأول و هكذا الى اخر السنه و مات قبل بلوغ السنه فى ذلك المرض من غير براء و لم تتزوج واحده من النساء ورث جميع المطلقات و غيرهن الربع او الثمن بالسويه

### المسأله الثالثه اذا طلق واحده من اربع و تزوج اخرى ثم مات و اشتبهت المطلقه

فى الزوجات الاول كان للأخيره التي لا- اشتبه فيها ربع الثمن مع الولد و الباقي منه بين الاربع بالسويه بل يقوى تعديه نحو الحكم فى الربع مع عدم الولد و فيما اذا اشتبهت المطلقه فى اثنين او ثلاث خاصه او فى جملة الخمس او كان للمطلق دون الاربع فطلق واحده و تزوج اخرى و حصل الاشتباه بواحد او اكثر او لم يتزوج و اشتبه المطلقات بالباقيات

١- ألما فى صورته واحده و سيشير اليها و هى ما اذا طلقها و هو مريض من غير سؤالها و مات بذلك المرض فانها ترثه الى سنه مما لم تتزوج و لكنّه لا يرثها لو مات قبله ظم طبا

ص: ٢١٣

او ببعضهن او طلق ازيد من واحده و تزوج كك حتى لو طلق الاربع و تزوج اربعا و اشتبهن او فسخ نكاح واحده بعيب او غيره او ازيد و تزوج غيرها او لم يتزوج

## المسألة الزابعة لو زوّج الصّغيرين وليّهما تحقّق الارث

و كذا لو زوّجهما الفضوليّان و رضيا بذلك بعد البلوغ و الرّشد أمّا لو رداه او احدهما بعدهما او ماتا او احدهما قبل البلوغ فلا ميراث بينهما نعم لو بلغ احدهما فاجاز ثمّ مات عزل نصيب الاخر من تركه الميّت و تربّص بالحىّ فان لم يخر ردّ ذلك على الورثة و ان اجاز احلف على أنّه لم يدعه الى الاجازة الرّغبة فى الميراث و دفع اليه و الظاهر تعديده الحكم الى تزويج الفضولى الكاملين او الولى احد الصّغيرين و الاخر الفضولى و غيرهما من صور الفضولى بل يقوى عدم اليمين فى غير الصورة الاولى و ان كان هو الاحوط بل و فيها أيضا مع عدم التهمة و ان كان هو الاحوط أيضا كما أنّه يقوى فى صورة اليمين عدم دفع النّصيب مع النكول نعم لو منع منها مانع كجنون و نحوه انتظر ما لم يحصل ضرر بذلك على الوارث او المال فيتّجه ح دفعه الى الوارث الى ان يتحقّق اليمين و لو كان المجيز المتأخر الزّوج فالاقوى عدم توقّف استحقاق المهر عليه على اليمين نعم ليس للوارث (١) المطالبة به و ان وجب عليه دفعه اليه بعد فرض كون رضاه لا للطّمع فى الميراث و الظاهر استحقاقه الارث منه فيدفع ما زاد على نصيبه منه الى الوارث بل يقوى ان له المقاصّ به باقيه من باقى التركة

## المسألة الخامسة الزّوج يرث العين من جميع تركه زوجته

و ان لم يكن ذا ولد منها من غير فرق بين الارض و البناء و غيرهما و اما هى و ان كانت ذات ولد منه على الأصحّ فالاقوى (٣) حرمانها من مطلق الارض عينا و قيمه سواء كانت دارا او بستانا او غيرهما مشغولة بزراع او غرس او خاليه و من خصوص عين آلات البناء كالطّوب و الجذوع و الخشب و القصب و النقص و الشّجر و النخل و البناء و أنّما لها من ذلك كلّ القيمة فتقوم ح الالات و الشّجر و النخل باقيه فى الارض الى ان تفنى مجّانا و تعطى حصّتها من ذلك بل يقوى جبر (٤) الوارث على ذلك فلا يجديه بذل (٥) العين ح بل الاحوط معامله ذلك معامله المعاوضة على معنى عدم جواز تصرّف

١- محلّ اشكال صدر مدّ ظلّه العالى

٢- اذا كان مدعيا كون الاجازة للطّمع و الّا فله ذلك ظم

٣- الاحوط التصالح و التراضى صدر مدّ ظلّه

٤- مشكل ظم

٥- لو بذلها بدلا عنها فالأحوط القبول بل لا يخ عن قوه صدر مدّ ظلّه

ص: ٢١٤

الوارث حتّى يدفع قيمه و هل يدخل ح فى الالات الدّولاب و المحاله و العريش الّذى يكون عليه اغصان الكرم و نحوها وجهان اقواهما دخول كلّما سمى من آلات البناء من غير فرق بين ما اتخذ للسّيكنى و غيرها من المصالح كالرحى و الحّمّام و معصره الرّيت و السّمسم و العنب و الاضطبل و المراح و غيرهما بل قد يدخل فى وجه صفرية الحمام و المسبك و نحوهما فيها نعم الظاهر عدم عدّ القدر المثبت فى دكان مثلا لطبخ الهرائس و الرّءوس و نحوها من الالات فترث ح من عينه كما أنّ الظاهر ارثها من عين آلات البناء المهذومه من اجر و نحوه نعم لها القيمة لو أنّها مبيّته و ان كانت مستعده للهدم و كذا ما كان ثابتا من

الغرس و النخل و نحوهما و ان انتهى عمره و استعدّ للقطع على اشكال و نحوه اليابس من السّيف و الاغصان و مثل ذلك مما صار حطبا الا أنّه متّصل باصله اما النخل الصّغار و المعدّ للقطع بل لا ينتفع به من دون قلع فالظاهر استحقاقها قيمه منه نعم لو كان مقلوعا ورثت من عينه و ان كان معدا للغرس بخلاف الثمر و لو على الشجر و الزّرع و ان لم يستحصد بل لو كان بذرا فانّها ترث من عينه هذا و لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالصّح و نحوه في جميع محالّ الشكّ

### المسأله السادسة نكاح المريض مشروط ارث الزّوجه به بالدخول

قبلا او دبرا او البرء من ذلك المرض فان مات في مرضه و لم يدخل فلا ميراث بل و لا مهر بل يقوى في النظر عدم ارثه منها لو مات و هي في مرضه ثمّ مات هو بعدها نعم ترثه هي و يرثها لو تزوّجها مريضه و ان ماتت به قبل الدخول و لو مات المريض في مرض اخر بعد برئه من المرض الاوّل او مات بعد الدخول ورثته بل لعلّه كك لو فرض موته بقتل و نحوه لا بذلك المرض و ان لم يكن قد برء من مرضه و لم يدخل بها و كذا لو طال مرضه بحيث بقي سنين و خصوصا اذا كان يمشى به او كان شبه الادوار و نحوه

### الفصل الثّاني في ولاء العتق

#### اشاره

و فيه مسائل

### الأولى أنّما يرث المنعم بالعتق بشروط ثلاثه

#### الأوّل ان يكون المعتق متبرّعا بالعتق

فلو اعتقه في واجب كالكفّاره و نحوها لم يرثه على الأصحّ و كان سائبه و ولاءه للإمام اذا لم

ص: ٢١٥

يتولّى احدا

#### الثّاني ان لا يتبرّى حال عتقه من ميراثه

و عن ضمان جريرته و الا كان سائبه بل الظاهر الاكتفاء بذكر البراءه عن ضمان الجريره كما أنّ الظاهر عدم اعتبار الاشهاد فيه نعم الاقوى اعتبار ذكر ذلك حال العتق فلا يجدى التبرى بعده بزمان على الأصحّ

#### الثالث ان لا يكون للمعتق بالفتح وارث

مناسب و الا كان الارث له قريبا كان او بعيدا ذا فرض او لا نعم لو كان له وارث سببى كزوج او زوجه لم يمنع المنعم بل كان سهم الزوجه الربع او النصف لصاحبه و الباقي له و لو اعتق عبد و لم يعلم انه سائبه او لا- فالظاهر (١) الحكم بالأول (٢) حتى يتبين خلافه فميراثه للإمام ع ح و أم الولد بعد انعقادها من نصيب ولدها من السائبه على الأصح و كذا سائر افراد الانعقاد قهرا بعوض كان او غيره و سواء كان الدخول فى الملك اختيارا او اضطرارا و سواء كان بتكليف او غيره و كذا المعتق فى نذر مطلق بل و المنذور عتقه بالخصوص فى وجه قوى كالمترجع بعته فى واجب عن الغير نعم الولاء ثابت على المدبر و الموصى بعته بل و المكاتب لكن مع الشرط (٣) لا مع عدمه

### المسألة الثانية يثبت الولاء للكافر

و لو على مسلم و ان كان ارثه له به مشروطا باسلامه فلو مات ح عتيق الكافر المسألة و هو حى كان ميراثه للإمام ما لم يكن له اى للكافر ولد مسلم او قريب كك و الأقدم على الامام ع

### المسألة الثالثة اذا اجتمعت الشروط السابقة ورثه المنعم

ذكر كان او انثى متحدا كان او متعددا و ان اشتركوا فى الولاء ح بنسبه حصصهم

### المسألة الرابعة لو مات المنعم فالأقوى ثبوت ولائه لأبيه و اولاده الذكور

دون الاناث و دون امه ان كان رجلا- و يقوم الاولاد الذكور مقام آبائهم مع عدمهم و يأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به كالميراث و مع عدم جميع اهل الطبقة يكون للأخوه للأبوين او للأب و الاجداد كك دون الاخوات و الجدات و الاخوه للأب و الاجداد لها و الظاهر مشاركه المتقرب بالاب وحده للمتقرب بالابوين و يقوم مقامهم اولادهم أيضا مع عدمهم على حسب ما سمعته فى الاولاد و مع عدم الجميع يكون للأعمام للأبوين او للأب دون الاخوال و الخالات و العمات و الاعمام للأب نعم هم يترتبون فى التعصيب أيضا فالأقرب

١- فيه تأمل صدر مدّ ظله

٢- فى اطلاقه تأمل بل منع ظم طبا

٣- اى مع شرط الولاء ظم طبا

ص: ٢١٦

منهم يمنع الابعاد و لو كانت المنعمه امرءه فالولاء بعد فقدها لعصبتها و مع عدم قرابه المنعم يكون الولاء لمولى فان عدم فلقرابته لأبيه دون امه على حسب ما سمعته فى المولى من كونه فى الرجل للأب و الأولاد ثم الاخوه و الاجداد ثم الاعمام و فى المرأه



للعصبه و مع عدم مولى المولى يكون الولاء لمعتق الاب ثم لقرابته على حسب ما سمعت فان عدموا اجمع فلضامن الجريره ثم للإمام ع

### المسألة الخامسة الحق ان الولاء يورث به و لا يورث «١»

فلو مات المنعم قبل العتيق و خلف وارثا غير الوارث عند موت العتيق مثل ما لو مات عن ولدين ثم مات احدهما عن اولاد ثم العتيق كان الولاء للولد الباقي و لا يشاركه (١) اولاد الابن الاخر لأنه لحمه كلحمه النسب و لذا لا يصح بيعه و لا هبته و لا اشتراطه فى بيع نعم هو اى المعتق لا يرث المنعم على الأصح و ح فلو لم يخلف وارثا و لو لمولى او ضامن جريره يكون ميراثه للإمام ع لاله

### المسألة السادسة ميراث ولد المعتقه قبل عتقها او بعد حملها و لم يتبعها الحمل لمن اعتقهم

ولا- ينجز ولائهم نعم لو حملت بعد العتق كان ولائهم لمولى امهم اذا كان ابوهم رقما و اما اذا كان حرا لأصل لم يكن لأحد عليهم و لاء و لو كان معتقا فولائهم لمولاه دون مولى الام و كذا لو اعتق ابوهم بعد ولادتهم انجز ولائهم عن مولى امهم الى مولى الاب و هل يشترط فى الجز التحاق النسب بالاب شرعا فلا ينجرح مع زناء الاب و اشتباه الام مثلا اشكال اقواه (٢) ذلك نعم قد يقوى ثبوت الولاء على ولد الزنا من الطرفين

### المسألة السابعة لو تزوج مملوك بمعتقه فاولدها فولاء الولد لمولاه

و لو مات الاب و اعتق الجد انجر الولاء الى معتق الجد القائم مقام الاب بل و كذا لو كان الاب باقيا و ان كان لو اعتق هو بعد ذلك انجر عن مولى الجد الى مولى الاب فيكون جز الجز كما انه لو كان المعتق جدا بعيدا انجر الولاء الى مولاه فاذا انعتق الجد القريب انجر منه الى مولاه فاذا اعتق الاب انجر منه الى مولى الاب و لو كان الجد حرا الاصل و الاب مملوك فتزوج بمولاه قوم و اولدها فالاقوى (٣) عدم ولاء لأحد عليه

### المسألة الثامنة لو انكر المعتق بالفتح ولد زوجته المعتقه فلاعتنه انتفى عنه

و لا ولاء لمولاه عليه بل هو

- ١- الأحوط التصالح و التراضى بينهما صدر مدّ ظله
- ٢- محلّ تأمل و كذا فى ولد الزنا من الطرفين ظم طبا
- ٣- محلّ اشكال بل لا يبعد كونه لمولى الام ظم طبا

لمولى الامّ بل لا فرق فى ذلك بين تقدّم اللّعان على العتق و تأخّره عنه و بين تقدّمه على الولاده و تأخّره عنها بل هو ككك و ان اعترف به الاب بعد ذلك

### المسألة التاسعة ينجزّ الولاء فيما عرفت من مولى الامّ الى مولى الاب

ثمّ الى عصبته ثمّ الى مولى المولى ثمّ الى عصبته و هكذا ثمّ الى مولى عصبته مولى الاب ثمّ الى عصابات مولى العصابات و لا يعود الى مولى الامّ و ان كان لا يخلو من وجه مع عدم الجميع ثمّ الى ضامن الجريره ثمّ الى الامام ع

### المسألة العاشرة لو اعتقت المرأة مملوكا فاعتق هو اخر فان مات الاوّل كان و لائه لمولاه

كما انه لو مات الثّانى كان و لائه لمولاه فان لم يكن هو و لا مناسبه كان لمولاه مولاه و هو واضح كوضوح الحكم فيما لو اشترى احد الولدين و ابوه مملوكا و اعتقاده اذ لا-ريب فى ان الولاء لهما معا فاذا مات الاب ثمّ مات المعتق كان ثلاثه ارباع التركة للولد المشترى و ربع للآخر

### الحادية عشره قد عرفت انّ ولاء ولد العبد من معتقه لمولى امّه

لكن لو اشترى الولد عبدا فاعتقه كان و لائه له دون مولى الامّ فلو اشترى هذا العتيق ابا المنعم عليه فاعتقه انجزّ الولاء من مولى الامّ الى مولى الاب و كان كلّ واحد منهما مولى الاخر فلو مات الاب كان ميراثه لابنه دون مولاه الّذى لا يرثه الا مع عدم النّسب نعم ان مات الابن و لا مناسب له فولائه لعتيقه الّذى هو معتق الاب كما أنّه لو مات هذا العتيق و لا مناسب له كان و لائه للولد الّذى باشر عتقه و لو ماتا معا و لم يكن لهما مناسب رجع الولاء الى مولى الامّ فى وجه و فى اخر (١) الى الضامن ثمّ الى الامام ع

### الفصل الثالث ولاء ضامن الجريره

اى الجنايه و المراد به ان يتوالى كلّ من شخصين الاخر او احدهما على ان يكون عقله عليه وارثه له و الاولى مع عدم الوارث لأحدهما ان يكون الايجاب من طرفه فيقول عاقدتك على ان تنصرنى و تمنع عنى و تعقل عنى و ترثنى فيقول الاخر قبلت و ان كانا معا لا وارث لهما قال احدهما عاقدتك على ان تنصرنى و انصرك و تمنع عنى و امنع عنك و تعقل عنى و اعقل عنك و ترثنى وارثك فيقول الاخر قبلت او يقول احدهما دمك دمى و تارك تارى و حربك حربى و سلمك سلمى و ترثنى وارثك و ان كان عدم وجوب

هذه الكيفيه الخاصه قويا بل يقوى الاكتفاء بذكر العقل عن ذكر الارث فى اللفظ بل و العكس فى وجه (١) قوى نعم يعتبر فيه مجموع الامرين فلو تراضيا على الارث دون العقل او بالعكس لم يصحح و لا- يعتبر فيه فى اقوى الوجهين اتحاد الضامن و المضمون فيجوز ضمان الواحد للأكثر فى عقد واحد و بالعكس فيشتركون ح فى عقله و ميراثه بل لا يبعد جواز ذلك على الترتيب (٢) بمعنى انه يتولى شخصا ثم يتولى اخر كما انه لا يبعد عدم اعتبار ما ذكر فى العقود اللأزمه من الالفاظ المخصوصه و العربيه و المقارنه بين الايجاب و القبول و تقديم الاول منهما فيه بل هو الاشبه شىء بالمعاطاه فى الاسباب و المسببات و ان كان كيفيه التسبب فيه مركبه من إنشاء رضاء الطرفين بل لا يبعد الاكتفاء بالفعل المقترن بما يدل على ذلك و لا يكون حكمه حكم المعاطاه بل هو على كل حال لازم بينهما بل (٣) يشكل جريان الاقاله فيه كما انه يشكل جريان الخيار فيه أيضا نعم الظاهر جواز الوكاله و اتحاد الموجب و القابل فيه مع الوكاله و اتحاد الموجب الى الولايه او الوصايه فيجوز للحاكم او الوصى ايقاعه عمّن لهما الولايه عليه بل الظاهر جريان الفضوليه فيه و هل يجرى بين المسلم و الكافر على ان يكون المسلم الضامن اشكال اما العكس فالظاهر عدم جوازه و لا- يتعدى حكم الضامن الى الوارث كما ان المضمون لا- يرثه الا اذ كانا متضامنين و يعتبر فى المضمون ان يكون سائبه لا ولاء عليه لأحد كالمعتق فى كفاره و نذر و المتبرى من ضمانه او حرّ الاصل لا وارث له مناسب اصلا فلو كان المضمون ح له وارث و لو مولى كان الضمان باطلا اما لو ضمنه مجردا حال الضمان ثم ولد له ولد بعد ذلك مثلا ففى بطلان العقد او بقاءه مراعى وجهان أقواهما الاول و بذلك ظهر ان الارث بهذا السبب لا يكون الا مع فقد كل مناسب و فقد المولى نعم يرث معه الزوج و الزوجه نصيبهما الاعلى و هو مقدم على الارث بالامامه

### الفصل الرابع ولاء «٤» الامامه

و هى المرتبه المتأخره فانه ع وارث من لا وارث له بل قدر عرفت انه لو لم يكن الا زوج رد المال عليه دونه ع على الأصح نعم (٤) لا- رد على الزوجه فيكون ما زاد على نصيبها الاعلى له ع دونها فان كان ع حاضرا دفع اليه يصنع به ما شاء و ان كان غائبا كما

١- محل اشكال ظم طبا

٢- محل اشكال ظم طبا

٣- غير بعيد و كذا الخيار ظم طبا

٤- قد مر الاحتياط و الاشكال فيه صدر مدّ ظلّه العالى

فى هذا الزمان عجل الله فرجه قسم بين فقراء الشيعة و الأولى (١) (٢) دفعه الى نائب الغيبه يصرفه فيهم

### الأولى إذا اجتمع للوارث بالنسب أو التسبب سببان

فان لم يمنع احدهما الاخر ورث بهما كعمّ هو خال او معتق فرض اجتماعها غير متصوّر لما سبق في قوله فلو كان المضمون ح له وارث و لو مولى كان الضمان باطلا- فلاحظ او ضامن هو زوج او زوجة او زوج هو ابن عمّ او بنت عمّ هي زوجة و ان منع احدهما الاخر ورث من جهه المانع مثل ابن عمّ هو اخ لأّمّ و معتق هو ضامن و المراد في الارث بهما مشاركة المتوصل بالواحد منهما و افتراقه عنه بالآخر لا أنّه يحجبه فلو كان مع العمّ الذى هو خال فكخالين مع عمّ او عمّ فكعمّين مع خال او هما فكعمّين و خالين نعم خرج من ذلك حجب المتقرّب بالابوين للمتقرّب بالاب خاصّه في جميع حواشى النسب و لو واحدا انثى مع الذكور المتعدّدين حتّى في مثل المقام لو فرض فيه عمّ للأبوين مع العمّ للأب الذى هو خال حجبه من جهه العمومه و تبقى جهه الختوله خاصّه

### المسألة الثانية يرث ولد الملاعنه ولده و أمه

و الزوج و الزوجه على حسب ما عرفته في ارث غيره دون ابيه و ح فللأمّ السّيدس و الباقي للولد ان كان ذكرا او ذكرا و انثى للذكر سهمان و للأنثى سهم و ان كان انثى فلها النصف مع الاتحاد و الثلثان مع التعدّد و الباقي ردّا عليهما او عليهنّ و على الامّ على حسب ما عرفته في ارث غيره و لو لم يكن له الأمّ كان لها الثلث تسميته و الباقي ردّا على الأصحّ كما أنّه لو لم يكن له الأمّ ولده اختصّ الارث بهم دون الاخوه نعم مع عدم الأمّ و الولد يرثه الاخوه لها و اولادهم و الاجداد لها و ان علوا مترتبين في منع الاقرب منهم الا بعد و مع عدمهم يرثه الاخوال و الخالات على حسب ما عرفته في ترتيب ارثهم و في جميع هذه المراتب يرث الذكر و الانثى سواء فان عدم قرابه الأمّ اصلا فلمولى العتق ثمّ الضامن ثمّ الامام ع و الزوج و الزوجه يرثان منه نصيبهما مع كلّ درجه من هذه الدّرجات و هو النصف للزوج و الربع للزوجه مع عدم الولد و نصف ذلك معه و يرث قرابه أمه من الاخوه و الأخوات و الأخوال و الخالات و الأجداد و الجدّات على الأصحّ نعم لا يرثه ابوه و لا من يتقرّب به كما أنّه هو لا يرثهم الأمّ مع

١- بل الأحوط ظم طبا

٢- لا يترك هذه الاولون صدر مدّ ظلّه

ص: ٢٢٠

اعتراف الاب به فان يرثه هو دون الاب و ان وافقه في الاعتراف أمّا الاقارب من جهته فلاقوى أنّه لا- يرثهم و لا يرثونه و ان وافقهم أيضا في الاعتراف

### المسألة الثالثة لو خلف ابن الملاعنه اخوين احدهما لأب و أمّ و الاخر لها فهما سواء

و كذا لو كانا اختين او اخا و اختا و احدهما للأبوين و الاخر للأمّ فإنّ الجميع سواء كالاخوه و الاخوات لها لما عرفت من سقوط

نسب الاب بالنسبه اليه و منه يعلم الحال فيما لو خلف ابن اخيه لأبيه و أمه و ابن اخيه لأمه او خلف اخا و اختا لأبويه مع جدّ او جدّه للأمّ و لو مات اخ لابن الملاعنه من ابيه و أمه و قد كان له اخ من ابيه لم يحجبه بل يشتركان فى ميراثه فيأخذ هو حصّه الاخ من الأمّ السّدس و الباقي للأخ من الاب

### المسأله الرّابعه اذا ماتت أمّه و لا وارث لها سواه فميراثها له

و لو كان معه ابوان لها او احدهما فلهما السّيدسان و لأحدهما السّيدس و الباقي له ان كان ذكرا و ان كان انثى فالتّصف لها و الباقي يرد بموجب السّهام اخماسا او ارباعا فى عدم

### المسأله الخامسه لو انكر الحمل و تلعنا فولدت تواما توارثا

بالامومه دون الابوّه فيرث كلّ منهما السّدس من الاخر لو مات قبله و كذا الولدان المتعاقبان باللّعان (١)

### المسأله السادسه ولد الرّنا من الرّفين ميراثه لولده

دون ابيه و أمه فضلا عمّن يتقرّب بهما و مع عدم الولد فلمولى العتق ثمّ الضّامن ثمّ الامام عليه السّلام نعم الرّوج و الرّوجه على نصبيهما الادنى مع الولد و الاعلى مع عدمه

### المسأله السابعه براهه الاب عند السلطان من جريده الولد و من ميراثه لا تسقط ميراثه منه

على الأصحّ

### [المسأله الثّامنه فى الخنثى]

المسأله الثّامنه الاقوى فى النّظر ان الخنثى و هو من له فرج الرّجال و النساء ان امكن تشخيصه علما او ظنّا بالبول من احدهما او بسبقه او بانقطاعه اخيرا او بعدّ الاضلاع او بنات اللحيه او الحيض او غير ذلك من الامارات المنصوصه و غير المنصوصه و لو بالرّجح فيما بينها مع فرض تعارضها عمل عليه و الّا كان خنثى (٢) مشكلا عمل فيه بالقرعه او بنصف التّصيين فان انفرد اخذ المال كلّه و ان تعدّد فعلى القرعه يقسم بينهم بالسويّه ان كانوا ذكورا او اناثا و الّا فللذكر مثل حظّ الأنثيين و على

١- يتصوّر باللّعانين بالنسبه الى زوجين صح

٢- بل لو لم يقم على التعيين ما هو دليل معتبر شرعا فى غير المقام كان خنثى مشكلا صدر المله و الدّين دام ظلّه العالى

الثّانى يقسّمونه بالسويّه و لو كانوا ماءه نعم لو كان مع الأنثى الخنثى ذكر ييقين كان له ثلاثه اسهم و للذكر اربعة فالقسمه ح من سبعة و لو كان معهما انثى كان لها سهمان فهى ح من تسعه كما أنّها من خمسه لو كان مع الخنثى انثى خاصّه و بالجمله يعطى نصف نصيب الرّجل و نصف نصيب الانثى اى نصف الثلث و الثلثين فيكون ثلاثه ارباع سهم الذكر او سهم انثى و نصف سهم

اخرى و قيل أنه يقسم الفريضة مرتين و يفرض مَرَه ذكرا و فى الاخرى انثى و تعطى نصف النصبين كما يعطى مشاركتها من الذكر او الانثى نصف النصبين على التقديرين أيضا و لكن الاول الصق بالادلّه و من اراد تمام الكلام فى كيفيته ذلك و فى التفاوت بين الطريقتين و فى سائر صور اجتماعها مع غيرها من الورثه حتى الزوج و الزوجه فليلاحظ كتابنا الكبير

### [المسأله التاسعه من ليس له فرج الرجال و لا فرج النساء و لا غيرهما مما يتشخص به]

المسأله التاسعه من ليس له فرج الرجال و لا فرج النساء و لا غيرهما مما يتشخص به كلاً منهما كما نقل عن شخص وجد ليس فى قبله الا لحمه نابتة يرشح البول منها رشحا و عن اخر ليس له الا مخرج واحد بين المخرجين منه يتغوط و منه يبول و عن ثالث ليس له مخرج لا قبل و لا دبر و انما يتقياً ما يأكله و يشربه نعوذ بالله فأنه يورث بالقرعه على الأصح

### [المسأله العاشره من له رأسان و بدنان على حقو واحد]

فعن ابى جميله أنه رأى بفارس امرء لها رأسان و صدران فى حقو واحد متزوج تغار هذه على هذه و هذه على هذه و عن غيره أنه رأى رجلا- كك و كانا حائكين يعملان جميعا على حقو واحد و يوقظ احدهما فان انبتها معافهما واحد و ان انبته احدهما فهما اثنان

### [المسأله الحاديه عشره الحمل و ان كان نطفه حال موت المورث يرث]

اذا علمت ولادته حيا بالاستهلال او بغيره من غير فرق بين الديه و غيرها فان مات بعد وجوده كان نصيبه لوارثه و ان لم يكن (1) مستقر الحيوه نعم لو سقط ميتا لم يكن له نصيب و ان تحرك فى البطن بل و ان علم انها حركه حتى بل لو خرج نصفه و استهل ثم سقط ميتا لم يرث و لم يورث فى الاقوى و يشترط العلم بوجوده عند الموت ليحكم بانتسابه و يعلم ذلك بان تلده لدون سته اشهر من حين موته او لأقصى الحمل مع عدم وطئ الام و طئا

١- قد مرّ أنّ فى صدق الحيّ على غير مستقرّ الحيوه اشكال صدر مدّ ظلّه العالى

ص: ٢٢٢

صحيحا يصلح استناد الولد معه الى الواطئ و على كلّ حال يوقف للحمل نصيب ذكرين احتياطا فلو اجتمع معه ح ذكر اعطى الثلث و عزل له الثلثان او انثى اعطيت الخمس و عزل له الاربعه الاخماس حتى تبين الحمل فان ولد حيا كما فرض فذلك و الا و زع التركة بينهم على حسب ما يقتضيه حال الحمل فان ولد ميتا خصّ باقيها بالولد الموجود و من كان محجوبا به كالأخ للميت لم يعط شيئا حتى يتبين الحال و من كان له فرض اعطى النصب الادنى ان كان ممن يحجبه الحمل من الاعلى اليه كالزوجه فان ولد ميت اكمل النصب و ان ولد حيا روعى حاله و قسم التركة على حسبها و ان كان له فرض لا يتغير بوجوده و عدمه كنصيب الزوجه اذا كان معها ولد تعطى كمال نصيبها و البذى يقوى عدم كون العزل قسمه على وجه بحيث لو تلف ذلك المعزول لم يكن للحمل شىء بل يشترك معهم فيما قبضوه مع فرض ذلك و لو سقط بنفسه او بجنايه جان اعتبر بالحركه التى لا تصدر الا من حيّ دون التقلص الذى يحصل طبعاً لا اختيار

## المسألة الثانية عشره الغائب الذي انقطعت آثاره و اخباره

فلم يعلم حياته و لا موته يتربص بماله حتى يتحقق موته و لو بان تنقضى مدّه لا يعيش مثله اليها غالبا على الأصح (١) فيحكم ح بميراثه لورثته الموجودين فى وقت الحكم لا- من مات قبله و لو بيوم الأ اذا علم موته قبله و لو بالبينه هذا بالنسبه الى موروثيته و اما وارثيته فالاقوى معاملته معامله الحى الى المدّه المزبوره فيعطى نصيبه و يكون كسبيل ماله فاذا بان خلاف ذلك عمل على ما تبين

## المسألة الثالثه عشره اذا تعارف اثنان كاملان و رث بعضهم من بعض

و لا يكلف احدهما البينه لكن الظاهر عدم تعدى اقرارهما الى غيرهما من ذوى انسابهما الا بالتصادق و لو انكر احدهما لم يسمع منه فى حق من سبق الاقرار له كما انهما لم يسمع منهما اقرارهما مع معرفتيهما شرعا بغير ذلك النسب

## [المسألة الرابعه عشره فى الغرقى و المهدوم عليهم]

المسألة الرابعه عشره الغرقى و المهدوم عليهم المتوارثون مع اشتباه حالهم فلم يعلم اقتران موتهما و لا عدمه يرث بعضهم من بعضهم بعض فلو لم

١- القول بالطلب اربع سنين ثم التقسيم لا يخ عن قوه ظم طبا

ص: ٢٢٣

يكن لهما (١) (٢) معا مال او لم يكن بينهما موارثه او كان احدهما يرث دون صاحبه كأخوين لأحدهما ولد لم يثبت الحكم المزبور و كذا لو كان الموت حتف الانف و اشتبه الحال فلا يرث احدهما من الاخر شيئا و يكون ارث كل منهما الى غيره من ورثته بل لا توارث بينهما لو كان الموت بسبب هو الغرق و الهدم فضلا عن غيرهما و لكن علم اقتران موتهما او تقدّم احدهما بخصوصه على الاخر او ظنّ على وجه يقوم مقام العلم فينتفى الارث حينئذ مطلقا او عن المتقدم خاصه بل فى الاقوى عدم ثبوت حكم الغرقى و المهدوم عليهم للموت بسبب غيرهما كالقتل و الحرق و نحوهما و ان اشتبه الحال فى موتهما نحو اشتباه الغرقى و انما يكون الارث لغيرهم من الورثه بل لا يخ جريان حكمهم فى الغرقى بالماء المضاف او القير او الطين او النفط او البالوعه او نحو ذلك او بانهدام جبل او انكسار شجره او وقوع بيت شعر او خيمه او نحو ذلك من اشكال و ان كان الاقوى جريانه فى ذلك و غيره ممّا يسمّى موتا بالغرق و الهدم نعم الظاهر عدم جريان حكمهم عليهم اذا رتبوا فى الغرق و الانهدام و لكن لم يعلم السابق من اللّاحق و الاقوى الرجوع الى القرعه و كذا فى موت حتف الانف و الموت بسبب غير الغرق و الهدم و لو علم تاريخ موت احدهما بخصوصه احتمال الحكم بالارث لمجهولهما و سقوط التوارث فى غير الغرقى و المهدوم عليهم و التوارث فيهما و لعلّ الاخير (٣) لا- يخلو من قوه و المراد بالتوارث فى الغرقى فرض كلّ منهما حيا بعد موت الاخر فيعطى ارثه نعم الأصحّ انه لا يورث الثانى ممّا ورثه منه او من غيره الاوّل و انما يختصّ الارث بينهم فى صلب المال و تالده دون طارقه و حينئذ لا فرق بين تقديم الاقوى فى الارث ثمّ الاضعف و بين العكس فلو غرق زوج و زوجته فرضت موت الزوج اولاً- ان شئت و تعطى الزوجه ثمنها او ربعا ثمّ فرضت موت الزوجه و تعطى الزوج نصيبه الربع او النصف عن تركتها الاصلية لا منها و ممّا ورثته و ان شئت

١- و لو لأحدهما ظم طبا

٢- و إن كان لأحدهما صدر مدّ ظلّه العالى

٣- بل الاوّل أقوى ظم طبا

ص: ٢٢٤

ثمّ يورث الابن او بالعكس ثمّ ان كان كلّ واحد منهما اولى من بقيه الوارث انتقل مال كلّ واحد منهما الى الاخر و منه الى ورثته كابن له اخوه من أمّ و اب له اخوه فان لم يكن له مشارك فالباقي كلّ له فانّ ما صار الى كلّ واحد منهما من الاخر ينتقل الى اخوته و لو كان لأحدهما او لكُلّ منهما شريك فى الارث كابن و اب و للأب اولاد غير من غرق و للولد اولاد فرضت موت الابن أوّلا ان شئت و اعطيت نصيب الاب من السّيدس ثمّ فرضت موت الاب و اعطيت الولد الغريق نصيبه مع اخوته ثمّ اعطيت هذا النّصيب و ما بقى من تركته و هى الخمسه اسداس الى اولاده و لو و فرض عدم الوارث للغريقين غير الامام عليه السّلام كان الميراث المنتقل من كلّ منهما الى الاخر له عليه السّلام و ان كان لأحدهما وارث دون الاخر انتقل ما صار اليه الى ورثته و ما صار الى الاخر الى الامام عليه السّلام و لو كان الغرقى المتوارثون اكثر من اثنين فالحكم كذلك أيضا بان يفرض موت احدهم و يقسم تركته على الاحياء ان كانوا و الأموات معه فما يصيب الحيّ يعطى و ما يصيب الميت معه يقسم على ورثته الاحياء دون الأموات و هكذا يفرض موت كلّ واحد الى ان تصير تركات جميعهم منقوله الى الاحياء

### [المسأله الخامسة عشره فى المجوس و غيرهم من فرق الكفار]

المسأله الخامسة عشره المجوس و غيرهم من فرق الكفار الذين ينكحون المحرّمات عندنا لشبهه جواز ذلك فى دينهم يتوارثون بهذا النّسب و السّيب على نحو ما ذكرناه و ان كانا فاسدين عندنا فلو نكح واحد منهم امّه يكون لها نصيب الزّوجيه و هو الزّرع و الثّمّن و الثلث (١) نصيب الامومه فان لم يكن لها مشارك كالابن فالباقي ردّها بالامومه كما انّ له منها نصيب الزّوج النّصف او الزّرع فان لم يكن له مشارك فالباقي كلّ له بالبنوّه و كذا الكلام فى بيت هى زوجته و غيرها نعم لو اجتمع السّيبان و احدهما يمنع الاخر ورث

١- أو السّدس و الله العالم صدر مدّ ظلّه العالى على رءوس المسلمين

ص: ٢٢٥

من جهه المانع مثل بنت هى اخت من أمّ فانّ لها نصيب البنت دون الاخت لعدم مشاركته للاخت للبنت و اما المسلم فلا يرث بالسّبب الفاسد اجماعا و يرث بالنّسب الصّحيح و فاسده الحاصل من الشّبهه و الله العالم و الحمد لله على التّمام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ الدِّينَ وَالَّذِينَ لَا يَظَاهِرُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات  
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

1. JAVA

2. ANDROID

3. EPUB

4. CHM

5. PDF

6. HTML

7. CHM

8. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

1. ANDROID

2. IOS

3. WINDOWS PHONE

4. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

